

نصوير

أحمد ياسين

د. مهند النداوي

الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات





نصوير
أحمد ياسين

الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات

د. مهند عبدالواحد النداوي



الكتاب: الاتحاد الأفريقي وتسوية المنازعات

"دراسة حاله الصومال"

المؤلف: د. مهدي عبد الواحد النداوي

الطبعة الأولى : 2015

رقم الإيداع: 2014/17996

الترقيم الدولي: 6-200-319-977-978

الغلاف: محمد السيد

60 شارع القصر العيني - 11451 القاهرة

ت 27921943 - 27954529 فاكس 27947566

email: info@alarabipublishing.com.eg

www.alarabipublishing.com.eg

© جميع الحقوق محفوظة للناس

بطاقة فهرسة

كاظم، عبد الواحد

فصل الاتحاد الأفريقي / عبد الواحد كاظم - القاهرة: العربي للنشر والتوزيع 2014

- ص: سم. 9789773192006 تدمك

1 - المتطلبات الأفريقية

أ- العنوان

341,249

الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات
"دراسة حالة الصومال"

د. مهند عبدالواحد النداوي

2015

نطویر

أحمد یاسین

@Ahmedyassin90



المقدمة

كان تحقيق الوحدة الأفريقية حلم يراود الكتاب والمفكرين الأفارقة منذ نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وقد ارتبط ذلك الحلم بتبني العديد من المشاريع الوحدوية التي كانت تهدف بالأساس إلى تخليص الإنسان والشعوب الأفريقية من الرق والعبودية، وتكوين كيانهم الخاص بهم. وبعد نجاح العديد من الشعوب الأفريقية في تحرير دولهم من الاستعمار الغربي آنذاك في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، سعوا إلى العمل على نقل الحلم الأفريقي إلى واقع ملموس، عبر الشروع في تأسيس تنظيم إقليمي (منظمة الوحدة الأفريقية) في ستينات القرن العشرين.

ومنذ نهايات العقد الأخير من القرن العشرين شهدت القارة الأفريقية تزايد حدة المنازعات المسلحة في العديد من الدول الأفريقية، واتخاذها أبعاداً خطيرة على الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، مما أثر سلباً في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في القارة. وعليه، سعى القادة الأفارقة منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، وتحديدًا في عام 2002، إلى الإعلان عن تأسيس تنظيم أفريقي جديد عرف باسم الإتحاد الأفريقي، وذلك من أجل مواكبة التطورات التي حدثت على الصعيد الدولي، فضلاً عن تحقيق أهداف عدة، من أبرزها، تحقيق السلم والأمن والاستقرار فيما بين الدول والشعوب الأفريقية، ومن ثم تحقيق الوحدة والتكامل الأفريقي على صعيد القارة ككل.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كون الإتحاد الأفريقي قد تأسس في بدايات القرن الحادي والعشرين، في الوقت الذي كانت العديد من الدول الأفريقية تواجه، حزمة من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، مما أثر سلباً في تحقيق التنمية والتقدم في القارة الأفريقية. وعليه، برزت أهمية دراسة دور الإتحاد الأفريقي في تسوية

المنازعات، فالإتحاد الأفريقي أراد أن يكون منظمة قارية تختلف في أهدافها ومبادئها ومهامها وأجهزتها عن منظمة الوحدة الأفريقية، لا سيما في مجال منع وإدارة وتسوية المنازعات.

ولقلة المصادر التي تناولت المنظمة القارية الجديدة، فقد أرتأينا دراستها، وإبراز أهميتها وفعاليتها في تحقيق الأهداف والمبادئ التي نادى بها، لا سيما في مجال تسوية المنازعات. وللأهمية التي تحتلها الصومال في المحيطين الأفريقي والعربي، ولخطورة الوضع في الصومال، لاسيما على الصعيد السياسي والأمني، فسيتم دراستها بوصفها أمودجا لدراسة الحالة.

الفصل الأول

الإتحاد الأفريقي وتسوية المنازعات

توطئة

شهدت القارة الأفريقية منذ بدايات القرن العشرين، بروز رؤى وأفكار عدة للوحدة الأفريقية. وقد أسهمت تلك الرؤى والأفكار، في عقد العديد من المؤتمرات التي مهدت لتطور فكرة الوحدة الأفريقية*، وبرزت تنظيمات في القارة الأفريقية. كان من أبرزها، تأسيس الاتحاد الأفريقي منذ البدايات الأولى للقرن الحادي والعشرين، ودورها في إيجاد آلية جديدة لتسوية المنازعات الأفريقية.

وعلى هذا الأساس، سنعمد في الفصل الأول إلى تناول الدراسة وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول: تأسيس الاتحاد الأفريقي.

المبحث الثاني: آلية الاتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات.

* للمزيد حول أولى المؤتمرات التي أسهمت في نشوء فكرة الجامعة الأفريقية ينظر: د. عبد الملك عودة، فكرة الوحدة الأفريقية (القاهرة: دار النهضة العربية، ب.ت)، ص 27_56. و. جاك ووديس، جذور الثورة الأفريقية، ترجمة أحمد فؤاد، مراجعة د. عبد الملك عودة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971)، ص 469_470، 545_546. و. حلمي شعراوي، أفريقيا: قضايا التحضر والتنمية (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1981)، ص 29_30، 41_42.



نصوير
أحمد ياسين
لوينر

@Ahmedyassin90

شهد النظام السياسي الدولي منذ العقد الأخير من القرن العشرين، متغيرات عدة، كان من أبرزها، انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وبروز ظاهرة العولمة، وما تبعها من نتائج أثرت في شكل النظام السياسي الدولي. إذ برزت قوة عظمى واحدة وهي الولايات المتحدة الأميركية كقوة مهيمنة على النظام السياسي الدولي، فضلا عن تراجع دور الأمم المتحدة كفاعل مستقل في القضايا الدولية والإقليمية، وبروز دور أكبر للتكتلات الأخرى كحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، فضلا عن تزايد حدة الأزمات والمنازعات سواء كانت على الصعيد الداخلي أم الإقليمي والدولي، لا سيما في دول عالم الجنوب⁽¹⁾.

وقد أسهمت تلك المتغيرات، لا سيما التي أثرت في القارة الأفريقية، والتي من أهمها، تضائل الاهتمام الدولي بشؤون القارة الأفريقية، مما انعكس سلباً على حجم المساعدات التي كانت تتلقاها القارة من الدول المانحة والمؤسسات الدولية، بالانخفاض أو التوقف في بعض الأحيان، كما انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية والتدفقات المالية الداخلة للقارة، وبلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها، وانتشر الفقر في أجزاء واسعة من دول القارة الأفريقية، فضلا عن تزايد حدة الأزمات والمنازعات والحروب الأفريقية، وأدت إلى فقدان القارة لقدرتها على السيطرة الأمنية، وتسوية المنازعات الأفريقية، لا سيما على الصعيد الداخلي⁽²⁾.

¹ للمزيد ينظر: مارك وير، الدولة واكتساب كيان الدولة، في: قضايا في السياسة العالمية، تحرير: برايان وايت وآخرون (أبو ظبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 35 - 39. و. زيجنيو بريجنسكي، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك فاضل (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص 7 - 11، 181 - 183. و. روجيه غارودي، حقاو القبور: الحضارة التي تحفر للإنسانية قبرها، ترجمة عزت صبحي، ط 3 (القاهرة: دار الشروق، 2000)، ص 5 - 11، 43 - 44.

² ينظر في اثر المتغيرات على القارة الأفريقية:

د. محمود ابو العينين، أفريقيا والتحولت الراهنة في النظام الدولي، في: مصر وأفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996)، ص 290 - 310. ود. حمدي عبدالرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟ (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007)، ص 45 - 62. ود. خيرى عبدالرزاق جاسم، الإتحاد الأفريقي (النشأة-الهيكلة-التحديات)، في: الإتحاد الأفريقي والمنظمات الوظيفية _ الإقليمية في أفريقيا، دراسات استراتيجية، العدد 92 (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2007)، ص 10 - 7.

مع الإخفاقات التي منيت بها منظمة الوحدة الأفريقية عبر سنوات عملها الممتدة ما بين

(1963_2001) * على سعد عدة، والتي من أبرزها:

أ: على الصعيد الأمني والسياسي:

في مجال مؤتمرات القمة: واجهت المنظمة الكثير من المشكلات في مجال عقد مؤتمرات القمة، منها، عدم التزام العديد من رؤساء الدول والحكومات بحضور اجتماعات مؤتمرات القمة، واكتفوا بإرسال ممثلين عنهم. من جهة أخرى حدوث أزمات عدة بخصوص تحديد مكان انعقاد مؤتمرات القمة. إذ لم يحدد الميثاق مكاناً بذاته لانعقاد المؤتمرات، مما كاد يعطل انعقاد مثل هذه المؤتمرات أو يؤخر انعقادها. كما حدث حين تقرر عقد مؤتمر القمة الثاني في أكرا عاصمة غانا في الأول من ايلول/سبتمبر عام 1965، وذلك عندما رفضت بعض الدول الأفريقية عقد المؤتمر في غانا بحجة عدم التزام غانا بمبادئ الميثاق، وتقرر عقد مؤتمر القمة في كمبالا عاصمة أوغندا في حزيران/يونيو عام 1971، إلا إن حدوث انقلاب في أوغندا في كانون الثاني/يناير عام 1971، أدى إلى عقد مؤتمر القمة في أديس أبابا⁽¹⁾.

في مجال تسوية المنازعات: من المبادئ التي نص عليها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. وهذا أدى إلى فشل المنظمة في تسوية الكثير من المنازعات الأفريقية، لا سيما ذات الطابع الداخلي. إذ إن المنظمة لم تحاول إدانة أي انقلاب، ولم تتدخل في أي نزاع مسلح ذي طابع غير دولي عبر سنوات عملها⁽²⁾. من جهة أخرى، التأييد الكامل للحكومات الموجودة في السلطة بغض النظر عن

*. وقع رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على ميثاق اديس ابابا في في اثيوبيا في 28 ايار/مايو من عام 1963، والذي تمخض عنه تأسيس منظمة الوحدة الافريقية. وقد تضمن الميثاق من ديباجة وثلاث وثلاثين مادة آنذاك. ينظر: د. بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الافريقية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1964)، ص 54-55. ود. كريمة عبدالرحيم حسن، منظمة الوحدة الافريقية: دراسة في المرحلة التأسيسية والشخصية القانونية (بغداد: معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، 1978)، ص 22-23.

¹. د. عبد الله عبدالرازق ود. شوقي الجمل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997)، ص 437.

². جون فاي نوت يوه، افريقيا والعالم في القرن القادم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998)، ص 112. ود. المديني الازهري، (محاضرة)، الولايات المتحدة الافريقية: الرؤية وسبل تفعيل الاليات، ليبيا، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، 2005، ص 11-12.

كيفية وصولها إلى سدة الحكم⁽¹⁾. فضلاً عن عدم توافر منظمة الوحدة الأفريقية على آلية مناسبة لتسوية المنازعات بين الدول الأفريقية، مما أسهم في إخفاق المنظمة في تسوية العديد من المنازعات بين الدول الأفريقية⁽²⁾.

وهذا أدى إلى إن تصبح أفريقيا القارة الأولى في أعداد اللاجئين في العالم. إذ أشار تقرير دولي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، إلى أن أفريقيا احتلت في عام 1998 المرتبة الأولى (لأول مرة منذ عام 1989) بوصفها المنطقة الأكثر خطورة في العالم من حيث عدد الحروب والمنازعات، وإن 50% من المنازعات المسلحة في العالم تقع في أفريقيا، ومن بين (22) مليون لاجئ في العالم، هناك في الأقل (8) مليون لاجئ أفريقي، فضلاً عن ملايين من النازحين داخل دولهم⁽³⁾.

ب: على الصعيد الاقتصادي:

على الرغم من كون المنظمة نجحت في وضع الأسس للتكامل الاقتصادي، عبر تبني خطة عمل لاجوس في عام 1980*، والميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية عام

¹ د. احمد ابراهيم محمود، الاتحاد الأفريقي: حصاد السنوات الخمس الأولى، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 28، 2008، ص ص 131 - 132.

² ينظر: غراهام ايفانز و. جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (دي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 556.

وللمزيد حول اخفاقات المنظمة في تسوية المنازعات ينظر: جون قاي نوت يوه، مصدر سابق، ص ص 112-114. و. احمد عبادة اوشي، منظمة الوحدة الافريقية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998، ص ص 117 - 134.

³ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2000، القاهرة، 2001، ص 45. رغم تشابه الاسباب التي تؤدي للنزوح واللجوء، إلا أن هناك فرقاً واضحاً بين الفئتين. فاللاجئ يترك موطنه لنفس الظروف والاسباب المذكورة، إلا أنه يتعدى حدود دولته وينتقل الى دولة أخرى، بينما ينتقل النازح في داخل حدود دولته. See: Ahmed Osman Mohamed, What is Internal Displacement,

www.criisd.com/articles/nzo7.pdf(Khartoum/Sudan, 2006, pp. 1 - 2.

* قرر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في مؤتمر القمة الاستثنائي الثامن والذي عقد في العاصمة النيجيرية لاجوس في نيسان/ابريل عام 1980، إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية بحلول عام 2000، ولتحقيق ذلك تقرر وضع خطة عمل عرفت باسم خطة لاجوس 1980_2000، من اجل تقوية المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة، وإنشاء مجموعات اقتصادية على أساس إقليمي شامل، من اجل التنمية الاقتصادية لقارة أفريقيا. للمزيد من التفاصيل ينظر:

قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية 1963_1983، (مصر: وزارة الخارجية، 1985)، ص ص 764-823. و. انس مصطفى كامل، نحو بناء نظام جديد للتعاون الاقليمي في حوض النيل، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 105، 1991، ص 20.

1990"، وإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية بمقتضى معاهدة أبوجا¹، فضلاً عما تم انجازه من هياكل مؤسسية وآليات للاتصال والتخطيط والتنفيذ، إلا أن المنظمة لم تحقق نجاحاً ملموساً في مجال معالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه أغلب دول القارة، ودفع عملية التنمية الاقتصادية فيها⁽²⁾. فبالنسبة لنصيب القارة الأفريقية من التجارة العالمي، فقد تناقصت أهميتها عبر العقود السابقة، فبينما كانت صادرات القارة تمثل قرابة (3,1) % من إجمالي صادرات العالم عام 1955، انخفضت حصتها من التجارة العالمية لتصل إلى (1) % فقط في تسعينات القرن العشرين⁽³⁾. كما قدرت ديون أفريقيا في عام 2000 قرابة (330) مليار دولار. و قدرت الديون الخارجية بأكثر من (80) % من إجمالي الناتج المحلي. كما نبهت منظمة الأغذية والزراعة الدولية في عام 1999، من إن (16) دولة أفريقية تعاني نقصاً في الغذاء. وقد بلغ عدد الموتى في الصومال (كونها دراسة حالة) نتيجة الجوع في نيسان/أبريل لعام 1999 قرابة (100) ألف شخص⁽⁴⁾.

وقد أسهمت تلك المتغيرات مع الاخفاقات التي منيت بها منظمة الوحدة الأفريقية، في تنامي اتجاهات سياسية وفكرية لدى الأفارقة، تدعو لتطوير المؤسسات الوحدوية الأفريقية، سواء بتفعيل المؤسسات القائمة، أم بإقامة مؤسسات أخرى، مع ضرورة تدعيم

¹ أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، مؤتمراً مشتركاً في المدة ما بين (6_12) شباط/فبراير من عام 1990، ضم المنظمات غير الحكومية الأفريقية، وممثلي الحكومات، والوكالات التابعة للأمم المتحدة، تحت عنوان "المؤتمر الدولي للمشاركة الشعبية في عملية الانعاش الاقتصادي والتنمية الأفريقية". وقد خرج المؤتمر بالميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية، والذي تبنته منظمة الوحدة الأفريقية. د. أحمد يوسف القرعي، أبعاد المشاركة في الاتحاد الأفريقي: في: الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، تحرير د. محمود أبو العينين (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، 2001)، ص 64.

² وقعت (5) دول أفريقية على اتفاقية "أبوجا" لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، في الثالث من حزيران/يونيو من عام 1991، التي أصبحت بعد اكتمال التصديق عليها في 12 أيار/مايو عام 1994، جزءاً لا يتجزأ من منظمة الوحدة الأفريقية. وقد تكونت المعاهدة من ديباجة و(106) مادة موزعة على اثنين وعشرين فصلاً.

See: Treaty Establishing the African Economic Community, Abuja, Nigeria, 3 June 1991, PP. 1- 65 www.africa-union.org/root/au/documents/treaties/text/AEC_treaty_1991.pdf.

³ د. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية (بغداد: مطبعة الرشد، 1975)، ص ص 409- 410. و. سيفرين روجومامو، العولمة ومستقبل أفريقيا: نحو تحقيق التنمية المستدامة، ترجمة نهاد جوهر (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، 2002)، ص ص 35_36.

⁴ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2002_2003، القاهرة، 2003، ص 252. د. عبدالرحمن اسماعيل الصالحي، الاتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية: بين الأمل والحذر، في: الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مصدر سابق، ص ص 174-175.

التعاون بين الدول الأفريقية ليس فقط على المستوى السياسي، وإنما أيضا على المستوى الأمني والاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁾.

وعليه، سنتناول مؤتمرات تأسيس الإتحاد الأفريقي في المطلب الأول. ومن ثم نتناول أهداف ومبادئ الإتحاد الأفريقي في المطلب الثاني. أما المطلب الثالث، فسنعتمد إلى دراسة أجهزة الإتحاد الأفريقي، مركزين بصورة خاصة على أجهزة الإتحاد الأفريقي المعنية بتسوية المنازعات.

¹، إيمان السيد شبانة، الإتحاد الأفريقي والإتحاد الأوروبي: دراسة مقارنة، في: الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مصدر سابق، ص 111.

المطلب الأول: مؤتمرات تأسيس الاتحاد الأفريقي

أسهمت مؤتمرات القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية، بدور مهم في تأسيس الاتحاد الأفريقي، عبر الاتفاق على أقرار القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وهو ما سيتم تناوله على وفق الآتي:

أولاً: قمة سرت الأولى:

دعا الرئيس الليبي السابق معمر القذافي في الدورة العادية الخامسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لمنظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في الجزائر في المدة ما بين (12_14) تموز/يوليو من عام 1999، إلى عقد دورة استثنائية في ليبيا في ايلول/سبتمبر من عام 1999، لمواكبة التطورات السياسية والاقتصادية في العالم، ومناقشة الاستعدادات المطلوبة للمحافظة على مصادر القارة الأفريقية وإمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أطار ظاهرة العولمة. وعلى هذا الأساس، صدر القرار AHG/DEC.140 (XXXV)، بشأن عقد دورة استثنائية في ليبيا وفقاً للمادة (5) من النظام الداخلي لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات⁽¹⁾.

وعليه، عقدت القمة الاستثنائية غير العادية الرابعة في مدينة سرت الليبية للمدة ما بين (8_9) ايلول/سبتمبر من عام 1999، وقد طرحت ليبيا في القمة مشروعين حول الوحدة الأفريقية: الأول: تناول ميثاق "الولايات المتحدة الأفريقية"^{*} والمكون آنذاك من (13) مادة.

الثاني: مشروع اتحاد كونفدرالي بين الدول الأفريقية⁽²⁾.

¹. Assembly of Heads of States and Government, Thirty-Fifth of OAU/ Third Ordinary Session of AEC, Algiers, Algeria, 12-14 July 1999, PP. 22 - 23.

www.africa.union.org/root/au/documents/dicision/hog/9HQGAassembly1999.pdf.

^{*} ذكر شعار " الولايات المتحدة الأفريقية " لأول مرة على لسان ماركوس جازفي في عام 1924 في إحدى قصائده التي عنوانها " تحية للولايات المتحدة الأفريقية ".

ينظر: مركز البحوث الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006_2007 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2007)، ص 15.

². ينظر: د. احمد ابراهيم محمود، الأمن الاقليمي في أفريقيا: نظرة تقييمية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007، ص 69. ود. عبدالرحمن اسماعيل الصالحى، مصدر سابق، ص ص 167 - 169.

وقد أسفرت مناقشات رؤساء الدول والحكومات، عن إصدار بيان أطلق عليه "إعلان سرت". وعبر قراءة نص الإعلان، يتبين انه وضع نقاط عدة شكلت دوافع عقد القمة الاستثنائية، من أبرزها، جعل منظمة الوحدة الأفريقية أكثر فاعلية حتى تتواءم مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل القارة وخارجها، واستلهاً مبادئ الوحدة والانتماء الأفريقي والتي استرشد بها الآباء المؤسسون تجسيدا للوحدة والتلاحم فيما بين الدول والشعوب الأفريقية يتعدى الخلافات الثقافية والأيدولوجية والعرقية والقومية، ومعرفة وإدراك كافة التحديات التي ستواجه القارة الأفريقية وشعوبها والتصدي لها، ومعالجة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الجديد في أفريقيا، فضلا عن العزم إلى وضع حد للمنازعات الأفريقية التي تعد عقبة رئيسة في سبيل تنفيذ برامج التنمية والتكامل فيما بين الدول الأفريقية⁽¹⁾.

وانطلاقاً من ذلك، أسفر "إعلان سرت" عن إصدار قرارات وتوصيات عدة، من أهمها، تأسيس الاتحاد الأفريقي وفقاً للأهداف الأساسية لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية. فضلاً عن الإسراع بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، عبر تقصير مدة تنفيذ معاهدة ابوجا، وضمان التأسيس السريع لجميع المؤسسات التي نصت عليها المعاهدة. وتقوية المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتعزيزها* بوصفها دعائم لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية والاتحاد الأفريقي المرتقب. فضلاً عن تفويض مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ المقررات المذكورة، لا سيما إعداد نص قانون تأسيس الاتحاد

¹. Fourth Extraordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government, Sirte, Libya, 8-9 September 1999, pp. 1-2.

www.africa-union.org/docs_au_government/decision/sirte_declaration_1999.pdf

* عرفت القارة الأفريقية تكتلات اقتصادية شملت أغلب دول القارة الأفريقية، ومن أهمها:

أ. تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD) ب. السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)
ت. منظمة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC) ث. الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)
ج. مجموعة شرق أفريقيا (EAC) ح. الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)
خ. الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD).

See: Regional Economic Communities. www.africa-union.org/root/au/RECs.htm

و: تجمع دول الساحل والصحراء ودول الكوميسا (الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001)، ص 5 وما بعدها.

الأفريقي مع الأخذ بنظر الاعتبار أحكام ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، على أن يقدم مجلس الوزراء تقريره إلى الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر القمة الأفريقي لأجراء اللازم، وأن تسعى الدول الأعضاء لاستكمال التصديق بحلول ايلول/سبتمبر من عام 2000 حتى يتم اعتماد القانون التأسيسي في عام 2001، وذلك في قمة غير عادية تعقد في مدينة سرت الليبية⁽¹⁾.

وتنفيذاً لمقررات سرت الاستثنائية، قامت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية، بأعداد مشروع القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، بجانب بروتوكول إنشاء برلمان عموم أفريقيا. إذ تمت دراسته في عدد من الاجتماعات⁽²⁾؛

- الاجتماع الأول للخبراء القانونيين والبرلمانيين في أديس أبابا للمدة (17_21) نيسان/أبريل من عام 2000.

- الاجتماع الثاني للخبراء القانونيين والبرلمانيين في طرابلس للمدة (27_30) أيار/مايو من عام 2000.

- المؤتمر الوزاري في المدة (21 أيار/مايو - 2 حزيران/يونيو) من عام 2000.

ثانياً: قمة لومي:

عقدت منظمة الوحدة الأفريقية الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في مدينة لومي بتوغو في المدة ما بين (10_12) تموز/يوليو من عام 2000، وقد عرض على المؤتمر مشروع القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي وبرلمان عموم أفريقيا⁽³⁾. وقد سعى الوفد المصري إلى إدخال تعديلات على مشروع القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، وتم الأخذ بها، وهي⁽⁴⁾:

¹. Fourth Extraordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government , op. cit., pp. 2 - 3

². أحمد حجاج، الإتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية: رؤية مقارنة، في: الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مصدر سابق، ص 93. ود. جمال عبدالناصر مانع، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008)، ص ص 306 - 307.

³. Assembly of Heads of States and Government, Thirty-Sixth Ordinary Session/ Fourth Ordinary Session of the African Economic, Lome, Togo, 10-12 July 20002000.pdf
www.africa-union.org/root/au/documents/dicisions/hog/10hogAssembly

⁴. أحمد حجاج، مصدر سابق، ص ص 93 - 94.

- تعديل المادة (4/ح) من مشروع القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، والذي يميز للإتحاد الأفريقي التدخل في الدول الأعضاء في ثلاث حالات فقط وهي، جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

- تعديل المادة (25) من المشروع، بإضافة اللغة العربية لتكون ضمن لغات عمل الإتحاد الأفريقي.

- إضافة مادة ختامية تؤكد تطابق النصوص الأصلية الأربعة للوثيقة المحررة باللغات العربية والانكليزية والفرنسية والبرتغالية.

وهكذا، تم إقرار القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي واعتماده قانوناً رسمياً للإتحاد في 11 تموز/يوليو من العام 2000⁽¹⁾، بتوقيع (27) دولة أفريقية على مشروع القانون، وهي كلاً من: الجزائر، بنين، بوركينا فاسو، بروندي، أفريقيا الوسطى، الرأس الأخضر، تشاد، جيبوتي، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، مالي، مالاوي، النيجر، الجمهورية العربية الصحراوية، السنغال، سيراليون، السودان، توغو، وزامبيا⁽²⁾. وقد تكون القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي من ديباجة و(33) مادة، تتناول أهداف ومبادئ الإتحاد الأفريقي، وأجهزته، ومقره، ولغات عمله، فضلاً عن دخول القانون التأسيسي حيز النفاذ، وتفسيره، والعضوية، وإمكانية تعديل ومراجعة القانون التأسيسي، وكما مبين في الملحق (1).

ثالثاً: قمة سرت الثانية:

دعت ليبيا إلى عقد قمة استثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية في مدينة سرت في عام 2001، طبقاً لمقررات "إعلان سرت" عام 1999.

¹. see: AHG/DEC.143(XXXVI), Assembly of Heads of States and Government, Thirty-Sixth Ordinary Session, op. cit., p. 45.

².List of Countries which have Signed, Ratified/ Acceded to the Constitutive Act of the African Union, 28/01/2002.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/list/constitutive%20act%20of%20the%20african%20union.pdf.

وعلى هذا الأساس، عقدت القمة الاستثنائية الخامسة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية يومي (2_1) آذار/مارس من عام 2001. وكان من أهم مقررات القمة الاستثنائية، إعلان قيام الاتحاد الأفريقي عبر الإرادة الجماعية للدول الأعضاء، فضلا عن كون الشروط القانونية المطلوبة لدخول القانون التأسيسي حيز التنفيذ هي (30) يوماً من تاريخ إيداع وثائق التصديق من قبل ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية (أي 36 من أصل 53 دولة)، فضلا عن اتخاذ ما يلزم من قرارات، وإعداد مشاريع البروتوكولات اللازمة المتصلة بأجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي، لكي تتحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي في الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات⁽¹⁾.

وقد بلغت الدول الأفريقية الموقعة على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بعد انعقاد قمة سرت الثانية (53) دولة أفريقية*، بينما بلغت الدول التي صدقت على القانون التأسيسي (27) دولة أفريقية⁽²⁾.

وقد صرح الرئيس الليبي السابق معمر القذافي في الدورة العادية الثالثة والسبعين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في مدينة طرابلس بليبيا في المدة ما بين (22_26) شباط/فبراير من عام 2001 "انه بعد قمة سرت الأولى وقمة لومي وقمة سرت الثانية فإن الاتحاد الأفريقي سيأخذ طريقه ليحل بالتدرج محل منظمة الوحدة الأفريقية...."⁽³⁾.

¹. Decisions Adopted by the Fifth Extraordinary Session of the Assembly of Heads of States and Government of the OAU/AEC, Sirte, 1-2 March 2001, p. 1.

www.au2002.gov.za/docs/key_OAU/sirterep.htm

* تعد المغرب البلد الأفريقي الوحيد الذي ليس عضوا في الاتحاد الأفريقي، بعدما انسحب من منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1984، إثر حصول الجمهورية العربية الصحراوية والمتمثلة في جبهة البوليساريو، على دعوة وتأييد العديد من الدول الأفريقية الأعضاء للحصول على عضوية المنظمة. ومع ذلك فإن للمغرب وضعاً خاصاً داخل الاتحاد الأفريقي من ناحية الاستفادة من جميع الخدمات المتاحة لجميع أعضاء الاتحاد الأفريقي من المؤسسات التابعة لها، ويشارك المندوبون المغربيون أيضاً في وظائف الاتحاد المهمة. See: David Bamford, OAU Considers Morocco Readmission, BBC News, ■ July 2001.

www.news.bbc.co.uk/2/hi/africa/1428796.htm.

². List of Countries which have Signed, Ratified/ Acceded to the Constitutive Act of the African Union, op. cit.

³. نقلاً عن: د. جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا وانعكاساتها الدولية (عمان: دار مجدلوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص 160 - 161.

وفي 26 نيسان/ابريل من عام 2001، أودعت نيجيريا (الدولة رقم 36) وثائق مصادقتها على القانون التأسيسي، وعليه دخل الاتحاد الأفريقي حيز التنفيذ في 26 ايار/مايو من عام 2001¹.

رابعاً: قمة لوساكا:

عقدت منظمة الوحدة الأفريقية دورتها السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في لوساكا عاصمة زامبيا في المدة ما بين (9_11) تموز/يوليو من عام 2001. وقد اكتسبت القمة الأفريقية أهمية خاصة، إذ تم الإعلان رسمياً عن قيام الاتحاد الأفريقي بعد (39) عاماً من عمر منظمة الوحدة الأفريقية (1963_2001)، وكان من أهم مقررات قمة لوساكا، القرار (AHG/DEC.1(XXXVII)، والخاص بالاتحاد الأفريقي، إذ تضمن، حث جميع الدول الأعضاء إلى التصديق على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وتفويض الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بان يقوم بالمشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء بهدف العمل على وضع الخطوط الأساسية للشروع في عمل أجهزة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك إعداد مشروع النظام الداخلي للأجهزة، فضلاً عن العمل إلى إشراك المنظمات الأفريقية غير الحكومية والمنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المدني، في صياغة وتنفيذ برامج الاتحاد الأفريقي، ودمج الجهاز المركزي لآلية منع وإدارة وتسوية المنازعات^{*}، كأحد أجهزة الاتحاد الأفريقي، وعد الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في منظمة الوحدة الأفريقية، وآلية منع وإدارة وتسوية النزاعات، تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأهداف والمبادئ الواردة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وتفويض الأمين العام بان يقوم بالمشاورات اللازمة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية كافة، بغية إعداد بروتوكول جديد يحدد العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، فضلاً عن إجراء الدراسات بمساعدة

¹. List of Countries which have Signed, Ratified/ Acceded to the Constitutive Act of the African Union, op. cit.

^{*} بعد تزايد حدة المنازعات الأفريقية على الصعيد الداخلي، وعدم فاعلية لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، سعت منظمة الوحدة الأفريقية إلى إنشاء آلية فاعلة لتسوية المنازعات. وقد تم التوصل إلى شكل الآلية، عندما أعلن في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، إنشاء انعقاد الدورة التاسعة والعشرون لمنظمة الوحدة الأفريقية في القاهرة في المدة ما بين (28-30) حزيران من عام 1993، عن إنشاء آلية داخل منظمة الوحدة الأفريقية تعمل على منع وإدارة وتسوية المنازعات في أفريقيا.

See: Assembly of Heads of State and Government, Twenty-Ninth Ordinary Session, Cairo, 28-30 june 1993, pp. 10 - 16.

[www.africa.union.org/root/au/documents/decisions/hog/3Hog Assembly1993.pdf](http://www.africa.union.org/root/au/documents/decisions/hog/3Hog%20Assembly1993.pdf)

الخبراء لتحديد الطرائق البديلة لتمويل أنشطة وبرامج الاتحاد، واتخاذ التدابير اللازمة لانتقال الأصول والالتزامات إلى الاتحاد الأفريقي وفق المادة (33) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وان تكون المدة الانتقالية سنة واحدة بعد اتخاذ القرار⁽¹⁾.

خامساً: قمة دوربان:

عقدت القمة الأفريقية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في مدينة دوربان بجنوب أفريقيا في المدة ما بين (9_11) تموز/يوليو من عام 2002. وقد أعلن في القمة، ولادة الاتحاد الأفريقي رسمياً بانعقاد الدورة الأولى للاتحاد الأفريقي. وقد ناقشت القمة الأولى للاتحاد، عدداً من المسائل المهمة، إلا أنها ركزت بشكل أساسي على المسائل المتعلقة بالاتحاد الأفريقي وآلياته، لا سيما قرار القمة بإنشاء مجلس السلم والأمن (وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثاني من الفصل الأول)⁽²⁾.

وعبر ما تقدم، يتبين إن مؤتمرات القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية، سواء العادية أم الاستثنائية، أسهمت بدور مهم في تأسيس الاتحاد الأفريقي، ليكون بديلاً عن منظمة الوحدة الأفريقية التي استمرت قرابة (39) عاماً.

¹. See: Assembly of Heads of States and Government, Thirty-Seventh Ordinary Session/ Fifth Ordinary Session of the AEC, Lusaka, Zambia, 9-11 July 2001, pp. 4_10.

www.africa-union.org/root/au/documents/decisions/hog/11hogAssembly2001.pdf.

². see: Assembly of the African Union, First Ordinary Session: Decisions and Declaration, Durban, South Africa, 9-10 July 2002.

www.au2002.gov.za/docs/summit_Council/audecis.htm.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الإتحاد الأفريقي^{*}

إن للإتحاد الأفريقي أهداف يرمي إلى تحقيقها، كما إن له مبادئ يقوم عليها. وقد أشار القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي في ديباجته، إلى إن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، وضعوا في الحسبان الأهداف والمبادئ المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية^{**} وفي المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية^{***}.

وعلى هذا، سنتناول أهداف الإتحاد الأفريقي ومبادئه كلاً على حدة:

أولاً: أهداف الإتحاد الأفريقي:

أشار القانون التأسيسي إلى إن الأهداف المتوخاة من الإتحاد الأفريقي، تكمن في (14) هدفاً عاماً⁽²⁾. وسنعمد إلى تقسيمها إلى ثلاث مجموعات أساسية، هي:

1. في الجانب السياسي والأمني:

أشار القانون التأسيسي، إلى إن الإتحاد الأفريقي يرمي إلى تحقيق الوحدة والتضامن فيما بين الشعوب الأفريقية، والدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها

*. الفارق بين الأهداف والمبادئ تكمن، في أن الأهداف تكون الغايات التي تعمل المنظمة على تحقيقها والسعي إليها. أما المبادئ فهي تمثل ما يجب على المنظمة وأعضائها مراعاته في سبيل تحقيق هذه الغايات. فالهدف إذن يمثل الغاية النهائية التي تطمح إية منظمة إلى تحقيقها، بينما المبدأ يمثل توجيهات أو تعليمات يجب احترامها ومراعاتها. على أنه في بعض الأحيان قد يصعب التمييز بين الهدف والمبدأ.

ينظر: د. جمال عبدالناصر مانع، مصدر سابق، ص ص 181 - 182.

** ينظر: المادة (3)، من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية 1963_1983، مصدر سابق، ص ص 744 - 745.

و. 3 - 4. OAU CHARTER, Addis Ababa, 25 May 1963, pp.

www.africa-union.org/root/au/documents/treaties/text/OAU_charter_1963.pdf.

*** ينظر: المادة الثالثة والفقرة الأولى من المادة الرابعة من المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية Treaty Establishing the African Economic Community, op. cit, p. 7 - 8.

¹ ينظر: الديباجة، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

² ينظر: المادة الثالثة، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

واستقلالها، فضلاً عن تعزيز مواقف إقليمية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك والدفاع عنها، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.

2. في الجانب الاقتصادي والتقني:

أشار القانون التأسيسي، إلى إن الإتحاد الأفريقي يرمي إلى تحقيق أهداف عدة في الجانب الاقتصادي والتقني، عبر التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتهيئة الظروف الملائمة لتمكين القارة الأفريقية من اخذ دورها المناسب في الاقتصاد العالمي، وتعزيز التنمية المستدامة وتكامل الاقتصاديات الأفريقية، فضلاً عن تنسيق السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تحقيق أهداف الإتحاد الأفريقي، والتعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات، ولا سيما في مجالي العلم والتكنولوجيا.

3. في الجانب الإنساني:

تتمثل أهداف الإتحاد الأفريقي في الجانب الإنساني في، تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الحسبان ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد، فضلاً عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب* والمواثيق الأخرى ذات الصلة، وتعزيز التعاون في جميع النشاط البشري، فضلاً عن العمل للقضاء على الأوبئة وتعزيز الصحة في القارة.

*. تم إقرار الميثاق من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته الثامنة عشر التي عقدت في نيروبي بكينيا في عام 1981.

See: African Charter on Human and Peoples' Rights, Nairobi, Kenya, June 1981.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/BanjuiCharter.pdf

ثانياً: مبادئ الإتحاد الأفريقي:

أشار القانون التأسيسي إلى أن المبادئ التي يعمل الإتحاد الأفريقي عليها، تكمن في (16) مبدأ عاماً¹. وسنعمد إلى تقسيمها إلى مجموعتين:

1. في الجانب السياسي والأمني:

أشار القانون التأسيسي إلى أن المبادئ التي يقوم عليها الإتحاد، تتمثل في، المساواة بين الدول الأعضاء، واحترام الحدود القائمة عند الاستقلال، ووضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية، وتسوية الخلافات بين الدول الأعضاء، ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء، مع عدم تدخل أية دولة عضو في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى، والتعاضد السلمي فيما بينها، مع حق الإتحاد في التدخل في أية دولة عضو طبقاً لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، مع حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الإتحاد لإعادة الأمن والاستقرار، واحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد، ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال التخريبية، فضلاً عن إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للدول الأعضاء، وتعزيز الاعتماد على الذات في إطار الإتحاد.

2. في الجانب الاجتماعي / الإنساني:

أشار القانون التأسيسي، إلى أن الإتحاد الأفريقي يعمل وفقاً، لمبدأ مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الإتحاد، وتعزيز المساواة بين الجنسين، فضلاً عن تعزيز العدالة الاجتماعية، واحترام قدسية الحياة البشرية.

¹. ينظر: المادة الرابعة، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

ثالثاً: العلاقة بين أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقي:

عبر الاطلاع على الأهداف والمبادئ التي أشار إليها كل من، ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والقانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي*، يتبين انه على الرغم من التوافق والتشابه فيما بين أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقي في بعض الفقرات. إلا إن القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، سعى إلى طرح أهداف ومبادئ جديدة. وتنبع أهميتها، من كونها تعكس التغيرات التي حدثت في النظام السياسي الدولي من جهة، والأولويات التي سيضعها الإتحاد الأفريقي في أجندته فيما يتعلق بالعمل الأفريقي المشترك من جهة أخرى⁽¹⁾. ويمكن ملاحظتها في الجوانب الآتية:

1. في الجانب السياسي والأمني:

أولى القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي أهمية خاصة من التعاون السياسي والأمني تفوق ما كان عليه في منظمة الوحدة الأفريقية، كما أشارت إلى ذلك المادتين الثالثة والرابعة من القانون التأسيسي، منها، تعزيز المواقف الإقليمية الموحدة حول المسائل ذات الاهتمام بالقارة وشعوبها والدفاع عنها، ووضع سياسة دفاعية مشتركة، وإدانة ورفض التغيرات غير الدستورية للحكومات.

كما جاء إقرار القانون التأسيسي حق التدخل كأهم إضافة وردت في مبادئ الإتحاد الأفريقي، إذ أجاز القانون التأسيسي، حق الإتحاد في التدخل في أية دولة عضو في ظل الظروف الخطيرة المتمثلة بهزائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، مع حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الإتحاد الأفريقي لإعادة الأمن والاستقرار.

* لم يتم المقارنة بين كلا من، أهداف ومبادئ الجماعة الاقتصادية الأفريقية والإتحاد الأفريقي، كون الأول نشأت في مدة قصيرة من تأسيس الإتحاد الأفريقي مما أدى إلى عدم تمكينها من تحقيق الأهداف والمبادئ التي نصت عليها الجماعة الاقتصادية الأفريقية من جهة، ولكونها عدت جزءاً لا يتجزأ من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ومن الإتحاد الأفريقي من جهة أخرى.

¹ رانية حسين خفاجة، الإتحاد الأفريقي: خطوة جديدة في مسيرة الإتحاد، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 150، 2002، ص 147. ود. عبدالرحمن اسماعيل الصالح، مصدر سابق، ص 183.

2. في الجانب الاقتصادي:

سعى الإتحاد الأفريقي إلى إيلاء أهمية للجوانب الاقتصادية عبر تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية وتكامل الاقتصاديات الأفريقية، وتنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل التعجيل بتكامل القارة الاقتصادي والتحقيق التدريجي لأهداف الإتحاد.

3. في الجانب الاجتماعي والإنساني:

سعى الإتحاد الأفريقي إلى الاهتمام بالشعوب الأفريقية عبر تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الأفريقي والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب، ومشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الإتحاد، وتعزيز العدالة الاجتماعية، واحترام قدسية الحياة البشرية.

المطلب الثالث: أجهزة الإتحاد الأفريقي

أشار القانون التأسيسي، إلى أن الإتحاد الأفريقي يتكون من (9) أجهزة رئيسية:

1. مؤتمر الإتحاد (الجمعية) 2. المجلس التنفيذي 3. برلمان عموم أفريقيا

4. محكمة العدل 5. اللجنة (المفوضية) 6. لجنة الممثلين الدائمين

7. اللجان الفنية المتخصصة 8. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

9. المؤسسات المالية.

وأية أجهزة أخرى قد يقرر المؤتمر إنشائها⁽¹⁾، مما أدى إلى إنشاء مجلس السلم والأمن*. وعلى هذا، سنعمد إلى تناول أجهزة الإتحاد الأفريقي، مركزين بصورة خاصة على أجهزة الإتحاد الأفريقي المعنية بتسوية المنازعات.

¹ ينظر، الفقرة (2_1)، من المادة الخامسة، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

* سوف يتم تناول مجلس السلم والأمن في المبحث الثاني من الفصل الأول، وذلك لضرورات منهجية تتعلق بالدراسة.

أولاً: مؤتمر الإتحاد (الجمعية):

عمدت الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي إلى إيلاء أهمية خاصة لمؤتمر الإتحاد، كونه يمثل الجهاز الأعلى للإتحاد⁽¹⁾. وفي الدورة الأولى لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية التي عقدت في مدينة دوربان في عام 2002، تم إقرار النظام الداخلي للمؤتمر⁽²⁾.

1. تشكيل المؤتمر:

يتألف المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول⁽³⁾. ويتولى رئيس الدولة أو الحكومة الذي يتم انتخابه من بين الدول الأعضاء على أساس التناوب، رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة مع (14) نائباً للرئيس يتم انتخابهم على أساس التوزيع الجغرافي⁽⁴⁾.

2. انعقاد المؤتمر:

ينعقد مؤتمر الإتحاد مرة واحدة في السنة في دورة عادية⁽⁵⁾، وينعقد في دورة غير عادية بناء على طلب من الرئيس أو أية دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء⁽⁶⁾. ومنذ القمة الرابعة للإتحاد الأفريقي التي عقدت في ابوجا في المدة ما بين (30-31) كانون الثاني/يناير من عام 2005، قرر الإتحاد الأفريقي عقد مؤتمر الإتحاد مرتين في السنة (الأولى في كانون الثاني/يناير والثانية في تموز/يوليو)⁽⁷⁾.

¹ ينظر: الفقرة (2)، من المادة السادسة، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

² Rules of Procedure of the Assembly of the Union, Assembly of the African Union, First Ordinary Session, Durban, South Africa, 9-10 July 2002.

www.au.2002.gov.za/docs/summit_Council/assemrop.pdf.

³ Article (3), Ibid, p. 5.

⁴ Article (15), paragraph (1), Ibid, p. 8.

⁵ Article. (7), Ibid, p. 5.

⁶ Article (11), paragraph (1), Ibid, p. 7.

⁷ Fourth ASSEMBLY/AU/DEC.63(IV), Assembly of the Africa Union, Ordinary Session, Abuja, Nigeria, 30-31 January 2005, pp. 13_14.

www.africaunion.org/root/au/Documents/Decisions/hog/Decisions_Abuja_jan_2005.pdf.

ويتكون النصاب القانوني لأي اجتماع من ثلثي الدول الأعضاء كافة⁽¹⁾. ويتخذ قراراته بتوافق الآراء، وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء وذلك في المسائل الموضوعية. إما البت في المسائل الإجرائية، بما في ذلك معرفة ما إذا كانت المسألة إجرائية أم لا فيتم بالأغلبية البسيطة⁽²⁾.

3. سلطات ومهام المؤتمر:

يعد المؤتمر الجهاز الأعلى للإتحاد الأفريقي، وعليه عهدت إليه سلطات ومهام عدة، من أهمها، تحديد السياسات المشتركة للإتحاد، ومراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الإتحاد وضمان الالتزام بها، وتسريع عملية التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للقارة، والبت في طلبات الحصول على عضوية الإتحاد، واعتماد ميزانية الإتحاد والأشرف المباشر على المسائل المالية للإتحاد، وإنشاء أي جهاز من أجهزة الإتحاد، وإنشاء اللجان الفنية المتخصصة والوكالات ومجموعات العمل المؤقتة حسبما تراه مناسبا، وتعيين وإقالة كلاً من، رئيس ونائب وأعضاء المفوضية* وقضاة محكمة العدل الأفريقية، وانتخاب رئيس ونائب رئيس المؤتمر، واتخاذ القرارات بشأن التقارير والتوصيات الصادرة من الأجهزة الأخرى التابعة للإتحاد وبشأن عقد اجتماعات المؤتمر، وتعديل القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، وتحديد هيكل ومهام المفوضية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فضلاً عن أنه يجوز للمؤتمر تفويض أي من سلطاته ومهامه لأي جهاز من أجهزة الإتحاد.

وفيما يتعلق بتسوية المنازعات، فإن من مهام وسلطات المؤتمر، اتخاذ القرار بشأن التدخل في أية دولة عضو في الإتحاد الأفريقي في ظل الظروف الخطيرة المتمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، أو بناء على طلب من الدول الأعضاء لاستعادة السلام والأمن، فضلاً عن تقديم التوصيات إلى المجلس التنفيذي ومجلس السلم

¹ Article (6), Rules of Procedure of the Assembly of the Union, op. cit., p. 5.

² Article, (18), Ibid, p. 10.

* أشار النظام الداخلي للمؤتمر، إلى أنه من المستحسن أن يكون انتخاب أعضاء اللجنة (المفوضين) من قبل المجلس التنفيذي وفقاً لاحكام المادة (2/9) من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي .

See. Article (4), paragraph (m), Ibid, p. 3.

والأمن حول إدارة المنازعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى وتحقيق السلام، بالإضافة إلى تحديد العقوبات التي يجب فرضها على أية دولة عضو في حالة انتهاكها المبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي⁽¹⁾.

ثانياً: المجلس التنفيذي؛

مع مراعاة أحكام القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالمجلس التنفيذي، لا سيما المادة (12)⁽²⁾، قامت الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي، إنشاء انعقاد الدورة الأولى للإتحاد الأفريقي، إلى إقرار النظام الداخلي للمجلس التنفيذي⁽³⁾.

1. تشكيل المجلس التنفيذي؛

يتكون المجلس التنفيذي من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء⁽⁴⁾. ويكون دورات المجلس التنفيذي برئاسة وزير الخارجية أو أية سلطة مختصة تتولى بلاده رئاسة المؤتمر، مع (3) نواب ينتخبون على أساس جغرافي⁽⁵⁾.

2. انعقاد المجلس التنفيذي؛

ينعقد المجلس التنفيذي مرتين في دورتين عاديتين من كل عام⁽⁶⁾، وينعقد في دورة غير عادية بناء على طلب من رئيس المجلس التنفيذي أو أية دولة عضو وبالتشاور مع رئيس

¹ Article (4), paragraph (1-2), Ibid, pp. 2_4.

² ينظر: المواد (10_14)، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

³ Rules of Procedure of the Executive Council, Assembly of the African Union, First Ordinary Session, Durban, South Africa, 9-10 July 2002.

www.au2002.gov.za/docs/summit-Council/repexec.pdf

⁴ Article (3), Ibid, p. 2.

⁵ Article (16), paragraph (1), Ibid, p. 8.

⁶ Article (8), paragraph (1), Ibid, p. 5.

المؤتمر وموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء⁽¹⁾. ويتكون النصاب القانوني لأي اجتماع من ثلثي الدول الأعضاء⁽²⁾. ويتخذ قراراته بتوافق الآراء، وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء وذلك في المسائل الموضوعية. أما البت في المسائل الإجرائية، بما في ذلك معرفة ما إذا كانت المسألة إجرائية أم لا فيتم بالأغلبية البسيطة⁽³⁾.

3. سلطات ومهام المجلس التنفيذي:

إن للمجلس التنفيذي مهام عدة، من أبرزها، انتخاب المفوضين الذين يتم تعيينهم من قبل مؤتمر الإتحاد، وانتخاب أعضاء اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وحقوق ورفاه الطفل ورئيس وأعضاء المجلس التنفيذي، والنظر في ميزانية الإتحاد ورفعها للجمعية العامة للنظر فيها، وتعزيز التعاون مع المجلس الاقتصادي الإقليمي والبنك الأفريقي وغيرها من المؤسسات الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وتحديد سياسات التعاون بين الإتحاد الأفريقي وشركائها وضمان إن تكون جميع الأنشطة المتعلقة بأفريقيا متماشية مع أهداف الإتحاد، وتقديم التوصيات بشأن التقارير الصادرة من الأجهزة الأخرى التابعة للإتحاد، وإقامة اللجان المتخصصة ومراقبتها وتوجيه أنشطتها، والنظر في النظام الإداري واللوائح التنظيمية والموارد المالية للمفوضية وتقديمها إلى المؤتمر لاعتمادها، كما يجوز للمجلس التنفيذي تفويض أي من مهامه وسلطاته إلى اللجان الفنية المتخصصة.

وفيما يتعلق بتسوية المنازعات، يعمل المجلس التنفيذي إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن القرارات المتخذة من قبل مؤتمر الإتحاد، ومراقبة تنفيذ القرارات والاتفاقيات التي اعتمدت من قبل المؤتمر، وتنسيق ومواءمة سياسات وأنشطة الإتحاد في المجالات الأمنية، وتحديد القضايا التي يتعين تقديمها إلى المؤتمر للتصويت عليها من أجل تحقيق السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا⁽⁴⁾.

¹ Article (12), paragraph (1), Ibid, p. 7.

² Article (7), Ibid, p. 5.

³ Article (19), Ibid, pp. 9 - 10.

⁴ Article (5), Ibid, pp. 2 - 4.

ثالثاً: برلمان عموم أفريقيا:

نص القانون التأسيسي، على إنشاء برلمان عموم أفريقيا وذلك لمشاركة الشعوب الأفريقية في تنمية وتكامل القارة⁽¹⁾. وفي قمة سرت الاستثنائية المنعقدة في ليبيا في آذار/مارس من عام 2001، تم إقرار البروتوكول الخاص بإنشاء برلمان عموم أفريقيا، الذي دخل حيز التنفيذ في 14 كانون الأول/ديسمبر من عام 2003⁽²⁾.

1. تشكيل برلمان عموم أفريقيا:

نص البروتوكول، انه خلال المدة الانتقالية يتألف البرلمان من عدد متساو من البرلمانيين من الدول الأعضاء، على أن تمثل كل دولة خمسة أعضاء من بينهم امرأة واحدة في الأقل*، وان يعكس التمثيل البرلماني تنوع الآراء السياسية في كل برلمان وطني أو أي جهاز تداولي آخر⁽³⁾. وينتخب أعضاء البرلمان أو يعينون من بين أعضاء البرلمانات الوطنية أو أية أجهزة تداولية أخرى للدول الأعضاء. ومدة ولاية أعضاء البرلمان تتزامن مع مدة ولايته في البرلمان

¹. ينظر: المواد (5/ج، 17)، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

² List of Countries which have Signed, Ratified/ Acceded to the Protocol to the Treaty Establishing the African Economic Community relating to the Pan African Parliament, 22/6/2009.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/list/protocol%20on%20the%20pan%20africa%20parliament.pdf.

وفي الدورة الثانية عشر لمؤتمر القمة الأفريقي والمنعقد في أديس ابابا في المدة ما بين (1-3) شباط/فبراير من عام 2009، تقرر مراجعة البروتوكول المتعلق ببرلمان عموم أفريقيا.

See: AU/DEC.223 (XII), Assembly of the African Union, Twelfth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 1-3 February 2009, p. 30.

www.africa.union.org/root/au/conference/2009/jan/summit_jan_2009/doc/conference/assembly%20Au%20dec%202008_240%20.pdf.

* تم افتتاح الدورة الأولى لبرلمان عموم أفريقيا في 18 آذار/مارس من عام 2004. وكان عدد الأعضاء قد بلغ (202) عضو مثلوا (41) دولة من الدول الـ(53) الأعضاء في الإتحاد الأفريقي. ثم ازداد العدد في البرلمان ليبلغ (265) عضو مثلوا جميع الدول الأعضاء.

See: The Pan Africa Parliament.

www.africa-union.org/root/au/organs/pan_african_parliament_en.htm.

³ See: Article (4), Protocol to the Treaty Establishing the African Economic Community relating to the Pan African Parliament, Sirte. Libya, 2March 2001, p. 4.

www.africa-union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol_pan_african_parliament.pdf

الوطني في بلاده أو أي جهاز تداولي آخر⁽¹⁾. ويتم انتخاب رئيس البرلمان و(4) نواب للرئيس يمثلون مناطق أفريقيا، بالاقتراع السري، ويشترط حصوله على الأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين المصوتين. وتكون مدة ولاية الرئيس والنواب هي نفس مدة ولاية البرلمان الوطني أو أي جهاز تداولي آخر⁽²⁾.

2. انعقاد برلمان عموم أفريقيا:

ينعقد البرلمان في دورة عادية مرتين على الأقل في السنة. وينعقد في دورة غير عادية بناء على طلب ثلثي أعضاء البرلمان أو مؤتمر الاتحاد أو المجلس التنفيذي، بموجب إشعار خطي موجه إلى رئيس البرلمان⁽³⁾. ويكون النصاب القانوني لصحة انعقاد البرلمان من الأغلبية البسيطة. ويكون لكل عضو صوت واحد. ويتم اتخاذ القرارات بالإجماع، فان تعذر ذلك، فبموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين وذلك في المسائل الموضوعية. أما البت في المسائل الإجرائية، بما في ذلك إذا كانت مسألة ما تعد إجرائية أم لا، فيتم اتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة. وفي حالة وجود عدد متساو من الأصوات، فان صوت رئيس البرلمان هو المرجح⁽⁴⁾.

3. سلطات ومهام برلمان عموم أفريقيا:

تكون سلطات برلمان عموم أفريقيا استشارية، بما في ذلك، مناقشة ميزانية البرلمان والجماعة الاقتصادية الأفريقية وتقديم التوصيات قبل إقراره من قبل المؤتمر، والعمل على تنسيق القوانين فيما بين الدول الأعضاء، والترويج لبرامج وأهداف الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية الأفريقية في الدوائر الانتخابية للدول الأعضاء، والتنسيق بين السياسات والإجراءات والبرامج الخاصة بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية والهيئات البرلمانية في أفريقيا، فضلاً عن الأداء للوظائف الأخرى التي تراها مناسبة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة (3) من بروتوكول برلمان عموم أفريقيا.

¹ Article (5), paragraph (1,3), Ibid, p. 4.

² Article (12), paragraph (1-3), Ibid, pp. 6 - 8.

³ Article (14), paragraph (2-3), Ibid, p. 8.

⁴ Article (12), paragraph (11-12), Ibid, p. 8.

وتم في مؤتمر القمة الأفريقي الرابع والمنعقد في ابوجا في المدة ما بين (30-31) كانون الثاني/يناير من عام 2005، الاتفاق على أن يكون مقر البرلمان يقع في جنوب أفريقيا (ميدراوند) بدلا من اديس ابابا في اثيوبيا.

See: AU.DEC.64 (IV), Assembly of the African Union, Fourth Ordinary Session, op. cit., p. 15.

وفيما يتعلق بالجانب الأمني، فإن برلمان عموم أفريقيا يعمل إلى دراسة ومناقشة الموضوعات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، سواء بمبادرة منه، أم بناء على طلب من المؤتمر، أو أي جهاز آخر تابع للإتحاد، وتقديم التوصيات التي يراها مناسبة، فضلا عن تقديم التوصيات التي تهدف للمساهمة في تحقيق أهداف الإتحاد الأفريقي، ومن ضمنها تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، والتنبيه للتحديات التي تواجه عملية التكامل في أفريقيا⁽¹⁾.

رابعا: محكمة العدل وحقوق الإنسان:

نص القانون التأسيسي إلى إنشاء محكمة عدل تابعة للإتحاد الأفريقي، على أن يتم تحديد النظام الأساسي للمحكمة وتشكيلها ومهامها ضمن بروتوكول خاص⁽²⁾. وعلى هذا الأساس، تم إصدار بروتوكول إنشاء محكمة العدل في موبوتو في 11 تموز/يوليو من عام 2003⁽³⁾، والذي دخل حيز التنفيذ في 11 شباط/فبراير من عام 2009⁽⁴⁾.

وفي القمة الحادية عشر للإتحاد الأفريقي والمنعقدة في شرم الشيخ في المدة ما بين (30 حزيران/يونيو-1 تموز/يوليو) من عام 2008، أقر الإتحاد الأفريقي اعتماد بروتوكول الدمج بين محكمة العدل والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب^{*}، باسم

¹ Article (11), Ibid, p. 6.

² ينظر: المادة (18)، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

³ See: Protocol of the Court of Justice of the African Union, Maputo, Mozambique, 11 July 2003.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol%20the%20african%20Court%20justic%20maputo.pdf.

⁴ List of Countries which have Signed, Ratified/Accessed to the Protocol of the Court of Justice of the African Union, 10/07.2009.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/list/protocol%20the%20african%20Court%20justic%20maputo.pdf.

* اعتمد البروتوكول الخاص بإنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في القمة الأفريقية الرابعة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية في واغادوغو في التاسع من حزيران/يونيو عام 1998. ودخل حيز التنفيذ في 25 كانون الثاني/يناير من عام 2004.

See: Protocol to the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Establishment of an African Court on Human and Peoples' Rights, Ouagadougou, Burkina Faso, 10 June 1998.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/african Court human rights.pdf.

“محكمة العدل وحقوق الإنسان” بهدف ترشيد مؤسسات الاتحاد الأفريقي وتفاذي الازدواجية في العمل⁽¹⁾، على أن يدخل البروتوكول حيز التنفيذ بعد (30) يوماً من إيداع وثائق التصديق من قبل (15) دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي⁽²⁾.

1. تشكيل محكمة العدل وحقوق الإنسان:

تتألف المحكمة من (16) قاضياً من رعايا الدول الأعضاء، على أن لا يكون هناك قاضيان من رعايا دولة واحدة، وأن تكون كل منطقة من مناطق أفريقيا الخمس ممثلة من قبل ثلاثة قضاة، ما عدا غرب أفريقيا فتكون ممثلة بـ(4) قضاة⁽³⁾. ويتم انتخاب القضاة من قبل المجلس التنفيذي عن طريق الاقتراع السري، وبأغلبية ثلثي الدول الأعضاء، على أن يتم تعيينهم من قبل مؤتمر الاتحاد⁽⁴⁾، لمدة ست سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم مرة واحدة فقط⁽⁵⁾.

2. تكوين المحكمة:

تتكون محكمة العدل وحقوق الإنسان من قسمين⁽⁶⁾:

¹. See: AU/DEC.196(XI), Assembly of the African Union, Eleventh Ordinary Session, Sharm El-Sheikh, Egypt, 30June_1July 2008,p. 13,
www.africa.union.org/root/au/Conference/2008/june/summit/dec/assembly%20decisions%20193-207.pdf.

². لم يدخل البروتوكول حيز التنفيذ لغاية شباط/فبراير 2012 بسبب تصديق ثلاث دول فقط على البروتوكول وهما كل من ليبيا ومالي وبوركينا فاسو من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

See: List of Countries which have Signed, Ratified/Acceded to the Protocol on the Statute of the African Court of Justice and Human Rights, 07/02/2012.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/list/protocol%20on%20statute%20african%20Court%20justic.pdf.

³. Article (3), paragraph (1-3), protocol on the Statute of the African Court of Justice and Human Rights, Adopted by the Eleventh Ordinary Session of the Assembly, Sharm El-Sheikh, Egypt, 1 July 2008,p. 10.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol%20on%20the%20merged%20Court.pdf.

⁴. Article (7), paragraph (1-2), Ibid, p. 11.

⁵. Article (8), paragraph (1), Ibid, p. 11.

⁶. Article (16-17),Ibid, p. 14.

الأول: قسم الشؤون العامة: وتتكون من (8) قضاة. وتكون مختصة للنظر في جميع الحالات المنصوص عليها في المادة (28) من النظام الأساسي لمحكمة العدل، باستثناء الحالات المتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب.

الثاني: قسم حقوق الإنسان: وتتكون من (8) قضاة. وتكون مختصة للنظر في القضايا المختصة بحقوق الإنسان والشعوب.

وفي الحالتين، يكون النصاب القانوني للنظر في القضية (5) قضاة⁽¹⁾. وفي حالة كون القضية المعروضة ذات صفة مزدوجة، تكون إحالة القضايا إلى المحكمة بكامل هيئتها⁽²⁾، ويكون النصاب القانوني للنظر في القضية (9) قضاة⁽³⁾.

وتتخذ القرارات بأغلبية القضاة الحاضرين. وفي حالة تعادل الأصوات، يكون للقاض الذي يرأس الجلسة الصوت الراجح⁽⁴⁾.

وقرارات المحكمة ملزمة للطرفين. وفي حالة عدم امتثال طرف للحكم الصادر من المحكمة، تحيل المحكمة القضية إلى مؤتمر الإتحاد، التي يجب على الأخيرة أن تبت في التدابير التي يتعين اتخاذها لتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة⁽⁵⁾.

3. سلطات ومهام محكمة العدل وحقوق الإنسان:

يكون اختصاص المحكمة النظر في جميع القضايا والمنازعات القانونية المقدمة إليها، التي تتعلق بتفسير وتطبيق كل من، القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، وجميع المعاهدات والصكوك القانونية المعتمدة من قبل الإتحاد، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته^{*}، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في

¹. Article (21), paragraph (2-3), Ibid, p. 15.

². Article (18), Ibid, p. 14.

³. Article (21), paragraph (1), Ibid, p. 15.

⁴. Article (42), Ibid, p. 22.

⁵. Article (46), paragraph (1,4), Ibid, pp. 23 – 24.

^{*} تم اقرار الميثاق من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية والتي عقدت في اديس ابابا في المدة ما بين (9-11) تموز/يوليو من عام 1990.

See: African Charter on the Rights and Welfare of the Child, Addis Ababa, Ethiopia. July 1990.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/A.%20C.%20on%20the%20right%20and%20welf%20of%20child.pdf.

أفريقياً، أو أية وثيقة قانونية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان، وأية مسألة من مسائل القانون الدولي، وجميع الاتفاقيات المعقودة فيما بين الدول الأعضاء، أو مع الإتحاد الأفريقي. فضلاً عن بيان طبيعة ومدى الضرر الذي يلحق بالإتحاد نتيجة لخرق التزام دولي.

وفيما يتعلق بتسوية المنازعات، فإن اختصاص المحكمة ينصب في النظر في جميع المنازعات التي تنشأ فيما بين الدول الأعضاء، أو بينها وبين أجهزة الإتحاد، والمقدمة إليها وفق النظام الأساسي للمحكمة. فضلاً عن النظر في الوقائع التي تثبت أنها تشكل خرقاً لالتزام دولة تجاه دولة عضو، أو تجاه الإتحاد الأفريقي⁽¹⁾.

4. الكيانات المؤهلة لإحالة القضايا والمنازعات إلى المحكمة:

إن الكيانات التي يحق لها إحالة القضايا والمنازعات إلى المحكمة هي⁽²⁾:

الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي الموقعة على النظام الأساسي لمحكمة العدل وحقوق الإنسان. الجمعية والبرلمان والأجهزة الأخرى التابعة للإتحاد والمعتمدة من قبل المؤتمر. الموظف العضو في الإتحاد الأفريقي.

⁽¹⁾ تم اقرار البروتوكول اثناء انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات التابع للإتحاد الأفريقي في موبوتو في المدة ما بين (10-12) تموز/يوليو من عام 2003.

See: Protocol to the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Rights of Women in Africa, Maputo, Mozambique, 11 July 2003.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol%20on%20the%20rights%20of%20women.pdf.

⁽²⁾ Article (28), protocol on the Statute of the African Court of Justice and Human Rights, op. cit., pp. 17 - 18.

⁽³⁾ Article (29), paragraph (1), Ibid, p. 18.

خامسا: اللجنة (المفوضية):

أشار القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، إلى أن المفوضية هي الأمانة العامة للإتحاد، ومسؤولية تحديد هيكل المفوضية ومهامها ونظمها يقع على عاتق المؤتمر⁽¹⁾، وعليه، تم في مؤتمر القمة الأفريقي الأول للإتحاد الأفريقي في عام 2002، وضع النظام الأساسي للمفوضية⁽²⁾.

1. تشكيل المفوضية:

تتألف المفوضية من الرئيس ونائب الرئيس و(8) مفوضين من مواطني الدول الأعضاء⁽³⁾، ويتم انتخابهم من قبل المجلس التنفيذي على أن يحصل على ثلثي عدد الأصوات عند انتخابهم⁽⁴⁾. ومدة عضوية أعضاء المفوضية (4) سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم لولاية ثانية فقط⁽⁵⁾.

2. انعقاد المفوضية:

تعقد المفوضية اجتماعاتها في المقر الرئيس للإتحاد، ويجوز أن تعقد اجتماعاتها في المكاتب الأخرى التابعة للإتحاد⁽⁶⁾.

3. الحقائق الوزارية للمفوضية:

تكون الحقائق الوزارية للمفوضية على النحو الآتي⁽⁷⁾:

¹. ينظر: المادة (20)، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

² Statutes of the Commission of the African Union, Assembly of the African Union, First Ordinary Session, Durban, South Africa, 9-10 July 2002.

www.au2002.gov.za/docs/summit_Council/statutes.pdf.

³ Article (2), Ibid, p. 1.

⁴ Article (16), paragraph (2), Ibid, p. 10.

⁵ Article (10), paragraph (1), Ibid, p. 8.

⁶ Article (5), Ibid, p. 5.

⁷ Article (12), paragraph (1), Ibid, pp. 8 - 9.

أ. السلام والأمن ب. الشؤون السياسية ت. البنية التحتية والطاقة ث. الشؤون الاجتماعية

ج. تنمية الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا

ح. التجارة والصناعة خ. الاقتصاد الريفي والزراعة د. شؤون اقتصادية.

4. سلطات ومهام المفوضية:

تعد المفوضية الهيئة الرئيسة للإتحاد. وتقوم بالاضطلاع بالمهام الموكلة إليها بموجب القانون التأسيسي، والبروتوكولات الملحقة بها. وتؤدي دوراً مركزياً في إدارة الإتحاد الأفريقي، لأنها تمثل من بين أمور أخرى، الإتحاد الأفريقي وتدافع عن مصالحه، وتعد الخطط الإستراتيجية والدراسات للنظر فيها من قبل المجلس التنفيذي، والتنسيق بين البرامج والسياسات العامة للإتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، فضلاً عن تقديم تقارير سنوية عن أنشطة الإتحاد للمؤتمر والمجلس التنفيذي والبرلمان، والعمل كحارس للقانون التأسيسي والبروتوكولات الملحقة بها والمعاهدات والقرارات التي اعتمدها الإتحاد وتلك التي ورثها عن منظمة الوحدة الأفريقية، فضلاً عن تنسيق ورصد تنفيذ قرارات أجهزة الإتحاد، وإدارة موارد الميزانية والموارد المالية.

أما فيما يخص تسوية المنازعات، فإن للمفوضية دور مهم في تسوية المنازعات، لا سيما رئيس المفوضية (وهو ما سيتم تناوله في مجلس السلم والأمن)، عبر اتخاذ الإجراءات في الحالات التي يفوضها مؤتمر الإتحاد والمجلس التنفيذي، ومن ضمنها، مكافحة الجريمة الدولية والإرهاب، ومساعدة اللاجئين والنازحين إثناء المنازعات، فضلاً عن ضمان تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة، وتقديم الدعم التشغيلي لمجلس السلم والأمن¹.

¹. Article (3), paragraph (1-2), Ibid, pp. 2 - 4.

سادسا: لجنة الممثلين الدائمين:

مع مراعاة القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، لا سيما فيما يتعلق بالمادة (21)⁽¹⁾، قامت الدول الأعضاء أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي الأول في دوربان في عام 2002، بوضع النظام الداخلي للجنة الممثلين الدائمين⁽²⁾.

وتتكون من الممثلين الدائمين المعتمدين لدى الإتحاد الأفريقي وغيرهم من مفوضي الدول الأعضاء⁽³⁾. ولها سلطات ومهام عدة، أهمها، إنها تعد هيئة استشارية للمجلس التنفيذي، وتكون مسؤولة في النظر في المسائل المتصلة بالبرامج والمشاريع التابعة للإتحاد الأفريقي، لا سيما المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم التوصيات بشأنها إلى المجلس التنفيذي⁽⁴⁾.

سابعا: اللجان الفنية المتخصصة:

تتكون من الوزراء أو كبار المسؤولين المعيّنين بالقطاعات التي تقع ضمن اختصاصاتهم وتكون مسؤولة أمام المجلس التنفيذي. واهم اللجان التي نص عليها القانون التأسيسي آنذاك (7) لجان⁽⁵⁾.

وفي القمة الثانية عشر للإتحاد الأفريقي التي عقدت في أديس أبابا في شباط/فبراير من عام 2009، تقرر إعادة هيكلة اللجان الفنية المتخصصة لتبلغ (14) لجنة، من ضمنها، لجنة الدفاع والسلامة والأمن، ولجنة اللاجئين والمشردين داخليا⁽⁶⁾.

¹. ينظر: المواد (5، 21)، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

². Rules of Procedure of the Permanent Representatives Committee, Assembly of the African Union, First Ordinary Session, Durban, South Africa, 9-10 July 2002. www.au2002.gov.za/docs/summit_Council/reprep.pdf.

³. Article (3), Ibid. pp. 1 - 2.

⁴. Article (4), paragraph (1-2), Ibid. pp. 2 - 3.

⁵. ينظر: الفقرة (1، 3)، من المادة (14)، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

⁶. See: AU.DEC.277 (XII), Assembly of the African Union, Twelfth Ordinary Session, op. cit., p. 34.

ومن أهم سلطات ومهام كل لجنة، إعداد مشاريع وبرامج الإتحاد وتقديمها إلى المجلس التنفيذي، ومتابعة وتقييم القرارات الصادرة عن أجهزة الإتحاد، والقيام بأية مهام أخرى تكلف بها اللجان⁽¹⁾.

ثامنا: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

أشار القانون التأسيسي، إلى إن المجلس تعد هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي. وإن مؤتمر الإتحاد يقوم بتحديد مهام المجلس وتشكيله وسلطاته⁽²⁾.

وفي القمة الثالثة للإتحاد الأفريقي التي عقدت في أديس أبابا في المدة ما بين (6_8 تموز/يوليو من عام 2004، تم تبني مشروع النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (ECOSOCC)⁽³⁾.

ومن أهم مهام المجلس، القيام بإجراء الدراسات وتقديم التوصيات لأجهزة الإتحاد الأفريقي، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والمبادئ الديمقراطية وحقوق الطفل والمساواة بين الجنسين، فضلا عن تعزيز الشراكة بين الإتحاد الأفريقي ومؤسسات المجتمع المدني⁽⁴⁾.

تاسعا: المؤسسات المالية:

نص القانون التأسيسي، إلى إن الإتحاد الأفريقي يتكون من المؤسسات المالية الآتية⁽⁵⁾:

- المصرف المركزي الأفريقي.

¹. ينظر: المادة (15)، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

². ينظر: المادة (22)، من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

³. See: ASSEMBLY/AU/DEC.48 (III), Assembly of the African Union, Third Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 6_8 July 2004, p. 22.

www.africa.union.org/root/au/AU summit 2004/assm/assembly decision-final.pdf

⁴. Article (7), Statutes of the Economic , Social and Cultural Council of the African Union, pp. 7 - 8.

⁵. ينظر: المادة (19) , من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي.

- صندوق النقد الأفريقي.

- المصرف الأفريقي للاستثمار.

وهذه المؤسسات تتطلب بروتوكولات خاصة تحدد نظمها ولوائحها.

وفي مؤتمر القمة الأفريقي الرابع للإتحاد الأفريقي والمنعقد في ابوجا في كانون الثاني/يناير من عام 2005، تقرر أن تكون المؤسسات المالية موجودة في⁽¹⁾:

- المصرف المركزي الأفريقي - المنطقة الغربية - (ابوجا-نيجيريا).

- صندوق النقد الأفريقي - المنطقة الوسطى - (ياوندي - الكاميرون).

- المصرف الأفريقي للاستثمار - المنطقة الشمالية - (طرابلس - ليبيا).

وفي مؤتمر القمة الأفريقي الثاني عشر للإتحاد الأفريقي والمنعقد في أديس أبابا في عام 2009، تقرر اعتماد البروتوكول المتعلق بالمصرف الأفريقي للاستثمار، من أجل تعزيز التنمية والتكامل الاقتصادي في القارة الأفريقية عبر الاستثمار في مشاريع التنمية بما يتماشى مع أهداف الإتحاد الأفريقي⁽²⁾.

وعبر ما تقدم، يتبين إن القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، حدد ستة أجهزة لها دور في منع وإدارة وتسوية المنازعات الأفريقية:

1. مؤتمر الإتحاد: يكون للمؤتمر الدور الأساس في تسوية المنازعات، كونه يعد الجهاز الأعلى للإتحاد الأفريقي، وله سلطة اتخاذ القرارات بشأن التدخل في أية دولة عضو في الإتحاد.
2. المجلس التنفيذي: يقوم بتسوية جميع المنازعات وتنفيذ القرارات الخاصة بإدارة ومنع المنازعات بناء على توصية المؤتمر.
3. برلمان عموم أفريقيا: له سلطات استشارية، بما في ذلك مناقشة الموضوعات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان، وتقديم التوصيات التي تهدف إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، والتنبيه للتحديات التي تواجه القارة.

¹. AU/DEC.64 (IV), Assembly of the African Union, Fourth Ordinary Session, op. cit., p. 15.

². See: Protocol on the African Investment Bank, Adopted by the Twelfth Ordinary Session of the Assembly, held in Addis Ababa, Ethiopia, 4th February 2009.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol%20on%20african%20investment%20bank.pdf.

4. محكمة العدل وحقوق الإنسان: عبر النظر في جميع المنازعات التي تحال إليها وفق النظام الأساسي للمحكمة، وإصدار الأحكام الملزمة للطرفين المتنازعين بشأن أي نزاع ذا طبيعة قانونية يحال إلى المحكمة.

5. المفوضية: إن للمفوضية، ولا سيما رئيس المفوضية، له دور مهم في تعزيز وصون السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، عبر التوسط قبل وإثناء اندلاع المنازعات وبعدها، وتقديم الدعم لمجلس السلم والأمن.

6. مجلس السلم والأمن: والذي له الدور الأساس في تسوية المنازعات، كونه الآلية التي يعتمد عليها الاتحاد الأفريقي في حفظ السلم والأمن في القارة، وهو ما سنتناوله فيما بعد.

عاشراً: العلاقة بين أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي:

عبر الاطلاع على الهيكل التنظيمي لكل من منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي*، يتضح انه على الرغم من التشابه فيما بين بعض أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي، عبر سعي الاتحاد الأفريقي إلى محاكاة الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الأفريقية في بعض أجهزتها، مثل المؤتمر والمجلس التنفيذي والمفوضية. إلا أن الاتحاد الأفريقي عمل إلى تطوير الهيكل التنظيمي له، ليتجاوز ما رافق الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الأفريقية من إخفاق في انجاز الأهداف والمبادئ التي نص عليها الميثاق، ولدعم عملية التحول في المنظمة القارية من جهة أخرى، عبر الآتي:- سعى القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، إلى زيادة عدد الأجهزة الرئيسية. فبينما لم يكن لمنظمة الوحدة الأفريقية سوى أربعة أجهزة رئيسة*، فإن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي نص على إنشاء تسعة أجهزة رئيسة، وأية أجهزة مهمة أخرى يقرر مؤتمر الاتحاد إنشائها.

* لم يتم المقارنة مع الهيكل التنظيمي للجماعة الاقتصادية الأفريقية، كون الأخيرة لم تنشأ جميع أجهزتها المنصوص عليها في معاهدة ابوجا من جهة، ولكون أجهزة الاتحاد الأفريقي عدت مكملتها لما نصت عليه معاهدة ابوجا من أجهزة الجماعة الاقتصادية الأفريقية من جهة أخرى.

* وهي كل من: مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، مجلس الوزراء، الامانة العامة، ولجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم.

ينظر: المادة (7)، من ميثاق منظمة الوحدة الاقتصادية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الاقتصادية 1963_1983، مصدر سابق، ص745.

و. 5 p. OAU CHARTER, op. cit.

- عمل الإتحاد الأفريقي إلى إعطاء دور أكبر لبعض الأجهزة قياساً بمنظمة الوحدة الأفريقية، لا سيما في مجال تسوية المنازعات كما في مجلس السلم والأمن (وهو ما سيتم تناوله لاحقاً)، والأجهزة الأخرى المشار إليها سابقاً. وفي مجال تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في إطار مبادرة "النيباد"^{**} كما في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

- عمل الإتحاد الأفريقي إلى استحداث أجهزة لم تكن موجودة أصلاً ضمن الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الأفريقية، وتحديدًا، برلمان عموم أفريقيا، ومحكمة العدل وحقوق الإنسان، والمؤسسات المالية.

وعبر ما تقدم، يتبين أن تأسيس الإتحاد الأفريقي مر بمراحل عدة. ففي بادئ الأمر، أسهمت مؤتمرات القمة الأفريقية الاستثنائية والعادية لمنظمة الوحدة الأفريقية، في وضع الخطوط الأساسية للإتحاد الأفريقي، لا سيما بعد صدور القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي. ثم أسهمت مؤتمرات القمة للإتحاد الأفريقي، بدءاً من القمة الأولى في عام 2002، في استكمال بناء أجهزة الإتحاد الأفريقي وتطويرها.

وعلى الرغم من كون الإتحاد الأفريقي عمل إلى اقتباس بعضاً من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، سواء فيما يتعلق بأهداف ومبادئ الإتحاد الأفريقي، أم عبر أجهزة الإتحاد. إلا إن الإتحاد عمل إلى اعتماد أهداف ومبادئ عدة، فضلاً عن إنشاء أجهزة جديدة تابعة للإتحاد الأفريقي، وتطوير عمل أجهزة الإتحاد. كل ذلك من أجل محاولة تفادي الإخفاقات التي أصابت منظمة الوحدة الأفريقية في سنوات عملها (1963_2001)، ولمواكبة التطورات والتغيرات التي حدثت على الساحتين الأفريقية والدولية، فضلاً عن المضي قدماً في تحقيق الوحدة الأفريقية المنشودة.

^{**} . إذ تزامن تأسيس الإتحاد الأفريقي مع الإعلان عن الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا والمعروفة اختصاراً بـ "النيباد". وتبّع أهمية النيباد من كونه يعد بمثابة الخطة التفصيلية لعملية تحقيق أهداف الإتحاد الأفريقي في مجال التنمية، والتعجيل بقيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية. ينظر: عبدالقادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الأفريقية (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص ص 265-267. وللمزيد من التفاصيل حول مبادرة النيباد ينظر:

The New Partnership of Africa's Development (NEPAD).

WWW.NEPAD.ORG/HOME/LONG.COM

و. كريس لاندزيرج، الافرو عربية الجديدة: اجندات جنوب أفريقيا الأفريقية والعربية والشرق أوسطية، سلسلة محاضرات الامارات 121 (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص ص 18-

وقد عبر عن ذلك الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي بقوله "إن الإتحاد الأفريقي سيساهم في إمكانية وحدة أفريقيا التي ستلعب دوراً هاماً في جميع المحافل الدولية في ظل تطورات العالم وتكتلاته وفي ظل العولمة. هذه الظاهرة الجديدة التي يجب أن يكون لأفريقيا دورها البارز فيها بطريقة ايجابية حتى تتمكن من وضع قواعد وأسس جديدة تخدم قضايا القارة وتحقق مصالح أبنائها، وإن لا تترك العولمة لعبة في أيدي الدول الكبرى تسخرها لخدمة أغراضها فقط"⁽¹⁾.

في حين أشار الرئيس ثابو مبيكي آنذاك (أثناء رئاسة جنوب أفريقيا القمة الأولى للإتحاد الأفريقي في عام 2002) انه قد "حان الوقت لأن تحتل أفريقيا مكانها الصحيح في الشؤون العالمية وإنهاء تهميش أفريقيا"⁽²⁾.

وعبر ما تقدم، يتبين أن الدول الأفريقية نجحت في تحقيق ما كان يصبو إليه المفكرون والآباء المؤسسون لفكرة الوحدة الأفريقية، في تأسيس منظمة قارية جديدة منذ بدايات القرن الحادي والعشرين وهي الإتحاد الأفريقي، لتكون بديلاً عن منظمة الوحدة الأفريقية. وقد اتسمت المنظمة القارية الجديدة، بالعديد من التطورات والانجازات في القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي والأجهزة الرئيسة التابعة لها، لا سيما في مجال تسوية المنازعات. مما سيمكنها، في حال تم استغلالها بالشكل الأمثل، من مواجهة التحديات التي تواجه القارة الأفريقية، ومواكبة التطورات التي برزت على الساحة السياسية الدولية منذ نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، وهو ما سيتبين في فصول الدراسة.

¹ نقلاً عن: د. جميل مصعب محمود، مصدر سابق، ص 161. وقارن مع: جينمي اديسا، الإتحاد الأفريقي: الرؤية والبرامج والسياسات والتحديات، في: الكتاب السنوي 2003 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 175.

² نقلاً عن: مركز البحوث الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002_2003 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2004)، ص 3. و. جيم تيمان، أفريقيا والعولمة، في: أفريقيا السلم والنزاع، اعداد: ديفيد ج. فرانسيس، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 309.

المبحث الثاني: آلية الاتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات

أسهمت المتغيرات التي حدثت في النظام السياسي الدولي منذ العقد الأخير من القرن العشرين، وما تبعها من تطورات على الساحة الأفريقية، في إنشاء الاتحاد الأفريقي، وما رافق ذلك من المطالبة بإنشاء آلية جديدة تكون معنية بتسوية المنازعات الأفريقية ذات الطابع الدولي والداخلي. إذ احتلت مسألة تحقيق الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، الأولوية أثناء المراحل التي سبقت تأسيس الاتحاد الأفريقي. كما عني القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، بمسألة تحقيق الأمن والاستقرار في أفريقيا.

وعلى هذا الأساس، فسنعمد إلى تناول الإطار المؤسسي للاتحاد الأفريقي المعني بحفظ السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا في المطلب الأول. ومن ثم نتناول العلاقة بين آلية منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي في مجال تسوية المنازعات في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الإطار المؤسسي للاتحاد الأفريقي في مجال تسوية المنازعات

عمد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي إلى تحويل مؤتمر الاتحاد، لإنشاء أية أجهزة أخرى يقرر إنشاءها، مما حدا بالدول الأعضاء إلى إنشاء آلية جديدة تكون بديلة عن آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، وتعمل على حفظ السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا^{*}. وعليه، تم عقد الدورة الأولى للاتحاد الأفريقي في مدينة دوربان بجنوب أفريقيا في تموز/يوليو من العام 2002. وكان من أهم القرارات الصادرة عن القمة الأفريقية، إنشاء مجلس السلم والأمن، على أن يظل إعلان القاهرة المنشئ لآلية منع وإدارة وتسوية المنازعات لعام 1993 سارياً في المدة الانتقالية، لحين التصديق على بروتوكول مجلس السلم والأمن ودخوله حيز التنفيذ⁽¹⁾.

^{*} من الملاحظ أن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي لم يدرج الآلية الجديدة المعنية بحفظ السلم والأمن، ضمن أجهزة الاتحاد الأفريقي، وإنما حدد الإطار القانوني لها.

⁽¹⁾ See: ASS/AU/DEC.3 (I), Assembly of the African Union, First Ordinary Session: Decisions and Declarations, op. cit.

وفي 26 كانون الاول/ديسمبر من عام 2003، دخل البروتوكول حيز التنفيذ، بعد أن صادق عليه الأغلبية البسيطة من الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي (27 دولة من مجموع 53 دولة عضو في الإتحاد الأفريقي)⁽¹⁾.

كما رحبت القمة الأولى للإتحاد الأفريقي، بمبادرة الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، الذي دعا إلى ضرورة إنشاء جيش أفريقي موحد. وطالب رئيس المؤتمر آنذاك، بضرورة تشكيل فريق من الخبراء لدراسة المقترح، وتقديم التوصيات للنظر فيها، وذلك أثناء انعقاد الدورة العادية المقبلة لمؤتمر الإتحاد الأفريقي⁽²⁾.

وعليه، سنتناول مجلس السلم والأمن وفق الآتي:

أولاً: طبيعة مجلس السلم والأمن:

وهو جهاز دائم لصنع القرارات فيما يتعلق بمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها. وقد عُِد مجلس السلم والأمن من ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر، لتسهيل الاستجابة الفعالة في الوقت المناسب لأوضاع النزاعات والأزمات في أفريقيا⁽³⁾.

ثانياً: أهداف ومبادئ مجلس السلم والأمن:

إن الأهداف التي انشأ من أجلها مجلس السلم والأمن، تتمثل في، تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، وترقب المنازعات ومنعها، وبناء السلام وإعادة الأعمار في ما بعد المنازعات، وتنسيق ومواءمة الجهود القارية لمنع الإرهاب الدولي ومكافحته بكافة إشكاله،

¹ List of Countries which have Signed, Ratified/ Acceded to the Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, 30/09/2009.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/list/peace%20and%20security%20protocol.pdf

² See: ASS/AU/DEC.8 (I), Assembly of the African Union, First Ordinary Session: Decisions and Declarations, op. cit.

³ See: Article (2), paragraph (1), Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, Durban, South Africa, 10 July 2002, p. 4.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol_peace%and%security.pdf

ووضع سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد، وتشجيع الممارسة الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان وحياته⁽¹⁾.

وبهذا، فإن أهداف مجلس السلم والأمن هي جزء من الأهداف العامة التي وردت في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

أما مبادئ مجلس السلم والأمن، فهي جزء لا يتجزأ من المبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. فالقضايا الأمنية الواردة في تلك المبادئ (أي مبادئ الإتحاد الأفريقي)، هي التي شكلت المادة الأساسية لمجلس السلم والأمن، وتتمثل في التسوية السلمية للمنازعات، والاستجابة المبكرة للمنازعات للحيلولة دون تطورها إلى منازعات كبرى، واحترام سيادة القانون والحقوق والحريات الأساسية، والترابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وامن الشعوب والدول، واحترام سيادة الدول الأعضاء، وعدم التدخل من جانب أية دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، والمساواة المطلقة بين الدول الأعضاء، واحترام الحدود القائمة عند الاستقلال، مع حق الإتحاد في التدخل في أية دولة عضو في الحالات المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، سواء فيما يتعلق بظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، أو بناء على طلب أية دولة عضو في الإتحاد بغية استعادة السلام والأمن⁽²⁾.

ثالثاً: تشكيل مجلس السلم والأمن:

يتكون المجلس من (15) عضواً منتخباً على أسس متساوية (10 أعضاء يتم انتخابهم لمدة سنتين و5 أعضاء يتم انتخابهم لمدة ثلاث سنوات لضمان الاستمرارية)، مع الأخذ بالحسبان، مبدأ التمثيل العادل. كما يجوز إعادة انتخاب كل عضو تنتهي مدة ولايته في مجلس السلم والأمن مباشرة⁽³⁾.

¹ Article (3), Ibid, p. 5.

² Article (4), Ibid, pp. 5 - 6.

³ Article (5), Paragraph (1-3), Ibid, pp. 7 - 8.

وإثناء انعقاد الدورة الثامنة عشر لمؤتمر القمة الافريقي في اديس ابابا في المدة ما بين (29-30) كانون الثاني/يناير من عام 2012، تم انتخاب (10) اعضاء في مجلس السلم والامن لمدة سنتين ابتداء من اذار/مارس 2012، وكالاتي⁽¹⁾:

- اقليم الوسط: الكاميرون، الكونغو.

- اقليم الشرق: جيبوتي، تنزانيا.

- اقليم الشمال: مصر.

- اقليم الجنوب: انغولا، ليسوتو.

- اقليم الغرب: كوت ديفوار، غامبيا، غينيا.

وإثناء انعقاد الدورة العشرون لمؤتمر القمة الافريقي في اديس ابابا في المدة ما بين (27-28) كانون الثاني/يناير من عام 2013، تم انتخاب (5) اعضاء في مجلس السلم والامن لمدة سنتين ابتداء من اذار/مارس 2013، وكالاتي⁽²⁾:

- اقليم الوسط: غينيا الاستوائية.

- اقليم الشرق: اوغندا.

- اقليم الشمال: الجزائر.

- اقليم الجنوب: موزمبيق.

- اقليم الغرب: نيجيريا.

رابعاً: انعقاد مجلس السلم والأمن:

ينعقد المجلس على مستوى الممثلين الدائمين والوزراء ورؤساء الدول والحكومات.

وينعقد المجلس على مستوى الممثلين الدائمين مرتين على الأقل في الشهر، وينعقد

¹ See: Assembly/Au/Dec.411(XVIII), Assembly of the Union, Eighteenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 29-30 January 2012, p. 35.

www.au.int/en/content/addis-ababa-29-jan-30-jan-2012-assembly-africa-union-eighteenth-ordinary-session.pdf.

² See: Assembly/Au/3(XX), Assembly of the Union, Twentieth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 27-28 January 2013.

www.au.int/en/content/addis-ababa-27-jan-28-jan-2013-assembly-africa-union-Twentieth-ordinary-session.pdf.

المجلس على مستوى الوزراء ورؤساء الدول والحكومات مرة واحدة على الأقل في السنة⁽¹⁾.

وتعقد اجتماعات المجلس في المقر الرئيس للاتحاد. ويكون كل عضو في المجلس، ممثلاً في جميع الأوقات في المقر. ويمكن عقد الاجتماع خارج المقر الرئيس للاتحاد، في حالة دعوة إحدى الدول الأعضاء، شريطة أن توافق أغلبية ثلثي أعضاء مجلس السلم والأمن⁽²⁾.

ورئاسة المجلس تتم بالتناوب من قبل الأعضاء بحسب الترتيب الأبجدي، ويشغل كل رئيس المنصب لمدة شهر واحد. ويحدد رئيس المجلس جدول أعماله المؤقت، على أساس مقترحات يتقدم بها رئيس المفوضية والدول الأعضاء، ولا يجوز لأية دولة عضو أن تعترض على إدراج أي بند على جدول الأعمال المؤقت⁽³⁾.

ويعقد مجلس السلم والأمن اجتماعات مغلقة، كما يجوز له أن يقرر عقد اجتماعات علنية. ويكون النصاب القانوني لأي اجتماع من ثلثي إجمالي عدد الأعضاء في مجلس السلم والأمن. ولا يجوز لأي عضو في المجلس، يكون طرفاً في نزاع يجري بحثه من قبل المجلس، أن يشارك في المناقشات أو في عملية صنع القرار⁽⁴⁾.

ويكون لكل دولة عضواً في المجلس صوتاً واحداً. وتتخذ القرارات بالإجماع. وإن تعذر ذلك، فيعتمد المجلس مقرراته الخاصة في المسائل الإجرائية بالأغلبية البسيطة، بينما يتم اعتماد المقررات الخاصة في جميع المسائل الأخرى، بأغلبية ثلثي أصوات الحاضرين عند التصويت⁽⁵⁾.

وقد اجتمع مجلس السلم والأمن قرابة (200) اجتماعاً لغاية آب/أغسطس من العام 2009، متعاملاً مع العديد من المنازعات التي واجهت القارة الأفريقية⁽⁶⁾.

¹ See: Article (8), Paragraph (2), Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, op. cit., p. 11.

² Article (8), Paragraph (1, 3 - 4), Ibid, p. 11.

³ Article (8), Paragraph (6-7), Ibid, p. 12.

⁴ Article (8), Paragraph (8-10), Ibid, pp. 12 - 13.

⁵ Article (8), Paragraph (12-13), Ibid, p. 13.

⁶ ينظر: الاتحاد الأفريقي، الدورة الخاصة حول بحث وتسوية النزاعات في أفريقيا، (مذكرة معلومات)، طرابلس، 31 آب 2009، ص 4.

خامسا: مهام وسلطات مجلس السلم والأمن:

يتولى المجلس بموجب البروتوكول مهامه في المجالات الآتية⁽¹⁾:

- تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا.

- الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية.

- صنع السلام، بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة والوساطة والتحقيق والتوفيق.

- التدخل طبقا للمادة (4/ح،ي) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

- بناء السلام، وإعادة التعمير في مدة ما بعد النزاعات.

- العمل الإنساني وإدارة الكوارث.

- أية مهام أخرى قد يقررها المؤتمر.

وبجانب هذه المهام، يقوم مجلس السلم والأمن بالتعاون مع رئيس المفوضية، بما يأتي⁽²⁾:

- ترقب ومنع المنازعات، والقيام بمهام صنع وبناء السلام لتسوية المنازعات حيثما تحدث.

تشكيل بعثات حفظ السلام ونشرها.

- إقرار طرق تدخل الاتحاد في أية دولة عضو، بناء على قرار صادر عن المؤتمر، طبقا

للمادة (4/ح،ي) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

- فرض العقوبات عندما يحدث تغيير غير دستوري للحكومات في أية دولة عضو.

- تنفيذ سياسة الدفاع المشترك للاتحاد.

- منع ومكافحة الإرهاب الدولي.

- التنسيق بين المنظمات الإقليمية الأفريقية والاتحاد الأفريقي لتعزيز السلم والأمن في

القارة.

- تطوير شراكة للسلام والأمن بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ووكالاتها وبقية

المنظمات ذات العلاقة، لإحلال السلم والأمن في أفريقيا.

¹ Article (6), Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, op. cit., p. 8.

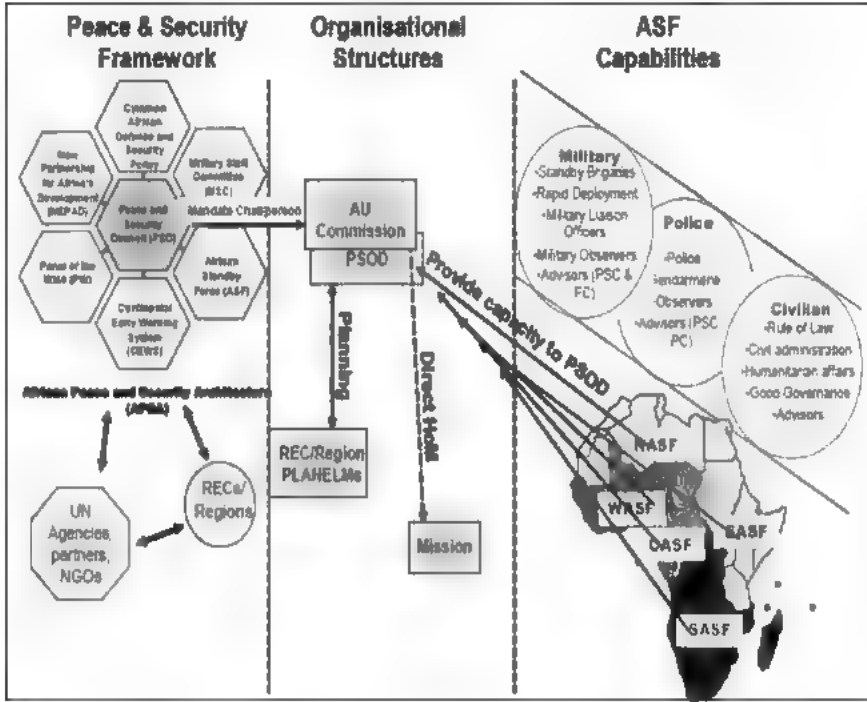
² Article (7), Paragraph (1), Ibid, pp. 8 - 10.

- وضع السياسات والإجراءات لاتخاذ أية مبادرة خارجية في مجال السلم والأمن.
 - متابعة تعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
 - تنفيذ اتفاقيات ومعاهدات منظمة الوحدة الأفريقية / الإتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، وغيرها من المواثيق ذات الصلة بالرقابة على التسليح ونزع السلاح.
 - اتخاذ الإجراءات المناسبة في الأوضاع التي يتهدد فيها الاستقلال الوطني لأية دولة عضو وسيادتها.
 - دعم العمل الإنساني في أوضاع المنازعات المسلحة والكوارث الطبيعية الكبرى.
 - تقديم التقارير إلى المؤتمر حول أنشطة المجلس، ووضع السلم والأمن في أفريقيا.
 - اتخاذ قرار بشأن أية مسألة أخرى لها آثار على إحلال السلم والأمن والاستقرار في القارة، وممارسة أية سلطات قد يفوضها إليه المؤتمر طبقاً للمادة (2/9) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.
- سادساً: طريقة عمل مجلس السلم والأمن وهيكلته:
- يقوم المجلس باتخاذ المبادرات والإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالمنازعات المحتملة، والمنازعات التي تطورت إلى منازعات كبرى. كما ويتخذ المجلس التدابير كافة من أجل الحيلولة دون تطوري نزاع ثم التوصل إلى تسوية بشأنه⁽¹⁾.
- وعليه، يتدخل مجلس السلم والأمن، عن طريق تدخل جماعي للمجلس نفسه، أو عن طريق رئيس مجلس السلم والأمن أو رئيس المفوضية وهيئة الحكماء، أو بالتعاون مع التنظيمات الإقليمية⁽²⁾. وكما مبين في المخطط (1).

¹ Article (9), paragraph (1), Ibid, p.14.

² Article (9), paragraph (2), Ibid, p.14.

مخطط (1) طريقة عمل مجلس السلم والأمن وهيكلته



* المختصرات المستخدمة في المخطط (1):

الإتحاد الأفريقي AU، الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا NEPAD، شعبة عمليات دعم السلام PSOD، القوة الأفريقية الجاهزة AFS، لجنة أركان الحرب MSC، مجلس السلم والأمن PSC، المجموعات الاقتصادية الإقليمية RECs، المنظمات غير الحكومية NGOs، النظام القاري للإنذار المبكر CEWS، هيئة الحكماء PW، هيكل السلم والأمن الأفريقي APSA.

المخطط من إعداد الباحث اعتمادا على:

African Union, Conceptualising African Peacekeeping (A Comprehensive Guide to the Development of the ASF), P. 10.

www.africa.un.org/root/AU/AUC/ASF%20framework_E.pdf

1. رئيس المفوضية*:

يقوم رئيس المفوضية، بتصريح من مجلس السلم والأمن، وبالتشاور مع جميع الأطراف المتورطة في نزاع ما، ببذل الجهود واتخاذ المبادرات كافة التي يراها مناسبة لمنع النزاع

* لم نحاول إدراج جميع مهام رئيس المفوضية في هذه الفقرة، وإنما سعينا إدراج مهام رئيس المفوضية عند كل حالة، مثل دوره في هيئة الحكماء والقوة الأفريقية وهكذا، للضرورة العلمية.

وإدارتها وتسويتها. كما يقوم رئيس المفوضية، بتبني مجلس السلم والأمن، وهيئة الحكماء، إلى أي موضوع قد يهدد في رأيه السلم والأمن. كما ويعمل على ضمان تنفيذ ومتابعة المقررات الصادرة عن المجلس، بما فيها تشكيل ونشر بعثات حفظ السلم، فضلاً عن الاعتماد على الموارد البشرية والمادية الأخرى المتاحة للمفوضية، لخدمة المجلس وتوفير الدعم اللازم له⁽¹⁾.

2. هيئة الحكماء:

من أجل دعم الجهود التي يبذلها مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية، يتم إنشاء هيئة للحكماء. وتتكون الهيئة من خمس شخصيات أفريقية، تتمتع بالاحترام من قبل جميع الأطراف، ويختارهم رئيس المفوضية بعد التشاور مع الدول الأعضاء، على أساس التمثيل الإقليمي، ويتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات من قبل المؤتمر⁽²⁾.

وتعقد هيئة الحكماء اجتماعاتها عادة في المقر الرئيس للاتحاد، ويجوز أن تعقد اجتماعاتها في أماكن أخرى، وذلك بعد التشاور مع رئيس المفوضية.

ويقوم رئيس المفوضية بتحديد طريقة عمل هيئة الحكماء، ويتم إقرارها من قبل مجلس السلم والأمن⁽³⁾.

وتعمل هيئة الحكماء، إلى تقديم النصائح والآراء، إلى مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية، بخصوص جميع المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا. كما تعمل الهيئة، بناء على طلب من مجلس السلم والأمن، أو بناء على مبادراتها الخاصة، باتخاذ الإجراءات المناسبة، لدعم جهود المجلس ورئيس المفوضية، فيما يخص تسوية المنازعات، ومن ثم تقديم تقاريرها إلى مجلس السلم والأمن، وعن طريق المجلس إلى المؤتمر⁽⁴⁾.

¹ Article (10), Ibid, pp. 14 _ 15.

² Article (11), Paragraph (1-2), Ibid, p.16.

³ Article (11), Paragraph (6-7), Ibid, p.16.

⁴ Article (11), Paragraph (3-5), Ibid, p.16.

وقد اقر الاتحاد الأفريقي في قمته الثامنة التي عقدت في أديس أبابا في المدة ما بين (22-30) كانون الثاني/يناير من عام 2007، تعيين الأعضاء الخمسة الذين تم اقتراحهم من قبل رئيس المفوضية كأعضاء لهيئة الحكماء لمدة ثلاث سنوات⁽¹⁾.

كما تم تشغيل هيئة الحكماء منذ كانون الاول/ديسمبر لعام 2007، وقد اجتمعت (6) مرات منذ ذلك الوقت ولغاية اب/اغسطس من عام 2009. كما عقدت الهيئة دورات تفكير وتأهيل حول الموضوعات ذات الصلة بتسوية المنازعات⁽²⁾.

3. النظام القاري للإنذار المبكر:

لتسهيل عمل مراقبة ومنع المنازعات، أشار البروتوكول، إلى ضرورة إنشاء نظام قاري للإنذار المبكر، يتكون من⁽³⁾:

أ. مركز مراقبة ورصد:

ويعرف بـ "غرفة العمليات"، ويكون موقعه في الإدارة المعنية بإدارة المنازعات في الاتحاد الأفريقي. ويكون مسئولاً عن جمع وتحليل البيانات على أساس وحدة قياس ملائمة لمؤشرات الإنذار المبكر.

ب. وحدات للمراقبة والرصد:

وتكون تابعة للتنظيمات الإقليمية، ويتم ربطها بصورة مباشرة عبر وسائل الاتصال بغرفة العمليات. وتعمل على جمع البيانات ومعالجتها ونقلها إلى غرفة العمليات.

¹. وهم كلاً من: أ. سالم احمد سالم، الأمين العام الأسبق لمنظمة الوحدة الأفريقية، عن شرق أفريقيا. ب. بريغاليا بام، رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة لجنوب أفريقيا، عن الجنوب الأفريقي. ت. احمد بن بلة، الرئيس الأسبق للجمهورية الجزائرية، عن شمال أفريقيا. ث. اليزابيث ك. بونيون، رئيس المحكمة الدستورية لبنين، عن غرب أفريقيا. ج. ميجيل تروفودا، الرئيس الأسبق لساوتومي وبرنسيب، عن وسط أفريقيا.

See: ASSEMBLY/AU/DEC.152 (VIII), Assembly of the African Union, Eighth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 22-30 January 2007, p. 29.

www.africa.union.org/official_documents/Heads_of_state_summits/hog/16HOGAssembly2007a.pdf.

². الدورة الخاصة حول بحث وتسوية النزاعات في أفريقيا، مصدر سابق، ص 4.

³. Article (12), Paragraph (1-2), Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, op. cit., p. 17.

فضلاً عن ذلك، تتعاون المفوضية مع الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، ومراكز الأبحاث، والمنظمات غير الحكومية، لتسهيل الأداء الفعال لنظام الإنذار المبكر⁽¹⁾.

كما ويعمل النظام القاري للإنذار المبكر، إلى وضع وحدة قياس للإنذار المبكر، تقوم على أساس مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وإنسانية، يتم تحديدها وتستخدم لتحليل التطورات داخل القارة⁽²⁾.

ويستخدم رئيس المفوضية المعلومات، لتنفيذ المسؤوليات والمهام الموكلة إليه، وتقديم النصح إلى مجلس السلم والأمن بشأن المنازعات المحتملة المهددة للسلم والأمن والاستقرار في أفريقيا⁽³⁾.

وفي إطار تفعيل النظام القاري للإنذار المبكر، تم عقد اجتماع للخبراء الحكوميين حول الإنذار المبكر ومنع المنازعات في كيمبتون بارك بجنوب أفريقيا في المدة ما بين (17-19) كانون الأول/ديسمبر من عام 2006، بهدف التعجيل بتفعيل النظام القاري للإنذار المبكر بحلول عام 2009⁽⁴⁾.

وقد تم عرض النتائج التي تم التوصل إليها في الاجتماع في جنوب أفريقيا، على المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في جلسته العاشرة التي عقدت في أديس أبابا في المدة ما بين (25-26) كانون الثاني/يناير من عام 2007، وتم إقرار النتائج التي تم التوصل إليها. وطلب من المفوضية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتعجيل بتفعيل النظام القاري للإنذار المبكر في عام 2009، بما في ذلك تعبئة الموارد المالية والفنية المطلوبة من قبل كل من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي⁽⁵⁾.

¹ Article (12), Paragraph (3), Ibid, p.17.

² Article (12), Paragraph (4), Ibid, p.17.

³ Article (12), Paragraph (5), Ibid, pp. 17 _ 18.

⁴ See: African Union, Framework for the Operationalization of the Continental Early Warning System as Adopted by Governmental Experts meeting on Early Warning and Conflict Prevention Held in Kempton Park / South Africa, from 17-19 December 2006, pp. 1 - 20.

www.africa.union.org/root/au/AUC/departement/PSC/ps/PSC%20publications/CAWS_E.pdf.

⁵ See: EX.CL/DEC.336(X), Executive Council, Tenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 25-26 January 2007, pp. 30 - 31.

www.au.int/en/content/addis-ababa-25-26-january-2007-excutive-council-tenth-ordinary-session.pdf

كما عرض الموضوع نفسه على مؤتمر القمة الأفريقي الثامن، وذلك إنشاء انعقاده في أديس أبابا في المدة ما بين (29-30) كانون الثاني/يناير من عام 2007. وطلب الإتحاد الأفريقي من مجلس السلم والأمن، أن يواصل جهوده بالتركيز أساسا على منع المنازعات عن طريق بحث الأوضاع المحتمل اندلاع النزاع فيها قبل أن تتحول إلى نزاعات. وتشجيع المفوضية على مواصلة جهودها صوب منع المنازعات. والترحيب بالتقدم الذي تحقق في تفعيل البنية الأفريقية للسلم والأمن بما فيها النظام القاري للإنذار المبكر⁽¹⁾.

4. القوة الأفريقية الجاهزة:

بغية تمكين مجلس السلم والأمن من نشر بعثات حفظ السلم والأمن، والتدخلات الخاصة بها وفق المادة (4/ح.ي) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، يتم إنشاء قوة أفريقية جاهزة.

أ. تشكيل القوة الأفريقية الجاهزة:

تتكون القوة الأفريقية، من فرق جاهزة متعددة الفروع، تضم عناصر مدنية وعسكرية في بلدانها الأصلية، وتكون مستعدة للانتشار السريع عند الحاجة. وتتخذ الدول الأعضاء، الخطوات اللازمة لإنشاء الفرق، للمشاركة في بعثات حفظ السلم والأمن التي يقررها مجلس السلم والأمن، أو للتدخل الذي يجيزه المؤتمر⁽²⁾.

ويقوم رئيس المفوضية، بتعيين ممثل خاص، وقائد للكتيبة المناط بها تنفيذ المهمة، وتحديد تفاصيل الدور والمهام الموكلة إليها، عند كل عملية تعهد إلى القوة الأفريقية الجاهزة.

ويقوم قائد القوات، برفع التقارير إلى القائد الأعلى للقوات، بينما يرفع قائد الكتيبة والعناصر المدنية تقاريرها إلى الممثل الخاص، ومن ثم يقوم الممثل الخاص برفع تقاريره إلى رئيس المفوضية⁽³⁾.

¹. See: ASSEMBLY/AU/DEC.145 (VIII), Assembly of the African Union, Eighth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 29-30 January 2007, p. 22.

www.au.int/en/content/addis-ababa-29-30-january-2007-assembly-african-union-eighth-ordinary-session.pdf.

². Article (13), Paragraph (1-2), Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, op. cit., p. 18.

³. Article (13), Paragraph (6-7), Ibid, pp. 19 - 20.

وتقوم المفوضية، بتقديم الخطط التوجيهية، لتدريب المدنيين والعسكريين من أفراد القوات الوطنية الجاهزة، على المستويين الميداني والتكتيكي، ويكون التدريب على القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما تقوم المفوضية، بالتعجيل بإعداد وتوزيع الإجراءات التشغيلية الدائمة من أجل دعم عملية توحيد طرق التدريب، وتنسيق دورات التدريب للقوة الأفريقية⁽¹⁾.

ويوافق مجلس السلم والأمن، على تفاصيل مهام القوة الأفريقية الجاهزة، وطريقة عملها، بالنسبة لكل بعثة يرخص بها بناء على توصية المؤتمر⁽²⁾.

كما تتعاون القوة الأفريقية، عند الضرورة، مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، والمنظمات الإقليمية، وكذلك مع السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية⁽³⁾.

كما تقوم المفوضية بالتعاون مع أمانة الأمم المتحدة، من أجل القيام بعمليات تقييم دورية لقوات حفظ السلام الأفريقية، ودعم قدرات القوة الأفريقية الجاهزة، في مجال التدريب والشؤون اللوجيستية والمعدات والاتصالات والتمويل⁽⁴⁾.

ب. صلاحيات القوة الأفريقية الجاهزة:

تضطلع القوة الأفريقية بصلاحيات عدة، أبرزها القيام ببعثات المراقبة والمتابعة ومهام حفظ السلم والأمن. والتدخل في حالة وجود ظروف خطيرة في دولة عضو، أو بناء على طلبه. فضلاً عن الانتشار الوقائي من أجل منع تجدد المنازعات بعد توصل الأطراف المتنازعة إلى تسوية بينهما، أو تصعيد النزاع وانتشاره إلى المناطق أو الدول المجاورة. كما تضطلع القوة الأفريقية بمهام نزع السلاح، وتسريح القوات في مدة ما بعد النزاع، وإيصال المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين، إضافة لأية مهام أخرى قد يكلفها مجلس السلم والأمن أو المؤتمر⁽⁵⁾.

¹ Article (13), Paragraph (13-14), Ibid, pp. 20 - 21.

² Article (13), Paragraph (5), Ibid, p. 19.

³ Article (13), Paragraph (4), Ibid, p. 19

⁴ Article (13), Paragraph (15-16), Ibid, p. 21.

⁵ Article (13), Paragraph (3), Ibid, pp. 18 - 19.

وقد تم الاتفاق على تشكيل القوة الأفريقية (ASF) وذلك عبر القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي التي عقدت في مدينة سرت الليبية في المدة ما بين (27-28) شباط/فبراير من عام 2004¹.

وكان من المقرر إن تتكون القوة الأفريقية من خمسة ألوية عسكرية تمثل الأقاليم الخمسة الرئيسة في أفريقيا*، بأجمالي (25) ألف جندي. ويكون قوامها مبدئياً (15) ألف جندي، تديرها لجنة أركان الحرب، ويترأسها وزراء دفاع الدول الأعضاء. وتكون على مرحلتين، تستمر المرحلة الأولى حتى 30 حزيران/يونيو من عام 2005، وتتضمن إنشاء هيكل للإدارة الإستراتيجية لهذه القوة، واستكمال قوات الانتشار السريع الإقليمية على مستوى التجمعات الفرعية والأقاليم المختلفة في أفريقيا. في حين تستمر المرحلة الثانية حتى حزيران/يونيو من عام 2010، ويتم عبرها تطوير القوات الأفريقية الخاصة بتنفيذ عمليات حفظ السلام في أفريقيا، وضمان تفعيل الكامل للقوة الأفريقية⁽²⁾.

5. لجنة أركان الحرب:

يتم إنشاء لجنة أركان الحرب، لتقديم المشورة والمساعدة لمجلس السلم والأمن بشأن المسائل المتعلقة بالاحتياجات العسكرية الأمنية.

وتتكون اللجنة، من كبار الضباط العسكريين من أعضاء مجلس السلم والأمن. ويجوز للجنة أركان الحرب دعوة أية دولة عضواً في الإتحاد غير ممثلة في مجلس السلم والأمن، للمشاركة في مداولاتها متى تطلب الأمر ذلك.

وتجتمع اللجنة كلما لزم للتداول حول القضايا التي يحيلها إليه مجلس السلم والأمن. ويجوز للجنة أركان الحرب أيضاً، أن تجتمع على مستوى رؤساء أركان الدفاع للأعضاء في

¹ See: EXT/ASSEMBLY/AU/DEC.2(II), Assembly of the Union 2nd Extraordinary Session, Sirte, Libya, 27-28 February 2004, p. 3.
www.au.int/en/content/sirte-27-28-february-2004-assembly-african-union-second-extraordinary-session.pdf.

* تتألف الأقاليم الخمس الرئيسة في قارة أفريقيا من، شمال أفريقيا، أفريقيا الجنوبية، ووسط أفريقيا، شرق أفريقيا، وغرب أفريقيا.

² See: EXP/AU-RECS/ASF/4(I), Roadmap for the Operationalization of the African Standby Force, Experts' meeting on the Relationship between the AU and the Regional Mechanisms for Conflict Prevention, Management and Resolution, Addis Ababa, 22-23 March 2005, pp. 1 - 22.
www.africa.union.org/root/au/AUC/departments/PSC/ps/PSC%20publications/ASF%20roadmap.E.pdf.

مجلس السلم والأمن، وذلك لمناقشة القضايا المتعلقة بالجوانب العسكرية والأمنية، وتعزيز
وصون السلم والأمن في أفريقيا، ومن ثم تقديم التوصيات إلى رئيس المفوضية حول كيفية
تعزيز قدرات القارة على دعم وحفظ السلم والأمن⁽¹⁾.

6. اللجان الفرعية:

يجوز لمجلس السلم والأمن إنشاء لجان فرعية كلما رأى ذلك ضروريا، لأداء مهامه. وتشتمل
على لجان مختصة للوساطة أو التحقيق أو التوفيق. ويجوز أن تتكون اللجان الفرعية من
دولة واحدة أو عدة دول⁽²⁾.

سابعاً: تمويل مهام مجلس السلم والأمن:

لغرض تمويل مهام مجلس السلم والأمن، فقد انشأ صندوق أطلق عليه "صندوق السلام".
والهدف من إنشائه، توفير الموارد المالية اللازمة لمهام حفظ السلم والأنشطة التشغيلية
المتعلقة بالسلم والأمن. ويتكون الصندوق من الاعتمادات المالية في الميزانية العادية للاتحاد
الأفريقي، بما فيها متأخرات المساهمات والمساهمات الطوعية من الدول الأعضاء. ومصادر
أخرى في أفريقيا، ومنها، القطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد. كما يجوز لرئيس المفوضية
جمع وقبول المساهمات الطوعية من مصادر خارج أفريقيا، على أن لا تتعارض مع أهداف
ومبادئ الاتحاد الأفريقي⁽³⁾.

ثامناً: علاقات مجلس السلم والأمن:

سعيًا لوفاء مجلس السلم والأمن بصلاحياته المتمثلة بحفظ السلم والأمن والاستقرار في
أفريقيا، يعمل المجلس إلى إقامة علاقات تعاون مع كل مما يأتي:

¹. Article (13), Paragraph (8-11), Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, op. cit., p. 20.

². Article (8), Paragraph (5), Ibid, p. 12.

³. Article (21), Paragraph (1-3), Ibid, pp. 26 _ 27.

1. العلاقة مع الأمم المتحدة:

يتعاون مجلس السلم والأمن على نحو وثيق مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كونه (أي مجلس الأمن) يتولى المسؤولية الرئيسية لصون السلم والأمن الدولي. ويقوم مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية التابعين للاتحاد الأفريقي، بالتفاعل مع مجلس الأمن والأمن العام للأمم المتحدة، بما في ذلك عقد الاجتماعات الدورية، وإجراء المشاورات المنتظمة حول مسائل السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا.

كما يتعاون مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، تعزيزاً للسلم والأمن في قارة أفريقيا. كما يتم اللجوء للأمم المتحدة، عند الضرورة لتوفير ما يلزم من الدعم المالي واللوجستي والعسكري عند تسوية المنازعات⁽¹⁾، وهو ما سيتم تناوله في الفصل الرابع بشكل أكثر تفصيل.

2. العلاقة مع المنظمات الإقليمية الأفريقية:

يتعاون مجلس السلم والأمن مع المنظمات الإقليمية في القارة الأفريقية، كونها تعد جزءاً من النظام الأمني الشامل للاتحاد الأفريقي، عبر، مواءمة وتنسيق أنشطة المنظمات الإقليمية في مجال السلم والأمن من أجل ضمان تطابق أنشطتها مع أهداف ومبادئ الاتحاد الأفريقي، وعمل مجلس السلم والأمن مع المنظمات الإقليمية لكفالة شراكة فعالة بينهما فيما يتعلق بتعزيز وصون السلم والأمن في القارة الأفريقية، والتشاور فيما بينهما وذلك بتعزيز المبادرات الرامية إلى توقع المنازعات ومنعها. وفي حالة اندلاع النزاع، يقوم مجلس السلم والأمن بمهام حفظ السلم، على أن تقوم المنظمات الإقليمية عن طريق رئيس المفوضية بإطلاع مجلس السلم والأمن بصورة مستمرة عن أنشطتها.

كما يعمل رئيس المفوضية، إلى عقد اجتماعات دورية مرة واحدة على الأقل في السنة مع الرؤساء التنفيذيين أو المسؤولين عن السلم والأمن في المنظمات الإقليمية، واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان المشاركة الكاملة للمنظمات الإقليمية في أنشطة نظام الإنذار المبكر والقوة الأفريقية الجاهزة⁽²⁾.

¹ Article (17), Ibid, p. 25.

² Article (16), Ibid, pp. 23 _ 24.

وقد تم اتخاذ العديد من الخطوات منذ ذلك الوقت نحو تنفيذها، بما في ذلك، توقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد الأفريقي والتنظيمات الإقليمية الأفريقية في كانون الثاني/يناير من عام 2008، وإنشاء مكاتب اتصال بينهما لتسهيل التنسيق والتعاون في مجال حفظ السلم والأمن، وتنسيق جيوش الاحتياط لأفريقيا الشمالية والشرقية⁽¹⁾. وقد أشار المسؤولون في مجلس السلم والأمن، إلى إن توقيع مذكرة التفاهم يسجل بداية عهد جديد للدور القيادي والمسؤول للاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن⁽²⁾.

3. العلاقة مع البرلمان الأفريقي:

يقيم مجلس السلم والأمن علاقات تعاون مع البرلمان الأفريقي، من أجل تعزيز السلم والأمن في أفريقيا، عبر قيام المجلس، بناء على طلب من البرلمان الأفريقي، بتقديم تقارير إلى الأخير عن طريق رئيس المفوضية، وذلك لتيسير أداء البرلمان لمسؤولياته المتعلقة بحفظ السلم والأمن. كما يقدم رئيس المفوضية إلى البرلمان الأفريقي، تقريراً سنوياً عن حالة السلم والأمن في أفريقيا⁽³⁾.

4. العلاقة مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

يسعى مجلس السلم والأمن إلى إقامة علاقة تعاون مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في المجالات ذات الصلة بأهدافه وصلاحياته كافة. كما وتقوم الأخيرة من جانبها، باستعراض انتباه مجلس السلم والأمن إلى أية معلومات ذات صلة بأهدافه وصلاحياته⁽⁴⁾.

¹. See: African Union, Memorandum of Understanding on Cooperation in the Area of Peace and Security between the African Union, the Regional Economic Communities and the Coordinating Mechanisms of the Regional Standby Brigades of Eastern Africa and Northern Africa, Addis Ababa, 2008, pp. 1 _ 29.

www.africa.union.org/root/au/AUC/departments/psc/ps/psc%20publications/MOU-AU-RECs-E.pdf.

². نقلاً عن: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، القاهرة، 2008، ص 179.

³. Article (18), Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, op. cit., pp. 25 _ 26.

⁴. Article (19), Ibid, p. 26 .

5. العلاقة مع منظمات المجتمع المدني:

يقوم مجلس السلم والأمن بتشجيع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، إلى المشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز وصون السلم والأمن والاستقرار في قارة أفريقيا⁽¹⁾.

وهكذا، يتبين أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، سعت منذ اللحظات الأولى لعقد القمة الأولى للاتحاد الأفريقي في دوربان (جنوب أفريقيا) في عام 2002، إلى أيلاء أهمية للسلم والأمن في القارة الأفريقية، عبر إقرار بروتوكول مجلس السلم والأمن، الذي مع دخوله حيز التنفيذ في عام 2003، أصبح يحل محل آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية.

إذ عد مجلس السلم والأمن، المكون الأساس للآلية الأمنية للاتحاد الأفريقي، التي تنضوي تحته جميع آليات التعامل مع المنازعات على المستوى القاري، عبر دورين أساسيين⁽²⁾:

- الدور الوقائي: في منع اندلاع المنازعات.
- الدور العلاجي: في إدارة وتسوية المنازعات حال اندلاعها، وذلك للحيلولة دون تطورها إلى منازعات كبرى.

وقد أشار إلى ذلك رئيس الاتحاد الأفريقي في دورته الأولى آنذاك ثابو مبيكي (إنشاء رئاسة جنوب أفريقيا الدورة الأولى)، قائلاً: إلى أنه يمكن لمجلس السلم والأمن منح الاتحاد الأفريقي "القدرة على التدخل في الصراعات الداخلية في القارة، بما يساعد على الاستجابة بصورة أكثر فعالية لتحويل القارة الأفريقية إلى قارة يعمها السلام والأمن والسلامة لجميع شعوبها"⁽³⁾.

¹ . Article (20), Ibid, p. 26 .

² . التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، مصدر سابق، ص 177. و. جينمي اوديسا، مصدر سابق، ص 180.

³ . نقلا عن: التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002-2003، مصدر سابق، ص 4.

المطلب الثاني: العلاقة بين آلية منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقي في مجال تسوية المنازعات

على الرغم من التشابه فيما بين آلية منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي في مجال تسوية المنازعات، عبر سعي الإتحاد الأفريقي، إلى محاكاة آلية منظمة الوحدة الأفريقية، لا سيما آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات، في جوانب عدة، فضلاً عن دور كل من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات والأمن العام في تسوية المنازعات، عند كل من آلية منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقي، إلا أنه بالمقابل، سعى الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي، نتيجة تزايد حدة المنازعات المسلحة، لا سيما على الصعيد الداخلي، والآثار السلبية الناتجة عنها، إلى العمل لتطوير آلية الإتحاد الأفريقي في مجال تسوية المنازعات، عبر تجاوز ما رافق آلية منظمة الوحدة الأفريقية من إخفاقات إثناء منع وإدارة وتسوية المنازعات، من خلال:

- عد أهداف ومبادئ مجلس السلم والأمن جزءاً من أهداف ومبادئ القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، يضاف لها أهداف ومبادئ مكملية، تتمثل في الاستجابة المبكرة للمنازعات (م/4 ب)، والترابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وامن الشعوب (م/4 د). ويناط بمجلس السلم والأمن بَعْدَه الآلية الرئيسة لتنفيذ تلك الأهداف والمبادئ.

- عُد مجلس السلم والأمن من ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر، من اجل الاستجابة الفعالة في الوقت المناسب لأوضاع المنازعات في أفريقيا. وهو بذلك يمثل قفزة نوعية في تشخيص المنازعات وتسويتها.

أن مجلس السلم والأمن يمارس مهامه المنصوص عليها وفق المادة (4/ح،ي) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، من خلال القوة الأفريقية الجاهزة، وبمعمونة النظام القاري للإنذار المبكر ولجنة أركان الحرب. وهو بذلك يمثل طفرة نوعية في عمل مجلس السلم والأمن، من خلال التدخل في أية دولة عضو، لتسوية أي نزاع سواء أكان ذا طابع دولي أم غير دولي.

وعبر ما تقدم، يتبين أن آلية الإتحاد الأفريقي في مجال تسوية المنازعات (مجلس السلم والأمن)، أصبح له دور مهم وفعال في إدارة ومنع وتسوية المنازعات في أفريقيا، قياساً بآلية منظمة الوحدة الأفريقية، لا سيما عبر حق مجلس السلم والأمن في التدخل لتسوية أي نزاع يهدد السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا سواء أكان النزاع ذا طابع دولي أم غير دولي.

الفصل الثاني

مضامين الأزمة الصومالية

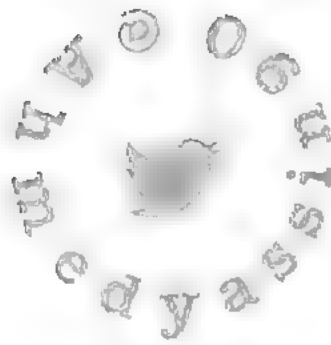
توطئة

يعد الصومال من الدول المهمة الواقعة في شرق أفريقيا. وقد شهدت منذ استقلالها في ستينيات القرن العشرين، تدهوراً في جميع نواحي الحياة، لا سيما على الصعيد السياسي والأمني، وقد أسهم تدهور الحالة الأمنية والسياسية في الصومال، منذ العقد الأخير من القرن العشرين، في صعوبة تشكيل حكومة وطنية قادرة على حفظ السلم والأمن والاستقرار في البلاد.

وعلى هذا، سنعمد إلى بيان مضامين الأزمة الصومالية وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول: الجغرافية السياسية للصومال.

المبحث الثاني: تطور الأزمة الصومالية.



تصوير
أحمد ياسين
لويزر

@Ahmedyassin90

المبحث الأول: الجغرافية السياسية للصومال*

تعد الدولة أو الوحدة السياسية كائن حي ومعقد التركيب حسب نظريات (فريدريك راتزل)⁽¹⁾. وقد أسهمت الجغرافية السياسية في دراسة الدول والوحدات السياسية⁽²⁾. وينحصر مجال البحث فيها، في وصف وتحليل شكل الدولة، داخلياً وخارجياً، وفي الماضي والحاضر، وبطريقة موضوعية، بوصفها وحدة إقليمية تتميز وتتأثر بعوامل محددة⁽³⁾، بهدف الوقوف على جوانب القوة ومواطن الضعف فيها⁽⁴⁾.

وقد تعددت الموضوعات التي تسهم الجغرافية السياسية في البحث فيها، منها، الموقع الجغرافي، والتوزيع الاثني، والبنية الديموغرافية والاجتماعية للدول، وقوة الدولة السياسية والاقتصادية⁽⁵⁾.

* الصومال كلمة معناها (بلاد الحليب).

ينظر: فراس غزوان الخوري، موسوعة المعارف للدول العربية (سورية: دار الرضوان، 2009)، ص 82. وقد اختلف الباحثون في تسمية الصومال. فمنهم من رأى ان اسم (السمالي) تحول إلى اسم الصومالي بمرور الزمن، وله جذوره الثقافية والاجتماعية في المجتمع الصومالي، كأسم اسرة وقبيلة وقوم يسمى به الصوماليون. ينظر: ابراهيم عبدالله محمد، تحفة الأوفياء لمسيرة التحرير والتعريب في القرن الافريقي (بلا مكان: المركز الاقليمي للابحاث والدراسات الاستراتيجية في القرن الافريقي، 2001)، ص 28.

ومنهم من رأى ان الاسم اشتق من كلمة (دومال)، وهو مصطلح كان يقال لرجل هاجر من جنوب الجزيرة العربية وكان ثري جدا. ورأى الرحالة (Burton) ان كلمة الصومال ترجع إلى اسم قبيلة عربية هاجرت من شبه الجزيرة العربية واستقرت في المنطقة، واصبح للقبيلة شان عظيم، فسميت باسمها.

نقلا عن: خميس دهام حميد، الصومال: دراسة في مشكلات توحيد الصومال الكبير والوحدة الوطنية والتدخل الدولي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996، ص 1 - 2.

¹ نقلا عن: ادوارد ميدايرل وآخرون، رواد الاستراتيجية الحديثة، ترجمة وتقديم محمد عبدالفتاح، ط 2 (بغداد: منشورات وتوزيع المكتبة العالمية، 1985)، ص 29 - 30.

² د. محمد متولي ود. محمود ابو العلا، الجغرافية السياسية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1983)، ص 9. ود. اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، معجم مصطلحات حقوق الانسان (مصر: مايو 2006)، ص 173.

³ ش. بدران، اطلس العالم الكبير (بيروت، مكتبة الصغار، 1999)، ص 5. ود. نعيم الظاهر، الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد (عمان: دار اليازوردي للنشر والتوزيع، 2007)، ص 14.

⁴ د. جمال حمدان، الجمهورية العربية اللببية: دراسة في الجغرافية السياسية (القاهرة: عالم الكتب، 1973)، ص 8. ⁵ بيار جورج، معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة د. حمد الطفيلي، ط 2 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص 263. ود. قاسم الدويكات، العلاقة بين الجغرافية والاستراتيجية

العسكرية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 19، 1999، ص 121. وللمزيد ينظر: د. صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1994)،

ص 13 - 33.

وعلى هذا الأساس، سنعمد إلى دراسة الجغرافية السياسية للصومال من حيث، موقعها الجغرافي، والتكوين القبلي/الاثني، وبنيتها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، ومدى تأثير ذلك على الصومال.

أما البيئة السياسية للصومال فسيتم تناولها لاحقاً وذلك لضرورات منهجية.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي

تقع الصومال في منطقة القرن الإفريقي* في شرق أفريقيا عند الساحل الغربي للمحيط الهندي وبحر العرب. يحدها من الشمال خليج عدن، ومن الشمال الغربي جيبوتي، ومن الغرب إثيوبيا، ومن الجنوب والجنوب الغربي كينيا، ومن الشرق والجنوب الشرقي المحيط الهندي. وعليه، فهي حلقة اتصال بين الأقطار المطلة على بحر العرب والمحيط الهندي والظهير الأفريقي. كما تعد ملتقى البحار والمحيطات، إذ بحر العرب يندمج مع المحيط الهندي، وخليج عدن يتداخل مع البحر الأحمر.

* اختلفت الآراء في تحديد منطقة القرن الإفريقي. فالبعض يرى انه يقصد بالقرن الإفريقي، تلك الأرض التي يسكنها الصوماليين وان تعددت أوطانهم في الصومال، اثيوبيا، كينيا، وجيبوتي. ينظر: د. محمود حسن احمد، البحر الأحمر ونزاعات القرن الإفريقي (في التاريخ المعاصر)، في: ندوة البحر الأحمر (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، 1986)، ص 104. ود. محمد رضا فودة، المصالح الأمريكية في القرن الإفريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 85، 1986، ص 194.

في حين يرى آخرون، أن منطقة القرن الإفريقي تمتد من الناحية الجغرافية، عبر التواء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لأفريقيا المطل على خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر، والممتد إلى الداخل حتى حدود إثيوبيا وكينيا والسودان والصومال. في حين تضم من الناحية السياسية كلاً من، اثيوبيا، اريتريا، الصومال، وجيبوتي.

ينظر: انور عبدالغني العقاد، الوجيز في اقليمية القارة الأفريقية (الرياض: دار المريخ للنشر، 1982)، ص 169 - 172. و. صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 49 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982)، ص 116.

وهناك مصادر أخرى، ترى أن منطقة القرن الإفريقي يضم من الناحية السياسية، بالإضافة للدول السابقة، كلاً من، اليمن، السودان، وكينيا. ينظر: ياسر خطاب، اريتريا والامن القومي العربي، تقديرات استراتيجية، مصر، الدار العربية للدراسات والنشر، العدد 33، 1996، ص 15.

وتبلغ مساحة الصومال قرابة (637,657) كم² منها (627,337) كم² أراض يابسة، و(10,320) كم² تغطيها المسطحات المائية (أي قرابة 1,6% من المساحة الكلية للبلاد)⁽¹⁾.

وتمتلك الصومال حدود برية بطول (2340) كم، تفصلها عن كل من، جيبوتي بمسافة (58) كم، وإثيوبيا بمسافة (1600) كم، وكينيا بمسافة (682) كم⁽²⁾.

في حين تمتلك الصومال أطول السواحل على مستوى القارة الأفريقية. إذ تطل على خليج عدن بساحل يبلغ طوله قرابة (1200) كم، كما تطل على المحيط الهندي بساحل يبلغ طوله (2200) كم⁽³⁾.

كما وتمتد المياه الإقليمية الصومالية إلى (200) ميل بحري داخل مياه المحيط الهندي. وأعلى ارتفاع في الصومال تقع عند قمة شميريس (Shimbiris) الواقعة في منطقة سرود الجبلية في الشمال الشرقي للبلاد، إذ يبلغ ارتفاعها قرابة (7927) قدم، أي ما يعادل (2416) م فوق سطح البحر، في حين يمثل ساحل المحيط الهندي أدنى ارتفاع وهي النقطة صفر عند سطح البحر. وتقع الصومال بين دائرة عرض (10) شمالاً وخط طول (49) شرقاً⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من امتداد الأرض في نطاق الإقليم المداري الرطب، إلا أنه بسبب موقعها الجغرافي، وتوزيعات ونظم الرياح، أصبح مناخ الصومال شبه جاف. كما أن فصل المطر

¹. CIA, the World Factbook, Somalia, 19 AUGUST 2010, p. 2.

www.Cia.gov/library/publications/the-world-factbook/maps/maptemplate-So.htm

و. صادق صالح العاني، الأطلس العام (بغداد: مطبعة الرصاص، 1988)، ص 64. و. مجموعة اساتذة، اطلس العالم الصحيح 1998-1999 (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ب.ت)، ص 143.

². المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني 2006، صنعاء، 2006، ص 198. و. CIA, op. cit., p. 2.

³. د. صلاح الدين الشامي ود. زين الدين عبدالمقصود، جغرافية العالم الاسلامي (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1990)، ص 576. ود. جودة حسنين جودة، جغرافية افريقيا الاقليمية، ط 9 (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1996)، ص 234.

في حين ترى مصادر اخرى، ان طول الساحل الصومالي يبلغ قرابة (3025) كم. ينظر: التقرير الاستراتيجي اليمني 2006، مصدر سابق، ص 198. و. عبدالوهاب عبدالستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والاقليمية، مراجعة د. علي المياح (بغداد: بيت الحكمة، 2000)، ص 181. و. CIA, op. cit., p. 2.

⁴. Ibid, p. 3.

وقارن مع: فاطمة الزهراء علي الشيخ احمد، السياسات الامريكية تجاه الصومال (1960-1991): دراسة تحليلية نقدية (القاهرة: دار الفكر العربي، 2008)، ص 32. ود. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، 237.

يقترن بالحرارة، وعليه فهناك ارتفاع ملحوظ في معدلات التبخر. وتبعاً لذلك، تقل كمية المطر الفعلية، وأكثر ما يسقط في جنوب البلاد. كما يبلغ متوسط حرارة العاصمة (مقاديشو) على مدار السنة ما بين (25-36) درجة مئوية⁽¹⁾.

وتعد ارض الصومال بصفة عامة هضبية، إذ تمتد على هضبة تسمى باسمها (هضبة الصومال)، وهي امتداد طبيعي للهضبة الأثيوبية، والتي هي جزء من أفريقيا العليا التي تتألف من مجموعة من الهضاب المرتفعة⁽²⁾.

كما تغطي السهول أراضي الصومال، ويكون السهل الساحلي ضيق في الشرق بحيث لا يزيد على ثلاثة أرباع الكيلو متر، لكنه يتسع في الغرب ليصل إلى قرابة (100) كم. ويكون السهل الساحلي عموماً حار وجاف ويعرف باسم (سهل جوبان) أي المحترق لشدة حرارته. كما يتسع السهل الساحلي الشرقي في اتجاه عام من الشمال إلى الجنوب، وتصل إليه عدة وديان وأنهار، من أهمها (شيبيلي وجوبا)* اللذان ينبعان من الهضبة الإثيوبية⁽³⁾.

ومن أهم المدن الصومالية، العاصمة مقاديشو الواقعة على المحيط الهندي، وهرجيسيا وهي عاصمة الإقليم الشمالي للصومال، وبربرا الواقعة في شمال الصومال على خليج عدن،

¹ المصدر نفسه، ص 237-238. و. مجموعة أساتذة: اطلس العالم الصحيح 1998-1999، مصدر سابق، ص 143. و. انور عبدالغني العقاد، مصدر سابق، ص 176.

² سيد عبدالمجيد بكر، الاقليات المسلمة في أفريقيا، الجزء الثاني (مكة المكرمة: ادارة الصحافة برابطة العالم الاسلامي، 1405 هجرية)، ص 27. و. صلاح الدين الشامي ود. زين الدين عبدالمقصود، مصدر سابق، ص 577. ود. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 234 - 235.

* ينبع نهر شيبيلي وجوبا من المناطق الشمالية لإقليم أوغادين وينتهيان جنوباً نحو المحيط الهندي بعد المرور بالأراضي الصومالية. ونهر شيبيلي فصلي الجريان ويصب عند العاصمة مقاديشو، بينما نهر جوبا دائم الجريان ويصب عند ميناء كيسمايو.

ينظر: د. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في أفريقيا، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 172. ود. عبدالعباس الغريزي وآخرون، جغرافية الوطن العربي: دراسة لمعوقات تكامله الإقليمي (عمان: دار الصفاء للنشر، 1999)، ص 100.

ويبلغ طول المجري الرئيسي لنهر شيبيلي قرابة (1650) كم، أما مساحة الحوض فيبلغ قرابة (260.000) كم². بينما يبلغ طول المجري الرئيسي لنهر جوبا قرابة (1150) كم، أما مساحة الحوض فيبلغ قرابة (200.000) كم². ينظر: محمود غزالي، النزيف: بحث في حروب الغذاء والمياه والنفط في العالم العربي (بيروت: دار الفكر اللبناني، 1999)، ص 126. و. بيتر روجرز، جدول أعمال للعوام الثلاثين القادمة، في: المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات المستقبل، تحرير بيتر روجرز وبيتر ليدون، ترجمة شوقي جلال، دراسات مترجمة 4 (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص 434.

³ ماجد حمود وكامل حمود، موسوعة الاطلس الجغرافي للعالم الاسلامي (سورية: دار الرضوان، ب.ت)، ص 24-25. ود. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 235-236.

وبوصاصو (بندر قاسم سابقاً) الواقعة في أقصى الشمال الشرقي، فضلاً عن كيسمايو الواقعة في أقصى جنوب الصومال على المحيط الهندي¹.

وهكذا، يتبين أن الصومال يتميز بسمات جغرافية عدة، من أهمها، الموقع الجغرافي المهم المطل على البحار والمحيطات، فضلاً عن عدها حلقة اتصال مهمة بين الدول العربية والأفريقية، مما شكل حافزاً للدول الاستعمارية للسيطرة عليها منذ القدم (وهو ما سيتم تناوله لاحقاً).

المطلب الثاني: التكوين القبلي/الأثني*

يعد الشعب الصومالي هو الشعب السائد في منطقة القرن الأفريقي. وينتمي في الأصل إلى الحاميين الشرقيين لغوياً وسلالياً⁽²⁾. ويتكون من 85% من الصوماليين و15% من البانتو وغيرهم من غير الصوماليين (بما في ذلك العرب)⁽³⁾. ويتميزون بأنهم طوال القامة، ونحيفي البنية، وطوال الرؤوس، ودقائق الملامح⁽⁴⁾.

ويعد الشعب الصومالي من أكثر الشعوب الأفريقية تماسكاً من الناحية الأثنية، إذ يركز على النظام القبلي، وتعد القبيلة العنصر الأهم في المجتمع الصومالي، وهو العنصر الأساسي الذي أسهم تاريخياً في تحديد هوية العلاقات الاجتماعية للصوماليين طوال قرون،

¹. وقد كانت الصومال مقسمة إدارياً إلى (18) منطقة إدارية قبل سقوط النظام السياسي في عام 1991. See: World Gazetteer, Somalia. www.world-gazetteer.com/wg.php?

و. المؤرخ الصومالي: عبدالعزيز عرتن، الصومال في سطور. www.somalia today net-com/news/index.php?

* على الرغم من كون التكوين القبلي/الأثني يعد جزءاً من النظام الاجتماعي لأي بلد، إلا أننا حاولنا تناوله بصورة مستقلة، وذلك لأهميته في النزاع الدائر في الصومال.

². صلاح الدين حافظ، مصدر سابق، ص 113. و. ش. بدران، مصدر سابق، ص 388. ود. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 231.

³. See: IRIN, The UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, May 2008, p. 6. www.irin news.org/pdf/map/Somalia.pdf. و. CIA, op. cit., p. 5.

⁴. د. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 231.

إذ يعرف أغلبية الصوماليين أنفسهم عبر أنسابهم أو عشيرتهم⁽¹⁾، كما يدين غالبية سكانه بالدين الإسلامي الحنيف وبنسبة تصل إلى أكثر من 90% من عدد سكان الصومال⁽²⁾، كما تعد اللغة الصومالية (ماي ومحاتري) واللغة العربية^{*} هي اللغة الرسمية للبلاد فضلاً عن اللغات الإيطالية والانكليزية⁽³⁾.

وتتوزع القبائل الصومالية على الأراضي الصومالية الحالية، والجزء الشمالي الشرقي من كينيا، وفي مناطق الجزء الشرقي من إثيوبيا، لا سيما في منطقة أوغادين، وفي جيبوتي⁽⁴⁾.

وينقسم الشعب الصومالي إلى مجموعات قبلية وقبائل وعشائر وبطون. وتنقسم فيما بينها إلى قرابة (85) قبيلة فرعية⁽⁵⁾.

¹. ينظر: سولومون ديرسو وبيروك مسفين، الصراعات في اقاليم الصومال، دراسات علمية، العدد 92 (أبو ظبي: مركز الأبحاث للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص 13.

إذ يقول المثل الصومالي الدارج "إذا قتلتني فسوف يجعل عليك غضب عشيرتي بأسرها"، وهو ما يعكس أهمية المكون القبلي في النظام الاجتماعي السائد لدى الصوماليين.

ينظر: د. حمدي عبدالرحمن حسن، العرب وأفريقيا في زمن متحول (القاهرة: دار مصر المحروسة، 2009)، ص 72. وقارن مع: د. محمد احمد شيخ علي، صراع القوى القبلية والدينية في الصومال، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 27، 2007، ص 60.

². د. ابراهيم احمد نصرالدين، دراسات في النظم السياسية الأفريقية (مصر: دار اكتشاف، 2010)، ص 256. و. ماجد حمود وكمال حمود، مصدر سابق، ص 4. و. CIA, op. cit., p. 5.

في حين ترى مصادر أخرى، ان نسبة المسلمين في الصومال تصل إلى قرابة 99% من عدد سكان الصومال. ينظر: د. محمود خليل، الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 111، 1993، 248.

^{*} يرى البعض ان اللغة الصومالية ما هي الا مزيج من اللغة العربية واللهجات الأفريقية القديمة. وكانت اللغة العربية هي اللغة الرسمية لدى الصوماليين. وكانت اللغة الصومالية تكتب بالحروف العربية بعد استقلال الصومال عام 1960 حتى عام 1972، وذلك عندما قررت الحكومة انذاك كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية.

للمزيد ينظر: ديرييه ورسمه ابركر، تاريخ اللغة العربية في الصومال، في: اللغة العربية في الصومال (الرباط: منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، 1986)، ص 85-92. و. اسماعيل قاسم الدعيس، المشكلة الصومالية بين القبيلة والدولة والتوقعات المستقبلية، مجلة كلية القيادة والأركان، اليمن، العدد 13، 1999، ص 159.

³. ينظر: المادة السابعة، من الميثاق الفيدرالي لجمهورية الصومال، والذي اقر في عام 2004.

See: AXDIGA KU MEELGAARKA AH JAMHUURIYADDA FEDERAALKA SOOMAALIYA, P. 5.

www.tfgsomalia.net/English%20Language/pdf/AXDIGA_CHARTER_IN_Somali.pdf.

⁴. ينظر: د. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 232. ود. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، مصدر سابق، ص 33-34، 168-179.

⁵. صلاح الدين حافظ، مصدر سابق، ص 114.

في حين قدرت مصادر أخرى، عدد القبائل الصومالية بأكثر من (100) قبيلة فرعية. ينظر: عطية عيسوي، الصومال: ارض العجائب والمطامع والصراعات، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 366، 2009، ص 142.

وتنقسم القبائل في الصومال على:

أولاً: مجموعة السامي:

وتعد القبيلة الأكبر في البلاد، وتنقسم على عدة قبائل رئيسة، أهمها:

1. قبائل الداروود: ترجع أصول هذه القبيلة إلى القبائل العربية. وتتفرع منها، قبائل

الماريحان المتمركزة في جنوب ووسط البلاد، وقبائل الماجرتين المتمركزة في وسط

وشرق البلاد، فضلاً عن قبائل الأوغادين المتمركزة في الجنوب. كما يعيش البعض من

قبائل الداروود في الشمال الشرقي وفي جنوب البلاد، وفي الأقاليم الصومالية التابعة

لإثيوبيا وكينيا وجيبوتي. وتعد قبائل الداروود من أكبر القبائل الصومالية على

الإطلاق⁽¹⁾.

2. قبائل الإيرير: وتتفرع عنها، قبائل الهوية المتمركزة في وسط وجنوب الصومال وحول

العاصمة مقاديشو ونهر شيبيلي، ومن فروعها، فخذ اليبغال وفخذ هبر غدر، كما

تنتمي لقبائل الإيرير، قبائل الدر المتمركزة شمال ووسط وجنوب. وقبائل الاسحاق

المتمركزة في شمال البلاد وفي جيبوتي وإثيوبيا⁽²⁾.

ثانياً: مجموعة الساب: وينحدر منها كلاً من، قبائل الديغل وقبائل الرهانويين. وهي أقل

عدداً من مجموعة الصومالي، ويتمركزون في المنطقة الخصبة الواقعة بين نهري شيبيلي

وجوبا⁽³⁾.

¹. د. اجلال رافت، المشاكل الإقليمية وأثارها على الأمن العربي: دراسة حالة القرن الأفريقي، في: تحديات العام العربي في ظل النظام العالمي الجديد، ط 2 (بيروت: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1997)، ص 256. و. اسامة عكنان، الشعب الصومالي بين مطرقة الحروب الأهلية وسندان الأوبئة والمجاعات، مجلة الجذور، قبرص، العدد 18، 1992، ص 18. و. خميس دهام حميد، مصدر سابق، ص 145.

². د. فردريك معتوق، جذور الحرب الأهلية: لبنان - قبرص - الصومال - البوسنة (بيروت: دار الطليعة، 1994)، ص 123. ود. ابراهيم احمد نصر الدين، دراسات في النظم السياسية الأفريقية، مصدر سابق، ص 259. ود. اجلال رافت، مصدر سابق، ص 256 - 257.

³. د. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثالث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ب.ت)، ص 670. ود. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 231. ود. اجلال رافت، مصدر سابق، ص 257. ود. ابراهيم احمد نصر الدين، مصدر سابق، ص 259.

ثالثاً: قبائل أخرى: كما يسكن في الصومال قبائل أخرى قليلة العدد ذات أصول عربية وزنجية، كقبائل البانتو وقبائل الباجوتي، ويتمركزون بصورة خاصة في المناطق الساحلية وأودية الأنهار⁽¹⁾.

وهكذا يتبين، أن القبيلة تعد السمة الغالبة على المجتمع الصومالي. وعلى الرغم من كون ذلك لا بد من أن يؤدي إلى تماسك المجتمع الصومالي وترابطه كما يعتقد البعض، إلا أن الذي حصل هو العكس، إذ أسهمت القبيلة في تزايد حدة المنازعات فيما بين القبائل الصومالية، ومن ثم اثر سلباً على الواقع السياسي في البلاد (وهو ما سيتم تناوله في المبحث الآتي).

¹ د. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 232. و. خميس دهام حميد، مصدر سابق، ص 147.

المطلب الثالث: البيئة الديموغرافية / الاجتماعية

بلغ عدد سكان الصومال قرابة (9,133) مليون نسمة في عام 2009، حسب بعض التقديرات، وكما مبين في الجدول (1).

جدول (1) عدد سكان الصومال للمدة 1980 - 2009 (بالمليون)

السنة	1980	1990	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد السكان	6,434	6,596	7,394	7,975	8,164	8,354	8,544	8,733	8,926	9,133

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2010, Printing by Denmark, 2010, p. 34.

وقد بلغت معدل الزيادة الطبيعية في السكان ما بين (2,5%-2,8%). ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الصومال قرابة (12,2) مليون نسمة في عام 2020⁽¹⁾.

وبلغت نسبة السكان في المناطق الحضرية قرابة (37%) من مجموع السكان في عام 2009⁽²⁾. في حين بلغت نسبة الإناث كنسبة مئوية من مجموع سكان الصومال في عام 2009 قرابة (50,4%)⁽³⁾. كما بلغت نسبة السكان النشطين اقتصادياً قرابة (3,631) مليون نسمة، منها (39,1%) من النساء في عام 2009⁽⁴⁾.

وقد صاحب ذلك، ضعف في البنيان الاجتماعي لأغلب سكان الصومال. فحسب تقارير البنك الدولي لعام 2002، قدر توزيع معدل البطالة في الصومال قرابة (47,4%) من عدد سكان البلاد، منها (65,5%) في الحضر، و(40,7%) في الريف⁽⁵⁾. كما قدرت تقارير البنك الدولي، إلى أنه في عام 2002، بلغ نسبة من يعانون من الفقر المدقع في البلاد بنحو

¹ UNDP, Human Development Report 2009 , 2009, p. 194.

² AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2010, Printing by Denmark, 2010, p. 340.

³ www.africa.union.org.

⁴ Ibid, p. 35.

⁵ Ibid, pp. 36 , 340.

⁵ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، لبنان، 2009، ص138.

(2،43%) من مجموع السكان، وكانت تتوزع بقراية (23،5%) في المناطق الحضرية و(4،53%) بين البدو والرحل وسكان الريف. وقد بلغ من يعيش على دولارين يومياً في الصومال قراية (4،73%) من عدد سكان البلاد، منهم (60،7%) من الحضر و(79،9%) من البدو والرحل وسكان الريف⁽¹⁾.

وفي المجال الصحي، فقد شهدت الصومال ارتفاعاً في نسبة الإصابة بالأمراض المزمنة والخطيرة. إذ بلغت نسبة الذين لا يحصلون على التحصين لمرض السل في عام 2008 قراية (64%) من عدد سكان الصومال⁽²⁾، وبلغ نسبة الإصابة بمرض السل قراية (374) حالة من كل (100،000) ألف من عدد السكان، وهذا أدى إلى أن يكون الصومال الدولة الأولى في العالم في نسبة الإصابة بمرض السل⁽³⁾.

كما بلغ عدد المصابين بمرض الملاريا قراية (30،000) ألف نسمة من عدد سكان الصومال في عام 2003⁽⁴⁾. في حين بلغت نسبة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة (HIV) ممن تتراوح أعمارهم ما بين (15-49) قراية (0،5%) في عام 2007⁽⁵⁾، وبلغ عدد النساء المصابين بالمرض ممن تتراوح أعمارهم (15) سنة إلى قراية (23) ألف في المدة ما بين (2005-2008)⁽⁶⁾.

كما بلغ نسبة الذين لا يحصلون على المياه النقية في الصومال قراية (71%) من عدد سكان الصومال في عام 2008. في حين بلغ عدد الذين لا يحصلون على التحصين من مرض الحصبة قراية (76%) من عدد السكان في العام نفسه. وبلغ عدد الذين لا يحصلون على التحصين من مرض الخناق (DPT3) قراية (69%) من مجموع السكان في عام 2008⁽⁷⁾.

¹ المصدر نفسه، نفس الصفحة. و. CIA, op. cit., p. 8.

² African Statistical Yearbook 2010, op. cit., p. 41.

³ تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 186.

⁴ المصدر نفسه، نفس الصفحة.

⁵ African Statistical Yearbook 2010, op. cit., p. 78. وقارن مع: تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 242.

⁶ AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2009, Printing by Denmark, 2009, p. 69.

www.africa.union.org.

⁷ African Statistical Yearbook 2010, op. cit., p. 41.

كما يعاني الصومال من الافتقار إلى الرعاية الصحية الأولية. إذ أن هناك (4) أطباء فقط، و أقل من طبيب أسنان واحد، و أقل من مساعد طبي واحد، لكل (100,000) ألف نسمة في عام 2006⁽¹⁾.

وقد صاحب التدهور الصحي الذي تعيشه الصومال، في التأثير على الوضع الصحي في البلاد. إذ بلغت نسبة وفيات الأطفال الرضع قرابة (107) وفاة من كل (1000) ولادة في عام 2009. في حين بلغت وفيات الأطفال دون سن الخامسة قرابة (176) وفاة من كل (1000) طفل في عام 2009 أيضاً⁽²⁾. وبلغت نسبة الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي لأعمارهم حتى سن الخامسة قرابة (36%) في المدة ما بين (2006-2010)⁽³⁾. كما بلغت وفيات الأمهات أثناء الولادة قرابة (1400) وفاة من كل (100,000) ألف حالة ولادة في المدة ما بين (2005-2007)، حتى أصبحت الصومال الدولة الأولى في العالم في نسب وفيات الأمهات أثناء الولادة⁽⁴⁾.

كما أشارت التقارير، إلى أن احتمال عدم البقاء على قيد الحياة حتى سن الأربعين بلغ قرابة (34,1%) من مجموع السكان في المدة ما بين (2005-2010)⁽⁵⁾.

أما في مجال التعليم، فقد شهدت الصومال أيضاً تدهوراً ملحوظاً، إذ انخفضت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي بسبب تدني مستوى المعيشة والفقر المدقع وتدهور الحالة الأمنية والسياسية في البلاد. فبعد أن كانت نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي قد بلغ قرابة (16,9%)، منهم (20,8%) من الذكور و(12,7%) من الإناث وذلك في عام 2002⁽⁶⁾، انخفضت النسبة إلى قرابة (8,4%)، منهم (11,1%) من الذكور و(5,8%) من الإناث وذلك في عام 2007، مما جعل الصومال يحتل المرتبة الأولى في قارة أفريقيا في نسبة عدم الالتحاق في التعليم الابتدائي⁽⁷⁾.

¹ تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 186 - 187.

² African Statistical Yearbook 2010, op. cit., p. 76.

³ Human Development Report 2009, op. cit., p. 178

⁴ African Statistical Yearbook 2009, op. cit., p. 68. و. تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009.

⁵ مصدر سابق، ص 186.

⁶ Human Development Report 2009, op. cit., p. 178.

⁷ تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 187.

⁸ African Statistical Yearbook 2009, op. cit., p. 34.

كما يعاني الصومال من تدني معدلات الذين يعرفون القراءة والكتابة بين البالغين، إذ تراوحت النسبة بين (34,9%) في المناطق الحضرية و(10,9%) في مناطق الريف والبادية، حتى أصبحت الصومال تصنف الدولة الأولى في عدد البالغين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة⁽¹⁾.

وقد رافق التدني في البيئة الاجتماعية في الصومال، إلى تدني نسبة الأنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية. إذ بلغت نسبة المعونة المخصصة للقطاعات الاجتماعية قرابة (23,8%) من إجمالي المعونة في عام 2007، وبلغت نسبة الأنفاق العام على القطاع الصحي من إجمالي الأنفاق الحكومي (4,2%) وذلك في عام 2006⁽²⁾.

وهكذا، أسهمت المنازعات التي مر بها الصومال (وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثاني)، مع الفقر المدقع، والبنية التحتية المتأكلة، والأوضاع المتردية في قطاعي الصحة والتعليم، مع ضعف الأنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية، في التأثير على البنية الاجتماعية في البلاد، وادى ذلك إلى نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين على الصعيد الداخلي والخارجي.

إذ بلغت حصيلة اللاجئين والنازحين الصوماليين قرابة (1,556) مليون شخص، منهم (1,100) مليون نازح على الصعيد الداخلي، و(456) ألف لأجبيء على الصعيد الخارجي، وذلك في عام 2007⁽³⁾. وبحلول أواخر عام 2008، ارتفع عدد النازحين على الصعيد الداخلي ليصل إلى قرابة (2,100) مليون شخص⁽⁴⁾. مما زاد من تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

¹. تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 187.

² Human Development Report 2009, op. cit., p. 202.

وأشارت العديد من التقارير إلى أن نسبة الانفاق العام على الصحة من إجمالي الناتج المحلي بلغ قرابة (1,2%) في عام 2004.

ينظر: تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 251.

³. Human Development Report 2009, op. cit., p. 158.

⁴. ينظر: تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009، حالة حقوق الإنسان في العالم، 2009، ص 230.

المطلب الرابع: البيئة الاقتصادية

يعتمد درجة ازدهار الدول وتقدمها في الأساس على قوة اقتصاد تلك الدول. ويعد الاقتصاد الصومالي من بين الدول الأفريقية التي تعاني من ضعف في بنيتها الاقتصادية مما اثر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

إذ لم تشهد الصومال انتعاشاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي البالغ (665.5) مليار دولار في عام 2009 (حسب تعادل القوة الشرائية)⁽¹⁾، وكما مبين في الجدول (2).

جدول (2) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصومال ما بين (2000-2009)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	%3,5	%3,5	%2,1	%8,2	%2,4	%2,6	%2,6	%2,6	%2,6

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

1. AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2010, Printing by Denmark, 2010, p. 47.
2. CIA, the World Factbook, Somalia, 19 AUGUST 2010, pp. 7-8.

وقد أدى ذلك إلى التأثير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. إذ بلغ معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قرابة (0,4-%) في المدة ما بين (1990-2005)⁽²⁾. وقد كانت حصة هيكل الإنتاج من الناتج المحلي الإجمالي للصومال كالتالي، وكما مبين في الجدول (3).

¹. CIA, op. cit., p. 7.

². تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 247.

جدول (3) حصة هيكل الإنتاج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي/ سنوات مختارة

هيكل الإنتاج	2000	2001	2005
الزراعة	62,3	62,3	65
الصناعة	7,6	10,2	10
الخدمات	30,1	27,5	25

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

1 AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2009, Printing by Denmark, 2009, p. 44.

2 AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2010, Printing by Denmark, 2010, p. 49.

3 CIA, the World Factbook, Somalia, 19 AUGUST 2010, p. 8.

وعبر الاطلاع على الجدول (4)، يتبين أن القطاع الزراعي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد من حيث الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي.

وتسهم الثروة الحيوانية بأكثر من (40%) من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من

(50%) من عائدات التصدير⁽¹⁾. وكما مبين في الجدول (4).

جدول (4) أهم صادرات الصومال الخارجية المدة 2001- 2008 (بالمليون دولار)

المنتجات الرئيسية/السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الماعز	3	10	----	27	39	33	44	28
الأبقار	----	5	4	4	48	20	16	16
الأغنام	1	2	2	4	28	8	6	11
الذهب الخام	----	----	----	----	----	----	----	27
الفحم	6	7	8	8	15	21	20	13
المجموع	10	24	14	43	130	82	86	95

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2010, Printing by Denmark, 2010, p. 344.

¹. CIA, op. cit., p. 7.

في حين ذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أن الثروة الحيوانية أسهمت بقرابة (65%) من عائدات التصدير. ينظر: IRIN, op. cit, p. 3.

وتمثل نسبة الأراضي الصالحة للرعي قرابة نصف مساحة البلاد تقريبا، لا سيما في الهضبة الشمالية. في حين تمثل نسبة الأراضي الصالحة للزراعة قرابة (12,5%) من المساحة الكلية للصومال⁽¹⁾، لم تزرع منها سوى (1,64%) وذلك حسب تقديرات عام 2005⁽²⁾. كما قدرت نسبة السكان الذين يشتغلون في القطاع الزراعي بنحو (71%)، منهم (74%) يشتغلون في الرعي⁽³⁾.

وهذا أدى إلى أن يصدر الصومال سنوياً ما يقارب (180) مليون طن من الثروة الحيوانية، فضلا عن (480) مليون طن من المنتجات الزراعية، وذلك في عام 2002⁽⁴⁾.

وعليه، يمكن القول أن النشاط الاقتصادي الصومالي يقوم على الرعي وتربية الحيوانات بالدرجة الأساس. إذ قدرت ثروة البلاد من الإبل بنحو (6,8) مليون رأس، ومن الأبقار بنحو (5,1) مليون رأس، ومن الأغنام بنحو (13,5) مليون رأس، ومن الماعز بنحو (20) مليون رأس، وذلك في بدايات القرن الحادي والعشرين⁽⁵⁾.

كما يقوم النشاط الاقتصادي في الصومال على الزراعة. وهناك نمطان من الزراعة في البلاد. النمط الأول تقليدي معاشي يستهدف الإنتاج لسد حاجات السكان الغذائية، وتشيع في الأراضي الواقعة بين نهري شبييلي وجوبا، ومن أهم المحاصيل التي تنتجها الزراعة التقليدية هي، الذرة الرفيعة والذرة الشامية والفلو والسمن وقصب السكر. في حين يعد النمط الثاني تجاري لإغراض التصدير، ومن أهم المنتجات الزراعية المصدرة للخارج هو الموز⁽⁶⁾.

¹ د. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 240. و. اسماعيل قاسم الدعيس، مصدر سابق، ص 159.

² إذ تبلغ الأراضي المروية قرابة (2000) كم² حسب تقديرات عام 2003، من خلال الموارد المائية المتجددة البالغة (15,7) كم مكعب حسب تقديرات عام 1997. ينظر: CIA, op. cit., p. 3.

³ ينظر: د. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 240. و. CIA, op. cit., p. 8.

⁴ See: Benjamin Powell and Ryan Ford and Alex Nowrasteh, Somalia After State Collapse: Chaos or Improvement (Oakland/California: November 2006), p. 9.

وقارن مع: د. جمال عبدالهادي ود. وفاء محمد رفعت، إفريقيا يراد لها أن تموت جوعاً (بلا مكان: الوفاء للطباعة والنشر، ب.ت)، ص 34.

⁵ د. شوقي أبو خليل، اطلس دول العالم الإسلامي، ط 2 (دمشق: دار الفكر، 2003)، ص 69. وقارن مع: د. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 240. ود. صلاح الدين الشامي ود. زين الدين عبدالمقصود، مصدر سابق، ص 581.

⁶ African Statistical Yearbook 2009, op. cit., p. 332.

ود. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 240. ود. صلاح الدين الشامي ود. زين الدين عبدالمقصود، مصدر سابق، ص 582. و. IRJN, op. cit., pp. 3, 6.

كما يقوم النشاط الاقتصادي الصومالي على حرفة صيد الأسماك، لا سيما في الشواطئ المطلّة على خليج عدن. إذ تقدر ما تحصل عليه الصومال من الصيد سنوياً قرابة (12- 14) ألف طن من الأسماك، لا سيما من صنف التونا⁽¹⁾.

أما من ناحية الثروة المعدنية، فإن الصومال يعدّ بلداً فقيراً في إنتاج الثروة المعدنية*. إلا أنه منذ سقوط النظام السياسي في الصومال في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، ازدهرت تجارة الفحم النباتي في البلاد، على الرغم من الآثار السلبية التي تخلفها هذه التجارة على البيئة والأرض في الصومال، عبر إتلاف غابات السنت المنتشرة في البلاد، لا سيما في جنوب الصومال، والتي لها دوراً مهماً في المحافظة على الاستقرار البيئي والتوازن الإيكولوجي للبلاد ورعاة الماشية⁽²⁾. ففي العام 2000، قدر إنتاج الفحم النباتي الإجمالي بنحو (112,000) ألف طن، وارتفع إنتاج الفحم النباتي ليصل إلى قرابة (150,000) ألف طن في عام 2005، وكان (80%) من تلك الكمية توجه للتصدير إلى بلدان الخليج العربي، بينما يتم استخدام (20%) للاستهلاك المحلي⁽³⁾. أما من الناحية الصناعية، فتعد الصومال بلداً فقيراً ومتخلفاً في هذه الناحية، وكما ذكر في الجدول (3). إذ توجد عدد قليل من الصناعات الصغيرة، كما في صناعة تكرير السكر، وتكرير البترول، والمنسوجات⁽⁴⁾.

أما في مجال الخدمات، فقد شهد الاقتصاد الصومالي، لا سيما منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، نمو قطاع الخدمات، وأصبح الاقتصاد الصومالي يعتمد على قطاع الخدمات، وكما مبين في الجدول (3). إذ نمّت شركات الهاتف المحمول ومقاهي الانترنت، وأصبحت الصومال تقدم أدنى أسعار المكالمات في قارة أفريقيا⁽⁵⁾.

¹. د. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 243 _ 244. ود. صلاح الدين الشامي ود. زين الدين عبدالمقصود، مصدر سابق، ص 585.

* على الرغم من أن بعض المصادر أشارت إلى احتواء الصومال على مادة اليورانيوم، إلا أنه لم يتم للوقت الحاضر تقدير نسبة اليورانيوم الموجود في الصومال.

². تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 188. و. محمد العلي، رحلة إلى صومال المحاكم (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص 82.

³. تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 188. و. CIA, op. cit., p. 10 وقارن مع: د. محمد عاشور مهدي، العلاقات الخليجية - الأفريقية: الواقع وأفاق المستقبل (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010)، ص 76 - 77، 145.

⁴. د. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 244. و. CIA, op. cit., p. 10

⁵. فمثلاً بلغ سعر المكالمات الدولية في الصومال عبر الهاتف المحمول (50) سنت للدقيقة الواحدة، والمكالمات المحلية مجاناً لقاء رسوم شهرية تقدر بـ (10) دولار. كما أن الحصول على شبكة الانترنت لا يكلف سوى (50) سنت في الساعة.

See: Benjamin Powell and Ryan Ford and Alex Nowrasteh, op. cit., pp. 17 - 18.

وقارن مع: فيجاي ماهاجان، نهوض أفريقيا، ترجمة مركز ابن العباد للترجمة والتعريب (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص 189 - 192.

كما نمت في الصومال شركات الطيران الخاصة، والمحطات الإذاعية الخاصة. علاوة على ذلك، فنتيجة لغياب القطاع المصرفي الرسمي في البلاد منذ تسعينيات القرن العشرين، أصبحت شركات تحويل الأموال (الحوالات النقدية)، من أكثر قطاعات الأعمال رواجاً في الصومال، إذ أصبحت تقوم بضخ ما يقارب (1,6) مليار دولار سنوياً إلى داخل الصومال من الصوماليين المقيمين في الخارج⁽¹⁾.

وعبر ما تقدم، يتبين أن الصومال يمتلك ثروات اقتصادية عدة، لا سيما في مجال الثروة الحيوانية، مما جعله في المرتبة الأولى في تصدير الثروة الحيوانية قياساً بباقي دول شرق أفريقيا، فضلاً عن قطاع الخدمات⁽²⁾.

إلا أنه بالمقابل، يعاني الصومال من تدني الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم يؤثر سلباً في البنية التحتية بصورة عامة. وهذا يعود في الأساس إلى أسباب عدة، من أهمها، سياسات الحكومات المتعاقبة المتعثرة في إدارة الاقتصاد الصومالي، فضلاً عن الفوضى التي تعيشها البلاد، لا سيما منذ العام 1991، مما وقف عائقاً أمام التنمية الاقتصادية، وأصبحت ميزانية البلاد تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، وادى ذلك إلى اعتماد الصومال على المساعدات الإنمائية والقروض الخارجية. إذ بلغ مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة في المدة ما بين (2001-2008) قرابة (2,482) مليار دولار، وكما مبين في الجدول (5). في حين بلغت الديون الخارجية أكثر من (3) مليار دولار في عام 2001⁽³⁾، بعد أن كانت تبلغ قرابة (2,370) مليار دولار في عام 1990، وارتفعت إلى (2,635) مليار دولار في عام 1998⁽⁴⁾.

¹ IRIN, op. cit., p. 3. and: CIA, op. cit., p. 7.

² See: Benjamin Powell and Ryan Ford and Alex Nowrasteh, op. cit., pp. 17 -18.

³ CIA, op. cit., p. 10.

⁴ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أقل البلدان نمواً: تقرير عام 2000، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2000، ص 99.

جدول (5) المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للصومال للأعوام 2001-2008 (بملايين

الدولارات)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للصومال	148	191	174	199	237	391	384	758

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2010, Printing by Denmark, 2010, p. 343 .

وقد أشار إلى ذلك المشرف في وحدة الاستجابة العاجلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (سام. ج. امو) بقوله: أن الفقر والتخلف الاقتصادي وانعدام التنمية، غالباً ما يمثلان النتائج المقصودة وغير المقصودة للحروب الأهلية والإقليمية في أفريقيا. إذ تكون الموجودات الاقتصادية والبنى التحتية وشبكات العمل ووسائل التنمية، أهدافاً للحرب. وتهدد النزاعات بشكل مباشر أسباب العيش والكفاية الذاتية⁽¹⁾.

وهذا ما أكدته أيضاً، السكرتير التنفيذي السابق للجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة (ادبايو اديديبي) بقوله: أن الشعوب الأفريقية سوف لن تفهم الأزمة، طالما تفترض دوماً أن الأزمة في أفريقيا هي أزمة اقتصادية أساساً، بل أن ما نواجهه في أفريقيا هو قبل كل شيء أزمة سياسية ذات نتائج اقتصادية مدمرة⁽²⁾.

نخلص مما تقدم، أن الصومال يتميز بيئة جغرافية واجتماعية واقتصادية متنوعة، وهذا التنوع صاحبه تخلف وفقر وضعف في البنى الأساسية للصومال، وفي جميع نواحي الحياة، مما شكل عاملاً مساعداً في تدهور الحالة السياسية في البلاد، وهو ما سنتناوله في المبحث الآتي.

¹ Sam G. Amoo, The Challenge of Ethnicity and Conflicts in Africa: The Need for a New Paradigm (New York: United Nations Development Program, January 1997, p. 8.

² Ibid, p. 9.

وقارن مع: جيلبرت خادياجالا، شرق أفريقيا: الأمن وراث الهشاشة، دراسات عالمية، العدد 86 (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص 26 - 27. و. احمد ابراهيم محمود، الحروب الاهلية في افريقيا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)، ص 338 - 343.

شهدت الصومال منذ استقلالها في تموز/يوليو من عام 1960 العديد من الأزمات على الصعيدين الداخلي والخارجي. ومنذ العقد الأخير من القرن العشرين، تطورت الأزمات في الصومال، وأصبحت تتسم بالمنازعات المسلحة الداخلية والتي يغلب عليها الطابع القبلي. وعليه، فسنعمد إلى دراسة مراحل تطور الأزمات في الصومال، ودورها في بروز ظاهرة المنازعات المسلحة الداخلية في ستة مطالب، بدءاً من استقلال الصومال وتشكيل أول حكومة صومالية، مروراً بفترة حكم الرئيس سياد بري، والتطورات التي شهدتها الصومال بعد سقوط نظام سياد بري، وتأثيرها على البيئة السياسية في البلاد، وما نتج عنها من اندلاع المنازعات المسلحة الداخلية، ودور بعض الأطراف الإقليمية والدولية في تسوية الأزمة الصومالية، وما آلت إليه البيئة السياسية في الصومال من تطورات.

المطلب الأول: تطور الأزمة الصومالية منذ استقلال الصومال حتى عام 1969

شهدت الصومال تكالب الدول الاستعمارية لاحتلالها وتقسيمها، لا سيما منذ أواخر القرن التاسع عشر، على الرغم من مقاومة الشعب الصومالي آنذاك للاستعمار⁽¹⁾. إذ قسمت المنطقة التي استوطنها الصوماليين عقب مؤتمر برلين (1884-1885) إلى خمسة أجزاء من قبل الاستعمار الأوروبي- الحبشي آنذاك، وكما مبين في الجدول (6).

¹. كان من أبرز من تزعم الجهاد ضد القوات الأوروبية - الحبشية آنذاك، كلا من، الإمام " أحمد بن إبراهيم"، ومؤسس دولة الدراويش " محمد بن عبدالله حسن".
للمزيد ينظر: د. عبدالله عبدالرازق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوربي لأفريقيا، سلسلة عالم المعرفة، العدد 139 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989)، ص ص 175 - 213. و. محمد فريد السيد حجاج، صفحات من تاريخ الصومال (القاهرة: دار المعارف للنشر، 1983)، ص ص 20 - 57. و. محمد إبراهيم عبدي، مشكلة الصومال الغربي وأثرها على العلاقات العربية الإفريقية (1960-1988)، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2010)، ص ص 42 - 50.

جدول (6) تقسيم بلاد الصومال من قبل الاستعمار الأوروبي - الحبشي

الدولة المستعمرة	اسم المنطقة المستعمرة
فرنسا	احتلت فرنسا جزءاً من بلاد الصومال خلال المدة (1884 - 1885) عرف بالصومال الفرنسي (جيبوتي حالياً).
بريطانيا	احتلت بريطانيا جزءاً من بلاد الصومال خلال المدة (1884 - 1886) عرف بالصومال البريطاني (الإقليم الشمالي لجمهورية الصومال)
إيطاليا	احتلت إيطاليا جزءاً من بلاد الصومال عام 1889 عرف بالصومال الإيطالي (الإقليم الجنوبي لجمهورية الصومال بما في ذلك العاصمة مقاديشو).
الحبشة	استولت الحبشة (أثيوبيا) على أهم جزء من منطقة أوغادين وهي منطقة هرر في عام 1885 عقب إخلاء القوات المصرية لها. كما ضمت إليها باقي أجزاء أوغادين في العام 1897 بموجب اتفاقية الحدود المبرمة بين الحبشة وبريطانيا آنذاك.
إيطاليا وبريطانيا	سعت إيطاليا وبريطانيا إلى تدويل الجزء المتنازع لكنينا والمعروف باسم إقليم (N.F.D.) بموجب معاهدة 15 تموز/يوليو عام 1924، ومن ثم ضمته بريطانيا لمستعمرتها كينيا قبل استقلال الأخيرة في كانون الأول/ديسمبر عام 1963.

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

1. د. بطرس بطرس غالي وآخرون، الخلاف الصومالي الإثيوبي - الكيني، السياسة الدولية،

القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 19، 1970، ص ص

213 - 215.

2. صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، سلسلة عالم المعرفة،

العدد 49 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982)، ص ص 252

- 259.

3. د. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، ط 2

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص ص 161 - 163.

وفي بدايات العقد السابع من القرن العشرين، وتحديداً في 26 حزيران/يونيو من العام

1960، انسحبت بريطانيا من الصومال البريطاني، وأعلن رسمياً استقلال الإقليم الشمالي

للصومال، وفي الأول من تموز/يوليو من العام نفسه، أعلن استقلال الإقليم الجنوبي للصومال،

ومن ثم إعلان الوحدة بين الإقليمين الشمالي والجنوبي باسم جمهورية الصومال في اليوم

نفسه⁽¹⁾.

¹ ينظر: د. بطرس بطرس غالي وآخرون، الخلاف الصومالي الإثيوبي - الكيني، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 19، 1970، ص 218. و. محمد عبدالمنعم يونس، الصومال وطننا وشعبنا، تقديم د. عبدالعزيز كامل (القاهرة: دار النهضة، 1962)، ص ص 189 - 191.

ومنذ بدايات الاستقلال، وضع أول دستور للبلاد، والذي اقر الحق في إنشاء وتأسيس الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، فضلا عن العمل على استعادة استقلال باقي أقاليم الصومال المحتلة عبر الطرق القانونية والسلمية⁽¹⁾.

وقد تشكلت أول حكومة صومالية من حزب "وحدة الشباب الصومالي"^{*}، وأصبح "آدم عبدالله عثمان" رئيساً للبلاد و"عبدالرشيد شيرماركي" رئيساً للوزراء. وقد سعى الحزب منذ توليه الحكم، إلى الاستحواذ على كافة مقاليد السلطة، مما أدى إلى شيوع الفساد السياسي في البلاد⁽²⁾، وإلى اندلاع المنازعات بين القبائل الصومالية الشمالية والقبائل الجنوبية، نتيجة للآثار السلبية التي خلفها الاستعمار الإيطالي والبريطاني في أبناء الشعب الواحد، مما أدى إلى شعور القبائل بالاضطهاد، فضلا عن الميراث الاستعماري المتمثل في اختلاف اللغة والنظامين الإداري والتشريعي لكل إقليم آنذاك⁽³⁾.

وفي عام 1964، حدثت انقسامات وخلافات حادة بين قيادات حزب "وحدة الشباب الصومالي"، لاسيما بعد دخول الصومال في نزاع مسلح مع أثيوبيا حول إقليم أوغادين المحتل، وأدت الخلافات إلى إقالة "عبدالرشيد شيرماركي" من رئاسة الوزراء وتعيين "عبدالرزاق حاج حسين" محله. وقد وصلت الخلافات أشدها في انتخابات الجمعية الوطنية عام 1967، والذي تم فيه اختيار "عبدالرشيد شيرماركي" رئيساً للبلاد، والذي قام بدوره بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة "محمد الحاج إبراهيم عقال"⁽⁴⁾.

1. إذ تكون الدستور الصومالي آنذاك من مقدمة و(105) مادة اساسية.

See: Dasturka Dalka Jamhuuriyadda Soomaliya, 1960, pp. 1 - 41.

www.tfgsomalia.net/English%20Language/pdf/1960-charter-in-Somalia.doc.

* يرجع تأسيس الحزب إلى عام 1943. إذ تكون أول مرة على شكل ناد يجتمع فيه الشباب ويتولى توعيتهم سياسياً باسم (S.Y.C). وفي نيسان/أبريل من عام 1947 تقرر تحويل النادي إلى حزب سياسي يحمل اسم (وحدة الشباب الصومالي).

ينظر: وائل إبراهيم الدسوقي، الصومال: قضية التحرر من الاستعمار والحرب على الإرهاب (القاهرة: الهيئة المصرية العامة، 2008)، ص 56. و. موسى مخل، موسوعة الحروب والازمات الإقليمية في القرن العشرين: أفريقيا (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 2007)، ص 255. و. محمد فريد السيد حجاج، مصدر سابق، ص ص 61-69.

2. د. جمال حمود الضمور، مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي في ليبيا.. السودان.. الصومال (عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2004)، ص 397. و. محمد عبدالمعتم يونس، مصدر سابق، ص 191. و. محمد فريد السيد حجاج، مصدر سابق، ص 61.

3. د. نجوى أمين الفوال، انهيار الدولة في الصومال، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 112، 1993، ص 10. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 397.

4. المصدر نفسه، ص ص 396 - 400. و. هيفاء احمد محمد، المصالحة الصومالية، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 316، 2005، ص 69. ود. نجوى أمين الفوال، مصدر سابق، ص 11.

وفي انتخابات عام 1969، تنافس (68) حزباً سياسياً على (123) مقعداً في البرلمان، وانتهت أيضاً بفوز حزب "وحدة الشباب الصومالي"، عبر أدعاء العديد من الأحزاب والقوى السياسية استخدام حزب "وحدة الشباب الصومالي" الرشوة من أموال الدولة لشراء الأصوات. وأدت هذه الممارسات، إلى غضب الشارع الصومالي على الأسلوب التي تمت به الممارسة الديمقراطية، فضلاً عن إحياء للعشائرية والقبلية⁽¹⁾، وأدى ذلك إلى تزايد التوتر والانقسامات في الشارع الصومالي، لاسيما بعد اغتيال الرئيس "عبدالرشيد شيرماركي" على يد أحد حراسه في شمال البلاد⁽²⁾. ونتيجة لذلك، عمت الفوضى في البلاد، وكادت الحرب الأهلية إن تندلع، ووصلت المنازعات الحزبية إلى القمة، مما أدى إلى قيام المؤسسة العسكرية بالتدخل والاستيلاء على السلطة⁽³⁾.

وهكذا، فشلت تجربة الحكم المدني في الصومال فيما بين عامي (1960-1969)، لأسباب عدة، من أهمها، انتهازية القيادات السياسية، وضعف مؤسسات الدولة، وعجزها عن استيعاب الاختلافات والانقسامات التي حدثت في البلاد، لا سيما بين القبائل الصومالية فيما بين الإقليمين الشمالي والجنوبي وكذلك بين الشمال والشمال وبي الجنوب والجنوب، والتي نتجت من الحقبة الاستعمارية⁽⁴⁾، مما أسفر عن تدهور الحالة السياسية في البلاد وضعفها، وأدى ذلك إلى تدخل المؤسسة العسكرية، ودخول الصومال في مرحلة جديدة.

¹. د. محمد عاشور مهدي، دليل الدول الأفريقية، مراجعة د. إبراهيم نصر الدين (القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي، 2007)، ص 133_134. ود. نجوى أمين الفوال، مصدر سابق، ص 10 - 11. وقارن مع: د. عبدالوهاب الكيالي، مصدر سابق، 674. و. موسى مخول، مصدر سابق، ص 260.

². وذلك أثناء زيارته مدينة (الاسعانو) اثر تعرضها للجفاف. ينظر: اسماعيل قاسم الدعيس، مصدر سابق، ص 160. و. فاطمة الزهراء علي الشيخ احمد، مصدر سابق، ص 106.

³. إذ حاول "محمد الحاج ابراهيم عقال" فرض مرشح لمنصب رئاسة الجمهورية آنذاك "موسى بوجو" إلا إن انقسام حدث داخل حزب "وحدة الشباب الصومالي" للمزيد ينظر: محمد فريد السيد حجاج، مصدر سابق، ص 100. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 401. ود. نجوى أمين الفوال، مصدر سابق، ص 11. و. خميس دهام حميد، مصدر سابق، ص 87-88.

⁴. ينظر: سيد احمد خليفة، جيبوتي وما حولها (الكويت: منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ب.ت)، ص 115. و. محمد يوسف الجعيلي، دول مجلس التعاون الخليجي ولامن البحر الاحمر (دبي: مركز الخليج للابحاث، 2004)، ص 148. و. نجوى أمين الفوال، دولة الصومال: ولادة جديدة. ندوة المستقبل العربي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 262، 2000، ص 140.

المطلب الثاني: الأزمة الصومالية منذ الانقلاب العسكري عام 1969 وحتى عام 1991

شهدت الصومال بعد اغتيال رئيس الجمهورية، تدهوراً كبيراً في الأوضاع السياسية في البلاد، وأدى ذلك إلى تدخل المؤسسة العسكرية في الحادي والعشرين من شهر تشرين الاول/اكتوبر لعام 1969، وعلى أثرها أسقطت الحكومة المدنية، واستولى الجيش على السلطة بدون إراقة الدماء.

وفي الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، تم تشكيل المجلس الأعلى للثورة والمبتكون من (25) ضابطاً برئاسة اللواء "محمد سياد بري"⁽¹⁾. وقد أعلن المجلس الأعلى للثورة، إن من أهم أهدافه آنذاك، هو العمل على إجراء الإصلاحات الداخلية في البلاد، عبر القضاء على الفوضى والفساد والروح القبلية، وإلغاء المحسوبية والمنسوبية، وتنمية الأقاليم، فضلاً عن العمل على استعادة الأقاليم المحتلة وتوحيدها على الصعيد الخارجي⁽²⁾.

وقد رحب الشعب الصومالي أول الأمر بالانقلاب العسكري، إذ نظروا إلى قائد الانقلاب "محمد سياد بري" الزعيم الوطني الذي سيعمل على تحقيق حلمهم في تحقيق الاستقرار في البلاد، وتوحيد الأمة الصومالية⁽³⁾.

إلا أنه مع ذلك، فقد شهدت الصومال في مدة حكم المؤسسة العسكرية بقيادة الرئيس سياد بري، استبداد النظام السياسي آنذاك، وعدم تطبيقه للبرامج والأهداف التي أعلن عنها، ويتبين ذلك عبر:

- اتجاه النظام السياسي آنذاك نحو النظام الشمولي. فعندما تم حل البرلمان، وعد الرئيس بري بإجراء انتخابات عادلة في البلاد. إلا أنه بالمقابل، اتجه الرئيس بري لحكم

¹ د. بطرس بطرس غالي وآخرون، مصدر سابق، ص 222. و. محمد فريد السيد حجاج، مصدر سابق، ص 100 - 101. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 402.

و. بيتر انيانج، جذور Benjamin Powell and Ryan Ford and Alex Nowrasteh, op. cit., pp. 2 - 3. الصراع في القرن الأفريقي، مجلة المنار، مصر، مطابع الاهرام التجارية، العدد 65، 1990، ص 103. و. صلاح الدين حافظ، مصدر سابق، ص 128.

³ عابدة العزب موسى، محنة الصومال من التفتت إلى القرصنة (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2009)، ص 15. و. محمد يعقوب عبدالرحمن، التدخل الانساني في العلاقات الدولية (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، ص 216.

البلاد حكماً استبدادياً شمولياً، إذ احتكر السلطة، وتولى مراكز القرار العليا في الدولة، وقد دعم دستور عام 1979 شخصنة السلطة في البلاد، فأصبح الرئيس بري هو رئيس الدولة، والقائد الأعلى للجيش، وسكرتير عام الحزب الحاكم، ورئيس مجلس الوزراء، ورئيس المجلس القضائي، وأصبحت كلمته هي القانون، كما عمل على تعديل الدستور في عام 1980، لتصبح سلطته نافذة دون الرجوع إلى البرلمان أو مجلس القضاء، كما حرم حرية التعبير والاجتماعات، ومنع تأسيس الأحزاب السياسية⁽¹⁾.

- عمد الرئيس بري بعد توليه الحكم في البلاد، إلى تحريم النظام القبلي على المستوى الرسمي في عام 1971، وأصبح الانتماء القبلي ورابطة الدم يعد عملاً إجرامياً. إلا أنه وعلى العكس من ذلك، سعى لإحياء الانتماء القبلي، عبر الاعتماد على أبناء قبيلته. إذ قام بري منذ توليه الحكم، بتقوية قبيلته "الماريحان"، وإخضاع كل مرافق الدولة ومؤسساتها تحت سيطرة قبيلته على حساب القبائل الصومالية الأخرى⁽²⁾.

- على الرغم من تبني الرئيس بري للنظام الماركسي اللينيني، وتأسيسه للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي في عام 1976، إلا إن الحزب كان في الواقع مجرد واجهة للحكم العسكري، كما إن مبدأ "الاشتراكية العلمية" الذي أعلنه بري كان مشوشاً ويفتقر إلى الوضوح، وكانت الاشتراكية التي طبقها نوعاً من البراغمية التي تخدم مصالحه وأهدافه في المحافظة على السلطة أطول مدة ممكنة. وقد اتضحت تلك البراغمية في أعقاب حرب أوغادين عام 1977 لاستعادة إقليم أوغادين، وذلك حينما اتجه نحو الغرب، وتحديداً نحو الولايات المتحدة الأمريكية، بعدما اتجه السوفيت إلى دعم النظام الأثيوبي آنذاك⁽³⁾.

¹. معهد الأنماء العربي، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002، ط 1، القاهرة، 2003، ص 181. ود. السيد عوض عثمان، بناء الدولة: أزمة المصالحة الصومالية، كراسات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 147، 2005، ص 5. وعائدة العزب موسى، مصدر سابق، ص 18.

². د. جميل مصعب محمود، الأمم المتحدة والصومال في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مجلة أم المعارك، بغداد، مركز أبحاث أم المعارك، العدد 13/12، 1998، ص 94-95. ود. نجوى أمين القوال، مصدر سابق، ص 14. و. محمد يوسف الجعيلي، مصدر سابق، ص 149.

كما أشار (Prunier) إلى إن الرئيس سياد بري كان يعتمد في أغلب الأحيان على ثلاث عشائر من قبائل الداروود وهي: الماريحان، الأوغادين، والدولابياتي، وقد أطلق على نظام المحسوبية الذي شغل على أساسه أفراد هذه العشائر المراتب العليا في المجتمع الصومالي، لقب "مود" (وهو اختصار بالحروف الأولى من: ماريحان، أوغادين، دولابياتي).

ينظر: سولومون ديرسو وبيروك مسفين، مصدر سابق، ص 76.

³. التقرير الاستراتيجي اليمني 2006، مصدر سابق، ص 200.

- على الرغم من سعي الرئيس بري منذ وصوله للسلطة، إلى استغلال التأثير الإيديولوجي للقبائل الصومالية، عبر الدعوة لتحقيق الوحدة القومية لكل الأمة الصومالية، إلا أنه تولى عن مطالبته بضم باقي الأقاليم الصومالية المحتلة، لا سيما بعد هزيمته في حرب أوغادين عامي 1977-1978، مما أدى إلى سخط الصوماليين، وأسهمت هزيمته العسكرية في فقدان النظام للشرعية السياسية⁽¹⁾.

وقد أسهم عدم الاستقرار السياسي في البلاد، فضلاً عن احتكار الرئيس بري للسلطة، وأساليب القمع والبطش التي اتبعتها، في شعور القبائل الصومالية بانعدام العدالة التوزيعية، سواء في المناصب أم في الخدمات، عبر تركيز كل الثروة والسلطة والتنمية، في أبناء عشيرته أولاً، والإقليم الجنوبي على حساب الإقليم الشمالي ثانياً⁽²⁾، مما أسهم في تكوين جبهات معارضة لحكم الرئيس بري، تستند على القبيلة، ومن أهمها وأكثرها تأثيراً هي⁽³⁾:

- جبهة الخلاص الديمقراطي الصومالية (S.S.D.F): تأسست في أثيوبيا في عام 1978، عقب محاولة الانقلاب الفاشلة على نظام الرئيس بري، ومعظم منتسبيها من قبائل الماجرتين المنتمية إلى قبائل الداروود، ويُعد مركز نشاطها في وسط وشرق البلاد.

- الحركة الوطنية الصومالية (S.N.M): تأسست في لندن في عام 1981، ومعظم منتسبيها من قبائل الاسحاق، ومركز نشاطها في شمال الصومال.

¹. ينظر: المصدر نفسه، ص 201. وعائدة العزب موسى، مصدر سابق، ص 19_21. ود. إبراهيم احمد نصر الدين، مصدر سابق، ص 257، وبيتر انيانج، مصدر سابق، ص 103. فبعد شهر من تراجع القوات الصومالية عن إقليم أوغادين، حاولت مجموعة من الضباط الصوماليين القيام بانقلاب عسكري، لكنهم فشلوا والقي القبض عليهم. ينظر: يوسف علي عيني، الصومال: الجذور والأزمة الراهنة (القاهرة: دار الفكر العربي، 2009)، ص 118. ود. علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995، ط 2 (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2006)، ص 235.

². د. إبراهيم احمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الافريقية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011)، ص 351. ³. للمزيد من التفاصيل حول الجبهات المعارضة ينظر:

عبدالله الفاتح، المصالحة الصومالية... إلى أين؟، رابطة الصحفيين الصوماليين، 4 حزيران/يونيو 2007. www.Saylaci.Maktooblog.Com.

ود. إجلال رافت، العوامل الداخلية وإزمة الدولة في القرن الافريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 177، 2009، ص 169. و. اشرف راضي، القرن الافريقي: من النزاع الإقليمي إلى المنازعات الأهلية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 105، 1991، ص 176-177.

- الحركة القومية الصومالية (S.P.M): تأسست في عام 1988، ومعظم منتسبيها من قبائل الأوغادين، ومركز نشاطها في المنطقة الواقعة ما بين نهر جوبا والحدود مع كينيا.

- المؤتمر الصومالي الموحد (U.S.C): تأسست في روما في شباط/فبراير من عام 1989، ومعظم منتسبيها من قبائل الهوية، ومركز نشاطها في وسط وجنوب البلاد وحول العاصمة مقاديشو.

وقد أسهم نشوء الأحزاب المعارضة، في اتجاه البلاد نحو تأزم الأوضاع السياسية، لا سيما في عامي (1988-1989)، إلا إن الرئيس الصومالي آنذاك "محمد سياد بري" كان يرى أنه ليس هناك معارضة حقيقية مع التخفيف من حجم وثقل المعارضين لحكمه، وإن الأزمة التي تشهدها البلاد هي نتيجة الأزمة الاقتصادية ونقص المواد الغذائية⁽¹⁾، لا سيما بعد الموجات المتتالية من الجفاف التي شهدتها الصومال منذ أوائل السبعينيات وحتى مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، مما اثر سلباً في الدخل القومي الصومالي⁽²⁾.

إلا إن النزاع تطور آنذاك بين المعارضة والنظام السياسي في الصومال برئاسة بري، وكان من نتائج النزاع، اجتماع قرابة (114) من الشخصيات المعارضة لنظام الرئيس بري، كانوا من كبار الشخصيات السياسية والاجتماعية في الصومال، وأصدروا في نهاية الاجتماع بياناً عرف بـ"إعلان مقاديشو"، طالبوا فيه الرئيس الصومالي بالاستقالة من الرئاسة، والعمل على تشكيل حكومة انتقالية تعمل على إنقاذ البلاد من الدمار والفوضى التي أصابها، إلا إن الرئيس بري رفض التجاوب مع البيان، بل سعى إلى اعتقال قرابة (50) شخصاً من الموقعين على البيان⁽³⁾، كما وشدد قبضته العسكرية، لا سيما في شمال

¹. نقلا عن: طارق حسني ابو سنة، التطورات الأخيرة في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 100، 1990، ص 221.

². إذ اثر الجفاف على صادرات الصومال من الماشية والتي كانت تشكل نحو 80% من صادراته، يضاف إلى ذلك استهلاك قدرات البلاد الاقتصادية في المنازل الداخلية والخارجية، ومنافسة استراليا في مجال تصدير الماشية آنذاك.

ينظر: التقرير الاستراتيجي اليمني 2006، مصدر سابق، 204_205. ومحمد يعقوب عبدالرحمن، مصدر سابق، ص 217_218. و. وائل ابراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص 100_102.

³. ينظر: عبدالله القاتح، مصدر سابق. كما طالبت جماعة من زعماء قبائل الهاوية في عام 1990، الرئيس بري بتقديم استقالته استجابة للضغوط الشعبية، إلا أنه رفض ذلك قائلا "عندما أتيت إلى مقديشو كان هناك طريق مهمد واحد عبده الايطاليون فاذا حاولتم ارغامي على الاستقالة فسوف اترك هذه المدينة كما وجدت أول مرة. لقد أتيت إلى السلطة بالبندقية ولن اتركها الا بالبندقية".

نقلا عن: حمدي عبدالرحمن حسن، الصراع في القرن الأفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 157، 1992، ص 93.

البلاد، وبالذات في "هرجيسيا". وأشارت بعض التقارير، إلى انه سقط في تلك الأزمة قرابة (50) ألف قتيل ومئات الآلاف من الجرحى واللاجئين⁽¹⁾.

وعليه، نتيجة للظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي شهدتها الصومال، تأزمت الأوضاع في البلاد، وادي ذلك إلى قيام تحالف ثلاثي منذ النصف الثاني من عام 1990، فيما بين المؤتمر الصومالي الموحد والحركة الوطنية الصومالية والحركة القومية الصومالية، نجحوا خلالها من إسقاط النظام السياسي في الصومال في السابع والعشرين من كانون الثاني/يناير لعام 1991⁽²⁾.

وهكذا يتبين، إن الصومال شهد في المدة ما بين (1969-1991) سيطرة المؤسسة العسكرية برئاسة "محمد سياد بري" على مقاليد الحكم. وقد سعى بري قرابة (22) عاماً، إلى الاستبداد بالسلطة، وخضوع السلطات الثلاث لحكمه، ورافق ذلك تعرض البلاد لازمة اقتصادية حادة، إضافة إلى اسباب اخرى، مما ادى إلى تشكيل جبهات معارضة لحكم بري، والتي نجحت في نهاية الأمر في إسقاط النظام السياسي في الصومال.

¹. يذكر إن صهر الرئيس بري انذاك " محمد سعيد حرمسي " والملقب بـ "مورجان" والذي كان يقود الحرب ضد الشمال، اقترح في رسالة كتبها للرئيس بري، القضاء على قبيلة الاسحاق بصورة كاملة، باعتبار ذلك الحل المناسب لجميع مشاكل البلاد.

نقلا عن: احمد ابراهيم محمود، الحروب الاهلية في افريقيا، مصدر سابق، ص 221. و. علي العمودي، يوميات من القرن الافريقي (مصر: دار صفصافة للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص 38، 58. ود. ابراهيم احمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الافريقية، مصدر سابق، ص 352.

². للمزيد ينظر: د. محمد عاشور مهدي، مصدر سابق، ص 135. ود. جمال حمود الضمون، مصدر سابق، ص ص 436_327. و. موسى مخول، مصدر سابق، ص 267. و. عبدالله الفاتح، مصدر سابق.

المطلب الثالث: الأزمة الصومالية منذ سقوط نظام الرئيس سياد بري وحتى عام 2000

دخلت الصومال منذ سقوط النظام السياسي فيها في بداية عام 1991، في نزاعات مسلحة داخلية، مما أسفر عن بروز نمط جديد من المنازعات عرفت بالصوملة (Somolization)⁽¹⁾.

فبعد إعلان حركات المعارضة المسلحة استيلائها على السلطة في كانون الثاني/يناير من عام 1991، وفرار الرئيس سياد بري إلى معقل قبيلته "الماريحان" في جنوب غرب البلاد، كانت الحركات المعارضة الثلاث قد اتفقت على تشكيل حكومة وطنية، تم الاتفاق عليها في أنثيوبيا، على أن يكون الجنرال "محمد فارح عيديد" رئيساً للبلاد، وهو من كبرى القبائل الصومالية "الهاوية"، في حين يكون "عبدالرحمن احمد علي تور" رئيساً للوزراء وهو من قبائل الاسحاق، و"احمد عمر جيس" وزيراً للدفاع من قبائل الداروود من مجموعة قبائل الأوغادين⁽²⁾. إلا أن البعض من قادة "المؤتمر الصومالي الموحد" أعلنوا اختيار "علي مهدي محمد" ليكون رئيساً للصومال وذلك في التاسع والعشرين من كانون الثاني/يناير لعام 1991، وأدى ذلك إلى رفض الجناح العسكري للمؤتمر الصومالي الموحد والذي يترأسه "محمد فارح عيديد"، والحركات المعارضة الأخرى، تعيين "علي مهدي محمد" رئيساً للبلاد، وأدى ذلك إلى اندلاع النزاع المسلح بين أنصار كل من "محمد فارح عيديد" و "علي مهدي محمد"، حول العاصمة مقاديشو وجنوب البلاد، على الرغم من كون الاثنان ينتميان للقبيلة نفسها⁽³⁾، وقد أسفر النزاع المسلح عن سقوط أكثر من (5)

¹ ينظر: علاء سالم، الوجود الاسرائيلي في الصومال وارتيريا والقرن الأفريقي، نشرة دراسات، مصر، الدار العربية للدراسات والنشر، العدد 66، 1993، ص 32-33. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟، مصدر سابق، ص 196. و. فردريك معتوق، مصدر سابق، ص 188.

² التقرير الاستراتيجي اليمني 2006، مصدر سابق، ص 194. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 437-438.

³ يذكر ان الحركة السياسية التي كان ينتمي اليها كل من علي مهدي وعيديد قد انقسمت الى جناحين، جناح روما بقيادة علي مهدي، وجناح اديس ابابا بقيادة محمد فارح عيديد.

^{**} إذ ينتمي "علي مهدي محمد" إلى فخذ الابهغال، في حين ينتمي "محمد فارح عيديد" إلى فخذ الهبر غدر، وهما جزءاً من قبيلة الهاوية.

آلاف قتيل وقرابة (60) ألف جريح، فضلاً عن نزوح أعداد كبيرة من الصوماليين داخلياً وخارجياً، لا سيما من العاصمة مقديشو وما حولها.

وبالمقابل، أعلنت الحركة الوطنية الصومالية قيام "جمهورية أرض الصومال" في الشمال الغربي وعاصمتها "هرجيسيا" برئاسة "عبدالرحمن علي تور" وذلك في السابع عشر من ايار/مايو من عام 1991⁽¹⁾. وقد أشار "محمد الحاج إبراهيم عقال" والذي خلف "عبدالرحمن علي تور" في رئاسة "جمهورية أرض الصومال" آنذاك إلى إن سبب الانفصال، هو نتيجة ما ارتكب بحق شعب الإقليم الشمالي للصومال من أخطاء منذ العام 1960 (أي بعد الاتحاد مع الإقليم الجنوبي)، وقال: إن إخواننا في الجنوب فرضوا علينا اسمهم، إذ كنا اتفقنا على تسمية الدولة الوليدة آنذاك بجمهورية الصومال الديمقراطية. وأضاف: هكذا سجل اسمها في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، لكن فوجئنا بأن ممثل بلدنا يجلس على مقعد في الأمم المتحدة وراء لافتة تحمل اسم "صوماليا" وهو الاسم الإيطالي الذي كان يعرف به الجنوب عندما كان مستعمرة إيطالية قبل الاستقلال، وكان لدينا (33) نائباً فقط من أصل (123) في البرلمان، في حين كان يجب حصولنا على (75) مقعداً في الأقل استناداً إلى التركيبة السكانية في البلاد، وفي الحكومة كان لدينا (4) وزراء فقط من أصل (21) وزيراً، فضلاً عن المظالم التي قام بها بري ضد الشماليين، هي التي شجعت إلى الانفصال⁽²⁾.

وفي نهاية عام 1992، أصبحت الصومال عملياً مجزأة إلى أجزاء عدة منفصلة عن بعضها البعض. فالمحافظات الشمالية تخضع لسيطرة الحركة الوطنية الصومالية،

¹. د. أحمد إبراهيم ود. منار الشوريجي، أزمة الصومال بين الداخل والخارج (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، 2007)، ص 20. ود. شوقي الجمل ود. عبد الله عبدالرازق، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ط 2 (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 1998)، ص 412. و. محمد يعقوب عبدالرحمن، مصدر سابق، ص 219.

². ينظر: مقابلة مع محمد إبراهيم عقال في: مجلة الوسط، لبنان، العدد 479، 4/2001، ص 19-20. وتصريح رئيس جمهورية أرض الصومال آنذاك "طاهر ريالي كاهن" في: علي العمودي، مصدر سابق، ص 38-42.

وهو ما أشار إليه أيضاً "عبد الله آدم" وكان آنذاك أحد أعضاء الوفد الشمالي الذين اتفقوا على الوحدة مع الجنوب. إذ أشار إلى إن الجنوبيين استغلوا منذ البداية العاطفة التي كانت تدفع الوفد الشمالي للوحدة، وفرضوا شروطاً عدة. فكان رئيس الجمهورية من الجنوب، والعاصمة في الجنوب، ووزراء السيادة كانوا من الجنوب، ويحصل الجنوب على 67% من الأصوات في البرلمان.

ينظر: عبد الله آدم، في: ندوة المستقبل العربي، التطورات الراهنة في القرن الأفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 157، 1992، ص 112.

وقارن مع: د. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، الصومال: المستقبل السياسي في ضوء انسحاب القوات الدولية الغازية، في: القضايا الأفريقية في الوضع الدولي الراهن، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 11، كانون الثاني/يناير 1994، ص 7.

والمحافظات الشرقية والوسطى تخضع لسيطرة جبهة الخلاص الديمقراطي، أما العاصمة مقاديشو وما حولها فيتنازع عليها قادة حركة المؤتمر الصومالي الموحد، أما بقية المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية فتتوزع بين الحركة القومية الصومالية والحركة الديمقراطية، فضلاً عن القوات الموالية لسياد بري* ومقرها (بارديرا)⁽¹⁾.

وشهدت الصومال منذ تلك المدة، لا سيما بعد انسحاب القوات الدولية منها (وهو ما سيتم تناوله في الفصل الآتي)، استمرار النزاع المسلح بين الفصائل الصومالية المسلحة، لاسيما بين كل من أنصار عيديد وعلي مهدي، في العاصمة مقاديشو وما حولها، للاستيلاء على السلطة.

وبعد موت "محمد فارح عيديد" في عام 1996، أثر إصابته في معركة مع فصيل "علي مهدي"، لم يتحقق السلام، بل على العكس من ذلك، ازداد تدهور الأوضاع السياسية في الصومال⁽²⁾، على الرغم من الهدوء النسبي الذي شهدته الصومال في تلك المدة⁽³⁾. إذ أعلنت جبهة الخلاص الديمقراطي الصومالية قيام دولة "البونت لاند" في الإقليم الشمالي الشرقي من البلاد في تموز/يوليو من عام 1998⁽⁴⁾. كما شهدت بدايات عام 1999، اشتداد النزاعات المسلحة بين الفصائل الصومالية لكل من أنصار "حسين عيديد" ابن الراحل "محمد فارح عيديد" وأنصار "علي مهدي محمد". كما عانى زعماء الفصائل الصومالية تناقصاً في التأييد السياسي لهم داخل قبائلهم، إذ حاول زعماء قبيلة الهبر- غدر إقصاء حسين عيديد، لا سيما بعد هزيمته في بيدوا في منتصف عام 1999. كما شهدت قبيلة الابغال صراعاً على الزعامة في مواجهة علي مهدي، لا سيما بعد تعرض مكان إقامته للنهب

* بعد ذلك هرب سياد بري إلى نيجيريا وبقي هناك حتى توفي في أوائل شباط/فبراير من عام 1995.

¹. د. إبراهيم عبدالله محمد، مصدر سابق، ص 309-312. ود. نجوى أمين القوال، مصدر سابق، ص 21. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 441. ود. فردريك معتوق، مصدر سابق، ص 122.

². على الرغم من حدوث نزاعات مسلحة فيما بين العديد من قادة الفصائل الصومالية، إلا أننا سنركز على النزاع بين كل من عيديد وعلي مهدي لأهميته في تطور النزاعات المسلحة في الصومال.

³. د. سامي ربحانا، مصدر سابق، ص 363-364. و. عائدة العزب موسى، مصدر سابق، ص 26.

⁴. إذ رافق تجدد النزاع المسلح بين أنصار كل من عيديد وعلي مهدي، هدوءاً نسبياً في بعض الأوقات، نتيجة لسلطة القبائل الصومالية على الفصائل المتحاربة آنذاك. إذ سمحت بانضمام قبائل وفروع لها في مناطق نفوذ كل منها، واقتربت بتشكيل إدارات في المناطق المتنازع عليها في شكل لجان قبلية يساندها مجلس شعبي.

ينظر: د. نجوى أمين القوال، الصومال ما بعد التدخل الدولي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 121، 1995، ص 145.

⁵. بدر حسن شافعي، الصومال: احتمالات عودة التدخل الدولي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 150، 2002، ص 151. ود. محمد أحمد شيخ علي، صراع القوى القبلية والدينية في الصومال، مصدر سابق، ص 62-63.

على يد حراسه، الأمر الذي دعا قيادات قبيلة الإبغال الى التفكير في اختيار بديل له بعد إن ثبت عجزه عن تحقيق الاستقرار في العاصمة مقاديشو⁽¹⁾.

كما وشهدت الصومال في مراحل النزاع المسلح ما بين عامي (1991-2000) انعقاد العديد من مؤتمرات المصالحة بين الفصائل المتنازعة، وبرعاية إقليمية ودولية، من أبرزها:

- دعوة الرئيس الجيبوتي السابق "حسن جولييد"^{*}، بعد سقوط نظام الرئيس بري في عام 1991، الفصائل الصومالية المتنازعة لإجراء مصالحة صومالية، ووقف النزاع المسلح الدائر بينهما. وقد استجابت معظم الفصائل الصومالية للدعوة، باستثناء الحركة الوطنية الصومالية التي قررت الانفصال. وقد عقد المؤتمر في جيبوتي في المدة ما بين (5-11) حزيران/يونيو من عام 1991، وقد ناقش المؤتمر إعادة السلم والأمن إلى البلاد، ووقف النزاع الدائر بين الفصائل المسلحة، والتوصية لعقد مؤتمر لاحق لتشكيل الحكومة الصومالية.

- وتنفيذاً لتوصيات المؤتمر الأول، عقد المؤتمر التصالحي الثاني في جيبوتي في المدة ما بين (15-21) تموز/يوليو من العام نفسه، بحضور قادة بعض الدول الأفريقية، ووفود من دول عدة، فضلاً عن ممثل منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي والجماعة الاقتصادية الأوروبية والايغاد. وقد تقرر وقف إطلاق النار بصورة عامة، وتشكيل لجنة مراقبة وقف إطلاق النار، وتشكيل برلمان مؤقت مؤلف من (123) نائباً، على أن يكون "علي مهدي محمد" رئيساً مؤقتاً للصومال لمدة عامين، فضلاً عن توزيع المناصب السيادية بين الفصائل المشاركة، ما عدا منصب رئيس الوزراء يتم اختياره من شمال البلاد. إلا أن المؤتمر فشل في تنفيذ التوصيات التي تم الاتفاق عليها، نتيجة رفض "محمد فارح عيديد" لمقررات المؤتمر مطالباً بأحقية في رئاسة البلاد، فضلاً عن رفض الحركة الوطنية الصومالية لمقررات المؤتمر، وأدى ذلك إلى فشل المؤتمر في تسوية النزاع المسلح الدائر بين الفصائل المتنازعة، لا سيما بين عيديد وعلي مهدي⁽²⁾.

¹. د. نجوي امين الفوال، دولة الصومال: ولادة جديدة، مصدر سابق، ص 148، 162.

^{*} يشكل الصوماليين الاكثري في جيبوتي، وينتمي اليهم الرئيس السابق "حسن جولييد" والرئيس الحالي "اسماعيل عمر غيلة".

للمزيد ينظر: د. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، مصدر سابق، ص 33-34.

². للمزيد ينظر: ابراهيم عبدالله محمد، مصدر سابق، ص 423-425. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 438-440. و. عبدالله الفاتح، مصدر سابق، ص 9.

- عقد في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا مؤتمر للمصالحة الصومالية في الخامس عشر من آذار/مارس لعام 1993، برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بطرس بطرس غالي. وقد حضر المؤتمر قادة (14) فصيلاً صومالياً، من بينهم، الرئيس المؤقت "علي مهدي" والجنرال "محمد فارح عديد"، وبحضور الدول الكبرى، فضلاً عن مصر ودول الجوار الصومالي، ووفد منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي. وقد تم الاتفاق في المؤتمر، على تشكيل مجلس وطني انتقالي لمدة سنتين يضم (74) مقعداً ويشغله ممثلو (18) إقليماً صومالياً و(14) فصيلاً مسلحاً، وله سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية. إلا إن المؤتمر فشل أيضاً في تسوية الأزمة الصومالية، نتيجة رفض ممثلي الشمال توقيع الاتفاق مؤكداً على مطالبهم تجديد استقلال "أرض الصومال"، لا سيما بعد انتخاب "محمد الحاج إبراهيم عقال" رئيساً للإقليم⁽¹⁾.

تم في عام 1997، عقد مؤتمرين للمصالحة الصومالية. تم عقد المؤتمر الأول في مدينة سودري الواقعة في اثيوبيا شرق أديس أبابا، وقد حضر المؤتمر ممثلون عن (26) فصيلاً صومالياً، ما عدا فصيل حسين عديد. وقد تقرر في المؤتمر، تشكيل مجلس للإنقاذ الوطني من (41) عضواً، وتشكيل لجنة تنفيذية من (11) عضواً، فضلاً عن تشكيل هيئة خماسية تمهد للإعداد لانعقاد مؤتمر المصالحة في "بوصاصو"⁽²⁾ إلا إن المؤتمر فشل أيضاً، نتيجة تزايد الانقسامات بين الفصائل المتنازعة، لا سيما جناح حسين عديد الذي عارض لكل ما انبثق عن مقررات سودري، ورفض "جمهورية أرض الصومال" الاعتراف بالنتائج التي تمخضت عنها⁽³⁾.

في حين تم عقد المؤتمر الثاني في القاهرة. إذ دعا وزير الخارجية المصري آنذاك السيد عمرو موسى في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1997، مجموعة سودري وفصيل حسين عديد، إلى القاهرة للتباحث في حل المسائل العالقة بينهما تمهيداً لتسوية الأزمة الصومالية. وقد استجاب للدعوة أغلب الفصائل الصومالية. وبعد مفاوضات استمرت

¹ ينظر: المصدر نفسه، نفس الصفحة. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 441-442.

² ينظر: د. شوقي الجمل ود. عبدالله عبدالرازق، مصدر سابق، ص 412-413. و. خلود محمد خميس، الخلفيات التاريخية للدور الاثيوبي في الصومال، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 168، 2007، ص 182. و. عبدالله الفاتح، مصدر سابق، ص 9.

³ عبده يوسف فارح، الصومال بعد مؤتمر اديس ابابا، مجلة قضايا دولية، اسلام آباد، العدد 368، 1997، ص 21. و. محسن عوض، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، في: حال الامة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 339.

قراية (40) يوماً، تم التوقيع على "إعلان القاهرة" في الثاني عشر من كانون الاول /ديسمبر لعام 1997، وتم الاتفاق على تسوية الأزمة السياسية بين كل من علي مهدي وحسين عيديد، ووقف إطلاق النار بينهما، فضلاً عن الاتفاق على عقد مؤتمر للمصالحة في بيدوا في شباط/فبراير من عام 1998، من أجل انتخاب الحكومة الانتقالية الجديدة. إلا إن عقد المؤتمر تأجل مرات عدة، إلى أن أعلن عن تأجيله إلى أجل غير مسمى، وانهارت الإدارة التي أقيمت في العاصمة مقاديشو في آب 1998.

وهكذا فشل مؤتمر القاهرة أيضاً في تسوية الأزمة الصومالية، كون المؤتمر اقتصر على قيادات الفصائل المسلحة، لا سيما جناحي عيديد وعلي مهدي، وتجاهل آراء باقي مكونات الشعب الصومالي من إسلاميين وقبائل ومثقفين، فضلاً عن التوزيع غير العادل للمقاعد، لا سيما بالنسبة إلى حصة الشمال⁽¹⁾.

وهكذا فشلت المؤتمرات التي حاولت تسوية النزاع المسلح فيما بين الفصائل الصومالية في المدة ما بين (1991-2000)، والتي بلغت قراية (12) مؤتمراً، لا سيما بين الفصائل الصومالية المتحالفة مع جناح علي مهدي والفصائل المتحالفة مع عيديد⁽²⁾. وأثبتت مؤتمرات المصالحة، وجود فصائل صومالية، تحرص كل الحرص على استمرار تأزم الأوضاع في الصومال، من أجل تحقيق مصالحها الخاصة على حساب الشعب الصومالي. وقد أكد ذلك تقرير الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك "كوفي عنان" حول الوضع في الصومال في السادس عشر من اب/اغسطس لعام 1998، إذ جاء في الفقرة الثامنة من التقرير، إلى أن من أسباب عدم إحراز أي تقدم ملموس في تسوية الأزمة الصومالية، وذلك لكثرة المبادرات المتوازية، وعدم توفر التصميم والإرادة اللازمة من جانب زعماء الفصائل المسلحة للتخلي عن مصالحهم الخاصة لحساب المصلحة الوطنية⁽³⁾.

¹. د. علي صبح، مصدر سابق، ص 241-242. و. وائل إبراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص 148-151، 155. ود. نجوى أمين الفوال، مصدر سابق، ص 146-147.

². حلمي شعراوي، العرب وأفريقيا، في: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي العاشر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 243. و. جون قاي نوت يوه، مصدر سابق، ص 135.

³. للاطلاع على تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال والمقدم إلى مجلس الأمن ينظر الوثيقة: S/1999/882, 16 August 1999, pp. 1 - 27.

المطلب الرابع: الأزمة الصومالية منذ تشكيل أول حكومة انتقالية وحتى عام 2006

شهدت الصومال منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، تزايد اهتمام المجتمع الإقليمي والدولي بتسوية الأزمة الصومالية، عبر الدعوة لعقد مؤتمرات المصالحة فيما بين الفصائل الصومالية المتنازعة، لا سيما بعد تفاقم مشكلة الجفاف، والتدهور المستمر للأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد⁽¹⁾.

ففي ايلول/سبتمبر من عام 1999، أعلن الرئيس الجيبوتي "إسماعيل عمر غيلة" أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن مبادرة لتسوية الأزمة الصومالية، تضمنت مشاركة أوسع لعناصر تمثل المجتمع المدني وزعماء القبائل ورجال الدين، مع استبعاد قادة الفصائل المسلحة الذين يرفضون إلقاء السلاح والخضوع لسيادة القانون⁽²⁾.

وقد عقدت جولة المفاوضات التمهيدية، الأولى للمثقفين في آذار/مارس من عام 2000، والثانية للحكام الصوماليين في نيسان/أبريل من العام نفسه⁽³⁾.

وفي ايار/مايو من العام 2000، عقدت الجولة الثانية من المفاوضات فيما بين الفصائل الصومالية في مدينة عرته الجيبوتية، وبحضور أكثر من (2000) مندوب من داخل الصومال وخارجه، مثلوا معظم الفصائل الصومالية وشيوخ العشائر والمثقفين، وبرعاية جيبوتي والايغاد والأمم المتحدة وجهات مانحة ومنظمات دولية وإقليمية كالاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. وفي تموز/يوليو من العام نفسه، تم الاتفاق على تشكيل مجلس وطني انتقالي يتكون من (254) عضواً (44 من كل من القبائل الرئيسة الأربعة* و25 مقعداً للنساء و24 مقعداً للأقليات مع ترك 20 مقعداً شاغراً يعين الرئيس جيبوتي أصحابها فيما بعد). وقد اختير من بين (45) مرشحاً لرئاسة البلاد "عبدالقاسم صلا

¹ ينظر: عزمي محمود عاشور، الصومال: إعادة بناء الدولة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 142، 2000، ص 167. و. هيفاء احمد محمد، مصدر سابق، ص 78.

² للاطلاع على النص الكامل لوثيقة مجلس الأمن الصادرة في 1999/9/24 بعنوان: رسالة مؤرخة في 23/أيلول/سبتمبر 1999 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس جيبوتي والمتضمنة مرفقاً بخطاب الرئيس جيبوتي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ينظر: S/1999/1007, 24 September 1999, pp. 1 – 8.

³ عزمي محمود عاشور، مصدر سابق، ص 168. و. هيفاء احمد محمد، مصدر سابق، ص 79.

* وهي كل من، الداوود، الهوية، الدر، والديغل - الرهانوين.

حسن" في آب من العام نفسه لمدة ثلاث سنوات. وفي تشرين الاول/اكتوبر عام 2000، قام الرئيس المؤقت بتعيين "علي خليف" رئيساً للوزراء، وما لبث الأخير إن شكل حكومة مؤقتة مقرها في العاصمة مقاديشو⁽¹⁾.

وهكذا نجح المؤتمرون في تشكيل أول حكومة صومالية منذ انهيار نظام الرئيس بري في عام 1991، ليمثل الرئيس من قبائل الهاوية، ويمثل رئيس الوزراء من قبائل الداروود، ويمثل الوزراء من مختلف الأقاليم الصومالية⁽²⁾.

إلا إن نفوذها ظل محدوداً، إذ واجهت الحكومة الانتقالية معارضة من قبل "جمهورية ارض الصومال" و "البونت لاند"، فضلاً عن معارضة العديد من الفصائل المسلحة، من أبرزهم، الفصائل المنضوية تحت جناح حسين عيديد، و "المجلس الصومالي للمصالحة والبناء" والذي ضم قرابة (19) مجموعة سياسية، أبرزهم "عثمان عاتو"، و "حسن محمد نور" الملقب "شاتي جدود" حاكم بيدوا وزعيم جيش الرحانويين والذي أعلن في آذار/مارس من عام 2002 تشكيل إقليم جديد يتمتع بالحكم الذاتي عرف بـ(دولة جنوب غرب الصومال) والتي ضمت (6) أقاليم واتخذت من بيدوا عاصمة لها⁽³⁾.

ومع تدهور الأوضاع في البلاد، ومعارضة العديد من الفصائل للحكومة الانتقالية الصومالية، وتزايد عدد الأقاليم التي أعلنت الحكم الذاتي، فضلاً عن التطورات التي حدثت داخل الأقاليم المنفصلة⁽⁴⁾، عقدت محادثات عدة بين الحكومة الانتقالية والفصائل الصومالية، أسفرت عن موافقة العديد من قادة الفصائل لإجراء المفاوضات مع الحكومة الصومالية⁽⁵⁾.

¹. ينظر: د. جلال الدين صالح، المحاكم الإسلامية في الصومال ومستقبل القرن الأفريقي، التقرير الارتياضي (الاستراتيجي)، الرياض، مجلة البيان، الإصدار الرابع، 2007، ص 291. و عبد الله الفاتح، مصدر سابق، ص 9. و. عزمي محمود عاشور، مصدر سابق، ص ص 167 - 168.

². حلمي شعراوي، العرب وأفريقيا، في: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الحادي عشر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 258.

³. ينظر: شارون ويهارتا وإيان أنطوني، الصراعات المسلحة الكبرى، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2003، مصدر سابق، ص ص 206 - 207. و. هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي، في: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الحادي عشر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 331. و. خالد حنفي علي، جرائم الحرب في إفريقيا، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 146، 2001، ص 155.

⁴. إذ شهدت "جمهورية ارض الصومال" وفاة حاكم الإقليم "محمد إبراهيم عقال" في إيار/مايو 2002، اثر عملية جراحية أجريت له في جنوب إفريقيا، وتولى نائبه الحكم "طاهر ريبالي كاهن". في حين شهد إقليم "البونت لاند" تزايد حدة النزاع حول رئاسة الإقليم بين عبد الله يوسف وجامع علي جامع الذي تولى الحكم خلفاً لعبد الله يوسف. كما شهدت "دولة جنوب غرب الصومال" نزاعاً مسلحاً بين شاتي حدود ونائبه الذين طالبوه بالتخلي عن منصبه السياسي كقائد جيش الرحانويين والتفرغ لرئاسة الإقليم.

للمزيد ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مصدر سابق، ص ص 241 - 243. ود. السيد عوض عثمان، مصدر سابق، ص ص 11 - 12.

⁵. ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مصدر سابق، ص ص 243، 246. و. بدر حسن شافعي، مصدر سابق، ص 151. و. عزمي محمود عاشور، مصدر سابق، ص ص 169 - 170.

وعليه، تم افتتاح مؤتمر المصالحة الصومالية أعماله في مدينة الدوريت الكينية في الخامس عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر لعام 2002، بحضور قرابة (450) ممثلاً لمختلف فئات المجتمع الصومالي وبرعاية الإيغاد وبدعم من الدول المجاورة للصومال ومنتدى شركاء الإيغاد للدول المانحة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية، ولم يتغيب عن المحادثات سوى قادة "جمهورية أرض الصومال". وتم الاتفاق على التوصل لتسوية الأزمة الصومالية عبر ثلاث مراحل قابلة للزيادة. وبعد مشاورات عدة، تم الاتفاق في المرحلة الأولى في السابع والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر لعام 2002، على وقف إطلاق النار، ووضع آليات لضبط مفاوضات السلام في المستقبل، والعمل على إقامة نظام فيدرالي في البلاد، وتشكيل لجان متخصصة تعمل على إعداد مشروع دستور جديد للبلاد، وتشكيل حكومة تمثل الجميع⁽¹⁾.

وفي كانون الثاني/يناير من العام 2004، تم افتتاح الجولة الثانية من المفاوضات، من أجل تعيين أسماء الشخصيات الصومالية التي سيكون لها حق اختيار أعضاء البرلمان الانتقالي، والذي بدوره سيتولى تعيين الحكومة الانتقالية التي ستحكم البلاد⁽²⁾.

وفي شباط/فبراير من العام نفسه، تم إقرار الميثاق الفيدرالي المؤقت لجمهورية الصومال، والذي تكوّن من أربعة عشر فصلاً مقسماً على (71) مادة، فضلاً عن أربعة ملاحق أساسية، حددت شكل الدولة ونظامها السياسي والفصل بين السلطات، وواجبات ومهام كل سلطة، فضلاً عن سلطات وحدود الحكومة الفيدرالية الانتقالية وحكومات

¹. محمد إبراهيم عبيد، الحكومة الصومالية الانتقالية: عوامل القوة ونقاط الضعف، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 25، 2007، ص 40-43. و. شارون ويهارتا وإيان انطوني، مصدر سابق، ص 208-209. ود. السيد عوض عثمان، مصدر سابق، ص 17، 21.

². د. أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في آليات تسوية المصراعات في افريقيا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، 2005)، ص 364-367. وهيفاء احمد محمد، مصدر سابق، ص 83-84.

الأقاليم⁽¹⁾. وقد أشار الميثاق، إلى إن البرلمان الصومالي يتألف من (275) عضواً، على إن يكون (12%) منهم من النساء، ويتم اختيار الأعضاء على أساس البطون والأفخاذ⁽²⁾، وتكون مدة عمل رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة والبرلمان الانتقالي (5) سنوات⁽³⁾.

وفي ايار/مايو من العام نفسه، تم افتتاح الجولة الثالثة من المفاوضات، ودب الخلاف حول كيفية اختيار أعضاء البرلمان، وتم الاتفاق على إن تعقد كل قبيلة من القبائل الأربع الرئيسة اجتماعات تضم الأشخاص المؤهلين من أبناء قبيلتها، لتخلص إلى إعداد قائمة الـ(61) مرشحاً، على إن تتقدم العشائر الصغرى بقوائم تضم مجملها (31) مرشحاً⁽⁴⁾.

وفي الثاني والعشرين من اب/اغسطس لعام 2004، تم تشكيل البرلمان الانتقالي الصومالي، ومن ثم قام البرلمان في العاشر من تشرين الاول/اكتوبر من العام نفسه بانتخاب "عبدالله يوسف" رئيساً للبلاد، والذي قام من جانبه بتعيين "علي محمد جيدي" رئيساً للوزراء، ومن ثم تشكيل الحكومة الجديدة⁽⁵⁾.

وعلى الرغم من تشكيل الحكومة الجديدة، والتأييد والدعم الذي حظيت به على الصعيدين الإقليمي والدولي، إلا أنها كانت تعاني من الضعف والعزلة لدرجة إن الحكومة الانتقالية عجزت عن الانتقال إلى العاصمة مقاديشو، وإقامة مؤسساتها ككل في مدينة بيدوا، نتيجة ضعف الحكومة الصومالية في توفير الأمن والاستقرار، لا سيما في العاصمة مقاديشو وما حولها، وتحولت الحكومة الصومالية خلال المدة ما بين 2004-2006، إلى مجرد طرف ضعيف وهامشي في البلاد، وبقيت عاجزة عن تنفيذ الوعود التي قطعتها للشعب الصومالي، ولا تحظى بشعبية في العديد من أقاليم البلاد، وغير قادرة على بسط

¹. See: AXDIGA KU MEELGAARKA AH JAMHUURIYADDA FEDERAALKA SOOMAALIYA, pp. 1 - 38.

². Article (29), Ibid, p. 15.

³. Article (32), Ibid, pp. 17 - 21.

⁴. د.احمد ابراهيم محمود، مصدر سابق، ص 367-368. وهيفاء احمد محمد، مصدر سابق، ص84.
⁵. د. احمد ابراهيم محمود، المسألة الصومالية: تحولات الصراع وانعكاساته الإقليمية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 127، 2006، ص 113.

الأمن خارج مقرها المؤقت في بيدوا⁽¹⁾، حتى إن البرلمان الصومالي لم يتمكن من الانعقاد داخل الأراضي الصومالية حتى شباط/فبراير من عام 2006⁽²⁾.

وهكذا، يتبين انه في المدة ما بين عامي (2000-2006)، شهدت الصومال جهود عدة، أسفرت عن تشكيل أول حكومة انتقالية بعد سقوط النظام السياسي في الصومال في عام 1991، وبمشاركة العديد من القوى والأطراف الصومالية. على الرغم من ذلك، بقيت الحكومة الصومالية غير قادرة على بسط الأمن والاستقرار في العديد من المناطق والأقاليم الصومالية.

¹ سارا لينديبرغ ونيل ملفين، الصراعات المسلحة الكبرى، في: التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2007 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص ص 156-157. ود. احمد ابراهيم محمود، الأبعاد الإقليمية لحرب الصومال، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 168، 2007، ص 173.

² سامح راشد، الصومال بين صعود المحاكم الاسلامية وحسابات واشنطن، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 167، 2007، ص 188.

المطلب الخامس: الأزمة الصومالية منذ بروز المحاكم الإسلامية وحتى عام 2007

شهدت الصومال في عام 2006، تدهوراً في البيئة السياسية والاجتماعية، إذ أصبح الوضع العام في البلاد يتمثل في ضعف الحكومة الصومالية في فرض سيطرتها ونفوذها في أجزاء واسعة من البلاد، ورافق ذلك تزايد المأساة الإنسانية للبلاد، إذ شهدت الصومال في العام نفسه، أسوأ جفاف يصيبها منذ قرابة العشر سنوات، مما عقد الوضع الإنساني في البلاد، والذي كان متدهوراً أصلاً، وتفاقم القتال بين القبائل الصومالية على أراضي الرعي⁽¹⁾.

وقد أسهم تدهور الوضع في الصومال، إلى إفراز قوة جديدة على أساس التناقض مع الواقع السلبي التي تعيشها البلاد. إذ شهدت الصومال في تلك المدة، حدوث تحولات تعد الأبرز منذ سقوط نظام الرئيس بري في عام 1991، وذلك من حيث التبدلات الهيكلية التي طرأت على موازين القوى فيما بين أطراف النزاع في الداخل، وبروز قوى جديدة على الساحة الصومالية، والمتمثلة بالتحديد في اتحاد المحاكم الإسلامية⁽²⁾.

وترجع جذور المحاكم الإسلامية، عقب مدة قصيرة من الإطاحة بنظام الرئيس سياد بري في عام 1991، وذلك عندما حاول العالم الأزهري الشيخ "محمد معلم حسن" إنشاء محكمة شرعية بمنطقة "ورطيجلي" في جنوب العاصمة مقاديشو وبالتعاون مع شيوخ القبائل، إلا إن الجنرال "محمد فارح عيديد" قضى عليها، إذ عدها خطوة لإضعاف نفوذه آنذاك⁽³⁾.

¹ لوتا هاربرم وبيتر والنستين، انماط الصراعات المسلحة الكبرى 1998-2007، في: الكتاب السنوي 2008 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 145. و. سارا لينديبرغ ونيل ملفين، مصدر سابق، ص 155، 157. و. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006-2007، مصدر سابق، ص 232-234.

² عبدالواحد عبدالله شافعي، الصومال من الكفاح الوطني إلى ثورة المسلمين، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 167، مصدر سابق، ص 193. ود. احمد ابراهيم محمود، المسألة الصومالية: تحولات الصراع وانعكاساته الإقليمية، مصدر سابق، ص 109 - 110.

³ ينظر: مهدي انيس جرادات، الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي (عمان: دار اسامة للنشر، 2010)، ص 148-149. ود. جلال الدين صالح، مصدر سابق، ص 283.

في حين ترى مصادر أخرى، إن جذور المحاكم الإسلامية ترجع إلى ستينات القرن العشرين في شكل طرق صوفية، إلا إن الرئيس بري قضى عليها آنذاك في عام 1989.

ينظر: د. عبدالسلام بغدادي، الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الخارجية، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 50، شتاء 2009/2010، ص 128. و. اميرة محمد عبدالحليم، حركة الشباب الصومالية والتحول نحو الجهاد العالمي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 183، 2011، ص 137.

وفي بداية عام 1994، تأسست محكمة شرعية على أسس قبلية أيضا في الجزء الشمالي من العاصمة مقاديشو، وعين آنذاك الشيخ "علي محمود طيري" رئيساً لها، إلا إن "علي مهدي" تمكن في عام 1997 من القضاء عليها وتفكيك أجهزتها القضائية والتنفيذية⁽¹⁾.

وفي بدايات عام 2001، قويت المحاكم الإسلامية واخذ نفوذها يمتد إلى أكثر من منطقة، حتى وصل عددها إلى قرابة (13) محكمة، تنشأ في كل قبيلة أو عشيرة.

وفي عام 2004، قام الشيخ شريف شيخ أحمد*، وكان آنذاك رئيساً لإحدى المحاكم، في توحيد المحاكم الإسلامية عبر تأسيس "اتحاد المحاكم الشرعية"⁽²⁾.

وفي 24 حزيران/يونيو من عام 2006، تم تأسيس "المجلس الأعلى لاتحاد المحاكم الإسلامية" في العاصمة مقاديشو، وانتخب الشيخ شريف شيخ أحمد رئيساً للمجلس آنذاك

¹. أوضاع العالم على مشارف القرن الحادي والعشرين لعام 1998، عرض وتحليل مؤسسة "لاديكوفوت"، ترجمة وتعليق د. حسين شريف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000)، ص 457. ود. حسين شريف، ينابيع المعرفة في السياسة الدولية المعاصرة من الحرب العالمية الثانية إلى غزو العراق وخارطة الطريق 1945-2003 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2004)، ص ص 708-710. ود. جلال الدين صالح، مصدر سابق، ص 283، ود. أحمد إبراهيم ود. منار الشوربجي، مصدر سابق، ص 26.

* ولد في تموز/يوليو من عام 1964 في منطقة شبيلي الوسطى في جوهر. وينتمي إلى فخذ الإيغال إحدى عشائر الهاوية. أنهى دراسته الثانوية في الصومال، ثم غادر إلى السودان لمتابعة دراسته الجامعية ومنها إلى ليبيا. عمل مدرسا في المدارس الثانوية في العاصمة مقاديشو منذ عام 2004. للمزيد حول سيرته الذاتية ينظر:

The Official Website of the Somalia Government, 23 October 2010.

www.tfg Somalia.net/English%20language/president.

². وذلك بعدما اختطف بعض المنتمين لامراء الحرب، أحد تلاميذ الشيخ شريف الصغار، وطالبوا أهله المسيوري الحال بفدية كبيرة. وعليه، قرر الشيخ شريف مواجهة العصايات التابعة لامراء الحرب من خلال انشاء "اتحاد المحاكم الشرعية". ينظر: د. اجلال رافت، العوامل الداخلية وازمة الدولة في القرن الافريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 177، 2009، ص ص 169-170. و. اميرة عبدالحليم، الصومال.. دوران في حلقة مفرغة، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 26، 2007، ص 144. و. وائل إبراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص 165.

(وكان يعد ممثلاً للتيار المعتدل) في حين تم انتخاب الشيخ طاهر عويس رئيساً لمجلس شورى المحاكم (وكان يعد ممثلاً للتيار المتشدد)⁽¹⁾.

وهكذا، برزت المحاكم الإسلامية كقوة سياسية، لا سيما منذ عام 2006. وقد صرح الشيخ شريف شيخ أحمد، إلى إن المحاكم الإسلامية ليست حركة سياسية، بل أنها أشبه بالثورة الشعبية ضد الانتهاكات والفوضى والنهب التي مارسها أمراء الحرب⁽²⁾.

وقد أسهم بروز المحاكم الإسلامية، وزيادة نفوذها في مناطق واسعة من البلاد، في شعور قادة الفصائل الصومالية بالتهديد، وعليه، سعوا في الثاني عشر من شباط/فبراير لعام 2006 إلى تأسيس "تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب" وبالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية (وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثاني من الفصل الثالث)، على أساس إن المحاكم الإسلامية تسعى لإقامة دولة إسلامية في الصومال على غرار طالبان/أفغانستان، وإن لها ارتباطات مع تنظيم القاعدة. وقد تصاعدت حدة التوتر بين "المجلس الأعلى لاتحاد المحاكم الإسلامية" و"تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب" إلى حد اندلاع النزاع المسلح بينهما، وذلك بعدما قام الأخير، باغتيال إسلاميين تابعين للمحاكم الإسلامية، واختطاف آخرين وتسليمهم للولايات المتحدة الأمريكية وأثيوبيا. وعقب ثمانية اشتباكات رئيسة فيما بينهما في غضون أربعة أشهر، تمكنت المحاكم الإسلامية من إلحاق الهزيمة بقادة الفصائل الصومالية المسلحة، والسيطرة على العاصمة مقديشو في الخامس من حزيران/يونيو من عام 2006، وذلك بعد مواجهات أسفرت عن سقوط أكثر من (360) قتيلًا وما يزيد عن (2000) جريحًا⁽³⁾.

وقد أسهم انتصار المحاكم الإسلامية على الفصائل الصومالية وطردها من العاصمة مقديشو، في تزايد شعبية المحاكم الإسلامية. إذ نجحت في إعادة الأمن والاستقرار والخدمات

1. د. سمير التنير، أوباما.. والسلام المستحيل: معركة الصبر (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011)، ص 42. ود. أحمد إبراهيم محمود، الإبعاد الإقليمية لحرب الصومال، مصدر سابق، ص 173.

2. تصريح الشيخ شريف في لقاء مع موفد الجزيرة محمد العلي في: محمد العلي، مصدر سابق، ص 57.

3. للمزيد ينظر: أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية 2006-2007: أزمات الداخل وتحديات الخارج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 178. ود. جلال الدين صالح، مصدر سابق، ص 285. وسارا لينديبرغ ونيل مثفين، مصدر سابق، ص 155-156.

العامة إلى العاصمة مقاديشو، التي كانت شبه معدومة منذ العام 1991، ووسعت سلطتها في العاصمة مقاديشو وما حولها، وسعت لمد نفوذها نحو جنوب البلاد ووسطها⁽¹⁾.

وبالمقابل، بقيت الحكومة الصومالية برئاسة "عبدالله يوسف" عاجزة عن بسط نفوذها خارج مقرها المؤقت في بيدوا. وقد شهدت العلاقة فيما بين الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية، مراحل عدة:

ففي المرحلة الأولى: أبدت الحكومة الصومالية ترحيباً بنجاح المحاكم الإسلامية في القضاء على قادة الفصائل الصومالية المسلحة، وإعادة الأمن والاستقرار إلى العاصمة مقاديشو⁽²⁾، حتى إن رئيس الوزراء آنذاك "علي محمد جيدي" قام من جانبه بإقالة بعض الوزراء الأعضاء في الحكومة الصومالية آنذاك ممن كانوا من قادة "تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب"، وشاعت الآمال بإمكانية توحيد قدرات الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية، عبر عقد الجولة الأولى من الحوار بين الطرفين في الحادي عشر من حزيران/يونيو عام 2006، إلا أنها لم تستكمل بسبب الخلاف الذي نشب بين الطرفين بشأن مسألة استقدام القوات الأجنبية للصومال⁽³⁾.

أما في المرحلة الثانية: فقد شهد توتر العلاقة بينهما، إذ ازدادت مخاوف الحكومة الصومالية من إمكانية أن تتقدم المحاكم الإسلامية للسيطرة على العاصمة المؤقتة بيدوا، وإسقاط الحكومة الصومالية والسيطرة على الحكم في البلاد، فضلاً عن رفض العديد من قادة الحكومة الصومالية تقاسم السلطة مع المحاكم الإسلامية لما تنطوي عليه من تنحية لبعض كبار مسؤولي الدولة، من أجل إعطاء مناصبهم لممثلي المحاكم الإسلامية، بما في ذلك منصب رئيس الحكومة⁽⁴⁾. وعليه، اتجه البرلمان الصومالي في الرابع عشر من تموز/يوليو لعام 2006، نحو إصدار قانون للأمن الوطني يتيح لها استقدام قوات حفظ سلام

¹ عبيدي يوسف فارح، المحاكم الإسلامية: أسباب الصعود والهبوط، مجلة افاق افريقية، القاهرة، العدد 25، مصدر سابق، ص 62_63. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، تطورات القضية الصومالية وأزمة النظام العربي،

مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 26، 2007، ص 24_25.

² حسب تصريح "حسن احمد جامع" نائب وزير الخارجية في الحكومة الصومالية آنذاك في: مجلة الاهرام العربي، القاهرة، العدد 490، 12 آب 2006، ص 22_23.

³ وهم كل من، وزير الامن "محمد قانيري افرح" ووزير التجارة "موسى سودري" ووزير الأوقاف "عمر فنيش" ينظر: احمد ابراهيم محمود واخرون، مصدر سابق، ص 178، 182-183. ود. احمد ابراهيم محمود، المسألة الصومالية: تحولات الصراع وانعكاساته الإقليمية، مصدر سابق، ص 110، 114.

⁴ احمد ابراهيم محمود واخرون، مصدر سابق، ص 183. ود. احمد ابراهيم محمود، مصدر سابق، ص 114.

أفريقية، لا تشارك فيها دول الجوار الجغرافي للصومال، وهو ما رفضته المحاكم بشدة⁽¹⁾.

وقد رافق التوتر بين الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية، تدخل بعض الدول العربية لعقد محادثات لتسوية الأزمة بينهما. وقد بدأت المحادثات منذ منتصف حزيران/يونيو من عام 2006، وبرعاية جامعة الدول العربية، وبمشاركة العديد من القوى الإقليمية والدولية كالاتحاد الأفريقي والايغاد. وفي الثاني والعشرين من حزيران/يونيو من العام نفسه، تم الاتفاق على الاعتراف المتبادل بينهما ووقف الحملات الدعائية، والاتفاق على مواصلة الحوار في جولات لاحقة أخرى. إلا إن قيام الحكومة الصومالية باستقدام قوات من أثيوبيا بشكل مخالف لنص القانون الذي وافق عليه البرلمان الصومالي بشأن نشر قوات حفظ سلام أفريقية لا تشارك فيها دول الجوار، إلى العاصمة المؤقتة بيدوا منذ منتصف تموز/يوليو من عام 2006، أدى إلى تصاعد التوتر بين الطرفين، مما حدا بالوسطاء العرب والأفارقة، إلى بذل الجهود من أجل استئناف المفاوضات في الثالث من ايلول/سبتمبر من العام نفسه، إذ تم الاتفاق على إنشاء قوات مشتركة في الجيش والشرطة، ورفض التدخل من جانب أية دولة مجاورة، مع الاتفاق على استئناف المفاوضات بينهما في الثلاثين من تشرين الاول/أكتوبر لعام 2006⁽²⁾.

إلا إن استمرار تدفق القوات الأثيوبية، وتوسيع المحاكم الإسلامية لسيط نفوذها في مناطق واسعة من جنوب ووسط البلاد، حتى تمكنت المحاكم من الاستيلاء على ميناء كيسمايو الاستراتيجي في أواخر ايلول/سبتمبر من عام 2006، ثم قيام المحاكم بدفع عناصر من قواتها باتجاه العاصمة المؤقتة بيدوا في أواخر تشرين الاول/أكتوبر، كل ذلك أسهم في تزايد حدة

¹. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006-2007، مصدر سابق، ص 217. و. أحمد إبراهيم محمود وآخرون، مصدر سابق، ص 188.

يذكر إن البرلمان الانتقالي الصومالي قرر في أوائل تموز/يوليو من عام 2002، الموافقة على قرار الحكومة الصومالية آنذاك، بمناشدة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإرسال قوات دولية لاحتلال السلام في الصومال. إلا إن القرار أثار ردود فعل داخلية رافضة لمبدأ استقدام القوات الدولية.

ينظر: د. السيد عوض عثمان، بناء الدولة: أزمة المصالحة الصومالية، مصدر سابق، ص 20. وفي الحادي عشر من ايار/مايو لعام 2005، طرحت الحكومة الصومالية على البرلمان الانتقالي آنذاك لمشروع قانون تقترح فيه نشر بعثة دعم السلام التابعة للإيغاد. إلا أنها كانت قد تعثرت بشدة نتيجة للانقسامات التي برزت بشأنها في البرلمان الانتقالي، مما أدى إلى تجميدها في ذلك الحين.

ينظر: د. أحمد إبراهيم محمود، الإبعاد الإقليمية لحرب الصومال، مصدر سابق، ص 174.
². التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006-2007، مصدر سابق، ص 217، 222-223.

التوتر بين الطرفين، وعدم استئناف الجولة الثالثة من المفاوضات⁽¹⁾، ومن ثم تطور الأمر إلى حد اندلاع النزاع المسلح فيما بين القوات الحكومية الصومالية وبمساندة القوات الأنثوية من جهة وقوات المحاكم الإسلامية من جهة أخرى، منذ أوائل كانون الأول/ديسمبر من عام 2006، ومن ثم اتسعت المواجهات بين الطرفين، حتى تمكنت القوات الصومالية/الأنثوية من هزيمة قوات المحاكم الإسلامية، وانسحاب الأخيرة من العاصمة مقاديشو وميناء كيسمايو الاستراتيجي وباقي المناطق التي سيطرت عليها، وذلك لأسباب عدة، من أبرزها، الفارق الهائل في ميزان القوة العسكرية لصالح القوات الصومالية/الأنثوية، فضلاً عن الدعم المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة الصومالية (وهو ما سيتم تناوله في الفصل الآتي)⁽²⁾، بالإضافة إلى افتقار المحاكم الإسلامية للكوادر المؤهلة لإدارة العمل السياسي في ظل بلد تشبكت فيه العلاقات القبلية والإقليمية والصراعات الدينية، واعتمادها على الخطاب الديني⁽³⁾، وتشددتها في فرض أحكام الشريعة الإسلامية، مما أدى إلى ضعف التأييد الذي كانت قد حصلت عليه شيئاً فشيئاً، سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أم الإقليمي والدولي⁽⁴⁾.

وهكذا يتبين، أنه خلال عام 2006، شهدت الصومال بروز المحاكم الإسلامية التي استطاعت في مدة قصيرة إن تقضي على الفصائل الصومالية المسلحة، وإن تعيد الأمن والاستقرار في العديد من المناطق الصومالية، لا سيما في العاصمة مقاديشو وما حولها. إلا إن اختلاف المصالح والأهداف والرؤى فيما بين المحاكم الإسلامية من جهة والحكومة الصومالية والأطراف الإقليمية والدولية من جهة أخرى، أدى إلى اشتداد المواجهة بينهما، وعودة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً.

¹ ينظر: بدر حسن شافعي، الأبعاد الإقليمية لازمة الصومالية، ملف الاغرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 144، 2006، ص 141-142. و. احمد ابراهيم محمود وآخرون، مصدر سابق، ص 191-192. و. وائل ابراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص 174-177.

² للمزيد ينظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007، القاهرة، 2007، ص 316-318. و. احمد ابراهيم محمود وآخرون، مصدر سابق، ص 193-197.

³ عائدة العزب موسى، مصدر سابق، ص 32. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، مصدر سابق، ص 24-27.

⁴ إذ سعت المحاكم الإسلامية إلى تحريم القات المنبه المستخدم على نطاق واسع في الصومال على أساس أنه يشجع إلى انحلال الأخلاق مما استتبع ردّاً عنيفاً من الصوماليين. كما اذاعت بلدة خاضعة لسيطرة المحاكم الإسلامية "بولو بورتو" قراراً يقطع موجه رأس أي شخص يهمل أداء الصلوات الخمس في اليوم. كما تم هدم أكثر من (35) قبة وأضرحة نصبت في أوقات سابقة على القبور في كيسمايو مما اثار غضب انصار الطرق الصوفية.

ينظر: عبدالرحمن سهل، هل استعادت كيسمايو هويتها الضائعة. www.somaliatoday.net

و. سارا لينديبرغ ونيل ملفين، مصدر سابق، ص 157-158. و. محمود العلي، مصدر سابق، ص 48.

ود. حمدي عبدالرحمن حسن، العرب وإفريقيا في زمن متحول، مصدر سابق، ص 105.

شهدت الصومال بعد انسحاب قوات المحاكم الإسلامية إلى الغابات، عودة الاضطرابات السياسية في البلاد، وعجز الحكومة الصومالية في فرض الأمن والاستقرار في البلاد، وفي إقامة مؤسسات فاعلة للحكم، كما فقدت السيطرة على معظم أجزاء جنوب البلاد ووسطه، بما في ذلك العاصمة مقديشو⁽¹⁾.

إذ تصاعدت في عام 2007، عمليات المقاومة المسلحة، لا سيما من جانب اتحاد المحاكم الإسلامية ضد القوات الصومالية/الأثيوبية، وتحولت المواجهات من حرب شبه نظامية إلى حرب عصابات⁽²⁾. فضلاً عن تعدد الانقسامات الداخلية، سواء داخل الحكومة الصومالية والمتمثل في النزاع الذي نشب بين رئيس الدولة "عبدالله يوسف" وأعضاء الحكومة، والذي انتهى باستقالة رئيس الوزراء "علي محمد جيدي" وتولي العقيد "نور حسن حسين" الملقب "نور عدي" منصب رئيس الوزراء، وانشقاق عدد كبير من أعضاء البرلمان عن الحكومة وانضمامهم للمعارضة، والذي وصل عددهم إلى (42) نائباً، بما فيهم نائب رئيس الحكومة آنذاك "حسين عديد" ورئيس البرلمان "الشريف حسن شيخ آدم". فضلاً عن الانقسامات التي حدثت داخل المحاكم الإسلامية، والمتمثل في الانشقاق الذي حصل في صفوف المحاكم الإسلامية، بخروج عناصر ما يسمى بالشباب المجاهدين⁽³⁾.

كما شهدت المعارضة الصومالية تطوراً، عبر المؤتمر الذي نظّمته في العاصمة الإريترية أسمرة في المدة ما بين (6-15) ايلول/سبتمبر من عام 2007، الذي كان موازياً لمؤتمر المصالحة الذي نظّمته الحكومة الصومالية في تموز/يوليو من العام نفسه^{*}، إذ شارك في

¹. د. احمد ابراهيم محمود، المصالحة الوطنية المرتبكة في الصومال، ملف الازهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 153، 2007، ص ص 105 - 106.

². ينظر: احمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الامة العربية 2007 - 2008: ثنائية التفتيت والاختراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص ص 200 - 201.

³. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص ص 201 - 202. ود. ناصر بن سليمان العمر، رؤية اصلاحية للمشكلة الصومالية، مجلة البيان، السعودية، العدد 260، نيسان/ابريل 2009، ص 61. و. عاطف العملي، من يحكم الصومال بعد رحيل القوات الاثيوبية، مجلة الوطن العربي، باريس، العدد 1659، 17/12/2008، ص 37.

^{*} إذ عقدت الحكومة الصومالية مؤتمراً للمصالحة في المدة ما بين (15 تموز/يوليو - 30 اب/اغسطس) من عام 2007، ضم قرابة (2000) من ممثلي القبائل الصومالية، فضلاً عن الصوماليين المقيمين في الخارج. إلا إن المؤتمر لم يحقق أي نتائج تذكر، نتيجة اقتصار المشاركة على المؤيدين لحكومة "عبدالله يوسف"، ولم تشارك فيها المعارضة، لا سيما من جانب المحاكم الإسلامية.

ينظر: احمد ابراهيم محمود وآخرون، مصدر سابق، ص ص 211 - 212.

المؤتمر قرابة (500) مندوباً مثلوا مختلف الفصائل المعارضة للحكومة الصومالية، ومن أبرزهم، اتحاد المحاكم الإسلامية، والنواب المنشقون عن الحكومة، وبعض القيادات الصومالية في الخارج. وقد أقر المؤتمر إنشاء حركة سياسية أطلق عليها " التحالف من أجل تحرير الصومال " في الرابع عشر من ايلول/سبتمبر برئاسة الشيخ شريف شيخ احمد⁽¹⁾.

وقد أسهمت هذه التطورات، فضلاً عن الضغوط الإقليمية والدولية⁽²⁾، في انعقاد مؤتمر جيبوتي للسلام فيما بين الحكومة الصومالية و"التحالف من أجل تحرير الصومال-جناح جيبوتي"، في منتصف ايار/مايو من عام 2008⁽³⁾. ووقع الطرفان في السادس والعشرين من تشرين الاول/أكتوبر من العام نفسه، اتفاقاً رسمياً، كان من أهم بنوده، وقف إطلاق النار بين الطرفين، وتقاسم السلطة بينهما، والانسحاب التدريجي للقوات الأثيوبية من البلاد، ونشر قوات افريقية تحل محل القوات الأثيوبية تأتي من الدول الصديقة للصومال باستثناء من الدول المجاورة⁽⁴⁾.

¹. The Official Website of the Somalia Government, op. cit.

و. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2008-2009، القاهرة، 2010، ص 198. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، العرب وأفريقيا في زمن متحول، مصدر سابق، ص 75.

². إذ انعكست الضغوط الدولية في ازاحة رئيس الحكومة الصومالية آنذاك " علي محمد جيدي " والذي كان رافضاً المفاوضات مع المعارضة، فضلاً عن عدم ثقة المعارضة فيه.

ينظر: احمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية 2008-2009: أمة في خطر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص ص 188-189.

³. إذ انقسم "التحالف من أجل تحرير الصومال" إلى فصيلين، أحدهما انتقل إلى جيبوتي بزعامة الشيخ شريف شيخ احمد وعرف بـ"جناح جيبوتي" وكان مؤيداً للتفاوض مع الحكومة الصومالية، والفصيل الآخر بقي في أسمرة بزعامة الشيخ حسن طاهر عويس عرف بـ"جناح أسمرة" وكان رافضاً للتفاوض مع الحكومة الصومالية.

ينظر: تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009، حالة حقوق الانسان في العالم، 2009، ص 228. و. احمد ابراهيم محمود وآخرون، مصدر سابق، ص ص 189-190. ود. ناصر بن سليمان العمر، مصدر سابق، ص 60.

⁴. المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني 2009، صنعاء، 2009، ص 387. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2008-2009، مصدر سابق، ص 200. و. تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009، مصدر سابق، ص 228. و. احمد ابراهيم محمود وآخرون، مصدر سابق، ص ص 193-194.

وفي إطار ترتيبات تقاسم السلطة، تم الاتفاق على مضاعفة عدد أعضاء البرلمان من (275) عضواً إلى (550) عضواً، على أن يكون (200) من الأعضاء الجدد من أعضاء جناح جيبوتي و(75) عضواً من ناشطي المجتمع المدني الصومالي⁽¹⁾.

وهكذا بدأ الانسحاب التدريجي للقوات الأثيوبية في الحادي والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر لعام 2008. وفي التاسع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر، استقال الرئيس "عبدالله يوسف" من منصبه عقب احتدام الخلاف بينه وبين رئيس الحكومة "نور عدي"، وأصبح "أدان محمد نور مادوبي" رئيساً مؤقتاً للبلاد لحين انتخاب رئيس جديد.

وفي الثلاثين من كانون الثاني/يناير لعام 2009، قام البرلمان الصومالي الجديد في فندق "كامبينسكي" في جيبوتي بانتخاب الشيخ شريف شيخ أحمد رئيساً للبلاد، وذلك بعد أن حصل على (213) صوتاً مقابل (126) صوتاً لمنافسه نجل الرئيس الأسبق "مصلح محمد سياد بري"، الذي قام بدوره بتعيين نجل الرئيس الأسبق "عمر عبدالرشيد شيرماركي" رئيساً للوزراء في 14 شباط/فبراير من العام نفسه⁽²⁾.

إلا إن الحكومة الجديدة لم تستطع أيضاً أن تفرض سيطرتها على أقاليم الصومال كافة، وظل الأمن معدوماً في مناطق عدة، لا سيما في العاصمة مقاديشو وما حولها. إذ عارض نتائج مؤتمر جيبوتي وما نتج عنها، كلاً من "التحالف من أجل تحرير الصومال-

¹ المصدر نفسه، ص 195. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2008-2009، مصدر سابق، ص 201. على الرغم من إنه تقرر إن يكون البرلمان الصومالي يضم ممثلين عن الحركات الإسلامية ومنظمات المجتمع المدني، إلا إن الحكومة الجديدة لم تستطع إن تتفادى تأثير القبيلة على سلطتها. إذ اعتمد إن يكون نصيب كل من القبائل الأربعة الكبرى على (122) مقعداً في البرلمان مقابل (62) مقعداً لتحالف القبائل التي تضم عدد من العشائر الصغيرة.

ينظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2010، القاهرة، 2011، ص 209.

² See: The Official Website of the Somalia Government, op. cit.

ود. حمدي عبدالرحمن حسن، رهانات الحرب والسلام في الصومال، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 171، 2009، ص 35-36. وفي 21 ايلول/سبتمبر من عام 2010، قدم "عمر عبدالرشيد شيرماركي" استقالته، وعين بدلاً منه "محمد عبدالله محمد" في الرابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر لعام 2010.

See: The Official Website of the Somalia Government, op. cit.

وفي 19 حزيران/يونيو من عام 2011، قدم "محمد عبدالله محمد" استقالته تنفيذاً لاتفاق كيمبالا، وعين بدلاً منه "عبدولي محمد علي" رئيساً لوزراء الصومال في 23 حزيران/يونيو من العام نفسه. اخبار الجزيرة، الخميس 23 / 6 / 2011، الساعة العاشرة مساءً.

جناح أسمره"، والحزب الإسلامي، و"حركة الشباب المجاهدين"، وتواصلت هجماتهم على الحكومة الصومالية، على الرغم من انسحاب أغلبية القوات الأثيوبية من البلاد منذ كانون الثاني/يناير من عام 2009، وموافقة البرلمان الصومالي على إقرار الشريعة الإسلامية مصدراً وحيداً للتشريع في الثامن عشر من نيسان/أبريل لعام 2009⁽¹⁾. إذ صرح أحد قادة تنظيم الشباب المعارض بقوله "ليس هناك معنى لشريعة إسلامية يحرسها الكفار (قوات السلام الأفريقية) وتباركها الولايات المتحدة"⁽²⁾.

ومن جهة أخرى، تفاقمت الخلافات بين الحكومة الاتحادية الصومالية في مقاديشو وحكومة إقليم "البونت لاند" ذي الحكم الذاتي، حول نصيب "البونت لاند" من المنح الدولية، مما حدا بالأخير لاتخاذ إجراءات يفهم منها سير الإقليم نحو الاستقلال عن الحكومة المركزية. كما إن "جمهورية أرض الصومال" تخوض نزاعاً مع إقليم "البونت لاند" حول تبعية مقاطعتي "سول" و "سناغ"⁽³⁾.

وقد صاحب التدهور الأمني الذي عاشته البلاد، بروز ظاهرة القرصنة بصورة واسعة في خليج عدن، لا سيما منذ العام 2008⁽⁴⁾. إذ قامت جماعات مسلحة من إقليم

¹ للمزيد من التفاصيل عن الحركات الإسلامية في الصومال لا سيما تنظيم الشباب المجاهدين ينظر: د. عبدالسلام بغدادي، الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الخارجية، مصدر سابق، ص 130 _ 134، 136 - 140.

² تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010، حالة حقوق الانسان في العالم، 2010، ص 220. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 207 - 208. و. مراد بطل شيشاني، القاعدة وقوس الأزمات من الصومال إلى باكستان، السياسة الدولية، العدد 177، مصدر سابق، ص 123 - 124.

³ نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2008-2009، مصدر سابق، ص 202.

⁴ ينظر: عبدالوهاب الصاوي، أزمة الصومال تتمدد إقليمياً، مجلة افاق المستقبل، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 7، 2010، ص 25.

"عرفت اتفاقية اعالي البحار المبرمة في جنيف في عام 1958، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، القرصنة (Piracy) بانها تتمثل في اية اعمال عنف غير مشروعة أو احتجاز أو أي فعل من افعال النهب، بغية تحقيق منافع خاصة من قبل طاقم أو ركاب سفينة أو طائرة خاصة وذلك في أعالي البحار أو أي مكان خارج سلطة اية دولة.

See: Paragraph (1), Article (15), Convention on the High Seas, Geneva, 29 April 1958, p. 5. and: Paragraph (1), Article (101), United Nations Convention on the Law of the Sea, United Nations, 10 December 1982, pp. 60 _ 61.

⁵ اشارت العديد من التقارير، إلى إن المدة الوحيدة التي توقفت فيها اعمال القرصنة بصورة تامة تقريباً في الصومال، خلال الشهور الستة الأولى بعد تولي فيها المحاكم الإسلامية فرض سيطرتها على العديد من المدن الصومالية.

ينظر: تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، مصدر سابق، ص 181. ود. ابراهيم احمد نصرالدين، اختطاف السفن قبالة سواحل الصومال...من المستفيد؟، السياسة الدولية، العدد 176، 2009، ص 221.

"البونت لاند"، لا سيما من إقليم "بوصاصو"، وأقاليم صومالية أخرى، يخطف ما لا يقل عن (40) سفينة بالقرب من السواحل الصومالية. وبحلول نهاية عام 2008، كان القراصنة يحتجزون ما لا يقل عن (15) سفينة ومئات البحارة، ويطالبون بمبالغ كبيرة كفدية للإفراج عنهم⁽¹⁾.

وفي عام 2009، تزايدت عمليات القرصنة البحرية واتسع نطاقها، ولم يعد قاصراً على خليج عدن، على الرغم من الدوريات البحرية الدولية، وتعهدات سلطة إقليم "البونت لاند" المتكررة بمحاكمة القراصنة⁽²⁾.

وفي المدة ما بين (30 كانون الأول/ديسمبر 2010 - 15 نيسان/أبريل 2011) تزايدت هجمات القرصنة قبالة السواحل الصومالية إلى مستويات غير مسبقة، لتصل إلى (113) هجمة. وأشارت التقارير الواردة من المنظمة البحرية الدولية إلى أن عدد المحتجزين في الصومال بلغ لغاية نيسان/أبريل 2011 قرابة (550) شخصاً و(26) سفينة⁽³⁾.

وأشارت معظم المصادر والتقارير، إلى أن القراصنة الصوماليين يتكيفون بصورة عامة من ثلاثة عناصر أساسية⁽⁴⁾:

- البحارة والصيادون المحليون الذين يعرفون البحار بشكل جيد.

¹ كان منها سفينة أوكرانية تحمل (33) دبابة واسلحة صغيرة، وناقلة النفط السعودية "سيروس ستار" والتي كانت محملة بقرابة (300) ألف طن من البترول والتي تم اختطافها من قبالة سواحل كينيا. للمزيد ينظر: تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2009، مصدر سابق، ص 228. ود. إبراهيم أحمد نصر الدين، مصدر سابق، ص ص 221-222.

² تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010، مصدر سابق، ص 221. و. مجدي كامل، قراصنة الصومال: إسرائيل...أمريكا...ومسماز جحا؟ (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 175.

إذ أبلغ المكتب البحري الدولي عن زيادة هائلة في نشاط القراصنة في خليج عدن وسواحل الصومال في عام 2009. إذ وصلت إلى قرابة (61) حادث خلال الربع الأول من عام 2009 مقارنة بـ(6) حوادث في المدة نفسها من عام 2008.

ينظر: الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الأمن. S/2009/373, 20 July 2009, p. 16.

³ ينظر: الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الصومال، مجلس الأمن. S/2011/277, 28 April 2011, p. 5.

⁴ ينظر: مركز البحوث الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007-2008 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2008)، ص 246. ود. اشرف سليمان غبريال، القرصنة في المحيط الهندي: المخاطر وآليات المواجهة، السياسة الدولية، العدد 177، مصدر سابق، ص ص 115-116. و. أنور طاهر، القرصنة البحرية على سواحل الصومال، السياسة الدولية، العدد 177، مصدر سابق، ص 121.

- المسلحون الذين كانوا يعملون لدى أمراء الحرب، وانضم إليهم الصوماليون العاملون بالجيش والشرطة الحكومية، بعد أن هربوا من الخدمة وتركوا مواقعهم آخذين معهم أسلحتهم وعتادهم الحربي، نتيجة عجز الحكومة الصومالية عن دفع رواتبهم، وهم يشكلون القوة العسكرية*.

- الخبراء التقنيون الذين يجيدون التعامل مع الأجهزة المتطورة وأجهزة تحديد المواقع الملاحية وهواتف الأقمار الصناعية والمعدات العسكرية المتطورة.

وقد تميز الموقف الشعبي الصومالي تجاه القراصنة. فالبعض من الصوماليين، يعدون القراصنة إبطالا وحراساً للمياه الإقليمية الصومالية، إذ أسهمت الحالة التي مرت بها الصومال، في قيام العديد من الدول كالصين واليابان وكوريا الجنوبية، باستغلال المياه الإقليمية الصومالية، عبر صيد الأسماك وبدون موافقات حكومية. فضلا عن قيام بعض الدول الأوروبية كإيطاليا برمي النفايات الكيميائية مقابل السواحل الصومالية وفي مياهها الإقليمية⁽¹⁾، إذ أشار المتحدث باسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، بأن موجات تسونامي التي حدثت في كانون الأول/ديسمبر من عام 2004، كسرت العوايات التي كانت تحتوي على النفايات السامة والمدفونة في السواحل الصومالية، مما أدى إلى انتشار أمراض عديدة بين الصوماليين⁽²⁾. في حين يرى البعض الآخر من الصوماليين، إن القراصنة هم سارق ولصوص، ويوصون بإنزال أشد العقوبات عليهم، كون ظاهرة القرصنة تدار

* وقد أشارت بعض المصادر إلى إن قرابة 80% من الجنود الصوماليين فروا من الخدمة العسكرية في الجيش الصومالي ومعهم أسلحتهم وعتادهم.

See: Kseniya Oksamytna, The European Union Training Mission in Somalia: Lessons Learnt for EU Security Sector Reform (Roma: Istituto Affari Internazionali, June 2011), p. 7.

¹ المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني 2008، صنعاء، 2008، ص 239. و. عادل علي أحمد ورضا علي إبراهيم، القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 29، 2009، ص ص 34، 41.

² وأشارت مصادر صومالية، إن المواد المشعة المدفونة شملت اليورانيوم والريصاص والكاديوم والزئبق والمخلفات الكيميائية والسامة، وأن تكلفة طمر النفايات السامة في الصومال يكلف (8) دولار تقريبا للطن الواحد، بينما في أوروبا تقدر تكلفة التخلص من النفايات السامة قرابة (1000) دولار للطن الواحد.

See: Jonathan Clayton, Somalia's Secret Dumps of Toxic Waste Washed Ashore by Tsunami, The Sunday Times, London, 4 March 2005. www.thesundaytimes.co.uk.

و. عائدة العزب موسى، مصدر سابق، ص 56.

من قبل قادة الفصائل الصومالية المسلحة وأمراء الحرب، وذلك من أجل الحصول على الأموال لتمويل النزاع المسلح الدائر بينهما في البلاد⁽¹⁾.

وهكذا أصبحت الحكومة الصومالية الجديدة برئاسة الشيخ شريف شيخ أحمد* لها نفوذ محدود في العاصمة مقديشو وفي أجزاء أخرى من جنوب البلاد، وأصبحت الحكومة غير قادرة على بسط الأمن في البلاد، حتى أن البرلمان الصومالي نادراً ما يجتمع، كما فر العديد من أعضاء البرلمان من العاصمة مقديشو خوفاً على حياتهم، وازدادت عمليات التدهور الأمني، مع تزايد عمليات القرصنة في البلاد، ولم تنجح الحكومة الصومالية في توفير الخدمات للمواطنين⁽²⁾، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من تصدر الصومال المرتبة الثانية لأكثر دول العالم فساداً في العالم، إذ أشار مؤشر الفساد الدولي لعام 2007، إلى أن هناك سبع دول إفريقية ضمن عشرين دولة هي الأكثر فساداً في العالم، وتأقي الصومال في مقدمة الدول الإفريقية الأكثر فساداً⁽³⁾. فضلاً عن تصدر الصومال لتصنيف الدول الفاشلة على المستوى الدولي منذ العام 2008⁽⁴⁾. ففي حزيران/يونيو من عام 2010، صدر عن

1. التقرير الاستراتيجي اليمني 2008، مصدر سابق، 240. و. مصطفى بخوش، القرصنة البحرية في خليج عدن: الخلفيات والرهانات، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 369، 2009، ص 108-110. و. مجدي كامل، مصدر سابق، ص 63، 138.

* أعلن مجلس وزراء الحكومة الصومالية في السابع والعشرين من آذار/مارس لعام 2011، اعترافه بتهديد مدة ولايته حتى آب من عام 2012. يذكر إن المدة الانتقالية للحكومة الصومالية كان من المقرر إن تنتهي في آب من عام 2011.

ينظر: الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الصومال، مجلس الأمن. S/2011/277، 28 April 2011، p. 2. See: Ander Le Sage, Militias and Insurgency in Somalia, The Washington Institute for Near East Policy, 26 October 2009.

www.washingtoninstitute.org/templateco5.php?CID=3131.

و. التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 208 - 211. و. عبد الوهاب الصاوي، مصدر سابق، ص 24. ود. سمير التنير، مصدر سابق، ص 45-46.

3. وهذه البلدان ومن ضمنها الصومال، مدرجة على مؤشر تدني التنمية البشرية بين عامي 1990 و 2007، مما يثبت الصلة بين الفساد وسوء الحكم والتخلف والفشل الحكومي.

ينظر: ديفيد ج. فرانسيس، مقدمة: تحديد سياق السلم والصراع في أفريقيا، في: أفريقيا السلم والنزاع، إعداد: ديفيد ج. فرانسيس، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 16.

4. شريف شعبان مبروك، تأثير عمليات القرصنة البحرية الصومالية وانعكاساتها على أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 138، 2009، ص 117. و. عادل علي أحمد ورضا علي إبراهيم، مصدر سابق، ص 40.

إذ ظهر مصطلح الدول الفاشلة منذ عقد التسعينات من القرن العشرين، وروجت له الإدارة الأمريكية منذ هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001. وعلى الرغم من الغموض في مفهوم الدول الفاشلة، فقد ورد في كتاب التسليح ونزع السلاح، إن الدول الفاشلة هي تلك الدول التي تعجز السلطة المركزية عن فرض إرادتها فيها، وتتجرف نحو استخدام "الإرهاب" على الصعيد الداخلي، وتصبح في الوقت نفسه عرضة للاستغلال من قبل "الارهابيين" القادمين من الخارج.

ينظر: اليسون ج. ك. بايلز، المقدمة: اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي، في: الكتاب السنوي 2003، مصدر سابق، ص 86. وقارن مع: بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، دراسات مترجمة 38 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 114-115. وغراهام إيفانز وجيفري نويتهم، مصدر سابق، ص 228.

مجلة "Foreign Policy" بالتعاون مع وقفية السلام "Fund for Peace" المقياس السنوي السادس للدول الفاشلة الذي يقوم بترتيب الدول بحسب درجة إخفاقها في أداء الوظائف المنوطة بها، ومن أبرز نتائج المقياس السادس، هو استمرار الصومال في احتلال المرتبة الأولى في المقياس لمدة ثلاث سنوات منذ عام 2008⁽¹⁾.

فضلا عن ذلك، فقد أدى تخلف الأمطار لموسمين متتاليين في منطقة القرن الأفريقي، ومن ضمنها الصومال منذ العام 2011، إلى وقوع أسوأ موجة جفاف منذ (60) عام، وقد أدى تفاقم الجفاف وما نجم عنه من تلف للمحاصيل الزراعية ونفوق للحيوانات وارتفاع أسعار المياه والوقود والغذاء، إلى حدوث هجرة جماعية لاهل جنوب الصومال التي تشهد نزاعات مسلحة، إلى مراكز الاغاثة المنتشرة في العاصمة مقديشو وشمال البلاد. وقد صاحب التدهور الاقتصادي والأمني التي تشهده البلاد، نجاح البرلمان الصومالي الجديد الذي تألف من (275) * عضواً من انتخاب رئيس جديد للبلاد (حسن شيخ محمود) في ايلول/سبتمبر من عام 2012، بعد ان حصل على (190) صوت مقابل (79) صوت لصالح (شيخ شريف شيخ احمد)، والذي قام بدوره بتعيين (عبدي فارح شردون) رئيساً للوزراء في الحكومة الاتحادية الصومالية في 17 تشرين الاول/اكتوبر من العام نفسه⁽²⁾.

وعبر ما تقدم يتبين، أن الصومال شهد منذ العام 2007، تطورات عدة، كان من أبرزها، نجاح الصوماليين في تشكيل اول حكومة اتحادية للبلاد في عام 2012. إلا انه بالرغم من ذلك، فقد استمر تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلاد، وتزايد الهجمات المسلحة ضد الحكومة الصومالية، لا سيما من جانب "حركة الشباب المجاهدين" *، فضلا عن ازدياد عمليات القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية، مما أدى إلى ضعف الحكومة الصومالية، وعدم مقدرتها في فرض الأمن والاستقرار في البلاد.

¹ . نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 212.

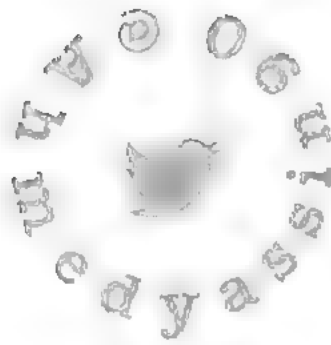
^{*} . وذلك حسب المادة (29) من الميثاق الفدرالي المؤقت لجمهورية الصومال لعام 2004.

² . مقديشو رؤية من الداخل، الصومال اليوم، سبتمبر 2013. www.somaliatoday.net.

^{*} وفي التاسع من شباط/فبراير لعام 2012، أعلن زعيم تنظيم القاعدة (أيمن الظواهري)، تأييده انضمام حركة الشباب في الصومال رسمياً لتنظيم القاعدة، وذلك في أعقاب تعهد حركة الشباب برغبته الانضمام الى التنظيم رسمياً.

ينظر: الاتحاد الأفريقي، بيان صحفي، 2012/2/13 www.au.int/ar/dp/ps/sites/default/files.pdf

وهكذا يتبين عبر تتبع الخريطة السياسية في الصومال منذ استقلالها عام 1960، إلى أن الصومال، شهد تطورات عدة على الساحة السياسية، لا سيما منذ سقوط النظام السياسي في عام 1991. وقد أسهمت تلك التطورات في بروز نمط جديد من المنازعات المسلحة عرفت بالصوملة. إذ تحولت المنازعات في الصومال، من منازعات مسلحة ذات طابع دولي، من أجل محاولة استعادة الأراضي التي اقتطعت منها في السابق، إلى منازعات مسلحة داخلية _ داخلية، من أجل السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد. ولم تستطع الوساطات الإقليمية والدولية من العمل على تسوية الأزمة الصومالية، كونها ذات طابع مصلحي بالدرجة الأساس. فكل طرف يرى أنه الأحق في حكم البلاد، وأن الطرف الآخر غير مؤهل لذلك. وهذا التعارض في المصالح أدى إلى اشتداد المنازعات المسلحة، مما أثر بشكل سلبي على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في البلاد.



تصوير
أحمد ياسين
لويزر

@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

القوى الإقليمية والدولية والأزمة الصومالية

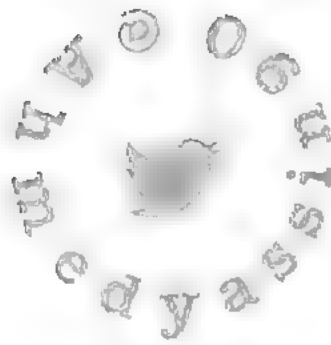
تعددت المواقف الإقليمية والدولية إزاء الأزمة الصومالية، واتخذت إشكالا عدة، وقد أسهمت تلك المواقف أما في تصعيد الأزمة الصومالية أو إلى التخفيف من حدتها.

وعلى الرغم من تعدد مواقف المنظمات والقوى الإقليمية والدولية إزاء الأزمة الصومالية، إلا أننا سنعمد إلى تناول أهم مواقف المنظمات والقوى الإقليمية والدولية إزاء الأزمة الصومالية، ومصالحها وأهدافها في تاجيج الأزمة الصومالية أو تسويتها، وبالشكل الذي يخدم مصالحها ويحقق أهدافها.

وعلى هذا الأساس، سنعمد في الفصل الثالث إلى بيان مواقف المنظمات والقوى الإقليمية والدولية إزاء الأزمة الصومالية وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول: القوى الإقليمية والأزمة الصومالية.

المبحث الثاني: القوى الدولية والأزمة الصومالية.



تصوير
أحمد ياسين
لويزر

@Ahmedyassin90

شهدت الأزمة الصومالية منذ اندلاعها، لا سيما منذ سقوط نظام الرئيس بري في عام 1991، العديد من المواقف الإقليمية، مما أسهم في أحيان عدة في تعقيد الأزمة الصومالية واتخاذها أبعداً إقليمياً.

ومن بين أبرز المنظمات والقوى الإقليمية التي كان ولا يزال لها دور فاعل ومؤثر إزاء الأزمة الصومالية، هي:

المطلب الأول: على صعيد المنظمات *

أسهمت العديد من المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية⁽¹⁾، التي تنتمي لها الصومال، في اتخاذ مواقف إزاء مراحل تطور الأزمة الصومالية، وسواء كانت بشكل مباشر أم غير مباشر، ومن بين أبرز تلك المنظمات الإقليمية المعنية بالأزمة الصومالية:

أولاً: جامعة الدول العربية والأزمة الصومالية:

انتمى الصومال رسمياً إلى جامعة الدول العربية في 14/2/1974⁽²⁾. ومنذ سقوط النظام السياسي في الصومال في عام 1991، واندلاع النزاع المسلح فيما بين الفصائل الصومالية، عملت جامعة الدول العربية إلى أهتمام بالأزمة الصومالية، انطلاقاً من كون الصومال دولة عربية.

* على الرغم من كون الاتحاد الأفريقي يعد من المنظمات الإقليمية المعنية بالأزمة الصومالية، إلا أننا سنتناولها في الفصل الرابع، لارتباطها بالأساس بموضوع الدراسة، ولضروقات منهجية.

¹ يقصد بالمنظمات الإقليمية الأفريقية التي تربط بين دولتين متجاورتين أو أكثر. أما المنظمات الأفريقية شبه القارية فهي التي تتألف من دولتين أو أكثر لا تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة.

ينظر: د. بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الأفريقية، مصدر سابق، ص 10. وقارن مع: د. إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي: دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984)، ص 75.

² ينظر: الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية.

عبر المشاركة في العديد من المبادرات للإسهام في أنجاح عملية المصالحة فيما بين الفصائل الصومالية المتنازعة، وإقامة حكومة مركزية في البلاد⁽¹⁾، كما سبق ذكره.

ومنذ اشتداد النزاع في الصومال، لا سيما منذ منتصف العقد إلآخر من القرن العشرين، شكلت جامعة الدول العربية لجنة سباعية من المندوبين الدائمين للجامعة العربية (السودان، مصر، جيبوتي، اليمن، السعودية، قطر، وتونس) في كانون الاول/ديسمبر من عام 1996، لمتابعة تطورات الأزمة الصومالية، إلا أن القرارات التي صدرت عن اللجنة السباعية ظلت حبر على ورق⁽²⁾.

كما عملت الجامعة العربية على تقديم الدعم المالي للحكومات الصومالية التي تشكلت منذ عام 2000. فعند عقد مؤتمر عرته في عام 2000 لانتخاب أول حكومة صومالية منذ سقوط نظام الرئيس بري، قدمت الجامعة العربية دعماً مالياً بقيمة (220) ألف دولار للإسهام في تكلفة انعقاد المؤتمر وتشكيل الحكومة الصومالية⁽³⁾.

كما أصدرت الجامعة العربية إثناء انعقاد قمتها في عمان في العام 2001، القرار رقم (206)، والذي دعا إلى إنشاء "صندوق دعم الصومال" وذلك لتنفيذ برامج الحكومة الصومالية، لا سيما في مجالي إلامن والمصالحة الوطنية وإعادة مؤسسات الدولة، فضلاً عن الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية إثناء مواسم الجفاف، وقرر القادة العرب تقديم دعم مالي بقيمة (450) مليون دولار إلى الحكومة الصومالية لتمكينها من استعادة الأمن والاستقرار عبر إعادة دمج وتوطين المجموعات المسلحة واستعادة مؤسسات الدولة⁽⁴⁾.

كما خصصت قمة بيروت العربية والتي عقدت في عام 2002، مبلغ وقدره (56) مليون دولار لتنفيذ برامج الحكومة الصومالية في مجالي الأمن والمصالحة الوطنية⁽⁵⁾، واعتمادها تعيين مبعوث خاص للأمن العام لجامعة الدول العربية لمتابعة الملف الصومالي⁽⁶⁾.

¹ للمزيد من التفاصيل حول قرارات جامعة الدول العربية ازاء الازمة الصومالية خلال المدة ما بين (1991-1994) ينظر: د. ابراهيم احمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مصدر سابق، ص 240-245. ود. اجال رافت، الازمة الصومالية، في: مصر وأفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، مصدر سابق، ص 137.

² ينظر: عبدالوهاب الصاوي، أزمة الصومال تتمدد اقليمياً، مصدر سابق، ص 26.

³ نجوى امين الفوال، دولة الصومال: ولادة جديدة، مصدر سابق، ص 155.

⁴ ينظر: جامعة الدول العربية، قضايا عربية، التضامن العربي، التضامن مع الصومال.

www.arableagueonline.org/Las/Arabic/Categorylist.jsp?Level_id

⁵ إلا ان الاعتمادات المالية لم يصل منها شيء يذكر للحكومة الصومالية باستثناء من بعض الدول العربية كالسعودية ومصر والإمارات.

ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مصدر سابق، ص 248. و. عطيه عيسوي، مصدر سابق، ص 146.

⁶ بدر حسن شافعي، احتمالات عودة التدخل الدولي، مصدر سابق، ص 152.

وعندما تم انتخاب الحكومة الصومالية الجديدة في عام 2004، عدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بأنه خطوة نحو استكمال بناء مؤسسات الدولة وإعادة الاستقرار للبلاد، كما دعت الجامعة العربية إلى تعاون جميع الفصائل الصومالية مع الرئيس الصومالي المنتخب آنذاك "عبدالله يوسف" لإرساء دعائم الاستقرار في الصومال ووحدة⁽¹⁾.

كما قامت جامعة الدول العربية بتسهيل ودعم العديد من المباحثات التي عقدت فيما بين الحكومة الصومالية برئاسة "عبدالله يوسف" وقادة المحاكم الإسلامية منذ منتصف حزيران/يونيو من عام 2006، بهدف إيجاد تسوية للنزاع الدائر بينهما، إلا أن تدخل الأطراف الإقليمية والدولية أدى إلى تعقيد الأزمة الصومالية ومن ثم اندلاع النزاع المسلح بينهما⁽²⁾.

ومع وصول قوات حفظ السلام الأفريقية إلى الصومال (وهو ما سيتم تناوله في الفصل الرابع)، رفضت جامعة الدول العربية مسألة نشر قوات حفظ سلام أفريقية في الصومال بدون موافقة اتحاد المحاكم الإسلامية، وطالب السفير "سمير حسني" مسؤول شؤون الصومال بالجامعة العربية، بانسحاب القوات الأفريقية والأثيوبية من الصومال. وأكد الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية السيد "عمرو موسى" أن المصالحة هي مفتاح إنهاء الاقتتال في الصومال، وأشار إلى ضرورة البدء في عملية شاملة لنزع السلاح تحت إشراف دولي، واستعداد الجامعة لتقديم مساهمة قدرها مليون دولار لهذه العملية⁽³⁾.

وقد أثار تصاعد ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، لا سيما منذ العام 2008، مخاوف الجامعة العربية من أن يؤدي ازدياد الأساطيل الأجنبية في البحر الأحمر لحماية الملاحة الدولية، إلى تدويل أمن البحر الأحمر، مما سينعكس سلباً على المنطقة العربية. وعليه، عقد مجلس السلم والأمن التابع لجامعة الدول العربية* اجتماعاً على

¹. خلود محمد خميس، المنظمات الإقليمية ودورها في حل الأزمة الصومالية، في: الاتحاد الأفريقي والمنظمات الوظيفية - الإقليمية في أفريقيا، مصدر سابق، ص 59.

². التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006-2007، مصدر سابق، ص 227. ود. احمد ابراهيم محمود، المسألة الصومالية: تحولات الصراع وانعكاساته الإقليمية، مصدر سابق، ص 115-118.

³. نقلاً عن: التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006-2007، مصدر سابق، ص 227.

* تم التوقيع على النظام الاساسي لمجلس السلم والامن العربي من قبل كافة الدول الاعضاء في الجامعة العربية خلال الجلسة الختامية الثامنة عشر لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى رؤساء الدول والحكومات والتي عقدت في الخرطوم في 2006/3/29. وقد تالف النظام الاساسي لمجلس السلم والامن العربي من (15) مادة اساسية.

للمزيد من التفاصيل حول النظام الاساسي لمجلس السلم والامن العربي ينظر:

www.Arableagueonline.org/las/picture-gallery/parliamentarygovernment.pdf pp1-6.

مستوى المندوبين الدائمين برئاسة مندوب السعودية في القاهرة في السابع والعشرين من تشرين الاول/اكتوبر لعام 2008، لمناقشة مشكلة القرصنة الصومالية، وبحث كيفية متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن المرقم (1838) الصادر في 2008/10/7، بشأن التعاون الأمني والدولي لمكافحة القرصنة البحرية. وقد اصدر مجلس السلم والأمن العربي قراره الرافض لتدويل ظاهرة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية، وداعياً إلى ضرورة التعامل مع جذور الظاهرة المتمثلة في تسوية الأزمة الصومالية ككل، مع التعاون مع قرارات مجلس الأمن لمكافحة ظاهرة القرصنة (والتي سيتم تناولها في المبحث الآتي) وفقاً لقواعد القانون الدولي التي تحترم سيادة الدول ومياهها الإقليمية⁽¹⁾.

إلا أن دور الجامعة العربية في معالجة ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية ظل محدوداً، واقتصرت دعوات الجامعة العربية على تنسيق الجهود الإقليمية والدولية وبالوسائل المختلفة الكفيلة للقضاء عليها⁽²⁾.

وعقب انتخاب الشيخ شريف رئيساً للبلاد في كانون الثاني/يناير من عام 2009، رحبت الجامعة العربية باتفاق جيبوتي، وعبرت من خلال سفيرها "سمير حسني" عن أملها في أن يؤدي انتخاب الشيخ شريف إلى استكمال تنفيذ مراحل اتفاق المصالحة وتحقيق الأمن والاستقرار في الصومال⁽³⁾. وإثناء انعقاد القمة العربية في المدة ما بين (30-31) اذار/مارس من العام نفسه، تقدمت الحكومة الصومالية بطلب إلى القمة العربية لمساعدة الصومال، إلا أن الدعم المالي الذي قرره القمة العربية للصومال كان ضئيلاً جداً، إذ لم يزد على (3) ملايين دولار شهرياً لمدة ستة أشهر، وأن استمرار الدعم كان مشروطاً بتطور عملية المصالحة في الصومال، مما دفع بحكومة الشيخ شريف إلى سحب الطلب، وفضلت بدلاً من ذلك التوجه مباشرة إلى الدول العربية منفردة⁽⁴⁾.

¹ التقرير الاستراتيجي اليمني 2008، مصدر سابق، ص 257. ومامون كيوان، ظاهرة القرصنة البحرية: النشأة والمسار والاحاطار، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 138، مصدر سابق، ص 113.

² ينظر: السيد علي أبو فرحة، الفاعل الخارجي في الصومال، طبيعته ودوافعه وحدوده، التقرير الارتياضي (الاستراتيجي)، الرياض، مجلة البيان، الاصدار السابع، 2010، ص 382. واحمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الامة العربية 2008-2009، مصدر سابق، ص 205، 207. وقارن مع: قرارات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في: محمد عاشور مهدي، العلاقات الخليجية الأفريقية: الواقع وافاق المستقبل، مصدر سابق، ص 122.

³ نقلا عن: التقرير الاستراتيجي اليمني 2009، مصدر سابق، ص 390.

⁴ احمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الامة العربية 2009-2010: النهضة او السقوط (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 274. والتقرير الاستراتيجي العربي 2008-2009، مصدر سابق، ص 202.

وعقب انتخاب اول حكومة صومالية اتحادية، وانتخاب (حسن شيخ محمود) رئيساً للبلاد في ايلول/سبتمبر من عام 2012، رحبت جامعة الدول العربية اثناء انعقاد القمة العربية في الدوحة في اذار/مارس من عام 2013، بالنجاح الذي حققته جمهورية الصومال، والتقدم الذي تم احرازه في العملية السياسية، واستعادة بناء الدولة ومقوماتها، واعربت عن املها في ان يعمل الدول الاعضاء في الجامعة العربية في تقديم كافة اشكال الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي والعون الفني للصومال، لتمكينه من مواصلة تحقيق التقدم السياسي وتعزيز الامن، ومساعدته على بناء مؤسسات الدولة واعادة الاعمار⁽¹⁾.

وهكذا يتبين، أن موقف جامعة الدول العربية إزاء الأزمة الصومالية، لم يصل في الأساس إلى مستوى التوقعات المطلوبة، لا سيما من جانب الصوماليين، بعد بلدهم عضواً في جامعة الدول العربية، ويدينون بالإسلام مئة بالمئة، ولكن كان دورهم في الأساس إنسانياً في اغلب الأحيان، على الرغم من قصوره، في المراحل المختلفة للآزمة الصومالية⁽²⁾.

وعلى العكس من ذلك، فقد تكررت تصريحات العديد من القادة الصوماليين، التي تصب في الاتجاه المعادي للجامعة العربية. إذ اتهم العديد من القادة الصوماليين الجامعة العربية بأنها لم تتدخل لمساعدة الشعب العربي الصومالي في قضيته، وأن الجامعة العربية وراء تأزم الأوضاع في الصومال⁽³⁾. كما وردت إشارات صادرة عن كل من "حسين عيديد" و "موسى سودي" و "محمد طيري"، بأن الصومال لا تمت بأية صلة إلى المنطقة العربية. وأضاف "عبدالله يوسف" أن انضمام الصومال إلى جامعة الدول العربية جاء بفعل انتهازية بري وأطماعه على حساب انتماء الصومال الأفريقي⁽⁴⁾. وهو ما ذهب إليه آخرون بالقول: أن الصوماليين ينتمون إلى العالم الأفريقي فقط وليس العربي⁽⁵⁾.

¹ ينظر: اعلان الدوحة الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (24)، الدوحة، 26 مارس/اذار 2013، ص ص 10_11. www.lasportal.org.

² ندوة المستقبل العربي، القرن الأفريقي: اهم القضايا المثارة، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 268، 1997، ص 111. ومحمد عاشور مهدي، مصدر سابق، ص 26. وإبراهيم عبدالله محمد، مصدر سابق، ص 581. و. السيد علي ابو فرحة، مصدر سابق، ص 382.

³ نقلاً عن: د. احمد نوري النعيمي، العلاقات العربية - الأفريقية: الواقع والمستقبل، دراسات استراتيجية، العدد 38 (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2002)، ص 37. ود. محمود خليل، الآزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مصدر سابق، 254. وعلي العمودي، مصدر سابق، ص ص 44-47.

⁴ نقلاً عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مصدر سابق، ص 248. و. محمد العلي، مصدر سابق، ص ص 38-39.

⁵ نقلاً عن: د. حمدي عبدالرحمن حسن، تطورات القضية الصومالية وازمة النظام العربي، مصدر سابق، ص 37.

تأسست منظمة الإيغاد في كانون الثاني/يناير من عام 1986، نتيجة إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المرقم (90/35) في 1980/12/5، والمتضمن إنشاء هيئة في منطقة القرن الأفريقي تعنى بمكافحة الجفاف والتصحر، عرفت باسم "الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف" ومختصرها بالانكليزية "I.G.A.D.D" واتخذت من العاصمة الجيبوتية مقراً لها، وضمت كلاً من: أثيوبيا، كينيا، أوغندا، السودان، جيبوتي، الصومال (الدول المؤسسة)، واريتريا (عقب استقلالها عام 1993) ⁽¹⁾، ومصر واليونان بصفة مراقب منذ العام 2000 (رغم أنهما ليست من دول القرن الأفريقي) ⁽²⁾.

وعلى الرغم من أن منظمة الإيغاد تأسست في الأساس لمكافحة الجفاف والتصحر في دول القرن الأفريقي، إلا أن الأحداث والأزمات السياسية التي مرت بها المنطقة، وتحديدًا الصومال، منذ بدايات العقد الأخير من القرن العشرين، أسهمت في قيام الإيغاد بتوسيع مهامها لتشمل فضلاً عن مكافحة الجفاف والتصحر، العمل على تسوية المنازعات الناشئة بين أعضائها، سواء كانت ذات الطابع الدولي أم الداخلي. أي تحول مهام المنظمة من مهام التنمية إلى مهام أوسع يعنى بالمجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية كافة، حتى أنه تقرر في عام 1996، تغيير اسم المنظمة إلى "الهيئة الحكومية للتنمية" ⁽³⁾.

وفي المدة ما بين (4-11) كانون الثاني/يناير من عام 2002، أقرت الإيغاد إنشاء انعقاد مؤتمر القمة التاسع في الخرطوم، بروتوكول آلية للإنذار المبكر في المنطقة للتبوء بالمنازعات المسلحة في القرن الأفريقي، والاستجابة لتلك المنازعات في الوقت المناسب. حتى

¹. ن. بوديل، المنظمات الدولية والهيئات بين الحكومية، في: الكتاب السنوي 2008، مصدر سابق، ص 859. ود. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه أفريقيا وانعكاساتها على الوطن العربي 1996-2001، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 28 (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2002)، ص 32.

². حلمي شعراوي، العرب وأفريقيا، في: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 254. و. طارق عادل الشيخ، التجمعات الأفريقية: مقومات النجاح ومعوقات التكامل، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007، ص 129.

³. ينظر: د. بابكر علي خليفة، دور الإيغاد في حل مشكلة جنوب السودان، مجلة الملف، الخرطوم، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الدوري 13، 2002، ص 69. و. كينيث أوميجه، مصدر سابق، ص 135_136. ود. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، مصدر سابق، ص 33-34.

أنه تقرر الاعتراف بالآلية التي اعتمدتها الايغاد، بكونها أول إطار مؤسسي شامل بشأن الإنذار المبكر للمنازعات، والاستجابة لها في قارة أفريقيا⁽¹⁾.

وفي شباط/فبراير من عام 2004، قررت الايغاد تشكيل قوة عسكرية للمشاركة في مهام حفظ السلام في المنطقة، حسبما يتم تكليفها من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو الإتحاد الأفريقي⁽²⁾.

وفي حزيران/يونيو من عام 2006، وضعت الايغاد برنامجاً مدته أربع سنوات لبناء القدرات في المنطقة في مواجهة ما سمي "بالإرهاب"، بهدف تعزيز التعاون الأمني بين الدول الأعضاء بشأن قضايا الإرهاب⁽³⁾.

وفيما يخص الأزمة الصومالية، عملت الايغاد، لا سيما بعد اهتمامها بالجانب الأمني في منطقة القرن الأفريقي، إلى طرح العديد من المبادرات لتسوية الأزمة الصومالية، سواء بمبادرة منها، أم من "شركاء الايغاد"^{*}.

إذ شهدت المدة التي أعقبت انهيار محادثات المصالحة الوطنية (سودري ثم القاهرة) في عام 1997، أنشاء الايغاد لجنة لتحقيق السلم والمصالحة الوطنية في الصومال، سميت

¹. مركز البحوث الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2001-2002 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2002)، ص 54. و. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 33.

ففي 23 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2000، اصدرت القمة الثامنة لرؤساء دول وحكومات الايغاد، قراراً بتأسيس "اللية للإنذار المبكر والاستجابة للصراع"، وفي 11 كانون الثاني/يناير من عام 2002، وافقت القمة التاسعة للايغاد على البروتوكول التأسيسي للالية.

ينظر: مركز البحوث الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004-2005 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2006)، ص 93.

². د. احمد ابراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في اليات تسوية الصراعات في أفريقيا، مصدر سابق، ص 106.

³. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 37.

^{*} تأسس منتدى شركاء الايغاد (IGADD Partners) في عام 1996. ويضم كلا من: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، إيطاليا، بريطانيا، فرنسا، النرويج، أيرلندا، هولندا، اليابان، والسويد. فضلاً عن المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والبنك الدولي.

ينظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004 القاهرة، 2004، ص 244. ود. بابكر علي خليفة، مصدر سابق، ص 69-70. و. طارق عادل الشيخ، مصدر سابق، ص 129.

ب"اللجنة الفنية للدول المجاورة للصومال". وقد شملت اللجنة كلا من، ممثلي جيبوتي وأثيوبيا وكينيا وممثلين عن منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية⁽¹⁾.

كما تم انعقاد الاجتماع الوزاري الأول لمنتدى شركاء الإيغاد في روما في كانون الثاني/يناير من عام 1998، وقد تقرر في الاجتماع، إنشاء لجنة للمنتدى لدعم عملية إقرار السلام في الصومال. ودعا المنتدى إلى الأخذ بمنهج جديد في معالجة الأزمة الصومالية، يقوم على نقل التركيز من زعماء الفصائل الصومالية المسلحة إلى أشراك فئات المجتمع المدني الصومالي، وتقديم الدعم إلى المناطق التي يدي زعمائها التزاما بالسلام. ثم شكلت في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه بتوصية من شركاء الإيغاد "اللجنة الدولية الدائمة المعنية بالصومال" التي ضمت الدول الأعضاء في الإيغاد، وفريق الاتصال المعني بمتابعة الوضع في الصومال برئاسة إيطاليا وعضوية الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية. وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات، وشهدت خلافات، لا سيما بين الدول الأعضاء في الإيغاد، بشأن كيفية التعامل مع الأزمة الصومالية، حتى تبنت جيبوتي مبادرتها (التي سبق ذكرها) وبدعم من الإيغاد⁽²⁾. ففي السادس والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر لعام 1999، أيدت الإيغاد أثناء انعقاد قمته في جيبوتي، مبادرة الرئيس الجيبوتي "اسماعيل عمر غيلة" والذي كان آنذاك رئيس الهيئة الحكومية للتنمية (الإيغاد)، لتسوية الأزمة الصومالية، وأعربت القمة عن دعمها الكامل لعملية جيبوتي للسلام⁽³⁾.

كما عملت الإيغاد بعد انتخاب أول حكومة صومالية في عام 2000، إلى تشكيل لجنة فنية للأعداد مؤتمراً للمصالحة فيما بين الحكومة الانتقالية والفصائل الصومالية المعارضة للحكومة الانتقالية، إلا أن الأخيرة اعترضت آنذاك على وجود أديس أبابا في اللجنة، على أساس أنها سبباً في الأزمات التي تعاني منها الصومال⁽⁴⁾.

¹. سامي السيد، موقف المنظمات الإقليمية من الصراع في الصومال، مجلة افاق افريقية، العدد 25، مصدر سابق، ص 128 - 129.

². نجوى امين الفوال، دولة الصومال: ولادة جديدة، مصدر سابق، ص 149 - 150.

³. See: CM/DEC.526(LXXII) ReV1, Council of Ministers, Seventy-Second Ordinary Session, Seventh Ordinary Session of the AEC, Lome/Togo, 6-8 July 2000, p. 15.

www.africa.union.org/root/au/documents/decision/com/52Com-2000b.pdf

⁴. بدر حسن شافعي، الصومال: احتمالات عودة التدخل الدولي، مصدر سابق، ص 151 - 152.

وفي 21 آذار/مارس من عام 2001، عقد منتدى شركاء الايغاد اجتماعاً على المستوى الوزاري في روما لبحث الوضع في الصومال. وكان من بين ما أكدته المنتدى في بيانه الختامي، تقديم الدعم للصوماليين في مسعاهم لإحلال السلام والاستقرار في البلاد، واستعداد شركاء الايغاد، كلما أمكن، في تقديم الدعم والإنساند للحكومة الصومالية والمناطق التي تم أحلال الاستقرار فيها، لا سيما في المناطق التي تم تسريح جنودها ونزع أسلحتهم⁽¹⁾.

وأثناء انعقاد قمة الايغاد في الخرطوم في كانون الثاني/يناير من عام 2002، رفض ممثل الحكومة الصومالية وجيبوتي مشروعاً سودانيا لإنشاء آلية إقليمية لتسوية الأزمة الصومالية. كما شددت القمة، إلى ضرورة إطلاق عملية مصالحة صومالية في غضون شهرين يضم جميع الأطراف المتنازعة في الصومال⁽²⁾. وفي شباط/فبراير من العام نفسه، أكد وزراء خارجية الدول الأعضاء في الايغاد، إلى خطورة التهديد لأمن بلدانهم القومي جراء حرية الحركة الكبيرة التي تتمتع بها المجموعات المسلحة في الصومال، وشددوا على ضرورة العمل لإيجاد حكومة ذات شعبية تستطيع إعادة أحياء السلطة المركزية في الصومال. وعليه، تم تكليف اللجنة الفنية للأعداد لعقد مؤتمر مصالحة وطنية في الصومال، برئاسة كينيا وعضوية جيبوتي وأثيوبيا والأمانة العامة للايغاد⁽³⁾.

وفي قمة الايغاد التي عقدت في كمبالا في تشرين الاول/اكتوبر من عام 2003، قرر القادة توسيع عضوية اللجنة الفنية لتشمل جميع دول الايغاد⁽⁴⁾، التي نجحت في تشكيل الحكومة الصومالية في عام 2004⁽⁵⁾.

¹ التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2001-2002، مصدر سابق، ص 163.

² التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مصدر سابق، ص 244.

وقد طرح الرئيس السوداني عمر البشير هذا المشروع في عام 1993، وذلك عندما اشار الى ضرورة انشاء آلية افريقية التمويل لتسوية الأزمة في الصومال.

نقلا عن: د. ابراهيم احمد نصرالدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مصدر سابق، ص 223.

³ شارون ويهارتا وإيان انطوني، الصراعات المسلحة الكبرى، في: الكتاب السنوي 2003، مصدر سابق، ص 207. ود. السيد عوض عثمان، مصدر سابق، ص 15. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، العرب وأفريقيا في زمن متحول، مصدر سابق، ص 100.

⁴ التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002-2003، مصدر سابق، ص 37. و. محمد ابراهيم عبدي، الحكومة الصومالية الانتقالية: عوامل القوة ونقاط الضعف، مصدر سابق، ص 42.

كما تقرر في القمة، تغيير اسم اللجنة الفنية لتصبح " لجنة تيسير عملية السلام الصومالية ".

ينظر: التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004-2005، مصدر سابق، ص 95. و. سامي السيد، مصدر سابق، ص 129.

⁵ ينظر: د. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، مصدر سابق، ص 24، 31. و. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 32.

كما اقترحت الايغاد في بيان رؤساء الدول والحكومات الأعضاء، الذي صدر في القمة الرابعة للاتحاد الأفريقي في ابوجا في 31 كانون الثاني/يناير من عام 2005، التزام دول الايغاد بتوفير القوات و/أو المعدات اللازمة لنشر بعثة دعم السلام (IGASOM)، وطالبوا الإتحاد الأفريقي تفويض الايغاد لنشر تلك القوات¹.

وفي اجتماع المجلس الوزاري للايغاد والذي عقد في 8 اذار/مارس من عام 2005، تم إقرار خطة نشر بعثة دعم السلام تابعة للايغاد، التي نصت على أن يتم الانتشار على مرحلتين²:

الأولى: نقضي بنشر وحدات من السودان وأوغندا، على أن تقوم باقي الدول الأعضاء في الايغاد بتقديم الدعم اللوجستي لها.

الثانية: قيام باقي دول الايغاد بإرسال قوات لها، لحين وصول قوات حفظ سلام تابعة للاتحاد الأفريقي.

وفي 20 اذار/مارس من عام 2005، أكد الإعلان الصادر عن قمة رؤساء دول وحكومات الايغاد في كينيا، على قرار الايغاد الصادر في 31 كانون الثاني/يناير من عام 2005، والخاص بنشر بعثة (IGASOM)، وكذلك خطة الانتشار التي تبناها مجلس وزراء الايغاد في اذار/مارس من العام نفسه³.

كما وافق الايغاد على طلب الرئيس الصومالي آنذاك "عبدالله يوسف" في اجتماع وزراء خارجيتها، والذي عقد في 13 حزيران/يونيو من عام 2006، على إرسال بعثة دعم السلام (IGASOM) إلى الصومال، لمساعدة الحكومة الصومالية في إعادة الاستقرار إلى البلاد،

¹ See: ASSEMBLY/AU/DEC.65 (IV), Assembly of the African Union, Fourth Ordinary Session, op. cit., pp. 16 - 17.

اذ تعهدت كلا من: جيبوتي، اوغندا، اثيوبيا، كينيا، والسودان، بالمشاركة في دعم هذه القوات، سواء من خلال ارسال قوات او تقديم الدعم العسكري لها.

ينظر: التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004-2005، مصدر سابق، ص 96. و. بدر حسن شافعي، الموقف الاقليمي من الازمة الصومالية، مصدر سابق، ص 101. و. سامي السيد، مصدر سابق، ص 130.

² ينظر: التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004-2005، مصدر سابق، ص 96. و. بدر حسن شافعي، مصدر سابق، ص 101-102. و. سامي السيد، مصدر سابق، ص 130.

³ المصدر نفسه، نفس الصفحة.

وذلك عقب سيطرة المحاكم الإسلامية على العاصمة مقاديشو في الخامس من حزيران/يونيو من ذلك العام⁽¹⁾.

كما بدأت دول الايغاد في اتخاذ بعض الخطوات التنفيذية، عبر تنظيم اجتماع لقادة عسكريين من دول الايغاد في العاصمة الكينية نيروبي، وقد أسفر الاجتماع عن الاتفاق في 20 اب/اغسطس من عام 2006، على إرسال قوة مؤلفة من (7) آلاف جندي إلى الصومال، مع دعوة الاتحاد الأفريقي إلى دعم تلك الخطة مالياً⁽²⁾.

كما عملت الايغاد، على إيغاد بعثة للمساعدة على تهدئة الأوضاع في الصومال، وإنهاء النزاع القائم آنذاك بين الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية، وعلى أثرها، تم عقد المباحثات بين الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية في نيروبي بكينيا في 15 ايلول/سبتمبر من عام 2006، وقد اقترحت الايغاد مرة أخرى في المباحثات، ضرورة نشر قوات لحفظ السلم في الصومال، إلا أن المحاكم الإسلامية رفضت المقترح آنذاك⁽³⁾.

إلا أن الايغاد لم تتمكن من نشر بعثة (IGASOM)، على الرغم من موافقة مجلس الأمن على السماح للايغاد بنشر بعثتها في الصومال. إذ كان من ضمن ما تقرر في قرار مجلس الأمن المرقم (1725)، عدم مشاركة الدول المجاورة للصومال في قوات حفظ السلام التابعة للايغاد في الصومال⁽⁴⁾، لذا أصبح نشر قوات الايغاد في الصومال عسيراً لباقي دول

¹ على الرغم من تباين مواقف الدول الأعضاء في الايغاد بخصوص إرسال بعثة دعم السلام إلى الصومال، ما بين دول مؤيدة بشدة لإرسال البعثة (أثيوبيا وكينيا وأوغندا)، ودول معارضة لإرسال البعثة إلى الصومال (إريتريا وجيبوتي). إذ طالب الفريق الثاني، بعدم تورط دول جوار الصومال في النزاع الدائر بين الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية.

ينظر: التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006-2007، مصدر سابق، ص ص 225-226. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007، مصدر سابق، ص 312.

² التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006-2007، مصدر سابق، ص 226.

³ جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 32. ود. منى حسين عبيد، موقف منظمة الايغاد من الازمة في الصومال، المرصد الدولي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 3، 2007، ص 148.

⁴ كان من اهم بنود القرار، ان يأذن للهيئة الحكومية للتنمية "الايغاد" والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، أنشاء بعثة حماية وتدريب في الصومال، فضلا عن اعتزام مجلس الامن النظر في اتخاذ تدابير ضد من يسعون للاتاحة بالحكومة الانتقالية في الصومال.

ينظر: القرار 1725 (2006) والذي اتخذته مجلس الامن في جلسته 5579 المعقودة في 6 كانون الاول/ديسمبر 2006. S/RES/1725(2006), 6 December 2006, pp. 1- 4.

وقد انتقدت المجموعة الدولية للالزامات قرار مجلس الامن، على اعتبار انه من المرجح ان يؤدي الى مواجهة عسكرية شاملة.

نقلا عن: سارا لينديريغ ونيل ملفين، مصدر سابق، ص 159.

الايغاد غير المجاورة للصومال، وتقرر إنشاء بعثة أخرى تابعة للاتحاد الأفريقي (وهو ما سيتم تناوله في الفصل الرابع).

ومنذ تولي الشيخ شريف الحكم في الصومال في عام 2009، عملت الايغاد خلال اجتماعاتها، على الدعوة لتقديم الدعم والإنساند للحكومة الصومالية الجديدة في مواجهة ما أسمته بـ"المتطرفين الإسلاميين". إذ دعا مجلس وزراء الهيئة الحكومية للتنمية "الايغاد" في دورته الاستثنائية الثالثة والثلاثين المعقودة في 20 ايار/مايو من عام 2009، مجلس الأمن إلى إقامة منطقة حظر للطيران، باستثناء ما يتعلق منه للأغراض الإنسانية التي تأذن بها الحكومة الصومالية، على مطارات كيسمايو وبادوا والكيلو متر 50 وبالييدوغل وواجد وهدور وعلى جميع المطارات في منطقة غيدو وأيسالي وجوهر. كما أذان مجلس الوزراء أيضاً، بأشد العبارات، جميع الأفراد والمنظمات والبلدان، ولا سيما حكومة اريتريا والجهات الممولة التابعة لها، ممن يواصلون تحريض العناصر المسلحة داخل الصومال وخارجه وتجنيدتها وتدريبها وتمويلها، فضلاً عن توفير الإمدادات لها⁽¹⁾.

وفي اجتماع وزراء خارجية الايغاد في تموز/يوليو من عام 2009، طالبت المنظمة بتغيير مهام قوات حفظ السلام الأفريقية في الصومال (وهو ما سيتم تناوله في الفصل الرابع) من مهام دفاعية إلى مهام هجومية، بما يتيح لها المشاركة مع الحكومة الصومالية في إلحاق الهزيمة بالمجموعات المسلحة المعارضة للحكومة الصومالية الجديدة، وتمكين الأخيرة من بسط سيطرتها على كل أنحاء الصومال. كما طالبت الايغاد من الاتحاد الأفريقي برفع الحظر المفروض على مشاركة الدول المجاورة للصومال في الإسهام بقوات أو التدخل العسكري في الصومال، وتأكيد استعدادها إرسال قوات إلى الصومال، إذا فشل الاتحاد الأفريقي في توفير ما يكفي من القوات، إلا أن الاتحاد الأفريقي رفض الاستجابة لمطالب الايغاد في هذا الشأن ورفض منحها التفويض اللازم⁽²⁾.

كما قررت الايغاد، أثناء انعقاد مؤتمر القمة الاستثنائي الخامسة عشر في أديس أبابا في الخامس من تموز/يوليو من عام 2010، نشر (2000) فرد إضافيين فوراً من قوات حفظ السلام في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلاً عن العمل مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على

¹. See: S/2009/373, op. cit., p. 3.

². ينظر: احمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية 2009-2010، مصدر سابق، ص ص 273-274.

زيادة كبيرة في عدد جنود البعثة بهدف نشرهم في جميع أنحاء الصومال، لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد⁽¹⁾.

وإثناء انعقاد مؤتمر القمة الاستثنائي الحادي والعشرين لرؤساء الدول والحكومات الاعضاء في الثالث من ايار/مايو لعام 2013، رحبت القمة بانتخاب الحكومة الصومالية الاتحادية الجديدة، وانتخاب (حسن شيخ محمود) رئيساً للبلاد، وأكد اعضاء الهيئة تأكيد استعدادهم لدعم السلام والاستقرار في الصومال، وقررت الهيئة تجديد التزامها بدعم حكومة الصومال الاتحادية في تشكيل الادارات الاقليمية، ومساعدة الحكومة الصومالية في تحقيق الامن والاستقرار في البلاد⁽²⁾.

وهكذا، أسهمت الأزمات السياسية التي مرت بها منطقة القرن الأفريقي، ومن ضمنها الصومال، في تخلي الايغاد عن مهمتها التي تشكلت من اجلها، وهي تحقيق التنمية ومكافحة الجفاف، لتتحول إلى هيئة تسعى لإيجاد تسوية للمنازعات الناشئة في منطقة القرن الأفريقي، وسواء كانت المنازعات ذا طابع دولي أم داخلي.

وقد مارست الايغاد دوراً فعالاً، خلال مراحل تطور الأزمة الصومالية، عبر تشكيل اللجان، وعقد المحادثات لتسوية الأزمة الصومالية، فضلاً عن دعم الاتحاد الأفريقي في مهام حفظ السلم والأمن في الصومال.

إلا أن الايغاد واجهت صعوبات عدة عبر مراحل تسوية الأزمة الصومالية، من أبرزها، ضعف التمويل، واعتمادها على الجهات المانحة الدولية، لا سيما "شركاء الايغاد"، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى أن أصبحت الايغاد أسيرة الدول المانحة للمعونات⁽³⁾. إذ انتقد الرئيس السوداني عمر البشير، إثناء انعقاد قمة الايغاد في الخرطوم في كانون الثاني/يناير من عام 2002، عدم تسديد أعضاء المنظمة وشركائها الغربيين

¹ ينظر: الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الامن.

S/2010/447, 9 September 2010, pp. 2 - 3.

² ينظر: مجلس الامن، تقرير الامين العام عن الصومال. S/2013/326, 31 May 2013, pp. 3 , 17.

³ ينظر: د.عبدالله الأشعل، الاتحاد الأفريقي: دراسة في المنظمات الإقليمية الأفريقية (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، 2004)، ص 16. و. ابراهيم عبدالله محمد، مصدر سابق، ص 587. ود. بابكر علي خليفة، مصدر سابق، ص 70.

إسهاماتهم المالية في ميزانية المنظمة، مشيراً إلى أن وضعها صار حرجاً ويتطلب تفعيلها حتى لا تتحول إلى منظمة غير ذات جدوى⁽¹⁾.

فضلاً عن ذلك، تأثرت الايغاد بالمنازعات والخلافات التي نشبت بين الدول الأعضاء، فضلاً عن أن مصالح بعض الدول الأعضاء في الايغاد في بعض المنازعات أضعفت أراذلتهم السياسية لاتخاذ إجراءات جماعية جذرية من قبيل التدخل لحفظ السلم، مما أثر سلباً في قراراتها تجاه الأزمات في منطقة القرن الأفريقي⁽²⁾. فآثر توتر العلاقات بين إريتريا وأثيوبيا، انعكست سلباً على قرارات الايغاد حول الصومال عبر قمته التي انعقدت في نيروبي في نيسان/ابريل من عام 2007، وأصيب عمل الايغاد بالشلل على المستويات العليا، وعلقت إريتريا عضويتها في الهيئة، وألقت باللائمة على الولايات المتحدة الأميركية وأثيوبيا لتدخلهما في الصومال⁽³⁾.

وعبر ما تقدم ذكره، يتبين أن المنظمات الإقليمية كان لها دوراً بارزاً في مراحل تطور الأزمة الصومالية، لا سيما منذ سقوط نظام الرئيس سياد بري عام 1991. وكان دور جامعة الدول العربية في الأساس أنساني، وارتبط بالموقف الدولي من الأزمة الصومالية في أغلب الأحيان. في حين كان دور الايغاد أكثر تفاعلاً وبروزاً في مراحل تطور الأزمة الصومالية، لا سيما بعد تشكيل الحكومات الصومالية في عام 2000، على الرغم من السلبيات التي رافق عمل الايغاد في بعض الأحيان.

¹ نقلاً عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مصدر سابق، ص 244.

² كينيث أوميجه، مصدر سابق، ص 137.

³ جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 34. و. علي العمودي، مصدر سابق، ص 122.

شهدت الأزمة الصومالية في مراحل تطورها، تدخل العديد من الدول الإقليمية، لا سيما بعد سقوط النظام السياسي في الصومال في عام 1991. وقد اتسم التدخل الإقليمي بالسلب مرة وبالإيجابي مرة أخرى، أو بالاثنتين معاً في أحيان كثيرة. ومن أبرز تلك الدول:

أولاً: أثيوبيا والأزمة الصومالية:

تعد دولة أثيوبيا المجاورة للصومال، في مقدمة الدول التي كانت لها علاقات غير بناءة ومتأزمة مع الصومال، لا سيما منذ احتلالها إقليم أوغادين الصومالي في العقد الأخير من القرن التاسع عشر⁽¹⁾.

ومنذ استقلال الصومال في عام 1960، تازمت العلاقات بين الدولتين، وشهدت اضطرابات عدة، في ظل مطالبة الصومال بضم إقليم أوغادين إلى أراضيها، وأدى ذلك إلى اندلاع العديد من الأزمات بينهما، وقد تطورت في بعض الأحيان إلى حد اندلاع النزاع المسلح فيما بينهما، لا سيما خلال عامي 1964 و 1977⁽²⁾.

وبعد اشتداد المعارضة الصومالية لحكم الرئيس سياد بري آنذاك، عملت أثيوبيا على دعم ومساندة حركات المعارضة المسلحة لإضعاف وتقويض النظام السياسي الصومالي آنذاك⁽³⁾، وهذا ما أكدته الرئيس بري في 11 حزيران/يونيو من عام 1990: فقد تمكنت (أي أثيوبيا) ليس فقط من تقويض النظام الصومالي وإنما إلى إسقاطه ومن ثم تفكيك الدولة الصومالية ذاتها⁽⁴⁾.

1. ينظر: صلاح الدين حافظ، مصدر سابق، ص ص 116 - 121.

2. للمزيد من التفاصيل ينظر: د. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، مصدر سابق، ص ص 673-678. ود. ابراهيم احمد نصر الدين، الصومال وامكانات تحدي النظام العالمي، مجلة قضايا دولية، اسلام آباد، العدد 205، 1993، ص 16. و. خميس دهام حميد، مصدر سابق، ص ص 81-81، 92-94.

3. ينظر: سعد ناجي جواد وعبد السلام ابراهيم بغداد، الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي، دراسات استراتيجية، العدد 31 (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999)، ص 30. و. احمد ابراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا، مصدر سابق، ص ص 198-199.

4. على الرغم من ان أثيوبيا كانت مؤهلة آنذاك للتفكيك نتيجة نضال حركات المعارضة المسلحة داخلها، وسقوط النظام السياسي في أثيوبيا برئاسة منغستو، واستقلال إريتريا عن أثيوبيا.

نقلا عن: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 1990، القاهرة، 1991، ص 135. ود. ابراهيم احمد نصر الدين، مصدر سابق، ص ص 16-17.

وفي هذا الصدد، أشار الرئيس الأثيوبي السابق (منغستو هيلو مريان) يوم فراره من أديس أبابا عند الإطاحة بحكومته "لو كان لشعب أثيوبيا بقية عقل وادراك لعرف ان لي فضلا كبيرا عليهم. لقد نجحت في تفكيك الدولة العدو لهم وهي الصومال"

نقلا عن: د. جمعة بن علي، الأمن العربي في عالم متغير (القاهرة: مكتبة مدبولي للنشر، 2010)، ص 349.

وبعد سقوط النظام السياسي في الصومال في عام 1991، عملت أثيوبيا على أنجاح عملية تقسيم الصومال، في محاولة لإيجاد دولة ضعيفة وصغيرة على حدودها الشرقية. إذ أشارت العديد من التقارير الواردة من أثيوبيا والصومال، عن ضغوط مارستها أثيوبيا، وعقد اتفاقيات بينها وبين "الحركة الوطنية الصومالية" على استخدام ميناء بربرة سبقت إعلان الحركة تشكيل كيان مستقل عرف باسم "جمهورية أرض الصومال"⁽¹⁾. كما بدت أثيوبيا من أكثر الأطراف استفادة من قرار تشكيل "جمهورية أرض الصومال" عبر إقامة تعاون إمني مشترك مع "جمهورية أرض الصومال"⁽²⁾.

كما تصاعد الدور الأثيوبي في الصومال، بعد اندلاع النزاع المسلح فيما بين الفصائل الصومالية، لتصبح لأثيوبيا الدور الأساس في الوساطات المتعلقة بتسوية الأزمة الصومالية، بحكم موقعها وعلاقاتها بالفصائل الصومالية آنذاك، فضلا عن مصالحها المتمثلة دون قيام صومال موحد وقوي يتبنى مرة أخرى الدعوة لتوحيد الأقاليم الصومالية المحتلة⁽³⁾. إذ كشفت الأحداث، عن قيام الحكومة الأثيوبية ببيع سفينتين من أسطولها البحري محملتين بالسلاح، أحدهما بيعت لحسين عيديد والأخرى بيعت لعلي مهدي، من أجل استمرار النزاع المسلح الدائر بينهما، وفي الوقت نفسه كانت أثيوبيا ترفع شعار الوساطة بين الفصائل الصومالية المتنازعة⁽⁴⁾.

كما واتخذت الحكومة الأثيوبية في تعاملها مع الأزمة الصومالية عقب تشكيل الحكومات الصومالية بعد عام 2000، مَطين سياسيين أساسيين:

¹ اشرف راضي، القرن الأفريقي: من النزاع الاقليمي الى المنازعات الاهلية، مصدر سابق، 174.

² وهو ما اشار اليه الرئيس الراحل لجمهورية أرض الصومال " محمد ابراهيم عقال " .

نقلا عن: صحيفة الوسط، مصدر سابق، ص 20.

على الرغم من كون أثيوبيا قد تحفظت على إعلان انفصال شمال الصومال شكلا.

د. اجلال رافت، السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 145، 2001، ص

22. و. ابراهيم عبدالله محمد، مصدر سابق، ص 621.

³ د. ابراهيم أحمد نصر الدين، مصدر سابق، ص 16 - 17.

⁴ د. جميل مصعب محمود، الامم المتحدة والصومال في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مصدر سابق، ص 98.

الأول: إذا كانت الحكومة الصومالية المشكلة معادية وغير موالية لأثيوبيا، عملت الأخيرة إلى دعم ومساندة الفصائل الصومالية المسلحة التي توجد خارج العملية السياسية، لإشاعة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في الحكومة المعادية لها.

فبعد تشكيل الحكومة الصومالية برئاسة "عبد القاسم صلاّد حسن" في عام 2000، رفضت أثيوبيا الاعتراف بالحكومة الجديدة في الصومال، ولم تحبّ بالرئيس الصومالي الجديد، لا سيما في ظل استبعاد قادة الفصائل الصومالية الموالية لأثيوبيا آنذاك. كما وأعلنت أثيوبيا عن توقيع اتفاقية بين البنك التجاري الأثيوبي وبنك "صوماليلاند" في السادس من ايلول/سبتمبر من العام نفسه، بهدف تنمية التجارة المشتركة بين الطرفين، وذلك في أعقاب إعلان "جمهورية ارض الصومال" رفضها لمقررات عرته⁽¹⁾. وقد أكد ذلك رئيس وزراء الصومال آنذاك "حسن ابشر فارح"^{*} بالقول "أن النظام الأثيوبي مصر على تنفيذ سياسة القضاء على الدولة الصومالية كليا، فهو منهمك في عملية التفكيك الجغرافي والسياسي للصومال باستعمال القوة العسكرية عن طريق الترويج لأسماء الكنتونات الإقليمية مثل(صموال لاند، بونت لاند، باي لاند، وجود لاند)"⁽²⁾.

وخلال العام 2002، استغلت الحكومة الأثيوبية شعار مكافحة الإرهاب لتدخلها في الشأن الصومالي، التي وصلت إلى حد التدخل العسكري المباشر في بعض المناطق الحدودية بدعوى مطاردة عناصر إرهابية مسلحة، والدفاع عن مصالح أثيوبيا الحيوية. كما واصلت أثيوبيا دعمها لزعماء الفصائل الصومالية المناوئة للحكومة الصومالية، وتوقيع اتفاقيات تعاون امني وتجاري مع كل من الأقاليم الصومالية في "جمهورية ارض الصومال" و"البونت لاند". كما تواترت الأنباء عن تقديم أثيوبيا دعم عسكري ولوجيستي للفصائل الصومالية المسلحة التابعة لعبدالله يوسف آنذاك في سعيه للاستيلاء على مدينة بوصاصو في شهر ايار/مايو من عام 2002⁽³⁾. وقد حدد رئيس وزراء أثيوبيا "ميلييس

¹ د. احمد ابراهيم محمود، حرب الصومال: التّداعيات الإقليمية والدولية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129، 2007، ص 22. و. نجوى امين الفوال، دولة الصومال: ولادة جديدة، مصدر سابق، ص 155.

^{*} رئيس وزراء الصومال خلال المدة ما بين (12 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 - 8 كانون الاول/ديسمبر 2003).

² نقلا عن: خلود محمد خميس، الموقف الأثيوبي من الصومال في ضوء تصاعد دور المحاكم الإسلامية الصومالية، المرصد الدولي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 3، 2007، ص 151 - 152.

³ التقرير الاستراتيجي العربي 2002 - 2003، مصدر سابق، ص 241. و. خلود محمد خميس، السياسة الأمريكية باتجاه القرن الأفريقي: الصومال نموذجا، مجلة دراسات دولية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 22، 2004، ص 154. و.د. احمد ابراهيم و.د. منار الشوربجي، مصدر سابق، ص 28.

زيناوي" موقف بلاده من الأزمة الصومالية في عام 2002 قائلا "أنه في ظل عدم وجود حكومة قوية تبسط سيطرتها على جميع أجزاء الصومال، فإن من حق أثيوبيا الحفاظ على أمنها والدفاع عن نفسها حتى ولو تطلب الأمر التفاوض مع الفصائل الأخرى، ومؤكداً أن القوات الأثيوبية عبرت الحدود في مناسبات متعددة عندما كانت مصالح البلاد الأساسية في خطر"¹.

الثاني: أما إذا كانت الحكومة الصومالية المشكلة موالية وداعمة لأثيوبيا، عملت الأخيرة إلى دعم ومساندة الحكومة الصومالية، دعماً للاستقرار في البلاد وتوطيداً للعلاقات والأواصر فيما بينهم.

فبعد تولي "عبدالله يوسف" لرئاسة البلاد في عام 2004، عملت أثيوبيا على دعم ومساندة الحكومة الصومالية في مواجهة التحديات الأمنية التي تواجهها⁽²⁾، لا سيما بعد بروز المحاكم الإسلامية. إذ تبنت أثيوبيا عقب بروز المحاكم الإسلامية وفرض سيطرتها في العديد من المناطق الصومالية منذ عام 2006، موقفاً عدائياً تجاه المحاكم الإسلامية، وعملت على تحريض الحكومة الصومالية ضد المحاكم الإسلامية. كما سارعت أثيوبيا إلى حشد قواتها وتعبئة مواردها وتقديم المساعدات العسكرية إلى الحكومة الصومالية، على الرغم من حالة الفقر وضالة الموارد التي تعاني منها أثيوبيا⁽³⁾. كما حذرت الحكومة الأثيوبية من أنها لن تسمح للمحاكم الإسلامية بالسيطرة على العاصمة المؤقتة للحكومة الصومالية (بيدوا)، وأنه في حال أقدمت المحاكم الإسلامية على التقدم نحو بيدوا، فأنها سوف تبادر إلى التدخل العسكري في

¹. نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مصدر سابق، ص 241-242.

². ينظر: د. حمدي عبدالرحمن حسن، تطورات القضية الصومالية وازمة النظام العربي، مصدر سابق، ص 17-20. و. اميرة عبدالحليم، الصومال... دوران في حلقة مفرغة، مصدر سابق، ص 147.

³. احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2006-2007، مصدر سابق، ص 185. و. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 16.

اذ أشار فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة، ان أثيوبيا زودت الحكومة الصومالية بعدد ما لا يقل عن ثلاث شحنات منفصلة من الأسلحة. الأولى في 6 و 12 كانون الثاني/يناير من عام 2006، وصل الى جوهر ما مجموعه (10) شاحنات محملة بالأسلحة والذخيرة. الثانية في 28 اذار/مارس من العام نفسه، وصل الى جوهر (10) أطنان من الأسلحة تشمل مدافع هاون ورشاشات كلاشنكوف وبنادق هجومية وأسلحة مضادة للدبابات. الثالثة في 2 نيسان/ابريل من العام نفسه ايضا، وصلت طائرة عسكرية أثيوبية الى جوهر، وعلى متنها اسلحة وذخائر. يتنظر: مجلس الامن، رسالة مؤرخة 4 ايار/مايو / مايو 2006 موجهة الى رئيس مجلس الامن من رئيس لجنة مجلس الامن للمنشأة عملا بالقرار 751 (1992) بشأن الصومال. 17 - 15 pp. S/2006/229.

الصومال، فضلا عن تأكيد الحكومة الأثيوبية من أنها أصبحت الآن في حالة حرب فعلية مع المحاكم الإسلامية، بعدما أعلنت الأخيرة الجهاد ضد أثيوبيا⁽¹⁾.

وبعد اندلاع النزاع المسلح بين القوات الحكومية الصومالية/الأثيوبية من جهة، والمحاكم الإسلامية من جهة أخرى، قامت أثيوبيا باستخدام مختلف أسلحتها العسكرية المتطورة (وفق المعايير الخاصة بمنطقة القرن الأفريقي)، مما أدى إلى حسم النزاع المسلح لصالح القوات الحكومية الصومالية/الأثيوبية آنذاك⁽²⁾.

وكان من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام أثيوبيا بمساندة القوات الصومالية في نزاعها ضد المحاكم الإسلامية، هي فضلا عن دعم الحكومة الصومالية الموالية لها⁽³⁾، تعزيز مركز رئيس وزراء أثيوبيا داخليا، وكسب التأييد الدولي، لا سيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد ما يسمى بالإرهاب. إلا أن الذي حصل هو العكس، إذ أسهم غزو أثيوبيا للصومال، في أحياء مظالم إقليمي أوغادين والاورومو ضد أديس أبابا واشتداد حدة المعارضة المسلحة لنظام الحكم الأثيوبي، وتفاقم المأزق الأثيوبي في الصومال والذي تحول إلى حرب استنزاف يفوق قدرة أثيوبيا على تحملها، فضلا عن تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد، وتساعد المعارضة السياسية داخل العاصمة أديس أبابا⁽⁴⁾.

وبعد انقسام المحاكم الإسلامية إلى تيارين، الأول معتدل والثاني متشدد، رحبت أثيوبيا بالمفاوضات التي جرت بعد ذلك بين الحكومة الصومالية برئاسة عبدالله يوسف والتيار المعتدل للمحاكم الإسلامية برئاسة الشيخ شريف شيخ احمد، وذلك لخضوع التيار المتشدد للنفوذ الاريترى الرافض لاتفاق التسوية بين المعارضة الصومالية من جهة والحكومة الصومالية الموالية لأثيوبيا من جهة أخرى، التي على أثرها انسحبت القوات الأثيوبية من الصومال منذ بداية عام 2009⁽⁵⁾.

¹ احمد ابراهيم محمود وآخرون، مصدر سابق، ص 189.

² وقد تمثلت القوة العسكرية الأثيوبية في امتلاكها أكثر من (3000) دبابة قتال رئيسة وقرابة (200) عربية مدرعة و(750) قطعة مدفعية ثقيلة، والعديد من قطع الهاون والقاذفات متعددة الفوهات، فضلا عن (35) طائرة قتالية.

للمزيد ينظر: احمد ابراهيم محمود وآخرون، مصدر سابق، ص 193 - 194.

³ بدر حسن شافعي، الموقف الإقليمي من الأزمة الصومالية، مجلة أفاق افريقية، العدد 25، مصدر سابق، ص 95. ود. احمد ابراهيم محمود، حرب الصومال: التداخيلات الإقليمية والدولية، مصدر سابق، ص 197.

⁴ احمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الامة العربية 2008 - 2009، مصدر سابق، ص 189. وجيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 16 - 17.

⁵ احمد ابراهيم محمود وآخرون، مصدر سابق، ص 191. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، مصدر سابق، ص 30.

كما عملت أثيوبيا على دعم ومساندة الحكومة الصومالية منذ العام 2009، على الرغم من انسحاب قواتها من الصومال في عام 2009¹، إذ أعلن رئيس الوزراء الأثيوبي "ميليس زيناوي" إمكانية عودة القوات الأثيوبية إلى الصومال مرة أخرى، لحماية الحكومة الصومالية الجديدة².

وبعد انتخاب الحكومة الصومالية الجديدة في عام 2012، واشتداد النزاع المسلح فيما بين القوات الحكومية الصومالية وقوات حفظ السلام الأفريقية من جهة وحركة الشباب الصومالية من جهة أخرى في عام 2013، شاركت القوات الأثيوبية إلى جانب القوات الصومالية وقوات (AMISOM) في قتالها ضد حركة الشباب الصومالية³.

وهكذا يتبين، أن الدور الأثيوبي عبر مراحل تطور الأزمة الصومالية، اتسم بالسلبية في أغلب الأحيان، على الرغم من بعض المواقف الإيجابية في أحيان متفرقة. كما واتسم الدور الأثيوبي بالازدواجية، عبر مساندة ودعم الفصائل الصومالية الموالية لها، سواء كانت مشاركة في الحكومة الصومالية أم لا، وذلك بحسب المقتضيات والظروف التي مرت بها الصومال، مما أدى إلى أن يكون الموقف الأثيوبي من الأزمة الصومالية مصلحياً بالدرجة الأساس، وذلك بحسب مصالحها الخاصة ومن دون مراعاة مصلحة ووحدة الصومال.

¹ التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 320-321. ود. اجلال رافت، العوامل الداخلية وأزمة الدولة في القرن الأفريقي، مصدر سابق، ص 170.

² نقلاً عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 213.

³ See: S/2013/326, op. cit., p 5.

ارتبط الموقف الاريتري من الأزمة الصومالية في اغلب الأحيان، بطبيعة العلاقات الاريترية- الأثيوبية. إذ تزامن استقلال اريتريا عن أثيوبيا في عام 1993، مع انهيار النظام السياسي في الصومال، واشتداد النزاع المسلح بين الفصائل الصومالية، وعليه لم يكن لاريتريا دور مهم خلال المراحل الأولى لتطور الأزمة الصومالية. إلا أنه مع استمرار ترددي العلاقات الاريترية- الأثيوبية، لا سيما بعد اندلاع النزاع المسلح بين الطرفين عبر عامي (1998-2000)⁽¹⁾، وقفت الدولتان على طرفي نقيض في التعامل مع الأزمة الصومالية.

فبعد تشكيل الحكومة الصومالية في عام 2000، وقفت اريتريا إلى جانب الحكومة الصومالية مقابل وقوف أثيوبيا مع المعارضة للحكومة الصومالية آنذاك. كما شهد عام 2002، قيام علاقات دبلوماسية بين اريتريا والحكومة الصومالية. وقد عبرت الحكومة الاريترية آنذاك عن رؤيتها لأسباب الأزمة الصومالية، مؤكدة أن التدخلات الأثيوبية لها دور كبير في المشاكل الداخلية في الصومال، لحرص أثيوبيا على أن يظل الصومال مهمشاً، ومن أجل فرض الهيمنة الأثيوبية في المنطقة ككل⁽²⁾.

وبعد بروز المحاكم الإسلامية، قامت الحكومة الاريترية بتقديم الدعم العسكري لقادة المحاكم الإسلامية الرافضة للحكومة الصومالية الموالية لأثيوبيا آنذاك. وعبر الزيارة التي قام بها مسؤولون من مكتب الشؤون الخارجية الاريترية لقادة المحاكم الإسلامية في الرابع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر لعام 2005، ناشد قادة المحاكم الإسلامية الحكومة الاريترية بأن تكشف الدعم الذي تقدمه بحيث يصبح موازياً للدعم الأثيوبي للحكومة الصومالية⁽³⁾.

¹ للمزيد من التفاصيل حول اسباب وتطور النزاع المسلح بين البلدين ينظر:

التقرير الاستراتيجي العربي 2000، مصدر سابق، ص ص 223- 228. ود. صلاح رحيمة، النزاع الاريتري - الأثيوبي (رؤية تحليلية)، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 136، 1999، ص 60. و. الازمة الأثيوبية - الاريترية، مجلة كلية القيادة والاركان، اليمن، كلية القيادة والاركان، العدد 14، 2000، ص ص 90-92.

² نقلاً عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003، مصدر سابق، ص 239.

³ إذ أشار فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة، إلى أن اريتريا قامت في المدة الممتدة ما بين (شباط/فبراير - نيار/مايو) من عام 2005، بتوريد الأسلحة قرابة (8) مرات إلى المحاكم الإسلامية. وفي المدة ما بين (3- 14) اذار/مارس من عام 2006، زودت الحكومة الاريترية المحاكم الإسلامية بما لا يقل عن (4) شحنات منفصلة من الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية. للمزيد من التفاصيل ينظر: مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 4 ايار/مايو / مايو 2006 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 751 (1992) بشأن الصومال، مصدر سابق، ص ص 12- 15.

وبعد هزيمة المحاكم الإسلامية، عملت الحكومة الارتيرية على تقديم الدعم للفصائل الصومالية المناوئة للحكومة الصومالية، عبر فتح اريتريا أراضيها أمام المعارضة الصومالية، وتشكيل "التحالف من اجل تحرير الصومال" في أسمرة في ايلول/سبتمبر من عام 2007، بهدف التصدي لمحاولات الحكومة الأثيوبية من زيادة نفوذها في الصومال، علاوة على استخدام اريتريا للمعارضة الصومالية كأداة ضغط على أثيوبيا، كجزء من إستراتيجية إدارة الصراع بين الطرفين⁽¹⁾. إذ اظهر تقرير فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة، عن وجود آلاف من القوات الارتيرية والأثيوبية في الصومال لدعم المحاكم الإسلامية والحكومة الانتقالية الصومالية على التوالي، مما كاد ينذر بحدوث حرب إقليمية⁽²⁾. كما هددت الولايات المتحدة الأميركية اريتريا بأدراجها ضمن الدول الراعية للإرهاب، بسبب علاقتها بالزعماء الصوماليين لاتحاد المحاكم الإسلامية⁽³⁾.

وبعد انشقاق تحالف المعارضة الصومالية إلى جناح متشدد وجناح معتدل، عملت اريتريا إلى الضغط على جناح أسمرة المتشدد، لعدم أبرام أي اتفاق تسوية بين المعارضة والحكومة الصومالية الموالية لأثيوبيا آنذاك⁽⁴⁾، حتى أن "الشيخ شريف شيخ احمد" زعيم التيار المعتدل آنذاك، اتهم الجناح المتشدد المقيم في أسمرة بأنه خاضع لضغوط من اريتريا، وأن الأخيرة تسعى إلى تفكيك المعارضة⁽⁵⁾.

وبعد تشكيل الحكومة الصومالية برئاسة "الشيخ شريف شيخ احمد" في عام 2009، رفضت اريتريا الاعتراف بالحكومة الجديدة، وأشار فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة، أن اريتريا تقدم دعماً سياسياً ومالياً ولوجيستياً لجماعات مسلحة، بما فيها تنظيم الشباب،

¹. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 32. و. احمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الامة العربية 2008-2009،

مصدر سابق، ص 190. و. عبدالوهاب الصاوي، مصدر سابق، ص 26.

². نقلا عن: سارا ليندبيرغ ونيل ملفين، الصراعات المسلحة الكبرى، في: الكتاب السنوي 2007، مصدر سابق، ص 158. و. وائل ابراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص 179.

³. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 14.

في حين اتهم الرئيس الارتيري علنا الولايات المتحدة الأميركية بالإسهام في زعزعة الاستقرار وإثارة النزاعات في القرن الأفريقي، ولا سيما في الصومال، مؤكدا ان حليفها الكبرى في المنطقة أثيوبيا، وهي اداها ودميتها.

نقلا عن: د. جلال الدين صالح، مصدر سابق، ص 289. و. علي العمودي، مصدر سابق، ص 116، 106.

⁴. احمد ابراهيم محمود وآخرون، مصدر سابق، ص 191.

⁵. نقلا عن: المصدر نفسه، ص 190. وقارن مع: ادريس عبدالله، النظام السيامي العربي في القرن الأفريقي، في: القرن الأفريقي وشرق أفريقيا: الواقع والمستقبل، شهرية الشرق الأوسط، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 10، 2010، ص 34.

وتعمل على تقويض الاستقرار في المنطقة، مما أدى إلى فرض مجلس الأمن حظر على الأسلحة إلى إريتريا، فضلاً عن فرض عقوبات على قادتها، لدعمهم الفصائل المسلحة المناوئة للحكومة الصومالية⁽¹⁾.

وبعد تشكيل الحكومة الصومالية الجديدة وانتخاب (حسن شيخ محمود) رئيساً للبلاد في ايلول/سبتمبر من عام 2012، استمرت الحكومة الإريترية في دعم العناصر المسلحة المناوئة للحكومة الصومالية بالأسلحة والذخائر، مما شكل تهديداً للسلام والامن في المنطقة⁽²⁾.

وهكذا يتبين، أن الموقف الإريترى من الأزمة الصومالية، ارتبط بالأساس بطبيعة العلاقات الإريترية-الأثيوبية، عبر وقوف إريتريا على طرفي نقيض مع أثيوبيا في تعاملها مع الأزمة الصومالية، لا سيما منذ بدايات تشكيل الحكومات الصومالية المتعاقبة منذ عام 2000، مما انعكس بالسلب على تطور الأوضاع في الصومال.

ثالثاً: باقي دول الجوار الجغرافي والأزمة الصومالية:

كان لباقي دول الجوار الصومالي دوراً مهماً في مراحل تطور الأزمة الصومالية، ومن هذه الدول:

أ. جيبوتي:

بعد استقلال جيبوتي في حزيران/يونيو من عام 1977، شهدت العلاقات بين جيبوتي والصومال توتراً بين الحين والآخر، نتيجة رفض جيبوتي الانضمام إلى الوطن الصومالي، فضلاً عن إيواء جيبوتي معارضين صوماليين لحكم الرئيس سياد بري آنذاك⁽³⁾.

¹. ينظر: القرار الذي اتخذته مجلس الأمن في 23 كانون الأول/ديسمبر من عام 2009.

S/RES/1907(2009), 23 December 2009, pp. 1 - 8.

و. التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 214.

². ينظر: القرار 2111 (2013) والذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته المعقودة في 24 تموز/يوليه 2013.

S/RES/2111 (2013), 24 July 2013.

³. ينظر: طارق حسني أبو سنة، التطورات الأخيرة في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 100، 1990، ص ص 221-222. و. إبراهيم عبدالله محمد، مصدر سابق، ص ص 280-283. وقارن مع: نيفين القباج، تطورات الوضع في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 108، 1992، ص ص 230-231.

وبعد سقوط نظام الرئيس بري في عام 1991، قامت جيبوتي، نتيجة للعلاقات القبلية والعشائرية التي تربط فيما بين كل من شعب جيبوتي والصومال، إلى العمل من أجل إيجاد تسوية للامنة الصومالية، عبر الدعوة لعقد مؤتمرات المصالحة الصومالية⁽¹⁾.

كما أسهمت جيبوتي في تشكيل أول حكومة صومالية انتقالية، عبر مؤتمر عرته عام 2000، حتى أنها تحملت تكاليف مراحل انعقاد المؤتمر، الذي استمر قرابة (4) أشهر، والتي قدرت بقرابة (4) ملايين دولار، على الرغم من بعض المساهمات من الجهات المانحة على الصعيدين الإقليمي والدولي⁽²⁾.

كما وشهد العام 2002، العديد من المباحثات الثنائية الجيبوتية الصومالية، وعلى مختلف المستويات، وجرت لقاءات بين كل من الرئيس الجيبوتي "اسماعيل عمر غيلة" والرئيس الصومالي آنذاك "عبدالقاسم صلاّد حسن" لتنسيق المواقف فيما يتعلق بمجريات الأحداث الصومالية على الصعيدين الداخلي والإقليمي، ولا سيما على صعيد المصالحة فيما بين الفصائل الصومالية والحكومة الجديدة. وقد انعكست تلك العلاقة على العلاقات الأثيوبية-الجيبوتية، إذ اتخذت المواقف الجيبوتية آنذاك منعاً عكسياً للمواقف الأثيوبية تجاه الأزمة الصومالية، وذلك للعلاقات السلبية الجيبوتية-الأثيوبية، حتى أن الرئيس الجيبوتي أكد عدة مرات، أن أثيوبيا تعرقل جهود المصالحة الصومالية⁽³⁾.

وبعد انشقاق "التحالف من أجل تحرير الصومال" إلى جناحين، قامت جيبوتي بمساندة التيار المعتدل آنذاك، وقدمت دعماً سياسياً ولوجيستياً للشيخ شريف ومؤيديه. كما نجحت جيبوتي في عقد مؤتمر للمصالحة فيما بين الحكومة الصومالية و"التحالف من أجل تحرير الصومال-جناح جيبوتي" في ايار/مايو من عام 2008، التي أسفر عنها تشكيل الحكومة الصومالية برئاسة الشيخ شريف شيخ أحمد⁽⁴⁾.

¹. د. احمد ابراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في اليات تسوية الصراعات في أفريقيا، مصدر سابق، ص 432.

². نجوى امين القوال، دولة الصومال: ولادة جديدة، مصدر سابق، ص 155، 169.

وقد اعتبرت جيبوتي ان عدم مشاركة "جمهورية ارض الصومال" في مؤتمر عرته اهانة لجيبوتي. نقلا عن: صحيفة الوسط، مصدر سابق، ص 20.

³. نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مصدر سابق، ص 242-243. و. بدر حسن شافعي، الموقف الاقليمي من الازمة الصومالية، مصدر سابق، ص 111.

⁴. تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009، مصدر سابق، ص 228. و. احمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الامة العربية 2008-2009، مصدر سابق، ص 205.

وهكذا يتبين، أن موقف جيبوتي من الأزمة الصومالية، اتسم في اغلب الأحيان بالاجباي، عبر سعي جيبوتي في مراحل تطور الأزمة الصومالية، لا سيما منذ سقوط نظام الرئيس سياد بري، إلى العمل لتسوية الأزمة الصومالية، ونبذ العنف وتجزئة البلاد. ولم يكن دافع جيبوتي منطلق من القرابة الاثنية مع الشعب الصومالي فقط، وإنما لكبح جماح النفوذ الأثيوبي في المنطقة، ولخشيتها من امتداد الأزمة الصومالية إلى داخل أراضيها، نتيجة تدفق اللاجئين الصوماليين إليها، فضلاً عن التكوين الديموغرافي الذي تتسم به جيبوتي والذي يسجل وجود نسبة عالية من القومية العفرية في شمال البلاد، التي تتحسس من أية زيادة طارئة في نسبة الصوماليين الذين يشكلون الأكثرية في جيبوتي⁽¹⁾.

ب. كينيا:

لقد اتسم موقف كينيا من الأزمة الصومالية بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: منذ استقلال الصومال في عام 1960 وتشكيل أول حكومة صومالية وحتى سقوط نظام الرئيس بري في عام 1991. إذ اتسمت العلاقات بين كينيا والصومال بالتوتر في أحيان عدة، بسبب مطالب الصومال التاريخية بين الحين والآخر، في منطقة شمال كينيا حول إقليم (N.F.D)، والتي هي جزء من أراض الصومال الكبير. وعليه، سعت كينيا إلى تقديم الدعم آنذاك للحركات الصومالية المعارضة للأنظمة الصومالية المتعاقبة، لا سيما خلال مدة حكم الرئيس سياد بري⁽²⁾. وقد ازداد التوتر بين البلدين منذ ايلول/سبتمبر عام 1989، اثر عبور وحدة من الجيش الصومالي للحدود الكينية لغرض مطاردة الصوماليين المعارضين لحكم بري آنذاك، الأمر الذي أدى إلى حشد كينيا لقواتها على الحدود مع الصومال، مما كاد يسهم في اندلاع النزاع المسلح بين الدولتين⁽³⁾.

¹ إذ تتكون جيبوتي من مجموعتين اثنتين هما، الصوماليين ويشكلون قرابة 60% من السكان، والعفرين ويشكلون قرابة 40% من السكان.

ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 214. ود. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، نداعات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، مصدر سابق، ص 29. و. صلاح الدين حافظ، مصدر سابق، ص 227. و. مجدي كامل، مصدر سابق، ص 205.

² سعد ناجي جواد و. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، مصدر سابق، ص 32.

³ التقرير الاستراتيجي العربي 1990، مصدر سابق، ص 135. و. طارق حسني ابو سنة، مصدر سابق، ص 220 - 221.

يذكر ان قبائل الماجرتين والأوغادين الصومالية تمتد داخل الأراضي الكينية، وادي ذلك الى ارتباط "الحركة القومية الصومالية" بكينيا.

د. اجلال رافت، المشاكل الإقليمية واثارها على الامن العربي: دراسة حالة القرن الأفريقي، مصدر سابق، ص 259. وقارن مع: د. نجوى أمين الفوال، انهيار الدولة في الصومال، مصدر سابق، ص 24.

المرحلة الثانية: منذ سقوط نظام الرئيس بري. إذ عدت كينيا من اكبر المستفيدين من استمرار الأزمة الصومالية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

فعلى الصعيد السياسي، أن استمرار الأزمة الصومالية سيؤدي إلى بقاء الصومال دولة ضعيفة وغير قادرة على حفظ الأمن في البلاد، ومن ثم لا تطالب بالإقليم الشمالي في كينيا (N.F.D)⁽¹⁾.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أدى انعدام الأمن في الصومال، إلى استقبال كينيا المنظمات الدولية والتي كانت تقدم المساعدات للصوماليين، وأصبح ميناء ممباسا الكيني مكانا لتصدير الثروة الحيوانية الصومالية الهائلة، نتيجة إغلاق مينائي مقاديشو وكيسمايو، فضلا عن توجه رأس المال الصومالي ورجال الأعمال الصوماليين إلى كينيا، حتى عُد سوق الصوماليين في العاصمة الكينية نيروبي (سوق أيسلي) من أهم الأسواق الاقتصادية في القرن الأفريقي⁽²⁾.

وبالمقابل، سعت كينيا منذ سقوط نظام الرئيس بري، إلى انتهاج سياسات تحافظ على ضعف الصومال دون تفككه. إذ سعت كينيا وعلى مدى السنوات اللاحقة لسقوط نظام بري، على بذل الجهود لعقد مؤتمرات لتسوية الأزمة الصومالية، والسعي إلى تشكيل حكومة صومالية تعمل على استعادة الأمن في البلاد (كما سبق ذكره)، من أجل القضاء على أزمة اللاجئين الصوماليين التي كانت ولا تزال تشكل عقبة أمام الحكومات الصومالية⁽³⁾. إذ تحتوي كينيا على اكبر معسكر للاجئين الصوماليين وهو معسكر "داداب" الذي يضم

¹ ابراهيم احمد عرفات، مصالح القوى الإقليمية في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد 177، مصدر سابق، ص 181. و. بدر حسن شافعي، الموقف الاقليمي من الازمة الصومالية، مصدر سابق، ص 100.

² مجدي كامل، مصدر سابق، ص 204. و. علي العمودي، مصدر سابق، ص 152.

³ ينظر حول عدد اللاجئين الصوماليين وتأثيرهم على دول الجوار: مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، حالة اللاجئين في العالم، مصر، مطابع الاهرام التجارية، 1997، ص ص 74-76. و. احمد ابراهيم محمود، الحروب الاهلية ومشكلة اللاجئين في أفريقيا، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 143، 2001، ص ص 54-55. و. السيد عوض عثمان، مصدر سابق، ص 7.

قربانة (450) ألف صومالي⁽¹⁾، وأن قضية اللاجئين الصوماليين تمثل إحدى القضايا الحرجة في العلاقات الصومالية-الكينية، في ظل ما يسفر عنه تدهور الوضع الأمني في الصومال، من تدفق اللاجئين الصوماليين على الحدود الكينية، وما صاحب ذلك من ضغوط على الحكومة الكينية⁽²⁾، التي اضطرتها مثلاً في عام 2002، إلى استخدام القوة لإعادة آلاف اللاجئين الصوماليين إلى بلدهم للتخلص من أعبائهم⁽³⁾. في حين أشار السفير الأميركي لدى أثيوبيا "ديفيد شن" في الرابع من تشرين الأول/أكتوبر لعام 2006، أنه قد يكون سبب الدعم الذي أظهرته كينيا للحكومة الصومالية برئاسة "عبد الله يوسف"، هو خوفها من أن تكون المحاكم الإسلامية تعتزم ضم الأراضي التي يسكنها صوماليون في المنطقة الشمالية الشرقية من كينيا⁽⁴⁾.

وفي الخامس عشر من تشرين الأول/أكتوبر لعام 2011، أقدمت الحكومة الكينية على التدخل العسكري في الصومال، بدعوى القضاء على حركة الشباب الصومالية التي سبق أن أعلنت مسؤوليتها عن عدد من الهجمات المسلحة ضد أهداف كينية على الحدود مع الصومال⁽⁵⁾.

وهكذا يتبين، أن موقف كينيا من الأزمة الصومالية، لا سيما بعد سقوط النظام السياسي في الصومال في عام 1991، وانعدام الأمن والاستقرار في البلاد، اتسم في أغلب الأحيان بالسعي إلى استغلال الأزمة التي مرت بها الصومال، عبر العمل على استقدام المنظمات الدولية ورؤوس الأموال الصومالية إلى كينيا، فضلاً عن إنعاش الحركة التجارية الكينية عن طريق ميناء ممباسا الكيني من جهة، والعمل على دعم مؤتمرات تسوية الأزمة الصومالية، من أجل عدم انزلاق الصومال نحو التفكك، مما قد يؤثر سلباً على كينيا، لأنها المتضرر الأكبر في حالات الفوضى التي تقود إلى لجوء الآلاف من الصوماليين إلى كينيا من جهة أخرى.

¹ د. أيمن شبانة، فاعل أقليمي جديد: دوافع وأبعاد التدخل الكيني في الصومال، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 187، 2012، ص 120. وقارن مع: التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 214.

² د. عبدالمملك عودة، أفريقيا تتحول: كلام في الديمقراطية (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والتوزيع، 2010)، ص 203. ود. عزيزه محمد علي، استنزاف الإنسان في أفريقيا: الفقر والمرض والنزوح، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 169، 2007، ص ص 97 - 99.

³ التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مصدر سابق، ص 243. و. مجدي كامل، مصدر سابق، ص 204.

⁴ نقلاً عن: د. جلال الدين صالح، مصدر سابق، ص 290.

⁵ ينظر: د. أيمن شبانة، مصدر سابق، ص ص 120 - 121.

رابعاً: الدول العربية والأزمة الصومالية:

كان للعديد من الدول العربية أدوار متباينة إزاء تطور الأزمة الصومالية، لا سيما منذ سقوط نظام الرئيس بري عام 1991. وقد تمثلت مواقف الدول العربية بالآتي:

شاركت مجموعة من الدول العربية وهي كلاً من: السعودية، الكويت، المغرب، تونس، الإمارات العربية المتحدة، ومصر، بقوات عسكرية ضمن قوات الأمم المتحدة التي دخلت الصومال في عامي (1992-1995)⁽¹⁾.

قامت العديد من الدول العربية بمبادرات لتسوية الأزمة الصومالية، لا سيما من قبل مصر واليمن والسعودية والسودان، فضلاً عن استضافة العديد من الفصائل الصومالية المتنازعة والوساطة بينهما من جهة، وبينهما وبين الحكومات الصومالية التي تشكلت منذ العام 2000 من جهة أخرى⁽²⁾.

وعلى الرغم من ذلك، فقد اتسم دور الدول العربية في مراحل تطور الأزمة الصومالية بغير الفعال، وقد اتسم أحياناً بالدور السلبي. إذ اتهم العديد من قادة الفصائل الصومالية، العديد من الدول العربية بدعم الحركات والفصائل الصومالية⁽³⁾. وقد أظهر تقرير فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة، تورط العديد من الدول، ومن ضمنها اليمن، في انتهاك حظر توريد الأسلحة دعماً للحكومة الصومالية في عام 2006، في حين تلقى اتحاد المحاكم الإسلامية أسلحة وتدريبات من ليبيا وسوريا وبعض دول الخليج العربية⁽⁴⁾.

وبعد تزايد ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، سعى عدد من الدول العربية، لا سيما المشاطنة للبحر الأحمر، إلى مواجهة ظاهرة القرصنة البحرية، عبر عقد عدد من الاجتماعات واتخاذ مجموعة إجراءات، منها، عقد اجتماع تشاوري في القاهرة في العشرين من

¹ د. اجلال رافت، الأزمة الصومالية، في: مصر وأفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، مصدر سابق، ص 130. و. عباس كاظم ال لفته، العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1997، ص 211.

² ينظر: د. احمد عبدالكريم سيف و. خالد الرماح، مهددات الأمن في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 50، 2010، ص 159. ود. خديجة احمد الهيصمي، انعكاس الصراعات في القرن الأفريقي على الأمن القومي اليمني والعربي، مجلة كلية القيادة والأركان، اليمن، كلية القيادة والأركان، العدد 13، 1999، ص 46. و. السيد علي أبو فرحة، مصدر سابق، ص ص 282-284.

³ التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مصدر سابق، ص 248. و. محمد عاشور مهدي، مصدر سابق، ص 97.

⁴ نقلاً عن: سارا لينديبرغ ونيل ملفين، الصراعات المسلحة الكبرى، مصدر سابق، ص 158.

تشرين الثاني/نوفمبر لعام 2008، بناء على دعوة مصر، وترأسته كلاً من مصر واليمن، وشارك فيه مسؤولون سياسيون وبحريون من كلاً من: مصر، السعودية، اليمن، السودان، جيبوتي، الحكومة الانتقالية الصومالية، وجامعة الدول العربية، لبحث سبل مكافحة القرصنة وحماية الطرق البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن⁽¹⁾. كما واتفق عدد من الدول العربية في حزيران/يونيو من عام 2009، على تشكيل قوة بحرية مشتركة لمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، أطلقوا عليها اسم "قوة واجب بحرية عربية"⁽²⁾.

وهكذا يتبين، أن موقف العديد من الدول العربية لم يكن إيجابياً إزاء تسوية الأزمة الصومالية، على الرغم من كون الصومال بلد عربي، إلا في بعض الوساطات العربية الفردية التي لم تتطور إلى جهد عربي مشترك. وقد وجه تقرير لمنظمة حقوق الإنسان "أفريكا ووتش" نقداً إلى الدول العربية باستثناء كلاً من السعودية ومصر، لعدم الإسهام الواجب في إغاثة اللاجئين الصوماليين، ولا سيما الكويت التي لم تقدم ما يتفق مع ثرائها، في الوقت الذي تبرعت فيه بمليون جنيه إسترليني لإنقاذ حديقة حيوانات في لندن⁽³⁾.

خامساً: إسرائيل والأزمة الصومالية:

على الرغم من أن إسرائيل ليست من دول الجوار الصومالي، وليست دولة عربية أو أفريقية، إلا أن لأهمية موقع الصومال على الخريطة السياسية الدولية، وللدور الذي تطمح إسرائيل أن تمارسه في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر⁽⁴⁾، فقد قامت إسرائيل باتخاذ مواقف عدة إزاء مراحل تطور الأزمة الصومالية.

¹ عادل علي أحمد و. رضا علي إبراهيم، مصدر سابق، ص ص 53-54، 57-58.

² تشارك في القوة كلا من: السعودية، مصر، الكويت، قطر، الامارات، سلطنة عمان، الاردن، السودان، اليمن، وجيبوتي.

ينظر: عطية عيسوي، مصدر سابق، ص 149.

³ نقلاً عن: د. نجوى أمين الفوال، انهيار الدولة في الصومال، مصدر سابق، ص 25. وقارن مع: علي العمودي، مصدر سابق، ص 160.

⁴ للمزيد من التفاصيل حول أهمية المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ينظر:

د. عبدالله عبدالمحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي، في: ندوة البحر الأحمر (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، 1986)، ص ص 85-99. ود. السيد عليوه، البحر الأحمر في الاستراتيجية الإسرائيلية، مجلة قضايا عربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد 4، 1980، ص ص 169-189. و. محمد يسري قنديل، التواجد البحري الإسرائيلي في البحر الأحمر، مصر، الدار العربية للنشر والترجمة، العدد 53، 1992، ص ص 10-21. و. مختار شعيب، الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر في إطار نظرية الأمن الإسرائيلية، مختارات إسرائيلية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 74، 2001، ص ص 84-88.

إذ بدأ التوجه الإسرائيلي تجاه الصومال منذ نهاية خمسينيات القرن العشرين عن طريق طرف ثالث آنذاك وهو إيطاليا، وذلك بغمر أسواق الصومال بالسلع الإسرائيلية ما بين عامي 1958-1959⁽¹⁾.

وبعد استقلال الصومال في عام 1960، قامت إسرائيل بتدريب الجيش الصومالي، على الرغم من كون الصومال لم تكن لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل⁽²⁾.

وبعد توقيع إسرائيل ومصر اتفاقية كامب ديفيد في عام 1979، عملت إسرائيل على زيادة وجودها في قارة أفريقيا، عن طريق التمرکز في منطقة القرن الأفريقي، وذلك للأهمية الإستراتيجية لدول القرن الأفريقي، ومن ضمنها الصومال⁽³⁾.

وفي منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وتحديدًا في شباط/فبراير من عام 1985، نجحت إسرائيل وبمساعدة دولة جنوب أفريقيا في تقوية علاقاتها بالصومال. إذ قام "عبد الرحمن عبد حسين" صهر الرئيس الصومالي بري آنذاك، بزيارة سرية إلى إسرائيل استمرت يومين لمناقشة التعاون العسكري بين الطرفين، وقد غطت الاتفاقية الناجمة عن تلك الزيارة، برنامجاً شاملاً لمكافحة التمرد، مثل تدريب أفراد الأمن الصومالي⁽⁴⁾.

وبعد سقوط نظام الرئيس بري في عام 1991، وتقسيم الصومال إلى أقاليم عدة، عملت إسرائيل على زيادة نفوذها في منطقة القرن الأفريقي، ومن ضمنها الصومال. إذ أشار "موشيه ي أغار" نائب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية آنذاك في بداية التسعينات من القرن العشرين، أن منطقة القرن الأفريقي تهم إسرائيل بشكل خاص، ومن ضمنها الصومال⁽⁵⁾.

1. علاء سالم، الوجود الإسرائيلي في الصومال وإريتريا والقرن الأفريقي، دراسات، مصر، الدار العربية للدراسات والنشر، العدد 66، 1993، ص 48.

2. بنجامين بيت هلمحي، الاخطبوط الإسرائيلي، ترجمة محمود برهوم ويوسف ابو ليل (عمان: منشورات دار الكرمل للنشر، 1989)، ص 48.

3. د. محبات امام الشراي، الوجود الإسرائيلي والعربي في أفريقيا: دراسة اقتصادية سياسية (القاهرة: دار المعارف للنشر، 1982)، ص 284.

4. بنجامين بيت هلمحي، مصدر سابق، ص 79.

5. نقلًا عن: عبد الباقي عبد الكبير الأفغاني، الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر، دراسات استراتيجية، الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، العددان 19-20، 2000، ص 59، 75.

وعليه، قامت إسرائيل بإجراء اتصالات سرية مع عدد من الأطراف الصومالية المتنازعة، بهدف إيجاد تفاهم مشترك، مع عرض خدماتها، ثم الخروج بتلك الاتصالات إلى النطاق العلني⁽¹⁾. كما شاركت إسرائيل بوفد رفيع المستوى في المؤتمر الدولي الذي عقد في أديس أبابا في كانون الاول/ديسمبر من عام 1992، بهدف تنسيق المساعدات للصوماليين، فضلا عن إقامة مراكز عدة في العاصمة مقاديشو وفي شمال الصومال، لتقديم المساعدات للصومال، وتحت مسميات عدة، التي تولاهها "صندوق إغاثة الصومال"^{*}، فضلا عن إقامة المعسكرات لاستقبال اللاجئين في الأراضي الكينية^{*}. وقد أشارت التقارير، أنه جرى تأهيل تلك المراكز بخبراء إسرائيليين وصلوا للصومال في أواخر عام 1992، وبلغ عددهم أكثر من (250) شخصا، وكانوا يتعاونون مع قيادة القوات الأميركية في الصومال⁽²⁾.

كما نجح الإسرائيليون بعد انفصال "جمهورية ارض الصومال" في مد نفوذهم فيها، مستغلين حالة الفوضى التي مرت بها البلاد، من اجل تهيئة الفرصة لإرساء نفوذها، ومن ثم أحكام سيطرتها على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر⁽³⁾. إذ زار رجال أعمال إسرائيليين تابعين لشركة "شاليفيت. آيه. أس. أنترناشونال القابضة" جمهورية ارض الصومال في عام 2001، من اجل الاستثمار في الإقليم. وقد روج رجال الأعمال الإسرائيليين إلى أن مشاريعهم ستكون دون مقابل، سوى منحهم حق العمل والتحرك لجني الأرباح، من خلال إقامة وتأهيل المرافق الحيوية للإقليم (والتي تشمل توسيع مطار بربرا ومينائها وإعادة تأهيلهما وإقامة مكتب اتصال فيهما، وتعبيد الطرق المؤدية إلى المطار والميناء

¹. حسين حمودة مصطفى، اسرائيل في أفريقيا، تقديم د. محمد سليم ود. احمد يوسف احمد (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011)، ص 215. و. سمر ابراهيم محمد، السياسة الاسرائيلية تجاه أفريقيا: حالة القرن الأفريقي (مصر: الجزيرة للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص 127، 205.

^{*} يذكر ان الصندوق تدعمه وزارة الخارجية الاميركية والمنظمة الصهيونية العالمية والمؤتمر اليهودي ومنظمة بني بريت ومنظمة جونت اليهودية فضلا عن منظمات وجمعيات صهيونية ويهودية في اميركا. ينظر: علاء سالم، مصدر سابق، ص 49.

^{*} ذكرت بعض المصادر، قيام اسرائيل وبالتعاون مع القوات الاميركية، بعملية نقل قرابة (2000) طفل لاجئ صومالي لاسرائيل، اذ تم انشاء خمسة معسكرات لاقامة هؤلاء الاطفال ورعايتهم تحت اشراف مباشر من الموساد الاسرائيلي، لتربيتهم على الدين اليهودي.

ينظر: د. احمد ابراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في اليات تسوية الصراعات في أفريقيا، مصدر سابق، ص 167. و. سمر ابراهيم محمد، مصدر سابق، ص ص 205-206.

². ينظر: ندوة المستقبل العربي، القرن الأفريقي: اهم القضايا المثارة، مصدر سابق، ص 92. و. علاء سالم، مصدر سابق، ص 49. و. سمر ابراهيم محمد، مصدر سابق، ص ص 204-205.

³. د. عبدالسلام بغدادي، تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، مصدر سابق، ص 22. و. سمر ابراهيم محمد، مصدر سابق، ص 203.

وتحسينها، وإعادة بناء وسط المدينة والذي دمرته الحرب الأهلية)، فضلاً عن إقامة المشاريع الزراعية والاستثمار في مجال التعدين⁽¹⁾. كما وقع "رئيس جمهورية أرض الصومال" اتفاقية مع الجانب الإسرائيلي في 21 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2001، شملت تقديم مساعدات عسكرية لجمهورية أرض الصومال، وتدريب أفرادها⁽²⁾.

وقد رفض العديد من القادة الصوماليين، توجيه أي لوم أو عتاب عليهم من جانب أي طرف عربي أو مسلم، لسماحهم لإسرائيل بالتدخل في بلادهم (أي الصومال) وفي القرن الأفريقي، طالما ظل العرب بعيدين عما يحدث داخل الصومال، وطالما أنهم لم يقدموا أي دعم حقيقي للشعب الصومالي، مثلما فعلت إسرائيل⁽³⁾.

كما اعترف رئيس "جمهورية أرض الصومال" الراحل إبراهيم عقال، إلى أن حكومة الإقليم، تنفذ مشاريع في الإقليم بالتعاون مع رجال الأعمال الإسرائيليين. وأضاف، أن الدول العربية لم تتعامل مع الإقليم، فضلاً عن إغلاق أسواق الدول العربية أمام صادرات الإقليم من الماشية، مما أثر سلباً في الواقع الاقتصادي للإقليم، وادى ذلك إلى اتجاه الإقليم إلى الإسرائيليين للتعاون معهم⁽⁴⁾.

وبعد تزايد الدعوات الأميركية لمحاربة ما سمي بالإرهاب، وعد الصومال من الدول التي تستقطب العديد من التنظيمات المسلحة، عملت إسرائيل على الاستفادة من ذلك، إذ ألقت بكل ثقلها في الحرب على الإرهاب، لا سيما بعد تفجير الفندق الإسرائيلي في ممباسا، وفي الوقت ذاته تعرض طائرة الركاب الإسرائيلية إلى إطلاق صاروخين بعد أقلاعها بقليل من

¹. نقلاً عن: المصدر نفسه، ص 204. و، صحيفة الوسط، مصدر سابق، ص 17-18. وقارن مع: نادية سعد الدين، التدخل الاقتصادي الإسرائيلي في شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي، في: العرب والدائرة الأفريقية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 155.

². حسين حمودة مصطفى، مصدر سابق، ص 274.

³. نقلاً عن: المصدر نفسه، ص 215.

⁴. ينظر تصريح عقال في: صحيفة الوسط، مصدر سابق، ص 16، 19. و، سمر إبراهيم محمد، مصدر سابق، ص 204.

وقد انتقد حسين عبيد الرئيس السابق " لجمهورية أرض الصومال " إبراهيم عقال، متهما إياه بالتعاون مع إسرائيل. وأشار عبيد إلى وجود وثيقة موقعة بين كل من رئيس جمهورية أرض الصومال آنذاك " إبراهيم عقال " ورئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك " بنيامين نتنياهو "، بشأن ما سمي بالوافق الجديد بين الصوماليين وإسرائيل.

نقلاً عن: وائل إبراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص 163. و، سمر إبراهيم محمد، مصدر سابق، ص 128. يقول فيها " اننا نؤمن من العرب وليست لنا منفعة بهم، وعلاقتنا مع إسرائيل أفضل لنا، وبهمنا إقامة دولة شمال الصومال تتمتع بعلاقات جيدة معكم (أي إسرائيل) ومع أمريكا.

نقلاً عن: إدريس عبدالله، النظام السياسي العربي في القرن الأفريقي، في: القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، مصدر سابق، ص 31.

مطار ممباسا بكينيا، في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2002، مما أعطى لإسرائيل ذريعة لتوسيع نفوذها في منطقة القرن الأفريقي، وفي مقدمتها الصومال، في إطار ما سمي بالحرب على الإرهاب⁽¹⁾.

إذ أشارت التصريحات الإسرائيلية عن تورط تنظيم القاعدة وجماعات صومالية في تدبير الحادثين⁽²⁾. في حين أعلن مسؤول أميركي أن منظمة الاتحاد الإسلامي الصومالية هي المسؤولة عن الحادث⁽³⁾. وهو ما دفع حاكم إقليم "البونت لاند" آنذاك "عبدالله يوسف" لاستغلال تلك الحادثة في الطلب من الحكومة الإسرائيلية والأميركية بمساعدته في السيطرة على مدينة كيسمايو الإستراتيجية ليتمكن من القضاء على ما يدعى بشبكات الإرهاب والتي شكلت خطراً على المناطق القريبة من الحدود الكينية⁽⁴⁾. وعلى أثره، زار فريق من جهاز الاستخبارات الإسرائيلي إقليم "البونت لاند" في الصومال، لإجراء مباحثات حول نشاط الجماعات المسلحة، ووجود الجماعات الإسلامية في الصومال، التي كانت تخشى إسرائيل أن تنفذ عمليات جديدة تستهدف مصالحها في القرن الأفريقي⁽⁵⁾.

ومع تزايد ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، عملت إسرائيل على زيادة نشاطها العسكري في جنوب البحر الأحمر، فضلاً عن تأييدها لتزايد عدد الأساطيل الأجنبية قبالة السواحل الصومالية، من أجل تدويل أمن البحر الأحمر⁽⁶⁾.

إذ أشارت بعض المصادر، إلى قيام وفد إسرائيلي بالتفاوض مع بعض القيادات الصومالية المعارضة للحكومة الصومالية، في إطار سعي إسرائيل لتأمين حركة السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر⁽⁷⁾. كما أشار مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل والذي مقره في

¹ محمد يوسف الجعيلي، دول مجلس التعاون الخليجي ولامن البحر الاحمر، مصدر سابق، ص 152. و. مجدي

كامل، مصدر سابق، ص 279. ود. سمير التنير، مصدر سابق، ص 44.

² نقلاً عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مصدر سابق، ص 235.

³ نقلاً عن: واشنطن: منظمة صومالية وراء هجوم كينيا، 2002/11/30.

www.middle-east-online.com.

⁴ د. السيد عوض عثمان، مصدر سابق، ص 14.

⁵ حسين حموده مصطفى، مصدر سابق، ص 215.

⁶ مجدي كامل، مصدر سابق، ص 316-317. و. مامون كيوان، مصدر سابق، ص 111.

⁷ حسين حموده مصطفى، مصدر سابق، ص 274.

دمشق* في تقرير وجهه إلى الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية "عمرو موسى" مفاده "تزايد النشاط العسكري الإسرائيلي في جنوب البحر الأحمر، ونجاح إسرائيل في الحصول على مواقع لمحطات مراقبة في دول منطقة القرن الأفريقي الأمر الذي يهدد الأمن القومي العربي من ناحية الجنوب"¹.

وهكذا يتبين، أن إسرائيل سعت إلى محاولة مد نفوذها في الصومال منذ نهاية الخمسينات وبداية ستينيات القرن العشرين، وذلك للأهمية التي تحتلها الصومال على الخريطة السياسية الدولية، وموقعها الاستراتيجي المهم المطل على المحيط الهندي والبحر الأحمر لا سيما في مدخله الجنوبي. وبعد سقوط نظام الرئيس بري في عام 1991، وتفكك الدولة الصومالية إلى عدة أقاليم، نجحت إسرائيل في زيادة نفوذها في الصومال، لا سيما في "جمهورية أرض الصومال"، وذلك لتحقيق أهداف عدة، من أهمها، ضمان نفوذها في منطقة البحر الأحمر، ولا سيما في جزئه الجنوبي.

وعبر ما تقدم ذكره يتبين، أن تأثير الدول الإقليمية إزاء الأزمة الصومالية، لا سيما منذ سقوط نظام الرئيس بري في عام 1991، أسهم في تفاقم الأزمة الصومالية، واتخاذها أبعاداً إقليمية. إذ عملت الدول الإقليمية، لا سيما أثيوبيا وإريتريا، إلى استغلال تدهور الحالة الأمنية في الصومال، من أجل تنفيذ مصالحها الإقليمية على حساب المصلحة العامة للصومال.

* يعد مكتب مقاطعة إسرائيل التابع لجامعة الدول العربية بمثابة هيئة تابعة للجامعة العربية. وقد تم انشاؤه عام 1951. ويشمل الإطار التنظيمي لمكتب المقاطعة العربية لإسرائيل، مكتباً رئيسياً مقره في دمشق، ويديره مفوض عام يعينه أمين عام جامعة الدول العربية ويرتبط به.

للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص 251-256.

¹ نقلاً عن: عبدالله الحاج، صمت عربي تجاه تقرير خطير لمكتب المقاطعة: حراس إسرائيل على باب المنذب، (تحقيق). www.abdilhaj.htm

وقارن مع: شريف شعبان مبروك، تأثير عمليات القرصنة البحرية الصومالية وانعكاساتها على أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 138، 2009، ص 123-124.

المبحث الثاني: القوى الدولية والأزمة الصومالية

شهدت الأزمة الصومالية منذ اندلاعها، لا سيما منذ سقوط نظام الرئيس سياد بري في عام 1991، العديد من المواقف الدولية، سواء كانت على صعيد المنظمات أم على صعيد الدول، مما أسهم في تدويل الأزمة الصومالية، واتخاذها أبعاداً ذا طابع دولي.

ومن بين أبرز المنظمات والقوى الدولية، التي كان ولا يزال لها دوراً مؤثراً إزاء تطور الأزمة الصومالية:

المطلب الأول: على صعيد المنظمات

شهدت الأزمة الصومالية في مراحل تطورها، تدخل العديد من المنظمات الدولية. ومن بين أبرز المنظمات الدولية التي لها دور فاعل ومؤثر إزاء تطور الأزمة الصومالية، الأمم المتحدة. إذ برز دور الأمم المتحدة إزاء تطور الأزمة الصومالية منذ سقوط النظام السياسي في الصومال في عام 1991، واندلاع النزاع المسلح فيما بين الفصائل الصومالية، مما أدى إلى موت الآلاف من المدنيين الصوماليين، ونزوح ولجوء العديد من الصوماليين من مناطق النزاع إلى داخل الصومال وخارجها، فضلاً عن انتشار الفقر والمجاعة، وتدهور الحالة الإنسانية والاجتماعية في البلاد. إذ قدر عدد الموتي من السكان جراء الجوع قرابة (300) فرد يومياً، فضلاً عن نزوح قرابة (1,7) مليون من مناطق التوتر في الصومال⁽¹⁾.

وبناء على مناشدة رئيس وزراء الصومال آنذاك "عمر عرته غالب"^{*} لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بضرورة التدخل الدولي لوقف التدهور الحاصل في الصومال، وإيصال المساعدات الإنسانية للسكان والمقدمة من المنظمات الدولية والإقليمية⁽²⁾، اصدر مجلس الأمن، العديد من القرارات الدولية لتوصيل المساعدات الإنسانية للمدنيين، ونزع سلاح الفصائل الصومالية المسلحة. وعندما لم يستطع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة،

¹ محمد يعقوب عبدالرحمن، مصدر سابق، ص ص 218-219، وقارن مع: جون قاي نوت يوه، مصدر سابق، ص ص 69-70. و CIA, op. cit., p. 12.

^{*} رئيس وزراء الصومال خلال المدة (24 كانون الثاني/يناير 1991 - 3 كانون الثاني/يناير 1997).

² إذ كانت بعض القبائل والفصائل الصومالية، تستولي على المعونات الإنسانية، وتعرقل جهود المنظمات الدولية في اغاثة المناطق المتضررة والمتأثرة بالمنازعات المسلحة.

ينظر: محمد يعقوب عبدالرحمن، مصدر سابق، ص 219. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 443.

تنفيذ القرارات التي صدرت بحق الصومال، أصدرت قرارات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، التي تجيز التدخل الدولي في الصومال، إلا أنها (أي القوات الدولية) انسحبت بعد ذلك بعدما فشلت في تحقيق ما كانت تصبو إليه، وكما مبين في الجدول (7).

جدول (7) القرارات التي صدرت من مجلس الأمن تجاه الصومال في المدة (1992-1994)

رقم القرار	تاريخ صدور	أهم بنود القرار
733	1992/1/23	وقف إطلاق النار فيما بين الفصائل الصومالية، وفرض حظر شامل على تسليم أي نوع من أنواع الأسلحة إلى الصومال، لضمان توزيع المساعدات الإنسانية وتسوية الأزمة الصومالية.
746	1992/3/17	إرسال فريق تقني إلى الصومال، بهدف تنفيذ وقف إطلاق النار، وإنشاء آليات لتوصيل مواد الإغاثة للشعب الصومالي.
751	1992/4/24	ينشأ مجلس الأمن تحت سلطته ودعماً لمهمة الأمين العام، عملية للأمم المتحدة في الصومال. ويرسل على الفور وحدة من (50) مراقباً للأمم المتحدة، فضلاً عن الموافقة من حيث المبدأ على إن ينشأ مجلس الأمن قوة امن تابعة للأمم المتحدة. وهكذا تم إنشاء عملية I - UNOSOM.
767	1992/7/27	موافقة مجلس الأمن على اقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء أربع مناطق عمليات في الصومال كجزء من عمليات الأمم المتحدة الموحدة في الصومال [وهي كل من: منطقة مقاديشو، منطقة الشمال الغربي (جمهورية أرض الصومال)، منطقة الشمال الشرقي، والمنطقة الجنوبية (باقي أجزاء الصومال)].
775	1992/8/28	زيادة قوة عمليات الأمم المتحدة في الصومال، وزيادة عمليات النقل الجوي إلى المناطق المنكوبة.
794	1992/12/3	تأييد توصية الأمين العام للأمم المتحدة، ويأذن باتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق عبر استخدام كل الوسائل اللازمة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال. ويدعو جميع الدول الأعضاء بتقديم قوات عسكرية، والمساهمة بتبرعات إضافية نقداً أو عيناً، وتوحيد قيادة القوات المشتركة وامرتها.
814	1993/3/26	توسيع حجم عملية الأمم المتحدة في الصومال وولايتها. ويأذن بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الموسعة في الصومال لفترة مبدئية حتى 31 تشرين الاول/أكتوبر من عام 1993، وان ينقل مهام قوة العمل الموحدة التابعة للأمم المتحدة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وهكذا تم إنشاء عملية II - UNOSOM.

837	1993/6/6	اتخاذ جميع التدابير اللازمة في مواجهة كافة المسؤولين عن ارتكاب الهجمات المسلحة ضد موظفي عمليات الأمم المتحدة الثانية في الصومال، لا سيما من جانب المؤتمر الصومالي الموحد / التحالف الوطني الصومالي، والقبض عليهم واعتقالهم من أجل ملاحقتهم قضائياً.
865	1993/9/22	يؤكد على أهمية تحقيق أهداف عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بحيث تنتهي مهمة القوات الدولية بحلول آذار/مارس من عام 1995.
878	1993/10/29	تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية لفترة مؤقتة تنتهي في 18 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1993.
885	1993/11/16	تعلق إجراءات اعتقال الأفراد الذين قد يكونون متورطين، إلا أنه لم يتم احتجازهم في الوقت الراهن (يقصد به محمد فارح عيديد)، وأن يتخذ ترتيباً مناسباً لمعالجة حالة من احتجزوا بالفعل.
886	1993/11/18	تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية لمدة أخرى تنتهي في 31 أيار/مايو من عام 1994.
897	1994/2/4	التخفيض التدريجي لقوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى مستوى قوة لا يتجاوز عدد أفرادها (20,000) فرد ولعناصر الدعم اللازمة.
923	1994/5/31	تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية لمدة إضافية تنتهي في 30 أيلول/سبتمبر من عام 1994.
946	1994/9/30	تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية لمدة شهر واحد تنتهي في 31 تشرين الأول/أكتوبر من عام 1994.
953	1994/10/31	تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية لمدة مؤقتة تنتهي في 4 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1994.
954	1994/11/4	يشير بأن عدم إحراز تقدم في عملية السلم في الصومال، وتحقيق المصالحة الوطنية، قد قوض بشكل أساسي أهداف الأمم المتحدة في الصومال. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن تبرير استمرار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بعد آذار/مارس من عام 1995. وعليه، قرر تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية لمدة نهائية حتى آذار/مارس من عام 1995.

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

1. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، قرارات ومقررات مجلس الأمن 1992، نيويورك، 1993، ص ص 90 - 106.
2. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، قرارات ومقررات مجلس الأمن 1993، نيويورك، 1994، ص ص 138 - 152.
3. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، قرارات ومقررات مجلس الأمن 1994، نيويورك، 1996، ص ص 72 - 80.

وقد استمر تدخل القوات الدولية قرابة (27) شهر (أي منذ كانون الأول/ديسمبر عام 1992 ولغاية آذار/مارس عام 1995)، جُنِدت الأمم المتحدة خلالها قرابة (35) ألف

جندي من (33) دولة من مختلف قارات العالم*، وتكلفت في مجملها قرابة (2) مليار دولار، وخسرت ما يزيد على (155) جندياً دولياً، وكما مبين في الجدول (8).

جدول (8) موجز عمليات الأمم المتحدة في الصومال في المدة ما بين (1992-1995)

القوات الدولية	(35,269) ألف عسكري ومدني، منهم (32,269) ألف عسكري وامني، فضلا عن (3000) ألف موظف دولي ومحلي.
الخسائر البشرية	(155) قتيل، منهم (151) أفراد عسكريين، (3) موظفين مدنيين دوليين، و(1) موظف محلي.
النفقات	قرابة (1,686,5) مليار دولار**.

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

1. الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الأمن.

S/1995/231, 28 March 1995, pp. 14 - 15

2. د. جمال حمود الضمور، مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي في ليبيا.. السودان..الصومال (عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2004)، ص ص 580، 591 - 592.

وعلى الرغم من ان عملية الأمم المتحدة في الصومال نجحت في تحقيق بعض أهدافها ذات الطابع الإنساني، والمتمثلة في تأمين وصول المساعدات الإنسانية لمناطق واسعة من الصومال، فضلا عن نجاحها في إعادة فتح بعض المطارات والموانئ التي أغلقت في وسط وجنوب البلاد، نتيجة تردي الوضع الأمني آنذاك⁽¹⁾.

* أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية (28,000) ألف، إيطاليا (2,500) ألف، فرنسا (2,000) ألف، بلجيكا (600) جندي، وبريطانيا مجموعة من الفنين، فضلا عن مشاركات محدودة من دول أخرى. نقلاً عن: د. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 456. وقارن مع: وائل إبراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص ص 123، 204.

** في حين اشارت مصادر أخرى، إلى ان تكلفة مهمة الأمم المتحدة في الصومال قدرت بنحو (2,1) مليار دولار، في حين تكلفت عملية الولايات المتحدة الأمريكية قرابة (2) مليار دولار رغم اقتصار نطاق العملية على (40%) من الأراضي الصومالية.

ينظر: د. احمد الرشدي وآخرون، قضية عربية: القرن الأفريقي حروب تستقبل القرن الجديد: استراتيجية مواجهة الحروب الأهلية في افريقيا، (استطلاع)، مجلة البيان، 12 يوليو 1999، ص 3.

www.albayan.ae/one-world/1999-07-12-1.1077633

¹. فمثلاً خلال المدة ما بين (كانون الاول/ديسمبر 1992- 20 كانون الثاني/يناير 1993) رست في ميناء مقاديشو نحو (13) سفينة تابعة لبرنامج الغذاء العالمي ومنظمات الإغاثة الإنسانية. كما بدأت الحركة التجارية تشهد نشاطاً ملموساً في اسواق المدن الصومالية بعد استخدام مينائي مقاديشو وكيسمايو.

د. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 455. ود. معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الانساني (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2011)، ص 189.

إلا إن العملية فشلت في نزع سلاح الفصائل الصومالية، وإيجاد تسوية سياسية للنزاع فيما بين الفصائل الصومالية المتنازعة، كما تسببت في تعقيد الأزمة الصومالية عبر السياسة الأمنية التي اتبعتها في إدارة عملية التدخل الدولية⁽¹⁾. وقد انتقد ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في الصومال آنذاك "محمد سحنون الجزائري" التدخل الدولي في الصومال، وطالب بإيضاح الأهداف السياسية للعملية. وأشار إلى إن هناك قرابة (3) آلاف طفلاً صومالياً على الأقل يموتون وقوات الأمم المتحدة تقف متفرجة، مما اضطره إلى الاستقالة من منصبه⁽²⁾. وبعد الانتقادات التي وجهها سحنون للقوات الدولية، أرسل الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك ممثلاً آخرًا في الصومال "شمايا حارنجان"، إلا أنه أيضاً انتقد أداء القوات الدولية في الصومال. وأضاف إلى أن الأمم المتحدة تتصرف بشكل غير سليم في الصومال، وإن عملية (يونيسوم-2) عجزت عن أن تفعل شيئاً سوى قتل المئات من الأبرياء⁽³⁾.

وكان الجانب الرئيس في إخفاق تجربة التدخل الدولي في الصومال، يتمثل في فشل الهيكل العام لإدارة عملية التدخل من جانب الأمم المتحدة. ويبدو الفشل واضحاً بصفة خاصة في العديد من جوانب العملية، سواء فيما يتعلق بالأهداف التي تبنتها الأمم المتحدة في الصومال، أو فيما يتعلق بأسلوب القيادة والسيطرة الذي اعتمدته الأمم المتحدة في البلاد، أو فيما يتعلق بالحجم العام للقوات المشاركة في العملية، أو فيما يتعلق بالمنهج الذي اتبعته القوات الدولية لدى التعامل مع الفصائل الصومالية المسلحة⁽⁴⁾.

¹ مارجریت سی. هارل، أفريقيا، في: التقييم الاستراتيجي، تحرير زلمي خليل زاد (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص 330 - 331. ود. نجوى امين الفوال، الصومال ما بعد التدخل الدولي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 121، 1995، ص 144. و. محمد يعقوب عبدالرحمن، مصدر سابق، ص 224.

كما اشار المراقبون، إلى إن الأمم المتحدة اعتبرت من اكبر المحركين للنزعة القبلية. إذ كشفت الأحداث إن الأمم المتحدة قامت بتوزيع خرائط عدة للصومال القديم من اجل تكريس القبلية، وتدعو كل قبيلة للتمسك بمواقعها.

ينظر: عصام محمد محمد، القبائل الموقوتة في الصومال، مجلة قضايا دولية، اسلام اباد، العدد 229، 1994، ص 15.
² نقلا عن: عايده العزب موسى، مصدر سابق، ص 25. و. وائل ابراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص 125 - 126. وقارن مع: د. بطرس بطرس غالي، 5 سنوات في بيت من زجاج (القاهرة: مطابع الاهرام التجارية، 1999)، ص 70-73.

كما أشار محمد سحنون، إلى إن من أكثر الأبعاد تناقضا في سلسلة عمليات الأمم المتحدة في الصومال، هو انفاق ملياري دولار تقريبا على عمليات حفظ السلام من اجل حماية ما يقدر بـ(50) مليون دولار من امدادات الاغاثة.

نقلا عن: تانديكا نكواني، حفظ السلام في افريقيا: آفاق المستقبل، ترجمة د. محمد عاشور مهدي، في: الدولة الديمقراطية والأمن في افريقيا (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، 2003)، ص 131.

³ نقلا عن: عايده العزب موسى، مصدر سابق، ص 25.

⁴ ينظر: توم بورتوس، بريطانيا في افريقيا، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص 42، 47. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 469.

وبعد انسحاب القوات الدولية من الصومال، عملت الأمم المتحدة على دعم ومساندة مؤتمرات تسوية الأزمة الصومالية (كما سبق ذكره). كما بدأ مجلس الأمن بدراسة كيفية دعم عمليات السلام في الصومال بفاعلية أكبر عبر تشديد الحظر المفروض على الأسلحة بموجب قرارها المرقم (733) الصادر في كانون الثاني/يناير من عام 1992.

وفي 22 تموز/يوليو من عام 2002، عمدت الأمم المتحدة إلى تشكيل فريق من الخبراء لجمع معلومات عن الانتهاكات للحظر المفروض على الأسلحة، وفي الوقت نفسه وسع مجلس الأمن نطاق الحظر على الأسلحة لتشمل تزويد الصومال بشكل مباشر أو غير مباشر للاستشارات التقنية، أو المساعدات المالية، والتدريب المتعلق بالنشاطات العسكرية، مما كان سيؤدي إلى قطع المساعدات العسكرية التي تقدمها بعض الدول لبعض الفصائل الصومالية المتنازعة⁽¹⁾.

وبعد تزايد عمليات القرصنة قبالة السواحل الصومالية، اصدر مجلس الأمن العديد من القرارات بهذا الشأن. والملاحظ أن جميع قرارات مجلس الأمن، صدرت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يبيح استخدام القوة في القضايا التي يرى مجلس الأمن إنها تهدد السلم والأمن الدوليين. وقد أتاح قرارات مجلس الأمن للدول الدخول إلى المياه الإقليمية الصومالية، والدعوة إلى إنشاء منظومة أمنية لحماية البحر الأحمر وبتعاون دولي، وهو ما يعني تدويل أمن البحر الأحمر، وكما مبين في الجدول (9).

جدول (9) أهم القرارات التي صدرت من مجلس الأمن تجاه القرصنة في عام 2008

رقم القرار	تساريخ الصدور	أهم بنود القرار
1814	2008/5/15	دعم مجلس الأمن للمساهمة التي قدمتها بعض الدول لحماية القوافل التجارية لبرنامج الأغذية العالمي. ويهيب بالدول والمنظمات الإقليمية التنسيق فيما بينها. ويطلب من الحكومة الصومالية أن تتخذ إجراءات لحماية السفن المشاركة في إيصال المساعدات إلى الصومال.
1816	2008/6/2	حث الدول التي تعمل سفنها الحربية وطائراتها العسكرية في أعالي البحار وفي المجال الجوي قبالة سواحل الصومال، على تكثيف وتنسيق جهودها

¹ ينظر: القرار الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 4580 والمعقودة في 22 تموز/يوليو 2002.

		لردع أعمال القرصنة، ويقرر أنه يجوز لمدة ستة أشهر من تاريخ هذا القرار، أن تقدم الدول التي تتعاون مع الحكومة الصومالية على مكافحة القرصنة، دخول المياه الإقليمية للصومال لقمع القرصنة مع استخدام جميع الوسائل اللازمة داخل المياه الإقليمية للصومال.
1838	2008/10/7	يهيب بالدول المهتمة بأمن الأنشطة البحرية أن تشارك بنشاط في مكافحة أعمال القرصنة في أعالي البحار قبالة سواحل الصومال، عن طريق القيام على وجه الخصوص بنشر سفن حربية وطائرات عسكرية.
1844	2008/11/2	قرر أن تتخذ جميع الدول الأعضاء التدابير اللازمة لمنع دخول أو عبور أراضيها من طرف الأفراد الذين تحدد اللجنة المشكلة من مجلس الأمن أسمائهم. فضلا عن تجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى التي تكون في أراضيها، والتي يملكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الأفراد المحددين من قبل اللجنة والمسؤولين عن أعمال القرصنة.
1846	2008/12/2	قرر أنه يجوز لمدة (12) شهر اعتباراً من تاريخ هذا القرار، أن تقوم الدول والمنظمات الإقليمية التي تتعاون مع الحكومة الصومالية على مكافحة القرصنة، دخول المياه الإقليمية للصومال، واستخدام جميع الوسائل اللازمة لقمع أعمال القرصنة.
1851	2008/12/16	يهيب بالدول والمنظمات الإقليمية والدولية إلى الاشتراك الفعلي في مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، عن طريق نشر سفن حربية وطائرات عسكرية، واحتجاز المراكب والسفن والأسلحة والمعدات الأخرى ذات الصلة المستخدمة في ارتكاب أعمال القرصنة، أو التي يوجد شك في إنها معدة لذلك الاستخدام.

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة:

S/RES/1814 (2008), pp. 1 - 7. And: S/RES/1816 (2008), pp. 1 - 5. And: S/RES/1838 (2008), pp. 1 - 4. And: S/RES/1844 (2008), pp. 1 - 8 And: S/RES/1846 (2008), pp. 1 - 6. And: S/RES/1851 (2008), pp. 1 - 5.

وفيما يخص بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM)، وافقت الأمم المتحدة في 16 كانون الثاني/يناير من عام 2009، على توفير رزمة دعم لوجيستي من المساهمات المقدرة للأمم المتحدة ومن دعم مالي من الدول الأعضاء عبر صندوق ائتماني يسمح بإيصال التمويل إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك لتغطية التسديدات، وللمساعدة عند الاقتضاء، على شراء المعدات الضرورية للوحدات لحين نشر بعثة تابعة

للأمم المتحدة في الصومال⁽¹⁾. كما ساعد مخططو الأمم المتحدة الاتحاد الأفريقي في جهوده الرامية إلى توفير وحدات عسكرية إضافية للبعثة بوسائل منها، تقديم الإحاطات الإعلامية، وإعداد وثائق التخطيط ذات الصلة لفائدة البلدان المحتمل مساهمتها بقوات وشركاء الاتحاد الأفريقي. فضلاً عن استعراض قواعد اشتباك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بغية تمكينها من اتخاذ إجراءات أكثر قوة ضمن نطاق ولايتها الحالية⁽²⁾.

وفي أعقاب تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في الصومال عقب وصول الشيخ شريف شيخ أحمد للسلطة في عام 2009، دعا الموفد الخاص للأمم المتحدة في 16 ايلول/سبتمبر من عام 2009، إلى ضرورة إرسال قوة دولية للحيلولة دون دخول مقاتلين أجانب وأسلحة إلى الصومال للتعدي على قوات حفظ السلام الأفريقية والقوات الحكومية الصومالية.

ومنذ عام 2010، عملت المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، على الإسهام في تخفيف الأزمة الإنسانية الكبيرة التي يعيشها الشعب الصومالي. وصنفت الوضع في الصومال، على أنه من أكثر الأزمات الإنسانية إثارة للقلق نظراً إلى حجم احتياجات سكانه بجانب المجال المحدود لإعمال الإغاثة فيه بسبب انعدام الأمن⁽³⁾.

وفي أعقاب استمرار تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية عقب انتخاب أول حكومة اتحادية في الصومال في ايلول/سبتمبر من عام 2012، حث الأمين العام للأمم المتحدة، جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة، على تقديم موارد إضافية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك عناصر التمكين ومضاعفات القوة، فضلاً عن الوسائل اللازمة لإعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي، بعد أن أوشكت البعثة على أن تستنفد قدراتها التشغيلية التي تسمح بها الموارد المتاحة، من حيث الحفاظ بالسيطرة على الأرض، وتوسيع نطاق المناطق الخاضعة لسيطرتها⁽⁴⁾.

وفي ايار/مايو من عام 2013، قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بحلول 3 حزيران/يونيه 2013، تحت قيادة ممثل

¹. ينظر: الأمم المتحدة، القرار 1863 (2009) والذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6068 المعقودة في 16 كانون الثاني/يناير 2009. 1 - 7. S/RES/1863 (2009), 16 January 2009, pp. 1 - 7. و. تقرير رئيس المفوضية، تعزيز تصميم وفعالية أفريقيا في إنهاء النزاعات وتحقيق السلام المستدام، الاتحاد الأفريقي، طرابلس، 30-31 آب 2009، ص ص 11-12.

². ينظر: مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال. S/2009/373, 20 July 2009, p. 9.

³. ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص ص 216-217.

⁴. See: S/2013/326, op. cit., p. 21..

خاص للأمين العام، لفترة أولية مدتها اثنا عشر شهراً. ومن ضمن مهامها، القيام بمهام المساعي الحميدة التي توفرها الأمم المتحدة دعماً لعملية السلام والمصالحة التي تضطلع بها حكومة الصومال الاتحادية، وتوفير الدعم لحكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي - حسب الاقتضاء - ومساعدة حكومة الصومال في تنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية، والعمل مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، في إطار الاحترام التام لسيادة الصومال⁽¹⁾.

وهكذا يتبين، إن دور الأمم المتحدة إزاء تطور الأزمة الصومالية، لا سيما منذ سقوط نظام بري في عام 1991، قد تنوع. فبعد اشتداد النزاع المسلح فيما بين الفصائل الصومالية، قامت الأمم المتحدة، بناء على قرار مجلس الأمن، بالتدخل الدولي في الشأن الصومالي من أجل تسوية الأزمة الصومالية. إلا إن فشل القوات الدولية في تحقيق الأهداف التي أعلنت عنها الأمم المتحدة في الصومال، والخسائر التي منيت بها القوات الدولية إزاء تدخلها في الشأن الصومالي، أدى إلى انسحاب القوات الدولية من الصومال، وترك البلاد في حالة فوضى ونزاع داخلي.

وبعد انسحاب القوات الدولية، دأبت الأمم المتحدة على دعم ورعاية مؤتمرات تسوية الأزمة الصومالية، من أجل تشكيل حكومة صومالية قادرة على إعادة الأمن والاستقرار.

ومنذ نشر بعثة السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال في عام 2007، عملت الأمم المتحدة على إصدار العديد من القرارات التي تدعم بعثة السلام الأفريقية، (وهو ما سيتم تناوله في الفصل الرابع).

ومنذ تزايد ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، قامت الأمم المتحدة بإصدار عدة قرارات عن مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق، التي أجازت للدول الإقليمية والدولية، لا سيما التي لها مصالح في الصومال، في التدخل في الشأن الصومالي من أجل مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

¹ القرار 2102 (2013) والذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته المعقودة في 2 أيار/مايو 2013.

المطلب الثاني: على صعيد الدول*

شهدت الأزمة الصومالية خلال مراحل تطورها، لا سيما منذ سقوط النظام السياسي في الصومال في عام 1991، تدخل العديد من القوى الدولية في الشأن الصومالي، من أبرزها:

أولاً: الولايات المتحدة الأميركية والأزمة الصومالية:

بدأ اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بقارة أفريقيا، ولا سيما منطقة القرن الأفريقي، وبضمنها الصومال، منذ العقد الثامن من القرن العشرين، لأسباب عدة، ومنها التنافس الأمريكي-السوفيتي على القرن الأفريقي⁽¹⁾.

وترجع البدايات الأولى للدور الأمريكي في الصومال إلى عام 1977، وذلك عندما أقدم السوفيت على دعم أثيوبيا في حربها مع الصومال في عام 1977، بعدما كانت سابقاً تدعم الصومال⁽²⁾، مما اضطر الرئيس الصومالي بري إلى تحسين علاقته مع الولايات المتحدة الأميركية. ومنذ ذلك الوقت، عملت الإدارة الأميركية على مد نفوذها في الصومال.

ففي السادس من شباط/فبراير لعام 1980، عرضت الإدارة الأميركية تزويد الصومال

* على الرغم من ان الصين تعد من القوى الدولية التي اصبح لها دور مهم في القارة الأفريقية، إلا اننا لم نحاول ادراجها على صعيد الدول وذلك لعدم اهتمامها بالشأن الصومالي.

¹. See: Bowyer Bell, The Horn of Africa, National Strategy Information Center, New York, pp. 38 - 41.

و. مهند النداوي، اسرائيل في حوض النيل: دراسة في الاستراتيجية الاسرائيلية (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013)، ص 160-163. د. محمود ابو العينين، افريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي، في: مصر وافريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، مصدر سابق، ص 266 - 270.

على الرغم من الزيارات التي قام بها المسؤولون الصوماليون إلى البيت الأبيض. فمثلا في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1962، زار رئيس وزراء الصومال آنذاك " عبدالرشيد شيرماركي " الولايات المتحدة الأميركية. وفي عام 1968، قام رئيس وزراء الصومال آنذاك " محمد عقال " بزيارة الولايات المتحدة الأميركية والتقى بالرئيس الأمريكي آنذاك جونسون.

ينظر: فاطمة الزهراء علي الشيخ احمد، مصدر سابق، ص 105.

². إذ دعم السوفيت آنذاك ترسانة التسليح الصومالية فيما بين عامي 1969 - 1975. كما قاموا ببناء قواعد عسكرية في بربرة وكيسمايو، فضلا عن شطب الديون العسكرية والاقتصادية المترتبة على الصومال والتي كانت تقدر بقرابة (125) مليون دولار.

ينظر: ديفيد هالبرشتام، حرب في زمن السلم، تعريب فاضل جتكر (المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، 2003)، ص 444 - 445. و. بيتر انيانج، جذور الصراع في القرن الأفريقي، مجلة المنار، مصر، مطابع الاهرام التجارية، العدد 65، 1990، ص 100. و. وائل ابراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص 92 - 93.

بقدر محدود من الأسلحة الدفاعية مقابل استخدامها قواعد جوية وتسهيلات مرفئية في الصومال⁽¹⁾. كما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية عسكرية مع الصومال في الثاني والعشرين من اب/اغسطس من العام نفسه، التي بموجبها منحت الصومال مساعدات اقتصادية وعسكرية مقابل حق استخدام القوات الأمريكية ميناء بربرة، فضلا عن الميناء والمطار الواقع في العاصمة مقاديشو، وبعض المنشآت الأخرى⁽²⁾.

وفي عام 1981، قدمت الإدارة الأمريكية مساعدات عسكرية للصومال بقيمة (44) مليون دولار. كما خصصت في عام 1982 مبلغ وقدره (24) مليون دولار، من اجل تحسين قاعدة بربرة وتمكينها من استقبال الطائرات الأمريكية⁽³⁾.

وقد صرح مساعد وزير الدولة للشؤون الأفريقية للجنة تابعة للكونكرس الأمريكي آنذاك "سبنسر كروكر" في نيسان/ابريل عام 1983 "إن مصالحنا الإستراتيجية في القرن الأفريقي وثيقة الصلة بمصالحنا في جنوب غرب آسيا والمحيط الهندي، وإن النشاط العسكري في القرن بما فيه حقوقنا في كينيا والصومال يهدف مباشرة لحماية هذه المصالح. وهذه المصالح تشمل الوصول إلى مصادر البترول في الخليج الفارسي وأمن الطرق البحرية في المنطقة، وتتضمن الحاجة لموازنة القوى السوفيتية في المنطقة، والوصول إلى التفوق في حالة الأزمات"⁽⁴⁾.

وقد أشارت العديد من المصادر، إلى إن المساعدات الأمريكية المقدمة للصومال آنذاك أصبحت الثانية من حيث الحجم في أفريقيا جنوب الصحراء⁽⁵⁾. كما بينت إحصاءات وزارة

¹. شملت بعض اجهزة الرادار ووحدات للدفاع الجوي مع قروض تبلغ قرابة (45) مليون دولار. ينظر: د.عبدالله عبدالمحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي- الإسرائيلي: التنافس بين إستراتيجيتين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص 153. و. عايدة العزب موسى، مصدر سابق، ص 19. و. صلاح الدين حافظ، مصدر سابق، ص 146.

². See: Fraser Cameron, US Foreign Policy after the Cold War, second edition, New York: Tolyor and Francis (Group, 2005), p. 20.

و. الكيف. كروتسيخ. سفيتلوف، الروح العسكرية الامريكية، ترجمة محمود شفيق (دمشق: مطبعة الشام، 1988)، ص 232. و. طلعت احمد مسلم، الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998) ص ص 97-98.

³. عايدة العزب موسى، مصدر سابق، ص 50. و. فاطمة الزهراء علي الشيخ احمد، مصدر سابق، ص 132.

⁴. نقلا عن: د. محمد رضا فودة، المصالح الأمريكية في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 85، 1986، ص ص 195-196.

⁵. د. هويدا عبدالعظيم عبدالهادي، كيف تستفيد افريقيا من المعونات الدولية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007، ص 76. وديفيد هالبرشتام، مصدر سابق، ص 445.

الدفاع الأميركية، إلى إن عامي 1986 و 1987 سجلا أعلى معدلات المساعدات الأميركية المقدمة إلى الصومال⁽¹⁾.

ومنذ العقد الأخير من القرن العشرين، أسهم تفكك الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وغياب الانسجام بين الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبا الغربية في النظر إلى مناطق النفوذ والمصالح، في رسم الإدارة الأميركية سياسة جديدة تجاه العالم، ومن ضمنها قارة أفريقيا. وقد أشار إلى ذلك وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "وارن كريستوفر" بقوله "في سنوات الحرب الباردة الطويلة لم تتحدد سياستنا الأفريقية بناء على الطريقة التي تؤثر بها على أفريقيا، ولكن بما تحقق من مصالح لكل من واشنطن وموسكو. على انه مما يحمد له اليوم إننا تجاوزنا مرحلة تبني سياسات قائمة فقط على حماية خطوط التجارة القريبة من أفريقيا بغض النظر عن مصالح الشعوب الأفريقية"⁽²⁾.

ومن ضمن المناطق التي عملت الإدارة الأميركية التركيز عليها، هي منطقة القرن الأفريقي، ويتضح ذلك عبر طرح الولايات المتحدة الأميركية لمشروع "القرن الأفريقي الكبير"⁽³⁾، فضلا عن استحداث الإدارة الأميركية منصبا لشؤون "القرن الأفريقي الكبير" ضمن دائرة الشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية الأميركية⁽⁴⁾.

وتعد الصومال من أولى الدول الأفريقية التي عملت الإدارة الأميركية إلى زيادة نفوذها فيها منذ العقد الأخير من القرن العشرين، وذلك لأهميتها من حيث موقعها الاستراتيجي

¹. فاطمة الزهراء على الشيخ احمد، مصدر سابق، ص 136.

². نقلا عن: د. حمدي عبدالرحمن حسن، السياسة الاميركية تجاه افريقيا من العزلة إلى الشراكة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 144، 2001، ص 193. وقارن مع: د. محمد سلمان طابع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، تقديم د. عبدالمنعم المشاط (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007)، ص ص 374 - 375.

³. إذ تحاول الولايات المتحدة الأميركية الدمج بين دول القرن الأفريقي ودول حوض النيل ليشمل فضلاً عن دول القرن الأفريقي، كلاً من رواندا وبوروندي واونغا والكونغو الديمقراطية.

ينظر: د. محمد سامان، تأثير المتغيرات الدولية الاستراتيجية على طبيعة التفاعلات المائية في حوض النيل، في: الأمن المائي في حوض النيل: أشكاليات التنمية والاستقرار، تحرير د. أيمن السيد عبدالوهاب (القاهرة: مطابع الاهرام التجارية، 2011)، ص ص 196 - 197. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، التوازن الاقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي العربي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 135، 1999، ص 32. وقارن مع: د. محمد رضا فودة، ابعاد الصراع الاريتري/الأثيوبي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 136، 1999، ص 288.

⁴. عبد العظيم اسماعيل عبدالعال، السياسة الاميركية المعاصرة تجاه السودان 1989 - 1999، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاقتصادية العليا، 2001، ص 19.

المطل على إمدادات النفط الذاهبة إلى الغرب الصناعي، وتساعد المنافسة الأميركية الفرنسية للسيطرة على القرن الأفريقي، فضلا عن أنها تمثل مدخلا للإسلام في قلب أفريقيا جنوب الصحراء⁽¹⁾. إذ عملت الإدارة الأميركية إلى التدخل في الصومال بقرار من الرئيس الأميركي الأسبق (بوش الأب) والذي أعلنه بعد شهر من خسارته في الانتخابات الرئاسية الأميركية في عام 1992⁽²⁾.

وعلى اثر ذلك، دعت الولايات المتحدة الأميركية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإصدار قرارات عدة للتدخل في الشأن الصومالي تحت حجج وذرائع مختلفة. وتحت شعار إنقاذ الصومال، قامت القوات الأميركية بالتدخل العسكري في الصومال في التاسع من كانون الاول/ديسمبر لعام 1992، بالتنسيق مع مجلس الأمن في عملية سميت بـ(إعادة الأمل)⁽³⁾. ولأسباب عدة، منها المقاومة الصومالية ضد القوات الأميركية، انسحبت القوات الأميركية من الصومال في 31 اذار/مارس من عام 1994⁽⁴⁾، لا سيما بعد مقتل (18) من الجنود الأميركيين على يد قوات "محمد فارح عيديد"⁽⁵⁾.

¹ للمزيد ينظر: د. سامي ريعانا، مصدر سابق، ص 368. ود. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 452-454. ود. جودة حسنين جودة، مصدر سابق، ص 234.

² See: Vallerie J. Lofand, Somalia: U.S. Intervention and Operation Restore Hope, pp. 57 - 58. www.au.af.mil/au/awc/awcgate/navy/pmi/somalia.pdf and: Fraser Cameron, op. cit., p 20, وقد حذر سفير الولايات المتحدة الأميركية في كينيا آنذاك "سميث همبستون" في برقية لوزارة الخارجية الأميركية، بعد أيام من إعلان الرئيس الأميركي قراره التدخل في الصومال، بأنه يتعين على الإدارة الأميركية التفكير مرتين وثلاث مرات قبل التورط في الصومال، محذرا من قوة الفصائل الصومالية المسلحة، وطبيعة الصوماليين في القتال.

See: Fraser Cameron, op. cit., pp. 20 - 21.

كما أشار مستشار الأمن القومي الأميركي آنذاك "سكوكروفت" في إحدى الاجتماعات، إلى انه يمكننا إن ندخل في الصومال، ولكن كيف نخرج ؟

نقلا عن: ديفيد هالبرشتام، مصدر سابق، ص 450.

³ وقد رحبت الفصائل الصومالية في بادئ الأمر بالانزال الأميركي في الصومال، فيما عدا الإتحاد الإسلامي الصومالي الذي أعلن تحديه له.

ينظر: د. اجلال محمود رأفت، المشاكل الإقليمية وآثارها على الأمن العربي: دراسة حالة القرن الأفريقي، مصدر سابق، ص 259. ود. بطرس بطرس غالي، مصدر سابق، ص 75.

⁴ ينظر: مايكل بوغ، حفظ السلام والتدخل الإنساني، في قضايا في السياسة العالمية، تحرير برايان وايت وآخرون (ابو ظبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث، 2004)، ص 169. و. 22 - 21. Fraser Cameron, op. cit., pp. 21 - 22.

⁵ وقد أكدت المخابرات الأميركية إن "اسامة بن لادن" شارك في عام 1993 في الحرب ضد القوات الأميركية في الصومال في اطار تحالفه مع القائد الصومالي الراحل "محمد فارح عيديد".

نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مصدر سابق، ص 234. و. ديفيد هالبرشتام، مصدر سابق، ص 468-469. و. عبدالوهاب الصاوي، مصدر سابق، ص 25.

وبعد تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام في السابع من اب/اغسطس لعام 1998⁽¹⁾، وتأكيد مكتب التحقيقات الفيدرالي، إن الهجمات انطلقت من الأراضي الصومالية⁽²⁾، وأحداث 11 ايلول/سبتمبر من عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، حظيت منطقة القرن الأفريقي، ولا سيما الصومال، باهتمام أمريكي متزايد، وأضحت الصومال في صدارة اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا في سياق ما سمي بالحرب على الإرهاب⁽³⁾. وتردد الحديث عن إمكانية توجيه ضربة عسكرية إلى الصومال من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد أفغانستان، بسبب وجود منظمة الاتحاد الإسلامي في الصومال، والتي تتهمها الإدارة الأمريكية صلتها بتنظيم القاعدة، فضلاً عن قيام الاتحاد الإسلامي بتسهيل تواجد تنظيم القاعدة على الأراضي الصومالية⁽⁴⁾. وتصنيف الإدارة الأمريكية الصومال من ضمن ما سمي بالدول الفاشلة⁽⁵⁾. إذ رأى تشومسكي إن تعبير "الدول الفاشلة" أصبح رائجاً، ويطلق عادة "حسب تصنيف الإدارة الأمريكية" على الدول التي تعد مصدر خطر على أمن الولايات المتحدة الأمريكية، كالصومال. لذا وجب الحاجة إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لإنقاذ شعبها من مخاطر داخلية جسيمة⁽⁶⁾.

وعليه، بدأ الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن"، اتصالاته مع رئيسي كينيا وأثيوبيا لبحث الأوضاع في المنطقة، واتخاذ التدابير العاجلة للقضاء على ما سمي

¹ وقد أسفر التفجيرين عن مقتل ما لا يقل عن (250) شخصاً، منهم (12) مواطناً أمريكياً، فضلاً عن (92) شخصاً من العاملين الأجانب في السفارتين، وجرح قرابة (4000) شخص.

ينظر: ديزموند بول، البحث المحموم عن أسامة بن لادن: البعد الاستخباري للحرب ضد الإرهاب، في: عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، تحرير كين بوث وتيم ديون، ترجمة صلاح عبد الحق (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005)، ص 83.

² د. عبدالمملك عودة، أفريقيا تتحول: كلام في الديمقراطية، مصدر سابق، ص 189. و. إيمان عمر الفاروق (تقرير)، الصومال محطة الانطلاق إلى أفريقيا، مجلة الأهرام العربي، العدد 490، القاهرة، 2006، ص 21. ود. السيد عوض عثمان، مصدر سابق، ص 13.

³ See: Dr. J. Peter Pham, America in Africa: Securing U.S. Interests and Promoting a Continents Development (U.S.A: the Nelson Institute for International and Public Affairs, 2007), pp. 1 - 2.

⁴ التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002، مصدر سابق، ص 188. و. شارون ويهارتا وإيان انطوني، الصراعات المسلحة الكبرى، مصدر سابق، ص 207. ود. عبدالسلام بغدادي، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، مجلة دراسات دولية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 20، 2003، ص 5.

⁵ ينظر: حلمي شعراوي، أفريقيا من قرن إلى قرن (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010)، ص 347-349.

⁶ نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة: أساء استعمال القوة والتصدي على الديمقراطية، ترجمة سالي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص 7-8. وقارن مع: نعوم تشومسكي، الدول المارقة: حكم القوة في الشؤون الدولية، ترجمة محمود علي (دمشق: دار الكتاب العربي، 2003)، ص 21.

بالإرهاب⁽¹⁾. وتبع ذلك، زيارة قائد الوحدة الأمريكية في القرن الأفريقي الجنرال "جون ساتلر" لإقليم "البونت لاند" لأجراء مباحثات حول نشاط المجموعات المسلحة في منطقة "رأس كيامبوني" على الحدود الصومالية الكينية، لا سيما بعد تأكيد حاكم الإقليم آنذاك "عبدالله يوسف" وجود قواعد "للإرهابيين" في مناطق نائية من إقليم "البونت لاند"⁽²⁾. كما زار وزير الدفاع الأمريكي آنذاك "دونالد رامسفيلد" في عام 2002، كلا من إريتريا وأثيوبيا وجيبوتي. وقد تمخضت عن تلك الزيارة، موافقة الدول الأفريقية الثلاث على السماح للطائرات الأمريكية بالتحليق فوق أراضيها، وتقديم معلومات عسكرية، والسماح للبحرية الأمريكية بحرية الحركة في البحر الأحمر⁽³⁾. وقامت بعض العناصر من المخابرات المركزية الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ببعض المهام غير المعلنة داخل الأراضي الصومالية. وأشارت بعض المصادر، إلى أن فريق مكون من (20) أميركياً زار مدينة بيدوا (معقل المعارضة للحكومة الصومالية آنذاك) في تموز/يوليو من عام 2002، وذلك للحصول على معلومات بشأن منظمة الإتحاد الإسلامي الصومالية، على الرغم من نفي الرئيس الصومالي آنذاك "عبدالقاسم صلاّد حسن" لتلك الاتهامات، مؤكداً على خلو بلاده من أية عناصر تابعة للقاعدة⁽⁴⁾.

فضلا عن ذلك، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء قاعدة عسكرية لها في جيبوتي "قاعدة لومونيه" في عام 2002، لتكون مركز دائرة تغطي جانبي البحر الأحمر الأفريقي والآسيوي، وذلك بالتنسيق والتعاون مع حلفائها من الدول الغربية كفرنسا وألمانيا وإسبانيا⁽⁵⁾. وتشكيل قوة التدخل المشتركة في القرن الأفريقي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تضم كلاً من: جيبوتي، إريتريا، أثيوبيا، كينيا، تنزانيا، وأوغندا، في العام

¹ د. عبدالمملك عودة، مصدر سابق، ص 190. ود. السيد عوض عثمان، مصدر سابق، ص 13-14.

² المصدر نفسه، ص 14.

³ خالد حنفي علي، موقع أفريقيّا في استراتيجية أمريكا الجديدة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 154، 2003، ص 208.

⁴ التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مصدر سابق، ص 234. و. أميرة محمد عبدالحليم، الولايات المتحدة ومكافحة الإرهاب في شرق أفريقيا، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 177، 2009، ص 101.

⁵ د. عبد السلام بغداد، التحديات والأشكالات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجه القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، في: القرن الأفريقي وشرق أفريقيا: الواقع والمستقبل، شهرية الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 13، 19. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مصدر سابق، ص 233-234.

نفسه، ومقرها في القاعدة الأميركية في جيبوتي، بهدف ما أسمته "ردع التهديدات الإرهابية النابعة أساساً من الصومال واستباقها وإجهاضها"⁽¹⁾.

وبعد بروز المحاكم الإسلامية في الصومال، شعرت الإدارة الأميركية بالقلق من أن يهدد المسلمون في الصومال، مصالحهم ويفشلوا خططهم في أن يكون القرن الأفريقي منطقة نفوذ أميركية، لا سيما بعد وصف "إيمن الظواهري" المسؤول الثاني في تنظيم القاعدة الصومال، بأنها "الحامية الجنوبية للإسلام"⁽²⁾. وقد ترجم القلق الأميركي في فتح وزارة الدفاع الأميركية مركزاً في أثيوبيا "المركز الأفريقي للدراسات الإستراتيجية" لمتابعة مستجدات الوضع السياسي والأمني في القرن الأفريقي، وعلى وجه التحديد في الصومال⁽³⁾. فحسب رئيس المركز الجنرال "كارلتون فولفورد" إن المركز يركز على القضايا المتعلقة بالآزمات في كل من الصومال والسودان⁽⁴⁾. كما عملت الإدارة الأميركية على تقديم الدعم المباشر لقادة أمراء الحرب الصوماليين والذين كانوا ينضون تحت "تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب" في نزاعهم مع المحاكم الإسلامية. إذ أشارت بعض التقارير، إلى أن "السي. آي. أيه" تكبدت خسائر قرابة (100.000) ألف دولار شهرياً جراء دعمهم لأمراء

¹ يذكر إن القوة الأميركية تضم أكثر من (1800) جندي أميركي، وتشمل مجالات قوة التدخل المشتركة، مكافحة الارهاب وضبط الحدود والتحقيق الجنائي وتأمين المطارات وجمع المعلومات الاستخباراتية.

See: Dr. J. Peter Pham, op. cit., p. 14.

و. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 36. و. عبدالمعتم طلع، القيادة الامريكية في افريقيا: الاعداد والتداعيات، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 179، 2010، ص 99. و. خالد احمد عبدالحاميد، المحدد النفطي في السياسة الامريكية تجاه القارة الأفريقية، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 26، 2007، ص 157. وللمزيد حول قوة التدخل المشتركة في القرن الأفريقي ينظر:

Combined Joint Task Force, Horn of Africa.

www.has.african.mil/About CJTF_HOA.asp.

² وهو ما أدى إلى أن تقر مساعدة وزير الخارجية الأميركي للشؤون الأفريقية (جندايي فريزر) " بأن الارهاب هو المصلحة الاساسية للولايات المتحدة في الصومال".

نقلا عن: سارا ليندبيرغ ونيل ملفين، مصدر سابق، ص 154. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، العرب وافريقيا في زمن متحول، مصدر سابق، ص 105.

³ عايدة العزب موسى، مصدر سابق، ص 33. و. مجدي كامل، مصدر سابق، ص 165.

⁴ واذاف فولفورد، إن المركز واحد من بين خمسة مراكز إقليمية للدراسات الأمنية تعمل لصالح وزارة الدفاع والوكالات الأميركية الأمنية المختلفة المعنية بـ"مكافحة الارهاب الأيدلوجي"، وتعزيز التعاون الاقليمي فيما يتصل بالمسائل الأمنية.

نقلا عن: المصدر نفسه، ص ص 166 - 167.

الحرب آنذاك⁽¹⁾. وقد أكد الإتحاد الأفريقي هذا الدعم، وذلك حينما انتقد "دنيس ساسونجوسو" رئيس جمهورية الكونغو (إثناء رئاسة الكونغو للاتحاد الأفريقي)، دعم الولايات المتحدة لزعماء الحرب في الصومال.. وطالب في مؤتمر صحفي عقب لقائه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، بعدم تقديم المعونة لزعماء الحرب في الصومال⁽²⁾.

وبعد هزيمة "تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب" الموالية للولايات المتحدة الأمريكية، سعت الأخيرة إلى العمل في مسارين متوازنين للقضاء على المحاكم الإسلامية في الصومال:

الأول: عسكري، ويتمثل في تقديم الدعم والمساندة للقوات الحكومية الصومالية/ الأثيوبية في نزاعها مع المحاكم الإسلامية، من خلال ضلوع العسكريين الأمريكيين في عملية الإعداد والتخطيط للعمليات العسكرية التي شنتها القوات الصومالية/الأثيوبية ضد المحاكم الإسلامية، فضلا عن توفير القيادة العسكرية الأمريكية معلومات استخباراتية ومعلومات لوجيستية أثناء المعارك التي دارت بينهما، عبر الصور التي التقطتها طائرات الاستطلاع الأمريكية لمواقع ممرز مقاتلي المحاكم الإسلامية.

كما أشارت تقارير، إلى إن وحدات من القوات الخاصة الأمريكية شاركت في العمليات العسكرية ضد مقاتلي المحاكم الإسلامية⁽³⁾. فضلا عن ذلك، فقد زار رئيس القيادة الأمريكية الوسطى أديس أبابا، واتفق مع "ميليس زيناوي" على انتشار القوات البحرية الأمريكية على شواطئ الصومال بعد إن تغزو أثيوبيا العاصمة مقاديشو، لمنع زعماء

¹. د. حمدي عبد الرحمن حسن، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 173، 2008، ص 189. ود. احمد ابراهيم ود. منار الشوربجي، مصدر سابق، ص 52. و. إيمان عمر الفاروق (تقرير)، مصدر سابق، ص 21.

². نقلا عن: مجدي كامل، مصدر سابق، ص 168.

³. د. احمد ابراهيم محمود، ابعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 147، 2007، ص 26. ود. حمدي عبد الرحمن حسن، مصدر سابق، ص 188-189.

وقد كشف موقع ويكيليكس، إلى تورط مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية "جنداي فريزر" في ممارسة الضغط على رئيس وزراء أثيوبيا (زيناوي) نحثه على التدخل العسكري في الصومال، والكشف عن صفقة سرية بين الإدارة الأمريكية وأثيوبيا لغزو الصومال.

ينظر: روب برنس وانتي وور، ويكيليكس تفضح التورط الأمريكي في الغزو الاثيوبي للصومال، ترجمة شيما نعمان، مفكرة الاسلام، تقارير مترجمة، 2010/12/24.

www.islammemo.CC/Tharer-motargam/2010/12/24/11387.html

الثاني: سياسي، ويتمثل في العمل على تأييد الولايات المتحدة الأميركية لقرار مجلس الأمن المرقم (1725) الصادر في السادس من كانون الاول/ديسمبر لعام 2006⁽²⁾، فضلا عن التصدي لمحاولات بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن لإصدار قرار يدين التدخل الأثيوبي في الصومال، أو منع تبلور موقف دولي وإقليمي ضاغط على أثيوبيا من أجل وقف تدخلاتها وعملياتها العسكرية في الصومال، مما وفر لها الغطاء السياسي والمضى الزمني اللازم لاستكمال القضاء على المحاكم الإسلامية⁽³⁾.

وبعد اشتداد العمليات المسلحة للمعارضة الصومالية كماً ونوعاً، والمتمثلة في جناح أسمره وتنظيم الشباب، ضد القوات الحكومية الصومالية/الأثيوبية، عصمت الإدارة الأميركية إلى ضرب العناصر المناوئة للحكومة الصومالية والتواجد الأثيوبي في الصومال، من خلال قواتها البحرية المرابطة أمام السواحل الصومالية والموجودة في قاعدتها العسكرية في جيبوتي "لوموني"⁽⁴⁾. إلا أن الإدارة الأميركية وجدت نفسها في مأزق كبير، بعد أن أدركت قلة الاعتماد على الحكومة الصومالية آنذاك في هزيمة المعارضة الصومالية، لا سيما تنظيم الشباب، ولم تجد في نشاطاتها الاستخبارية في الاغتيالات ولا في قصف مناطق تجمع المعارضة الصومالية نفعا من جهة⁽⁵⁾، فضلا عن اتخاذ تنظيم القاعدة للصومال "ملاذاً آمناً"^{*}، من أجل إقامة معسكرات تدريب لجذب المجندين الجدد من جهة

¹ . عائدة العزب موسى، مصدر سابق، ص 34. و. مجدي كامل، مصدر سابق، ص 211.

² . S/RES/1725(2006) , op. cit

³ . احمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الامة العربية 2006 - 2007، مصدر سابق، ص ص 185، 197.

ود. احمد ابراهيم محمود، حرب الصومال: التداعيات الإقليمية والدولية، مصدر سابق، ص 202.

⁴ . إذ نفذت الطائرات الحربية الأميركية غارات عدة على مواقع تابعة للمعارضة الصومالية. أبرزها آنذاك، تنفيذ غارة جوية في 28 نيسان/ابريل من عام 2008، أسفر عن مقتل القائد العسكري لحركة الشباب آنذاك "آدم حاشي عيرو" وعدد آخر من قادة الحركة وأعضائها، والذين كانوا يجتمعون في منزل بمدينة "طوسا مريب" في وسط المدينة. ويذكر إن عيرو كان متهما من قبل الإدارة الأميركية بكونه قائد فرع تنظيم القاعدة في الصومال ومن أشد المظلومين لواشنطن في المنطقة لدوره في تنفيذ هجمات ضد السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا في عام 1998، وعلى فندق في مدينة مومباسا الكينية في عام 2002.

ينظر: احمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الامة العربية 2008 - 2009، مصدر سابق، ص ص 197 - 198.

⁵ . عبد الوهاب الصاوي، مصدر سابق، ص 25.

^{*} أشارت أدبيات "تنظيم القاعدة" والذي نشر على المنتديات التابعة لها على الانترنت، على أهمية تأسيس "ملاذات آمنة"، وهي عبارة عن دولة أو دويلات تكون "التيار السلفي-الجهادي" الغلبة فيها، وتستطيع من خلالها شن الهجمات ضد المواقع والقواعد والسفارات الأميركية أو وكلائهم.

ثانية. إذ أشارت العديد من التقارير، إلى إن الصومال أصبح يمثل نقطة جذب "للجهاديين" بعد مرحلة العراق، وللهازيين من المناطق الحدودية بين باكستان وأفغانستان، إضافة إلى "الجهاديين" من الدول الغربية⁽¹⁾. وقد أكد ذلك الرئيس الصومالي الشيخ شريف شيخ أحمد، إذ أشار إلى إن الصومال أصبح يعاني من أسوأ أنواع الإرهاب الدولي، والذي اتخذ من الصومال ملاذاً آمناً له، متمثلاً بتنظيم الشباب المجاهدين والأجانب الذين دخلوا الصومال من بلاد شتى، بعد إن فشلوا في العراق وأفغانستان⁽²⁾. فضلاً عن تأثير تزايد عمليات القرصنة قبالة السواحل الصومالية، على المصالح الأمريكية في المنطقة من جهة ثالثة.

وعليه، عمدت الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ إستراتيجية جديدة في تعاملها مع الأزمة الصومالية تمثلت بالآتي:

إنشاء قيادة أميركية جديدة للقارة الأفريقية (U.S. Africa Command) تحت القيادة الأميركية لأوروبا، وذلك بعد إن كانت قارة أفريقيا موزعة بين ثلاث قيادات عسكرية أميركية، وذلك في الأول من تشرين الأول/أكتوبر لعام 2007، التي بدأت نشاطها رسمياً في الأول من تشرين الأول/أكتوبر لعام 2008. وأصبحت مسؤوليتها عن العمليات العسكرية مع (53) دولة أفريقية باستثناء مصر⁽³⁾، مما مكن الولايات المتحدة الأميركية في التعامل بفاعلية أكبر مع الأزمات والتهديدات الموجهة ضد المصالح الأميركية، لا سيما في منطقة القرن الأفريقي، وعلى الأخص في الصومال.

العمل على دمج الجهود الإقليمية والدولية لمحاربة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، من خلال استحداث قوة مشتركة في كانون الثاني/يناير من عام 2009، تشارك فيها قوات بحرية من قرابة (20) دولة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، عرفت باسم "قوة

¹ مراد بطل الشيشاني، القاعدة تسعى إلى إقامة فيدرالية من "الملاذات الآمنة"، مجلة افاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 2، 2009، ص 26.

² لقاء مع الرئيس الصومالي الشيخ شريف شيخ أحمد، الجزيرة مباشر، السبت 2011/1/1، الساعة (8) مساءً.

³ إذ كانت قارة أفريقيا موزعة بين ثلاث قيادات أميركية هي:

- القيادة المركزية (USCENCOM) وتقع ضمن مسؤوليتها: مصر، السودان، إريتريا، اثيوبيا، جيبوتي، الصومال، كينيا، وجزر سيشل.

- القيادة الباسيفيكية (USPACOM) وتقع ضمن مسؤوليتها: موريشيوس، جزر القمر، ومدغشقر.

- القيادة الأوروبية (USEUCOM) وتقع ضمن مسؤوليتها باقي الدول الأفريقية.

See: U.S. Africa Command.

www.african.mil/images/Africom_Crest_Hires.png.

التدخل - 151⁽¹⁾. مما سيمكن الولايات المتحدة من تدويل البحر الأحمر، وعدم التورط في الشأن الصومالي لوحدها، مما قد ينعكس سلباً عليها، كما حدث في عام 1992.

عملت الولايات المتحدة الأميركية على الترحيب بتولي "الشيخ شريف شيخ احمد" السلطة في الصومال في عام 2009، على الرغم من كونه آنذاك رئيس المحاكم الإسلامية، وذلك لاعتقادها بأن الشيخ شريف بحكم خلفيته الإسلامية المعتدلة، أكثر قدرة على محاربة التنظيمات الصومالية المسلحة، لا سيما حركة الشباب المجاهدين، بحكم معرفته الوثيقة بهم، وبحكم قدرته على التصدي لهم بجميع الطرق السياسية والأمنية والدينية والاجتماعية، ناهيك عن محاولة الإدارة الأميركية ضرب الجماعات الإسلامية بعضها ببعض، بدلاً من إن تضطر الإدارة الأميركية للتدخل المباشر في الصومال، كما حدث في عام 1992⁽²⁾. وقد أشارت العديد من التقارير، إلى قيام الولايات المتحدة الأميركية، بإرسال قرابة (40) ألف طن من المعدات العسكرية والذخيرة إلى الحكومة الصومالية، كما تعهدت بتقديم قرابة (10) ملايين دولار وذلك للإسهام في إحياء الجيش الصومالي⁽³⁾. كما دعا مساعد وزير الخارجية الأميركية للشؤون الأفريقية "جون كارسون" في حديثه لأعضاء الكونكرس الأميركي في العشرين من ايار/مايو من عام 2009، إلى ضرورة تقديم كل الدعم للحكومة الصومالية الحالية حتى لا تسقط⁽⁴⁾. وأشارت تقارير عدة، إلى قيام الولايات المتحدة الأميركية بزيادة صادراتها من السلاح للصومال من (40) ألف طن إلى (80) ألف طن، وذلك أثناء لقاء وزير الخارجية الأميركية "هيلاري كلينتون" بالرئيس الصومالي الشيخ شريف في كينيا في اب/اغسطس من عام 2009⁽⁵⁾.

¹ ينظر: احمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية 2008-2009، مصدر سابق، ص 205. و. مصطفى بخوش، مصدر سابق، ص 115.

² احمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية 2008-2009، مصدر سابق، ص 210. ولهذا كان لقاء سفير الولايات المتحدة الأميركية في كينيا الشيخ شريف في العاصمة نيروبي، باعتباره واجهة ما اسماء بالجناح المعتدل في المحاكم الإسلامية.

ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2008-2009، مصدر سابق، ص 200. ود. جلال الدين صالح، مصدر سابق، ص 293.

³ التقرير الاستراتيجي العربي 2008-2009، مصدر سابق، ص 203. و. التقرير الاستراتيجي اليمني 2009، مصدر سابق، ص 391. و. مجموعة باحثين، التحولات السياسية المعاصرة في المشهد الصومالي، الملف السياسي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 65، 2010، ص ص 12، 29.

⁴ نقلا عن: المصدر نفسه، ص 29.

⁵ حلمي شعراوي، أفريقيا من قرن إلى قرن، مصدر سابق، ص ص 195، 198.

وهكذا يتبين، أن الولايات المتحدة الأميركية قامت بالتدخل في الشأن الصومالي منذ سبعينات القرن العشرين، إلا إن دورها كان آنذاك ينعكس على وفق سياسة الحرب الباردة، والمتمثلة في تقوية علاقاتها مع أكبر عدد من الدول في إطار المنافسة الأميركية السوفيتية آنذاك.

وبعد سقوط نظام الرئيس سياد بري في عام 1991، عملت الولايات المتحدة الأميركية إلى استغلال تفكك الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة الأميركية على النظام السياسي الدولي، من أجل مد نفوذها إلى مناطق واسعة في العالم، ومن ضمنها منطقة القرن الأفريقي، من خلال التدخل العسكري في الصومال. إلا إن الفشل الذي منيت به القوات الأميركية في الصومال عام 1992، وبروز جماعات معادية للسياسة الأميركية تجاه العالم، ومن ضمنها في منطقة القرن الأفريقي، لا سيما بعد إحداث 11 أيلول/سبتمبر عام 2001، أدى إلى انتهاج الإدارة الأميركية سياسة جديدة تجاه الصومال غير تلك التي اتبعتها منذ العقد الأخير من القرن العشرين، من خلال الاعتماد على القوى الإقليمية والدولية في تنفيذ مخططاتها تجاه الصومال، وتقديم الدعم والإسناد لهم، فضلاً عن إقامة وضع جديد في الصومال يلبي مصالحها ويعكس تصوراتها لما يجب أن تكون عليه المنطقة، ضمن حساباتها للمناطق الإقليمية المهمة لها على وفق الرؤية الأميركية.

ثانياً: دول الاتحاد الأوروبي والأزمة الصومالية *:

أسهمت الدول الأوروبية عبر مراحل تطور الأزمة الصومالية بدور مهم. فباستقلال الصومال من الاستعمار الأوروبي، تعددت ادوار ومواقف الدول الأوروبية إزاء الأزمة الصومالية، لا سيما من الدول الأوروبية التي كانت تستعمر الصومال سابقاً، والتي كان لها دور مهم في تمزيق الوطن الصومالي الأم، ومن ثم تأثير ذلك على علاقات الصومال بدول الجوار الصومالي، وعلى الوضع الداخلي في الصومال⁽¹⁾.

* على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يعد من المنظمات الدولية التي لها دور فاعل في السياسة الدولية عموماً، وفي قارة أفريقيا خصوصاً، ولا سيما في الصومال. إلا أننا سنحاول التركيز على مواقف بعض دول الاتحاد الأوروبي إزاء مراحل تطور الأزمة الصومالية، والتي لها مصالح في المنطقة أولاً، ومن ثم تتناول دور الاتحاد الأوروبي إزاء الصومال.

1. إذ أشار الرئيس الصومالي آنذاك "عبدالرشيد شيرماركي" إن مصيبتنا الكبرى هي إن الدول المجاورة لنا - التي من المفترض إن نقيم معها علاقات بناءة وسليمة مثل باقي الدول الأفريقية الأخرى - لا ينطبق عليها وصف الجيران، فجيراننا هم في حقيقة الأمر صوماليون زيفت هويتهم من خلال ترتيبات الحدود المصطنعة، فهم يعيشون في الأطار الجغرافي نفسه الذي نعيش فيه ويمارسون مثلنا اقتصاداً رعوياً. أننا نتحدث لغة واحدة ونؤمن بعقيدة واحدة وعلك ثقافة وتقاليد مشتركة. فكيف يمكن أذن إن ننظر إلى أخواننا على أنهم غرباء عنا⁷⁹.

نقلاً عن: حمدي عبدالرحمن حسن، الصراع في القرن الأفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 257، 1992، ص 79.

فبالنسبة لفرنسا، ارتبط موقف فرنسا من الأزمة الصومالية بتطورات الوضع في جيبوتي* .
فبعد استقلال الصومال في عام 1960، وتزايد المطالب الصومالية باستقلال جيبوتي من
الاستعمار الفرنسي، وانضمامها إلى الوطن الصومالي، عملت فرنسا إلى عدم منح جيبوتي
الاستقلال وانضمامها للصومال، بل اشترطت فرنسا مقابل منح جيبوتي الاستقلال، إن يكون
مستقلاً لوحده، وإن لا يندمج مع أية دولة أخرى، فضلاً عن منح فرنسا تسهيلات عسكرية
وتجارية مقابل موافقتها على استقلال الإقليم⁽¹⁾ .

وبعد استقلال جيبوتي في عام 1977، أنتاب فرنسا القلق بخصوص تزايد المطالب
الصومالية بجيبوتي، مما حدا بفرنسا إلى التعاون مع عدد من السكان ذات الأصول الأثيوبية
في جيبوتي (العفر) ضد السكان ذات الأصول الصومالية (العيسى)⁽²⁾، فضلاً عن تكثيف
تواجدها العسكري في جيبوتي وذلك من خلال الزيارات التي كانت تقوم بها حاملة الطائرات
الفرنسية (كلمنصو) لمياه البحر الأحمر مع أسراب طائرات بحرية (ف-100). إذ صرح الرئيس
الجيبوتي آنذاك "حسن جولييد" في عام 1980 "إن تواجد القوات الفرنسية في جيبوتي يأتي في
إطار اتفاقية بين فرنسا وجيبوتي. ومقتضى هذه الاتفاقية يقوم الجيش الفرنسي بالدفاع عن
جيبوتي في حالة تعرضها لأية مخاطر خارجية"⁽³⁾ .

* عرفت جيبوتي باسم "الصومال الفرنسي" منذ عام 1896. وفي تموز/يوليو عام 1967، أطلقت الإدارة الفرنسية
عليه اسم "الإقليم الفرنسي للعفر والعيسى". وفي حزيران/يونيو عام 1977 اطلق عليه اسم جيبوتي عقب
الاستقلال.

ينظر: علي العمودي، مصدر سابق، ص 141.

¹ منذ اعلان فرنسا عن نيتها منح الاستقلال لجيبوتي، اشتد النزاع السياسي بين الصومال واثيوبيا. إذ يدعي كل
منهما حقّيته المطلقة في جيبوتي، على الرغم من كون الدولتين الصومالية والاثيوبية قد تنازلتا عن مطالبتها
بجيبوتي، وذلك أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي في أوغندا في عام 1975.

للمزيد ينظر: صلاح الدين حافظ، مصدر سابق، ص 226-229. ود. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، مشكلة
الاقليات في القرن الأفريقي، مجلة شؤون اجتماعية، الشارقة، صادرة عن جمعية الاجتماعيين، العدد 59، 1998،
ص 40، 45.

² وتتضح سياسة المحاباة التي اتبعتها فرنسا تجاه العفر على حساب قبائل العيسى في أكثر من موقف.

للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص 45-47. ود. عبدالعزيز رفح، الصراع الدولي في القرن الأفريقي واستراتيجية
البحر الأحمر، مجلة قضايا عربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد 4، 1980، ص 212. و.
إبراهيم عبدالله محمد، مصدر سابق، ص 541. وعلي العمودي، مصدر سابق، ص 144.

³ نقلاً عن: طارق عبدالله ثابت، مصدر سابق، ص 121. ود. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، مصدر سابق، ص 46.

وبعد سقوط نظام الرئيس بري في عام 1991، سارعت فرنسا، بعد صدور قرارات مجلس الأمن بالتدخل الدولي في الصومال، إلى إرسال قرابة (2000) جندي من قاعدتها العسكرية في جيبوتي إلى الصومال، في إطار المنافسة الفرنسية الأميركية للسيطرة على المنطقة⁽¹⁾. وقد برز التنافس الفرنسي الأمريكي في الصومال، وذلك عندما قررت فرنسا التفرد بنزع سلاح الفصائل الصومالية المسلحة، مما حدا بالقيادة الأميركية، والتي كانت آنذاك مسؤولة عن قيادة القوات الدولية في الصومال، إلى أجبار فرنسا بالقوة على سحب القوات الفرنسية من العاصمة مقاديشو⁽²⁾. كما خشيت فرنسا من إن يؤدي تدهور الأوضاع الداخلية في الصومال، من التأثير على جيبوتي، لا سيما وإن قرابة 60% من سكانها هم من الصوماليين، وعليه سعت فرنسا إلى دعم جيبوتي من أجل عقد مؤتمرات تسوية الأزمة الصومالية، وتشكيل حكومة صومالية قادرة على فرض الأمن والاستقرار في البلاد⁽³⁾. كما عملت فرنسا مثلاً، إلى القيام بتدريب قوات الحكومة الصومالية برئاسة الشيخ شريف شيخ أحمد، وذلك في محاولة منها للحصول على امتيازات في مشروعات البحث والتنقيب عن البترول في السواحل الجنوبية من الصومال، ولا سيما في نواحي مدينة كيسماية، فضلاً عن خوفها من إن تؤثر الأزمة الصومالية على الوضع الداخلي في جيبوتي⁽⁴⁾.

وفيما يخص القرصنة قبالة السواحل الصومالية، طالبت فرنسا مجلس الأمن لإصدار قرار يتضمن جواز دخول السفن الحربية إلى المياه الإقليمية الصومالية للتصدي للقرصنة، وهو ما تضمنه القرار (1816). وبموجب هذا القرار، أرسلت فرنسا سفنها الحربية إلى المياه الإقليمية الصومالية، وذلك لمنافسة الوجود الأمريكي في الصومال⁽⁵⁾. كما قامت فرنسا في أيلول/سبتمبر من عام 2008، بالضغط على مجلس الأمن لاستصدار قرار يسمح

¹ د. إبراهيم أحمد نصر الدين، الصومال وأمكانيات تحدي النظام العالمي، مصدر سابق، ص 17. أشارت بعض المصادر، إلى إن القوات الفرنسية تشتمل في قاعدتها في جيبوتي، على وحدات مقاتلة من المارينز ووحدة استطلاع مدرعة ووحدة مدفعية ومدفعية مضادة للطائرات وبعض الدبابات وزوارق انزال برمائي وسرب من طائرات الميراج وعدد من الطائرات الهجومية والعمودية.

ينتظر: طلعت أحمد مسلم، مصدر سابق، ص 82 - 83.

² د. سامي ريحانا، العالم في مطالع القرن 21 (بيروت: دار العلم للملايين، 1998)، ص 369 - 370.

³ د. جمال حمود الضمور، مصدر سابق، ص 430. خميس دهام حميد، مصدر سابق، ص 173 - 174.

⁴ منظمة العفو الدولية، تقرير عام 2010، مصدر سابق، ص 220.

⁵ مجدي كامل، مصدر سابق، ص 159. و. خلود محمد خميس، (تعقيب)، في: القرصنة في السواحل الصومالية وخليج عدن، الملف السياسي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 53، 2009، ص 27.

بمرافقة وتأمين السفن المارة في المياه الإقليمية الصومالية وخليج عدن، لا سيما سفن صيد سمك التونة⁽¹⁾، وهو ما أدى عملياً لاتخاذ قرار (1838) في تشرين الاول/اكتوبر من العام نفسه.

وهكذا يتبين، إن الموقف الفرنسي من الأزمة الصومالية، ارتبط بالأساس بطبيعة العلاقات الفرنسية-الجيبوتية من جهة، والفرنسية-الأميركية من جهة أخرى. إذ تعد جيبوتي قاعدة فرنسا للانطلاق نحو أفريقيا لتحقيق مصالحها. وكانت الأدوار والمواقف الفرنسية إزاء الأزمة الصومالية، لا سيما منذ عام 1991، تتسم بالدور الثانوي قياساً بدور الولايات المتحدة الأميركية في الصومال. وقد تبين ذلك، عندما لم تبد فرنسا اعتراضاً على قيام الإدارة الأميركية وألمانيا وإسبانيا، بإقامة قواعد لها في جيبوتي في إطار حملتها لمكافحة ما يسمى بالإرهاب⁽²⁾.

أما إيطاليا، فبعد استقلال الإقليم الجنوبي للصومال بما في ذلك العاصمة مقاديشو من الاستعمار الإيطالي، عملت الأخيرة إلى إقامة علاقات سياسية وتجارية مع الصومال. إذ مولت إيطاليا آبان حكم الرئيس بري، أكبر مشروع تنموي في الصومال آنذاك، وهو السد الكبير في "بارطيرا" على نهر جوبا بتكلفة (600) مليون دولار. كما قدمت إيطاليا خلال الثمانينات من القرن العشرين، مساعدات اقتصادية للصومال بلغت قرابة (50) مليون ليرة إيطالي، حتى عدت إيطاليا آنذاك الشريك التجاري الرئيس للصومال حتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين (إذا ما تم استثناء السعودية)⁽³⁾. فضلاً عن ذلك، فقد تدخلت إيطاليا في نهاية الثمانينات من القرن العشرين، للتوسط آنذاك بين حكومة الرئيس بري والمعارضة الصومالية، من خلال القيام ببعض الاتصالات مع المعارضة الصومالية، لا سيما من أنصار المؤتمر الصومالي الموحد⁽⁴⁾. إلا أن المعارضة رفضت آنذاك المبادرة

1. إيهان مرعي، قراصنة الصومال بين عجز الداخل ومواجهة الخارج، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 166، 2008، ص 117-118. و. مامون كيوان، مصدر سابق، ص 111. و. شريف شعبان مبروك، مصدر سابق، ص 121.

2. التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مصدر سابق، ص 234.

3. د. إبراهيم أحمد نصر الدين، الصومال وامكانات تحدي النظام العالمي، مصدر سابق، ص 17. وللمزيد من التفاصيل حول الدعم السعودي للصومال آنذاك ينظر: د. عبدالله عبدالمحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي - الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين، مصدر سابق، ص 212-213.

4. د. احمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في آليات تسوية الصراعات في افريقيا، مصدر سابق، ص 219. و. طارق حسني ابو سنة، مصدر سابق، ص 221.

الايطالية الداعية لإبقاء الرئيس بري رئيساً شرفياً للصومال، وأكدوا إصرارهم تنحيته من منصبه بالكامل⁽¹⁾.

وبعد سقوط نظام الرئيس بري في عام 1991، وصدر قرارات من مجلس الأمن تجيز التدخل الدولي في الصومال، سارعت إيطاليا إلى الاشتراك في القوات الدولية بقرابة (2500) جندي. كما وظهر خلاف بين قيادة القوات الايطالية وقيادة القوات الأميركية، حول طبيعة الدور المنوط للقوات الدولية في الصومال، هل هي قوات حفظ السلام أم قوات فرض السلام⁽²⁾؟ واتخذت إيطاليا موقفاً معارضاً للممارسات العسكرية ضد الجنرال الراحل "محمد فارح عيديد"، وكانت تجري محادثات من جانب واحد مع عيديد⁽³⁾، وأعلنت إيطاليا إن المهمة الإنسانية في الصومال جرى التضحية بها في مقابل الأحلام الأميركية⁽⁴⁾، وعَدَّت نفسها (أي إيطاليا) هي الأقدر على التعامل مع الفصائل الصومالية المسلحة، لا سيما المنضوية تحت قيادة "محمد فارح عيديد"، نظراً لخبرتها التاريخية في الصومال، ولصلتها الوثيقة مع قادة المؤتمر الصومالي الموحد، لا سيما وأن المؤتمر كان قد تأسس في روما بإيطاليا⁽⁵⁾. فضلاً عن ذلك، فقد سعت إيطاليا إلى الحفاظ على مصالحها الكبيرة في العاصمة مقاديشو. وقد وجه تقرير دولي وضعته لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة، انتقادات إلى إيطاليا لانتهاجها سياسات خاصة بها في الصومال⁽⁶⁾. في حين أشار الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي قائلاً "فما إن وصلت القوات الايطالية إلى الصومال حتى بدأت تعمل بناء على تعليمات من روما، لتنفيذ جدول أعمال خاص بها، على حساب الجهد المشترك للأمم المتحدة"⁽⁷⁾.

وبعد تشكيل الحكومات الصومالية المتعاقبة منذ عام 2000، عمدت إيطاليا إلى دعم ومساندة الحكومات التي تشكلت، لا سيما منذ عام 2004، بهدف إيجاد قواسم مشتركة

1. د. أحمد إبراهيم محمود، مصدر سابق، ص 219-220. وائل إبراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص 104.

2. د. إبراهيم أحمد نصر الدين، مصدر سابق، ص 17.

3. د. بطرس بطرس غالي، 5 سنوات في بيت من زجاج، مصدر سابق، ص 117.

4. نجوى أمين الفوال، دولة الصومال: ولادة جديدة، مصدر سابق، ص 145. ود. جميل مصعب محمود، الأمم المتحدة والصومال في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مصدر سابق، ص 93.

5. وائل إبراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص 134.

6. نقلاً عن: نجوى أمين الفوال، مصدر سابق، ص 145.

7. د. بطرس بطرس غالي، مصدر سابق، ص 117.

مع الحكومة الصومالية، من أجل إعادة نفوذها في الصومال، لا سيما في جزئه الجنوبي⁽¹⁾. إذ أشار فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة، إلى إن إيطاليا قامت بدعم الحكومة الصومالية بالأسلحة والمعدات العسكرية. ففي عام 2005، صدرت إيطاليا شحنات من الأسلحة والمعدات (أصناف مزدوجة الاستخدام) إلى الحكومة الصومالية في جوهر شمال العاصمة مقاديشو. وفي المدة ما بين (12-16) تشرين الأول /أكتوبر من العام نفسه، وصلت سفن محملة بالأسلحة من إيطاليا. وفي الرابع عشر من كانون الأول /ديسمبر من العام نفسه أيضاً، هبطت عدد من الطائرات العسكرية الإيطالية من طراز (أنتونون 12) في جوهر محملة بمعدات عسكرية⁽²⁾. كما قامت الحكومة الإيطالية بدعم مشروع لبناء السلام والمصالحة على صعيد المحافظات في نيسان /أبريل من عام 2006، وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد هدف المشروع إلى تمكين المجتمعات المحلية الصومالية من اختيار إداراتها المحلية، والمبادرة إلى المصالحة على صعيد المحافظة، وإنشاء مجالس اغاثية في عموم محافظات البلاد، مع البدء بمنطقة (باي) في وسط الصومال⁽³⁾.

أما بريطانيا، فبعد استقلال الإقليم الشمالي للصومال من الاستعمار البريطاني، ركزت بريطانيا سياستها في الأساس في شمال الصومال. إذ كانت تدعم آنذاك "الحركة الوطنية الصومالية"، وتقدم الدعم لها في نزاعها مع الرئيس سياد بري⁽⁴⁾.

وبعد سقوط النظام السياسي في الصومال في عام 1991، لم تشارك بريطانيا في القوات الدولية التي دخلت الصومال سوى ببعض الفنيين، ومكتفية باستقلال "جمهورية أرض الصومال" وتقديم الدعم لها⁽⁵⁾.

وبعد أحداث 11 أيلول /سبتمبر عام 2001، وإطلاق الإدارة الأميركية سلسلة من برامج التعاون مع عدة دول في القرن الأفريقي، كانت بريطانيا ضالعة سرياً مع واشنطن في جمع

¹ د. السيد عوض عثمان، مصدر سابق، ص 21. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، تطورات القضية الصومالية وازمة النظام العربي، مصدر سابق، ص 20.

² مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 4 أيار /مايو 2006 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار 751 (1992) بشأن الصومال، مصدر سابق، ص ص 17 - 18.

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فهرس حقوق الإنسان في الدول العربية، الدول، الصومال. www.arab-human-rights-org.countries/contrys.aspx?cid=17#top.

⁴ د. إبراهيم أحمد نصر الدين، مصدر سابق، ص 17. ود. جميل مصعب محمود، مصدر سابق، ص 93.

⁵ توم بورتويوس، بريطانيا في إفريقيا، مصدر سابق، ص ص 98 - 99، 104. و. علي العمودي، مصدر سابق، ص

المعلومات الاستخباراتية ومكافحة الإرهاب في الصومال⁽¹⁾. وفي اذار /مارس من عام 2004، انشأ رئيس وزراء بريطانيا السابق "توني بليز" لجنة حول قارة أفريقيا^{*}، لوضع خطة تتضمن مقترحات "لانبعاث أفريقيا من جديد" والذي نشر في تقرير في اذار/مارس من عام 2005 تحت عنوان "مصلحتنا المشتركة". وكان من بين اختصاصات اللجنة، تحديد التحديات التي تواجه أفريقيا، وتقديم التوصيات بشأن كيفية دعم التغييرات اللازمة في القارة للحد من الوضع الاقتصادي والأمني المتدهور الذي تعيشه قارة أفريقيا⁽²⁾.

وفيما يخص الصومال، أشار التقرير، إلى انه عقب أحداث 11 ايلول /سبتمبر من عام 2001، أصبحت "الدول الفاشلة" كالصومال باستثناء "جمهورية ارض الصومال"، تشكل خطراً كبيراً ليس لشعبها فحسب بل وللأمن الدولي ككل. وعليه، فإنها بحاجة إلى تغيير بواسطة سياسات تدخل راديكالية تستخدم الجيش إن استدعت الضرورة، فضلاً عن استخدام الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية. وأضاف التقرير، في العديد من هذه الدول، ومن ضمنها الصومال، التي توصف بما يعرف بالدول الفاشلة، أصبحت الدولة ذاتها تُعدّ مهمشة أو تشكل عبئاً للكثير وربما لغالبية مواطنيها⁽³⁾.

كما عملت الحكومة البريطانية إلى دعم الحكومة الصومالية برئاسة "عبدالله يوسف" من خلال زيادة المعونات المقدمة للصومال، والتي تحولت أهدافها (أي المعونة) من الحد من الفقر إلى مكافحة الإرهاب. إذ ارتفع حجم المعونة التي قدمها برنامج وزارة التنمية البريطانية في الصومال من اقل من (2) مليون جنيه إسترليني في عام 2001 و2002 إلى ما يقارب الـ(19) مليون جنيه إسترليني في عامي 2005 و 2006⁽⁴⁾.

وبعد بروز المحاكم الإسلامية في الصومال، عملت بريطانيا على دعم سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه حملتها ضد المحاكم الإسلامية، عبر دفع شركائها من الدول

¹. توم بورتوس، مصدر سابق، ص 108.

^{*} والتي اشتملت على أغلبية من الأعضاء الأفارقة، من بينهم رئيس وزراء اثيوبيا "ميلييس زيناوي"، ورئيس تنزانيا "بنيامين مكايا"، ووزير مالية جنوب افريقيا "تريفور مانويل".

². الا إن الدول الصناعية الثمانية رفضت المقترحات في قمة "جلين ايجلز" باسكتلندا في حزيران/يونيو من عام 2005.

ينظر: المصدر نفسه، ص 82-83. ود. عبدالمك عودة، افريقيا تتحول: كلام في الديمقراطية، مصدر سابق، ص 13_14. و. يحيى غانم، الإتحاد الأفريقي.. حصاد خمسة اعوام، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007، ص 111-112.

³. توم بورتوس، مصدر سابق، ص 101.

⁴. المصدر نفسه، ص 166.

الأوروبية تجاه دعم الموقف الأمريكي المتشدد. كما شاركت القوات البريطانية مع القوات الأمريكية في العمليات العسكرية ضد مقاتلي المحاكم الإسلامية⁽¹⁾.

وفي السابع من أيار /مايو لعام 2013، اشترك رئيس وزراء بريطانيا (ديفيد كامرون) والرئيس الصومالي (حسن شيخ محمود) في استضافة مؤتمر لندن الثاني بشأن الصومال، والذي نجح في حشد الدعم الدولي للحكومة الاتحادية الصومالية، بما في ذلك في مجالات الأمن والعدالة وإدارة المالية العامة. وقد أعلنت بريطانيا خلال المؤتمر، عن تخصيص مبلغ قدره (54,2) مليون دولار للأنشطة الأمنية، فضلاً عن تعهد بريطانيا بالتبرع بمبلغ إضافي قدره (225) مليون دولار لمساعدة الصومال على التصدي لموجات المجاعة التي تعاني منها الصومال في المستقبل⁽²⁾.

ومن خلال ما تقدم يتبين، إن دور الدول الأوروبية، لا سيما التي كانت لها مصالح في الصومال، أصبح دورها ثانوياً قياساً بدور الولايات المتحدة الأمريكية، على الأخص منذ العقد الأخير من القرن العشرين. إذ شهد العديد من المتغيرات، ومن ضمنها الإعلان عن تأسيس الإتحاد الأوروبي في عام 1992. وقد أصبحت التزامات الدول الأوروبية، ومن ضمنها التي لها مصالح في الصومال، والمترتبة على انتمائها إلى الإتحاد الأوروبي، جعل اتخاذ القرار في الشأن الدولي، ومن ضمنه الأفريقي، لم يعد قاصراً على باريس أو لندن أو روما وحدها، وإنما تشاركها فيها مؤسسات مثل رئاسة الإتحاد الأوروبي أو البرلمان الأوروبي في كثير من الأحيان. وأدت التزامات الدول الأوروبية تجاه الإتحاد الأوروبي، باتخاذ إجراءات مشابهة للإتحاد الأوروبي في العديد من القضايا على الصعيد الدولي والأفريقي، ومن ضمنه في منطقة القرن الأفريقي، وتعيداً في الصومال⁽³⁾.

واستناداً إلى ذلك، طرحت مفوضية الإتحاد الأوروبي في العشرين من آذار /مارس لعام 2006، إستراتيجية للسلم والأمن والتنمية في القرن الأفريقي. وركزت الإستراتيجية على التعاون مع منظمة الإيغاد في ثلاثة ميادين هي: السلم والأمن، الأمن الغذائي،

¹ المصدر نفسه، ص 108_109. و. أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية 2006-2007، مصدر سابق، ص 194.

² See: S/2013/326, op. cit., pp. 17 – 18.

³ انظر وقارن مع: توم بورتنيوس، مصدر سابق، ص 116_118. و. خالد محمد فرح، العلاقات الفرنسية الأفريقية في ظل السياسة الفرنسية الجديدة، مجلة دراسات استراتيجية، الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، العددان 19-20، 2000، ص 152. ود. عادل مساوي، السياسة الأفريقية الفرنسية بين توجهات الانكفاء وخيارات العودة لتثبيت النفوذ، مجلة إفاق أفريقية، العدد 26، مصدر سابق، ص 68_71.

والتطوير المؤسسي. كما تضمنت الإستراتيجية على التدخل الفعال من جانب الإتحاد الأوروبي في القرن الأفريقي لدعم وبناء القدرات الأفريقية في مجال منع المنازعات والوساطة ونشر قوات حفظ السلم وعمليات مراقبة وقف إطلاق النار، فضلا عن إنشاء الفرقة العسكرية للتدخل السريع في شرق أفريقيا كجزء من قوات الانتشار السريع الأفريقية التابعة للإتحاد الأفريقي⁽¹⁾.

وفيما يخص الأزمة الصومالية، عمل الإتحاد الأوروبي على إيلاء أهمية خاصة للأوضاع في الصومال، وقام عبر أجهزته، بدعم الحكومات الصومالية المتعاقبة منذ عام 2000، والمشاركة في جهود الإغاثة الإنسانية. إذ غطى الإتحاد الأوروبي قرابة 80% من تكاليفها وبالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية (UNDG) والبنك الدولي⁽²⁾. وخصص الإتحاد الأوروبي عبر المدة ما بين 2008-2010 قرابة (215,4) مليون يورو، لتمويل مشروعات جديدة في الصومال في مجال التعليم والأمن الغذائي ومنع المنازعات⁽³⁾. وخلال العام 2010، تبنى الإتحاد الأوروبي مجموعة قرارات لدعم الاستقرار في الصومال، فقد أقر الإتحاد الأوروبي في كانون الثاني/يناير من عام 2010، تشكيل بعثة عسكرية للإسهام في تدريب نحو (2000) جندي من قوات الأمن الصومالية في أوغندا⁽⁴⁾.

وفيما يخص بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال، واصل الإتحاد الأوروبي تقديم الدعم لبعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال، وبلغ مجموع المبالغ المخصصة للبعثة في المدة ما بين (2007-نيسان 2011) قرابة (208) مليون يورو. كما وافق الإتحاد الأوروبي في عام 2011، على زيادة بدل قوات بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال إلى مستويات بدلات الأمم المتحدة، وإن يواصل تغطية تكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية⁽⁵⁾. وإثناء انعقاد مؤتمر

¹ د. حمدي عبدالرحمن حسن، التنافس الدولي في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد 177، مصدر سابق، ص 175. و. مجدي كامل، مصدر سابق، ص 191.

² للمزيد ينظر: سالي هاني، موقف الإتحاد الأوروبي من الوضع في الصومال، مجلة افاق افريقية، العدد 25، مصدر سابق، ص ص 162 - 167.

³ See: Kseniya Oksamytna, op. cit., p. 4.

⁴ ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 216.

⁵ ينظر: مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الصومال.

لندن الثاني بشأن الصومال في ايار /مايو من عام 2013، تعهد الاتحاد الاوروبي بالتبرع بمبلغ (57,6) مليون دولار لتعزيز نظام العدالة وجهاز الشرطة في الصومال⁽¹⁾.

وعند بروز ظاهرة القرصنة، وصدر قرارات من مجلس الأمن حول القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية، أعلن مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي آنذاك "خافيير سولانا"، أن الاتحاد الأوروبي يتجه إلى تدشين قوة جوية وبحرية لمكافحة القرصنة التي تهدد الممرات الملاحية قبالة سواحل الصومال⁽²⁾. وعليه، اتخذ وزراء دفاع دول الاتحاد الأوروبي قراراً بتشكيل قوة بحرية خاصة سميت بـ "عملية يونافور الصومالية (اتلانتا)" لمدة عام كامل بدءاً من شهر كانون لعام 2008*، والتي أجازت لدول الاتحاد الأوروبي التحرك لحماية سفنها وقوافل برنامج الأغذية العالمي والتي توصل المساعدات للصومال، فضلاً عن السفن الأخرى المعرضة للخطر، وقمع أعمال القرصنة في البحر قبالة السواحل الصومالية. وقد شارك في هذه العملية كلاً من: فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، ألمانيا، اليونان، بلجيكا، فنلندا، هولندا، وإسبانيا⁽³⁾.

وعبر ما تقدم يتبين، أن تأثير القوى الدولية في الأزمة الصومالية يبدو واضحاً، في أن طبيعة النظام الدولي أسهم في تفاقم الأزمة الصومالية، واتخاذها بعداً دولياً. إذ إن هناك خللاً في آليات تعامل النظام الدولي مع الأزمة الصومالية، رافق ذلك استغلال بعض القوى الدولية، لا سيما الولايات المتحدة الأميركية وبعض دول الاتحاد الأوروبي، للقرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتحقيق أهدافها المصلحية على حساب المصلحة العامة للصومال.

¹. See: S/2013/326, op. cit., P. 18.

². نقلاً عن: مجدي كامل، مصدر سابق، ص 16. وعادل علي احمد ورضا علي ابراهيم، مصدر سابق، ص 46.
* وفي الخامس عشر من حزيران/يونيو لعام 2009، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي تمديد ولاية عملية (اتلانتا) لمدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ انتهائها في 13 كانون الاول/ديسمبر من عام 2009.

See: S/2009/373, op. cit., p. 17.

³. ينظر: الفقرة (6)، من قرار مجلس الأمن الذي اتخذته في جلسته 6026 المعقودة في 2 كانون الاول/ديسمبر 2008. S/RES/1846 (2008), p. 4. و. مصطفى بخوش، مصدر سابق، ص 115. وقد عين الاتحاد الأوروبي نائب الأدميرال البريطاني (فيليب جونز) قائداً للقوة المشتركة، والتي تقرر إن يكون مقرها الدائم في "نورثود" في انكلترا. وتضم القوة، سبع سفن حربية على الأقل، بينها ثلاث فرقاطات وسفينة تموين تدعمها طائرات للاستطلاع البحري. ينظر: مجدي كامل، مصدر سابق، ص 357. و. عادل علي احمد ورضا علي ابراهيم، مصدر سابق، ص ص 48-49.

الفصل الرابع

إدارة الإتحاد الأفريقي للأزمة الصومالية

توطئة

عملت منظمة الوحدة الأفريقية منذ تأسيسها في ستينيات القرن العشرين، إلى الاهتمام بتسوية الأزمة الصومالية ذات الطابع الدولي.

ومنذ تأسيس الإتحاد الأفريقي في بدايات القرن الحادي والعشرين، عمل الأخير إلى طرح العديد من المبادرات لتسوية الأزمة الصومالية ذات الطابع الداخلي.

وتعد مسألة تسوية المنازعات في المفهوم الأفريقي من المسائل التي لا تنتهي، بسبب تعدد المشاكل والأزمات التي تواجه الدول الأفريقية على الصعيدين الداخلي والإقليمي. وعليه تبقى قارة أفريقيا تواجه العديد من الأزمات والمنازعات المسلحة، سواء كانت ذات الطابع الدولي أم الداخلي، وهو ما فُسر تصدر الهاجس الأمني لاهتمامات الهياكل المنظمة التي تحكم القارة الأفريقية¹.

¹. أيث الكسندر شولا، الإتحاد الأفريقي وإدارة النزاعات، عرض محمد قنديل، مجلة افئاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 12، شتاء 2002-2003، ص 65.

ففي المدة ما بين (1960-1990) بلغ عدد الذين قتلوا في قارة أفريقيا جراء اندلاع المنازعات المسلحة ذات الطابع الداخلي، ما يزيد عن (7) ملايين شخصاً. فيما زاد عدد اللاجئين الأفارقة على الصعيد الدولي أكثر من (20) مليون شخصاً وهو ما يعادل 2/1 عدد اللاجئين في العالم، بينما مثل عدد النازحين الأفارقة على الصعيد الداخلي أكثر من 2/1 عدد النازحين في العالم البالغ عددهم قرابة (26) مليون شخصاً⁽¹⁾.

وبعد بروز النظام العالمي الجديد منذ العقد الأخير من القرن العشرين، حدثت تحولات مهمة في النظم السياسية الأفريقية، إذ تم التخلي عن نظام الحزب الواحد في العديد من الدول الأفريقية، وتراجعت أنظمة الحكم العسكرية، وحدثت موجة من التحول نحو تبني النظام الديمقراطي التي سادت العديد من الدول الأفريقية، حتى إن بعض الكتاب والمفكرين أطلقوا عليه اسم "التحرر الثاني" لأفريقيا. إذ أنه في المدة ما بين (1988-1992) قامت قرابة (33) دولة أفريقية جنوب الصحراء، بتقديم ضمانات لاحترام الحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها. وبحلول عام 1994، شهدت قرابة (16) دولة أفريقية انتخابات تعددية وتنافسية⁽²⁾.

إلا أنه بالمقابل، فإنه بعد مرور قرابة العقدين من الزمان على بداية عملية التحول الديمقراطي في العديد من الدول الأفريقية، تزايدت حالات استخدام العنف والقوة للوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها، فضلاً عن استمرار معاناة العديد من الدول الأفريقية لأعمال العنف والنزاع المسلح، لا سيما على الصعيد الداخلي، كما في الصومال⁽³⁾. إذ أشار تقرير لمنظمة الوحدة الأفريقية، بأن عدد الدول التي تعاني من حروب أهلية ونزاعات مسلحة، بلغت في منتصف تسعينيات القرن العشرين، قرابة (31) دولة على مستوى

¹. نادر السيوفي، حروب الموارد في أفريقيا (الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2008)، ص 10.
². للمزيد ينظر: رويكازا ماكاندالا، حالة الديمقراطية الأفريقية: الواقع والافاق والتحديات، ترجمة راوية توفيق، في: الدولة: الديمقراطية والأمن في أفريقيا، مختارات المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، العدد 3 (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، 2003)، ص 7 - 8. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، أفريقيا وتحديات عصر الهممنة: أي مستقبل، مصدر سابق، ص 39. و. عبدالقادر رزيق المخادمي، التحول للديمقراطي في القارة الأفريقية، مصدر سابق، ص 238، 245-246.

³. بيلاتشيو جبريولند، الديمقراطية والتحول الديمقراطي في أفريقيا، في: أفريقيا السلم والنزاع، مصدر سابق، ص 255-265. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2000، مصدر سابق، ص 43. و. محمد الغزالي التيجاني سراج، تحليل الصراعات في أفريقيا من منظور القيم الغربية الوافدة، مجلة دراسات استراتيجية، الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 15، 1998، ص 99.

القارة⁽¹⁾. في حين أورد معهد ستوكهولم للسلام (SIPRI) في عام 1999، إلى "أن أفريقيا هي أسوأ مناطق النزاعات في العالم، بل هي الإقليم الوحيد الذي تحدث فيه زيادة في معدلات ووتيرة النزاعات المسلحة"⁽²⁾.

وقد أعرب الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" في كلمته التي ألقاها في مؤتمر القمة الأفريقي التي عقدت في مدينة سرت بليبيا في تموز/يوليو من عام 1999، عن قلقه بالنسبة للأمن في قارة أفريقيا. وأشار إلى أن نصف عدد النزاعات المسلحة في العالم، لا سيما ذات الطابع غير الدولي، تدور في أرجاء قارة أفريقيا. وأن ثمانين بالمئة من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة موجودة في أفريقيا⁽³⁾.

وعلى هذا الأساس، سنعمد في الفصل الأخير، إلى تناول الدراسة وفق المباحث الآتية:

المبحث الاول: الاتحاد الأفريقي والأزمة الصومالية.

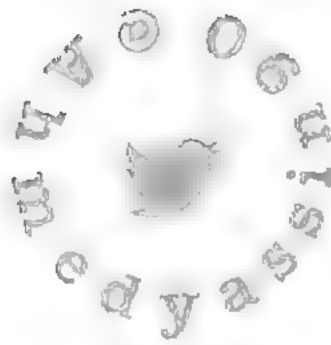
المبحث الثاني: الاتحاد الأفريقي وإمكانية إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية: التحديات والفرص

¹ نقلا عن: د. جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سابق، ص 178.

² نقلا عن: نادر السيوفي، مصدر سابق، ص 9.

³ نقلا عن: د. مصطفى عثمان اسماعيل، قضايا أفريقية معاصرة (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008)، ص 25. وقارن مع: شارون وبهارتا، بناء السلام: التركيز الدولي الجديد على أفريقيا، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، في: الكتاب السنوي 2006 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 255.

وأضاف الأمين العام السابق كوفي عنان في كلمته التي ألقاها في مؤتمر القمة الأفريقي في توغو في تموز/يوليو من عام 2000، إلى إن من الأسباب الجوهرية وراء اندلاع النزاعات والحروب الأفريقية، لا سيما ذات الطابع الداخلي، تكمن في الدول الأفريقية ذاتها " فلقد أسأنا إدارة شئوننا لعقود، واليوم نحن نعاني من الآثار المتركمة ". ثم بعد ذلك صرح إلى القادة والرؤساء الأفارقة " انهم (أي القادة) من يستحق اللوم على معظم الكوارث التي تحدث في أفريقيا. وإضاف، إن هذا (يقصد النزاعات والحروب) شيء لم يفعله الآخرون بنا ولكنه شيء فعلناه بأنفسنا، وإذا أهملت أفريقيا فذلك لأن أغلبنا لا يستثمر في سياسات تحقق التنمية وتحفظ السلام ".
نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2000، مصدر سابق، ص 46.



تصوير
أحمد ياسين
لويزر

@Ahmedyassin90

شهدت القارة الأفريقية منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، تحولاً مهماً على صعيد المنظمة القارية، عبر تأسيس الإتحاد الأفريقي. وقد رافق ذلك، تحولاً في المفاهيم والمبادئ، التي لم تكن موجودة سابقاً، فضلاً عن تأسيس العديد من الأجهزة والمؤسسات المهمة بالنواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية. وقد أسهم ذلك التطور، في اهتمام المنظمة القارية الجديدة بتحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، عبر مواجهة العديد من التحديات والأزمات التي تواجه القارة الأفريقية، لا سيما على الصعيدين الأمني والسياسي، ومن ضمنها الأزمة الصومالية.

وعلى هذا الأساس، سنعمد إلى تناول الإتحاد الأفريقي والأزمة الصومالية في مطلبين أساسيين. إذ سنتناول في المطلب الأول، إدارة الإتحاد الأفريقي للمنازعات بصورة عامة. ومن ثم نتناول في المطلب الثاني، سياسة الإتحاد الأفريقي حيال الأزمة الصومالية.

المطلب الأول: إدارة الإتحاد الأفريقي للمنازعات

عكست السنوات السابقة في مجال منع وإدارة وتسوية المنازعات الأفريقية حقائق عدة، من أبرزها، أن جميع الآليات التي استخدمت من قبل منظمة الوحدة الأفريقية، قد أخفقت في تسوية المنازعات الأفريقية، و/أو أيجاد وسيلة ناجحة في السيطرة عليها واحتوائها، لا سيما في المنازعات ذات الطابع الداخلي، مما جعل من الضروري أن يعاد النظر في عمل الآليات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في مجال منع وإدارة وتسوية المنازعات¹.

وفي ظل التدهور الأمني الذي تعيشه القارة الأفريقية، تمت عملية الانتقال نحو إقامة الإتحاد الأفريقي، وأصبح لزاماً على الإتحاد، أن يعمل على مواجهة العديد من التحديات، لا سيما الأمنية والسياسية، من أجل تحقيق السلم والأمن والاستقرار للمجتمعات الأفريقية.

¹. د. محمود ابو العنين، الإتحاد الأفريقي وإمكانيات أحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية، مصدر سابق، ص 206 - 207.

ومعنى ذلك، أن إدارة المنازعات في عصر الإتحاد الأفريقي، يتطلب مواجهة العديد من التحديات الأمنية والسياسية، التي إذا ما تمت السيطرة عليها، أمكن تحقيق التنمية في الدول الأفريقية⁽¹⁾.
وتتمثل أهم التحديات التي تواجه الإتحاد الأفريقي أثناء التصدي للمنازعات في قارة أفريقيا إلى⁽²⁾:

- ارتباط إدارة المنازعات في ظل الإتحاد الأفريقي، بتحدي التسوية فيما بين الدول الأفريقية، وبداخل الدولة الواحدة، وعبر القوميات. وعليه، يتعين أولاً، قياس مدى وفاعلية الحلول المؤسسية فيما بين الدول في ظل عدم التدويل، أو الخروج بالنزاعات خارج النطاق الوطني بشكل متزايد. فضلاً عن التحدي المتمثل في إمكانية التدخل الفعال لبعثات السلام دون وجود اتفاق متبادل بين المتنازعين، في الوقت الذي يعد فيه الاعتراف للمتنازعين شرطاً مسبقاً للتوصل إلى تسوية سلمية للمنازعات، وإمكانية تدخل طرف ثالث.

- التحدي الثاني الذي يواجه الإتحاد الأفريقي في إدارة المنازعات، يرتبط بتحدي عمل السلطة أو الدولة في تسوية المنازعات، بوصف المنازعات هي تعبيراً عن إرادة القابضين على السلطة السياسية، ولا يمكن توجيهها إلا بوسائل السلطة. وعليه، فإن اعتراف الإتحاد الأفريقي بالدولة هي أمور أساسية لإيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. بمعنى أنه يتعين على الدول الأفريقية أن تمارس مسؤوليتها الكاملة في إقامة الأمن الجماعي عبر الخروج من المرجعيات الأيديولوجية المتمثلة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والموروثة عن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963.

في عصر الإتحاد الأفريقي، تندرج إدارة المنازعات تحت مواجهة تحدي وقاية ودعم السلام والأمن في القارة الأفريقية، عبر خلق وبناء مجتمعات آمنة، وهو ما يعرف بتحدي بناء الأمن البشري أو الإنساني.

وقد كان الإتحاد الأفريقي مدركاً لحجم التحديات التي تواجه عمله في المجال الأمني، والموانع التي كانت موجودة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، فسعى منذ تأسيسه في عام 2002، إلى التفكير بالطرق والوسائل الكفيلة لتسوية المنازعات الأفريقية، والحد من

¹. إيف الكسندر شولا، مصدر سابق، ص 65. و. رانية حسين خفاجة، الإتحاد الأفريقي: خطوة جديدة في مسيرة القارة، مصدر سابق، ص 148.

². إيف الكسندر شولا، مصدر سابق، ص ص 65 - 66.

تطورها، التي تنعكس بالسلب على القارة الأفريقية بأكملها، عبر تجاوز العوائق القانونية والمؤسسية، أثناء إدارة المنازعات، سواء كانت ذات الطابع الدولي أم الداخلي، عبر الآتي:
أولاً: إقرار حق التدخل المقيّد من قبل الإتحاد الأفريقي لفرض السلام:

فبمقتضى المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، أصبح من حق المؤتمر (الجمعية)، إصدار القرارات التي تجيز للاتحاد التدخل في ظل الظروف المحددة كجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. فضلاً عن حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الإتحاد لإعادة السلام والأمن.

وقد مثل تدخل الإتحاد الأفريقي في المنازعات الأفريقية _ سواءاً ما كان منها ذا طابع دولي أم داخلي _ نقلة نوعية في العمل الجماعي الأفريقي. غير أن حق الإتحاد الأفريقي في التدخل، يتحدد وفق عدة عوامل، من أهمها⁽¹⁾:

إن حق الإتحاد في التدخل ليس حقاً مطلقاً، وإنما حق مقيّد بجرائم معينة نص عليها القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، كجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وهي حالات أصبحت تستدعي التدخل من قبل الجماعة الدولية، في المفهوم الدولي المعاصر، فيما أصبح يعرف بـ"التدخل لإغراض إنسانية".

إن قرار التدخل يصدر من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية. وهو ما يعني موافقة جميع الدول الأعضاء، أو على الأقل ثلثي الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي، إن تعذر توافق الإجماع، مما مثل ضمانة كافية لعدم التعسف في استخدام حق الإتحاد الأفريقي في التدخل.

إن تدخل الإتحاد الأفريقي في حفظ السلام أو فرضه، إنما يخضع في السياق العام لميثاق الأمم المتحدة وأشراف مجلس الأمن، الذي ينبغي أن يكون على بينة كاملة بأية عملية

¹ على الرغم من أن بعض المبادئ والأسس التي اعتمدها الإتحاد الأفريقي فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن، قد تم ذكرها فيما سبق. إلا أنه لأهميتها ولارتباطها بموضوع الدراسة، فسيتم تناولها مرة أخرى.

² د. عادل عبدالرزاق، أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقي: رؤية مستقبلية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة لكتاب، 2007)، ص ص 156 - 157. ود. محمود أبو العينين، مصدر سابق، ص ص 225 - 226.

تدخل حتى ولو قامت بها منظمات إقليمية أو فرعية، مما مثل ضمانة أخرى لعدم التطرف في استخدام حق الإتحاد في التدخل.

ثانيا: بناء سياسة أمنية ودفاعية مشتركة للقارة الأفريقية:

أكد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي العمل على وضع سياسة أمنية ودفاعية مشتركة للقارة الأفريقية (م4/ف د). وقد عمل الإتحاد الأفريقي على وضع اللبنيات الأولى لبناء هذه السياسة منذ القمة الأولى للاتحاد الأفريقي في دوربان في عام 2002. إذ كلفت القمة، رئيس المؤتمر آنذاك، بتشكيل مجموعة من الخبراء لدراسة أبعاد هذه السياسة كافة، من أجل الوصول إلى تحقيق هدف تطوير سياسة أمنية ودفاعية مشتركة للقارة الأفريقية، الذي يعد من أبرز أهداف الإتحاد الأفريقي، من أجل بناء نظام مؤسسي وقاري فعال قادر على نقل أفريقيا من قارة ترزخ بالنزاعات وعدم الاستقرار، إلى قارة تنعم بالأمن والسلام، وتعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها¹. ومثل إنشاء مجلس السلم والأمن تطبيقاً لهذا الغرض. إذ يعد تطوير سياسة أمنية ودفاعية مشتركة للاتحاد الأفريقي، من أبرز أهداف مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ولم يتوقف الإتحاد الأفريقي، إلى حد إنشاء مجلس السلم والأمن، وإنما قام بخطوات أخرى للإسهام في بناء سياسة أمنية ودفاعية مشتركة، وإقرار السلم والأمن في قارة أفريقيا، من أهمها:

أ. الإعلان حول السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن:

عمل الإتحاد الأفريقي إلى تبني مشروع "الإعلان الرسمي حول السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن"، وذلك أثناء انعقاد القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي في مدينة سرت الليبية في المدة ما بين (27-28) شباط /فبراير من عام 2004⁽²⁾.

1. د. احمد ابراهيم محمود، الإتحاد الأفريقي: حصاد السنوات الخمس الأولى، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 28، 2008، ص 139 - 140. و. عادل علي احمد، الإتحاد الأفريقي وتسوية الازمات السياسية الأفريقية: أزمة الصومال نموذجاً، مجلة افاق افريقية، العدد 28، مصدر سابق، ص 164-165.

² See: EXT/ASSEMBLY/AU/DEC.2 (II), Assembly of the Union 2nd Extraordinary Session, op. cit., p. 3.

وقد استهدفت السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن تحقيق غايات متعددة، من أهمها، ضمان الاستجابة الجماعية لكل التهديدات التي تواجه أفريقيا، طبقاً للمبادئ المتضمنة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وتحقيق أهداف الاتحاد في المسائل المتعلقة بالأمن والدفاع، والعمل كأداة لتعزيز متزامن للتعاون في مجال الدفاع فيما بين الدول الأفريقية، وتقوية الدفاع الوطني، وإزالة الشكوك والتنافس فيما بين الدول الأفريقية (وهي إحدى العوامل التي سببت اندلاع المنازعات فيما بين الدول الأفريقية، وإعاقة التعاون فيما بينهما والتكامل في أفريقيا)، واستقلال الدول وسلامة أراضيها بصورة فردية والأقاليم والقارة بصورة جماعية.⁽¹⁾

ب. توقيع معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك:

اعتمد الاتحاد الأفريقي ميثاق "عدم الاعتداء والدفاع المشترك" وذلك أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي في دورته الرابعة في ابوجا في المدة ما بين (30-31) كانون الثاني/يناير من عام 2005⁽²⁾، والذي دخل حيز التنفيذ في الثامن عشر من تشرين الثاني/نوفمبر لعام 2009، وذلك بعد إيداع خمس عشرة دولة على وثائق تصديقها على الميثاق⁽³⁾. وكان من ضمن ما تعهد به أطراف المعاهدة، تطوير التعاون بين الدول الأعضاء في قضايا الدفاع وعدم الاعتداء، عبر رفض تبرير العدوان أياً كان سببه، ورفض ومنع اندلاع المنازعات سواء كانت ذات الطابع الدولي أم الداخلي، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، ورفض ومنع جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وعدم الاعتراف بأي ضم للأراضي أو فائدة خاصة يتم الحصول عليها عن طريق استخدام القوة. كما تعهد أطراف المعاهدة، بمنع استخدام أراضيها لتشجيع أو ارتكاب أعمال تخريب أو عدوان أو غير ذلك من الممارسات الضارة الأخرى، التي ربما تهدد أراضي وسيادة دولة عضو من الاتحاد الأفريقي أو السلم والأمن الدوليين، وأن أي اعتداء ضد أية دولة عضو

¹ التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006-2007، مصدر سابق، ص 38.

² See: ASSEMBLY/AU/DEC.71 (IV), Assembly of the African Union, Fourth Ordinary Session, op. cit., p. 24.

³ See: List of Countries which have Signed, Ratified /Acceded to the African Union Non - Aggression and Common Defense Pact, 18/09/2009, pp. 1 _ 2.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/NonAggressionPact.rtf

يعد عدواناً ضد كل الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي. وتقديم المساعدة الدفاعية والأمنية المتبادلة بصورة فردية وجماعية ضد أي عدوان أو تهديد بالعدوان. كما وافق أطراف المعاهدة أيضاً، على تكثيف التعاون في المجالات المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي كافة، أو أي شكل من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أو زعزعة استقرار أية دولة عضو في الإتحاد الأفريقي، ومواجهة التحديات الأمنية عن طريق التنفيذ الفعال للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة بما في ذلك التعجيل ببناء وتشغيل القوة الأفريقية الجاهزة، وتقديم كل مساعدة ممكنة إذا ما قررت العمليات العسكرية من قبل مجلس السلم والأمن، بما في ذلك، استخدام القوة الاحتياطية الأفريقية⁽¹⁾.

وكلا الوثيقتين تستهدف إقامة نظام للأمن الجماعي الأفريقي، بما يضمن الاستجابة الأفريقية للتهديدات التي تواجه قارة أفريقيا، وتطوير التعاون بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي في قضايا الدفاع والأمن وعدم الاعتداء، والعمل على تسوية المنازعات الأفريقية ومنعها، سواء كانت ذات الطابع الدولي أم الداخلي، وبناء جيش أفريقي موحد في نهاية مرحلة الاندماج السياسي والاقتصادي للقارة⁽²⁾.

وهكذا، يتضح أن الدول الأفريقية عملت على تحقيق نقلة نوعية في ظل الإتحاد الأفريقي في ميادين الأمن والدفاع المشترك، ووضعت الأسس اللازمة لتطوير التعاون في هذه الميادين، بالشكل الذي يعمل على تحقيق السلم والأمن في القارة.

وعلى هذا، يتبين أن الإتحاد الأفريقي عمل على وضع منهج وقيم جديدين في إدارة الإتحاد الأفريقي للمنازعات، عبر إقرار مبدأ حق الإتحاد الأفريقي في التدخل في الحالات الضرورية والمتفاقمة، والتي تشكل تهديداً للسلم والأمن. كما أن الإتحاد الأفريقي، أكد بناء نظام أفريقي فعال للأمن الجماعي عن طريق وضع سياسة أمنية ودفاعية قارية مشتركة، مما سيسهم في حالة اتخاذ الجانب العملي من قبل مجلس السلم والأمن، في إعادة السلم والأمن للقارة الأفريقية.

¹. See: African Union Non – Aggression and Common Defense Pact, Adopted by the Fourth Ordinary Session of the Assembly, Held in Abuja, Nigeria, 31 January 2005, pp. 1 - 15.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/NonAggressionCommon_Defence_Pact.pdf

². التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006-2007، مصدر سابق، ص 52.

المطلب الثاني: سياسة الإتحاد الأفريقي حيال الأزمة الصومالية

سعى الإتحاد الأفريقي منذ تأسيسه في عام 2002، إلى مواجهة الأزمات والمنازعات التي تحفل بها القارة الأفريقية، سواء كانت ذات الطابع الدولي أم الداخلي. ومن ضمنها، الأزمة الصومالية، التي سعت العديد من القوى والمنظمات الإقليمية الدولية إلى العمل على تسويتها، والحد من تفاقمها.

وقد عمل الإتحاد الأفريقي على الاهتمام بالأزمة الصومالية، منذ البدايات الأولى لتأسيسه في عام 2002. وعليه، ستحاول فيما يأتي، تناول أبرز وأهم الخطوات التي قام بها الإتحاد الأفريقي في تعامله مع الأزمة الصومالية.

فمنذ البدايات الأولى لنشأة الإتحاد الأفريقي، عقد الجهاز المركزي لآلية منع وإدارة وتسوية المنازعات دورته العادية السادسة والثمانين على مستوى السفراء في أديس أبابا في التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول /أكتوبر لعام 2002 (إذ لم يتم المصادقة آنذاك على بروتوكول مجلس السلم والأمن)، وبحضور الرئيس المؤقت لمفوضية الإتحاد الأفريقي آنذاك (أمارا أيسي). وقد بحث الجهاز المركزي، تقارير الرئيس المؤقت لمفوضية الإتحاد الأفريقي بشأن قضايا السلم والأمن في أفريقيا.

وفيما يخص الأزمة الصومالية، رحب الجهاز المركزي لآلية منع وإدارة وتسوية المنازعات بمشاركة الإتحاد الأفريقي في حفل افتتاح مؤتمر المصالحة الوطنية في مدينة الدوريت في كينيا في الخامس عشر من تشرين الأول /أكتوبر لعام 2002، وبالتدابير المتخذة من جانبه لمتابعة الأعمال. وطالب الجهاز المركزي من الأطراف الصومالية اغتنام الفرصة للعمل من أجل إحلال السلام في بلادهم، كما شجع الرئيس المؤقت لمفوضية الإتحاد الأفريقي على تعزيز مشاركة الإتحاد في تسوية الأزمة الصومالية عبر تعيين مبعوث خاص بهذا الشأن¹.

وبعد دخول بروتوكول مجلس السلم والأمن حيز التنفيذ في 26 كانون الأول /ديسمبر من عام 2003، عقد رؤساء أركان الدفاع بالدول الأفريقية، اجتماعاً في أيار /مايو من عام 2004. وقد صدر عن الاجتماع بياناً حول المنازعات التي يتطلب تدخل مجلس السلم والأمن فيها،

¹. معهد الانماء العربي، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002، مصدر سابق، ص 553، 557.

وكان من ضمنها الأزمة الصومالية. وقد أشار البيان، إلى خطورة استمرار تدهور الأوضاع في الصومال، ودور المتابعة الذي يقوم به مجلس السلم والأمن لقضية الصومال، التي ظلت تراوح مكانها بين إمكانية استخدام الحل السلمي السياسي أو الحل العسكري⁽¹⁾.

وأثناء انعقاد الجولة الثانية والثالثة من المفاوضات لتسوية الأزمة الصومالية في كينيا في عام 2004، عقد المجلس التنفيذي التابع للاتحاد الأفريقي دورته الخامسة في أديس أبابا في المدة ما بين (25 حزيران /يونيو-3 تموز /يوليو) من عام 2004. وكان من أهم ما تقرر إزاء الأزمة الصومالية، ترحيب المجلس التنفيذي بالتقدم المحرز الذي حصل في مؤتمر المصالحة الوطنية. وناشد المجلس المجتمعون بالالتزام في الموعد النهائي لتشكيل الحكومة الصومالية، وأشاد بالجهود التي بذلها الإيغاد بغية استعادة الوضع على طبيعته، وإحلال السلام والاستقرار في الصومال. وأكد المجلس التنفيذي استعداد الاتحاد الأفريقي لنشر بعثة مراقبين عسكريين في الوقت المناسب، من أجل دعم نتائج مؤتمر المصالحة الوطنية⁽²⁾.

وأثناء تشكيل البرلمان الانتقالي الصومالي، وانتخاب عبدالله يوسف رئيساً للصومال في تشرين الأول /أكتوبر من عام 2004، رحب مجلس السلم والأمن أثناء انعقاد الاجتماع الثامن عشر في أديس أبابا في الخامس والعشرين من تشرين الأول /أكتوبر لعام 2004، بانتخاب عبدالله يوسف رئيساً للحكومة الانتقالية الصومالية، ودعا جميع الأطراف الصومالية، بما في ذلك المجتمع المدني، لتقديم الدعم الكامل للحكومة الصومالية. وطالب مجلس السلم والأمن من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتقديم الدعم السياسي والمالي للحكومة الجديدة والمؤسسات الصومالية، لا سيما في المجالات الحيوية لبناء القدرات، بما في ذلك تدريب العاملين في المجالات العسكرية والشرطة لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد. كما طالب المجلس، من مفوضية الاتحاد الأفريقي، تسريع التحضير لنشر بعثة المراقبين العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي في الصومال في أقرب وقت ممكن، ووضع خطة شاملة بشأن نشر البعثة، بما في ذلك حجمها ومدة ولايتها⁽³⁾.

¹ التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004-2005، مصدر سابق، ص 67.

² See: EX/CL/DEC.147 (V), Council of Ministers, Fifth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 25 June - 3 JULY 2004, pp. 1 - 2.

www.africa.union.org/root/au/AU_summit_2004/excl/decisions_Rev.pdf.

³ See: PSC/PR/COMM.(XVIII), Peace and Security Council, 18th meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 25 October 2004, pp. 1 - 2.

www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2004_18_CIE.pdf

وفي الخامس من كانون الثاني /يناير لعام 2005، عقد مجلس السلم والأمن الاجتماع الثاني والعشرين في أديس أبابا، وقد قبل المجلس من حيث المبدأ نشر بعثة لدعم السلام في الصومال تابعة للاتحاد الأفريقي، على أساس توصيات اجتماع نيروبي للخبراء والذي انعقد يومي 15 و16 من كانون الاول /ديسمبر من عام 2004، من أجل دعم مؤسسات الحكومة الانتقالية الاتحادية في الصومال. كما رحب المجلس، بالعرض الذي قدمته حكومة أوغندا في المساهمة بقوات في البعثة الأفريقية التي كان مزمع نشرها في الصومال. وطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي، العمل على تقديم التوصيات بشأن حجم البعثة ومهامها والتمويل اللازم لها⁽¹⁾.

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي الرابع في أبوجا للمدة ما بين (30-31) كانون الثاني /يناير من عام 2005، رحب القادة الأفارقة بالإنجازات التي تحققت في عملية السلام والمصالحة، وبالقرار الصادر عن مجلس السلم والأمن في كانون الثاني /يناير من عام 2005، وبيان رؤساء دول وحكومات الإيغاد والذي صدر في 31 كانون الثاني /يناير من العام نفسه، والداعي إلى التزام دول الإيغاد بنشر بعثة دعم السلام في الصومال. وطالبت قمة الاتحاد الأفريقي، من مفوضية الاتحاد الأفريقي لتقديم التوصيات بشأن تفويض بعثة الإيغاد لدعم السلام في الصومال وحجمها وهيكلها والمهام المنوط بها والتمويل المطلوب لها. وأكدت القمة على ضرورة قيام الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بتقديم الدعم العاجل والمستمر إلى المؤسسات الاتحادية في الصومال للحيلولة دون عكس الإنجازات التي تحققت في عملية السلام في الصومال، نتيجة المساعي التي بذلتها دول الإقليم المجاورة للصومال والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي ككل لمدة سنتين. وطلب القادة الأفارقة من مجلس السلم والأمن تفويض دول الإيغاد لنشر بعثة دعم السلام في الصومال، إلى أن يتم نشر بعثة دعم السلام تابعة للاتحاد الأفريقي⁽²⁾.

وقد اطلع مجلس السلم والأمن الأفريقي، أثناء انعقاد الاجتماع التاسع والعشرين في أديس أبابا في الثاني عشر من ايار /مايو لعام 2005، إلى الصعوبات والمعوقات التي واجهت عملية المصالحة الصومالية، في ظل عدم استقرار الوضع الأمني في الصومال،

¹. See: PSC/PR/COMM.(XXII), Peace and Security Council, Twenty Second meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 5 January 2005, pp. 1 - 2.

www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2005_22_C2E.pdf.pdf.

². See: ASSEMBLY/AU/DEC.65 (IV), Assembly of the African Union, Fourth Ordinary Session, op. cit., p. 16.

وضعف الحكومة الصومالية في توفير الأمن والاستقرار في البلاد، لا سيما في العاصمة مقديشو وما حولها، وقرر الموافقة في المرحلة الأولى، على نشر بعثة السلام التابعة للايغاد (IGASOM) ليتولاها بعد ذلك بعثة السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، من أجل القيام بعدة مهام، من أهمها، تسهيل نقل المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى داخل الأراضي الصومالية، وتوفير الحماية لها لتمكينها من الاضطلاع بمهامها، والقيام بعملية مصالحة شاملة في الصومال، وبالتعاون مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية وجميع الأطراف الصومالية، من أجل إعادة إنشاء وتدريب قوات الأمن الصومالية، فضلا عن دعم جهود نزع السلاح، وتحقيق الاستقرار في البلاد، وتهيئة الظروف المناسبة لتولي بعثة دعم السلام من قبل الإتحاد الأفريقي في نهاية المرحلة الأولى. كما دعا مجلس السلم والأمن، الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي ككل لتقديم الدعم السياسي والمالي واللوجستي لبعثة (IGASOM)، ودعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإزالة الحظر على السلاح المفروض على الصومال بموجب القرار (733) في عام 1992، وذلك للتمهيد لنشر بعثة الايغاد لدعم السلام في الصومال⁽¹⁾.

وأثناء انعقاد الدورة الثامنة للمجلس التنفيذي التابع للاتحاد الأفريقي في الخرطوم للمدة ما بين (16-21) كانون الثاني/يناير من عام 2006، شهدت الأزمة الصومالية تدهورا من الناحية السياسية والأمنية، في ظل بروز المحاكم الإسلامية على الساحة السياسية في الصومال، وتصاعد حدة التوتر بين اتحاد المحاكم الإسلامية وتحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب². وعليه، قرر المجلس التنفيذي، التذكير بمقررات مجلس السلم والأمن الخاصة بنشر بعثة دعم السلام تابعة للايغاد في الصومال على أن تعقبها بعثة الإتحاد الأفريقي لدعم السلام. ومناشدة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لتوفير استثناء في الحظر على السلاح المفروض على الصومال، بهدف تسهيل نشر البعثة المنشودة. والطلب من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للقيام بدور استباقي في التعجيل بعملية نشر بعثة الايغاد لدعم السلام في الصومال، وتشكيل فريق مكون من مفوضية الإتحاد

¹. See: PSC/PR/COMM. (XXIX), Peace and Security Council, 29th meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 12 May 2005, pp. 1 - 4.

www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2005_29_CIE.pdf.

² يذكر أن الإتحاد الأفريقي انتقد آنذاك، دعم الولايات المتحدة الأميركية لتحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب، وذلك لانتهاء النزاع المسلح الدائر بينهما.
نقلا عن: مجدي كامل، مصدر سابق، ص 168.

الأفريقي وأمانة الإيغاد والحكومة الانتقالية الصومالية لأجراء مراجعة شاملة لحظر الأسلحة على الصومال، وتقديم المقترح إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعد موافقة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. فضلاً عن إدانة المجلس التنفيذي، أعمال العنف كافة التي ارتكبتها المجموعات المسلحة لتقويض نتائج عملية السلام والمصالحة في الصومال، وشددوا على ضرورة اتخاذ التدابير كافة، بما فيها اللجوء إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الذين يتمادون في عرقلة عملية السلام في الصومال. كما أشاد المجلس التنفيذي بمفوضية الاتحاد الأفريقي للخطوات التي اتخذها من أجل إنشاء مكتب اتصال للاتحاد الأفريقي في مدينة جوهرة، وطلب منها تقديم كل الدعم الممكن لتعزيز مؤسسات الحكومة الصومالية¹.

وفي أعقاب انتصار المحاكم الإسلامية على تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب، والسيطرة على العاصمة مقاديشو، وعقد محادثات بين الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية لتسوية الأزمة بينهما، واستصدار البرلمان الانتقالي الصومالي لقانون الأمن الوطني والذي سمح لها باستقدام قوات حفظ سلام أفريقية لا تشارك فيها دول الجوار الجغرافي المباشر في حزيران/يونيو من عام 2006. انعقد مؤتمر القمة الأفريقي السابع في بانجول في المدة ما بين (1-2) تموز/يوليو من عام 2006، وأكد خلاله القادة الأفارقة، مساندتهم الكاملة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية والحكومة الصومالية بوصفها الحكومة الشرعية للصومال. ورحبوا بالاتفاق التمهيدي الذي تم التوصل إليه فيما بين الحكومة الصومالية واتحاد المحاكم الإسلامية في أعقاب الاجتماع الذي عقد في الخرطوم في حزيران/يونيو من عام 2006، وحثوا الأطراف الصومالية على الوفاء بالتزاماتهم واضعين في الاعتبار الحاجة إلى الاحترام الكامل للميثاق الاتحادي الانتقالي. كما وأكد القادة الأفارقة، أن أية مبادرة بشأن الصومال ينبغي أن تشمل الاتحاد الأفريقي في ضوء مشاركتها الفعالة في عملية السلام والمصالحة في الصومال، وعلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الإيغاد، وأن تتخذ الخطوات الضرورية كافة للنشر المبكر لبعثة الإيغاد لدعم السلام في الصومال، ليتولاها بعد ذلك الاتحاد الأفريقي كما نص عليه البيان الختامي

¹. See: EX.CL/DEC.270 (VII), Executive Council, Eight Ordinary Session, Khartoum, Sudan, 16 – 21 January 2006, p. 43.

www.africa-union.org/root/au/documents/decisions/com/Au6th_ord_Council_decisions_Jan2006_Khartoum.pdf

لمجلس السلم والأمن في اجتماعه التاسع والعشرين في ايار /مايو من عام 2005. فضلاً عن ذلك، دعا القادة الأفارقة في بيانهم حول الصومال، شركاء الاتحاد الأفريقي للعمل على تقديم الدعم السياسي والمالي واللوجستي اللازم للمؤسسات الاتحادية الانتقالية بوصفها القاعدة المشروعة للشرعية المؤسسية في الصومال، ولتسهيل نشر بعثة (IGASOM) في الصومال على وجه السرعة⁽¹⁾.

وبعد توسيع المحاكم الإسلامية لنفوذها في مناطق واسعة من جنوب ووسط الصومال على حساب الحكومة الانتقالية الصومالية، قرر مجلس السلم والأمن، أثناء انعقاد الاجتماع الثاني والستين في أديس أبابا في الثالث عشر من ايلول /سبتمبر من عام 2006، التصديق على خطة نشر بعثة الايغاد لدعم السلام في الصومال (IGASOM)⁽²⁾.

وعقب دخول القوات الأثيوبية للأراضي الصومالية، وهزيمة المحاكم الإسلامية على يد القوات الحكومية الصومالية/الأثيوبية، وتحول المواجهات فيما بينهما من حرب شبه نظامية إلى حرب عصابات، وعجز الحكومة الصومالية في فرض الأمن والاستقرار في البلاد، فضلاً عن صدور قرار مجلس الأمن (1725) في كانون الاول /ديسمبر من عام 2006، والداعي إلى عدم مشاركة دول الجوار الصومالي في قوات حفظ السلام التابعة للايغاد، عقد مجلس السلم والأمن الاجتماع التاسع والستين في أديس أبابا في التاسع عشر من كانون الثاني /يناير لعام 2007. وقد اطلع المجلس خلال الاجتماع، على تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الوضع في الصومال [PSC/PR/2(LXIX)]، والتوصيات التي قدمتها لجنة أركان الحرب بشأن مقترح لنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما ورحب المجلس بنتائج تقييم بعثة الاتحاد الأفريقي التي زارت الصومال للمدة ما بين (13-15) كانون الثاني /يناير من عام 2007 التي سعت إلى عقد مشاورات مع الحكومة الصومالية بشأن نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأكد المجلس التزامه بوحدة وسيادة أراضي الصومال، وشدد على ضرورة العمل مع الحكومة الصومالية والمؤسسات

¹. See: ASSEMBLY/AU/DEC.2(VII), Conference DE L'union Africaine, Septieme Session Ordinaire, Banjul, Gambie, 1 - 2 Juillet 2006, pp. 33 - 34.

www.africa.union.org/official_documents/Assemblee_fr/Asso60.pdf.

². See: PSC/PR/COMM(LXII), Peace and Security Council, 62ND meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 13 September 2006, pp. 1 - 3.

www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2006_62_C1E.pdf.

الاتحادية الانتقالية لاستعادة الأمن في البلاد، عبر قيام الحكومة الصومالية للشروع في عملية شاملة للحوار والمصالحة في إطار الميثاق الانتقالي الفيدرالي. فضلا عن ذلك، قرر مجلس السلم والأمن، أن يأذن بنشر بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال [African Union Mission to Somalia ومختصرها (AMISOM)]، تتكون من تسع كتائب مشاة (كل كتيبة مكونة من 850 جندياً)، تدعمها مكونات بحرية وجوية، وموظفون مدنيون، وفريق لتدريب الشرطة (قوامه 750 فرداً)، بإجمالي (8000) فرداً لمدة ستة أشهر ابتداء من تاريخ صدور القرار، للاضطلاع بالمهام الآتية في المرحلة الأولى:

- دعم الحوار والمصالحة في الصومال.

- كفالة الحماية، حسب الاقتضاء، للمؤسسات الاتحادية الانتقالية لمساعدتها على أداء مهامها المتعلقة بالحكم.

- المساعدة في حدود قدراتها، وبالتنسيق مع سائر الأطراف، في تنفيذ الخطة الوطنية للأمن والاستقرار، لا سيما إعادة إنشاء قوات امن صومالية شاملة لجميع الأطراف وتدريبها بصورة فعالة.

- الإسهام حسب الطلب وفي حدود قدراتها، في تهيئة الظروف الأمنية الضرورية لتقديم المساعدة الإنسانية وتسهيل عودة اللاجئين والنازحين.

- حماية الأفراد التابعين لها ومرافقها ومنشأتها ومعداتنا وبعثتها، وكفالة امن أفرادها وحرية تنقلهم.

مع التوضيح بان البعثة سوف تتطور إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم السلام في الصومال التي من شأنها دعم الاستقرار على المدى الطويل وإعادة أعمار الصومال.

كما وطلب مجلس السلم والأمن من الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتقديم الدعم اللازم للتعجيل بنشر بعثة (AMISOM)، بما في ذلك النظر في القرار 1725 (السابق ذكره) في ضوء التطورات الأخيرة¹.

¹. See: PSC/PR/COMM (LXIX), Peace and Security Council, 69TH meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 19 January 2007, pp. 1 _ 4.

www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2007_69_C1E.pdf.

وهكذا تم السماح في المرحلة الأولى، بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) لتحل محل بعثة الإيغاد لدعم السلام (IGASOM)، وفي حالة تحقيق المهام التي أوكلت للبعثة في المرحلة الأولى، فسيتم العمل على نشر بعثة الأمم المتحدة لدعم السلام في الصومال على المدى الطويل.

وبعد أيام من صدور قرار مجلس السلم والأمن، انعقد مؤتمر القمة الأفريقي الثامن في أديس أبابا للمدة ما بين (22-30) كانون الثاني/يناير من عام 2007. وقد حذر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي آنذاك "الفا عمر كونايري" من أن الصومال سيغرق في الفوضى في حالة عدم نشر قوات حفظ السلام التي اقراها مجلس السلم والأمن بشكل سريع⁽¹⁾. وعليه، قرر القادة الأفارقة أثناء مناقشة تطورات القضية الصومالية، الترحيب بقرار أثيوبيا لسحب قواتها من الصومال، والدعوة إلى نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تماشياً مع المقرر الصادر من مجلس السلم والأمن، ودعوة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للإسهام بقوات لتفادي الفراغ الأمني بعد انسحاب القوات الأثيوبية، وحث المجتمع الدولي على توفير الدعم المالي واللوجستي والفني لنشر بعثة (AMISOM)⁽²⁾.

ومن الدول الأفريقية التي أبدت استعدادها للمشاركة بقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي (AMISOM) هي⁽³⁾:

أوغندا: إذ وعد الرئيس أوغندي "يوري موسيفيني" بأنه سيعمل على تقديم ما بين (1000-2000) جندياً، فضلاً عن قيام القوات أوغندية بتدريب القوات الحكومية الصومالية.

¹. نقلاً عن: عادل على احمد، مصدر سابق، ص 171.

يذكر إن الاتحاد الأفريقي دعم حق أثيوبيا في التدخل العسكري في الصومال. أذ اشار المتحدث الرسمي باسم الاتحاد الأفريقي (باتريك مازيمهاكا) "أن المنظمة فشلت في منع نشوب الأزمة في الوقت المناسب، الا انه اعطى اثيوبيا الحق في اتخاذ أية اجراءات مناسبة اذا اعتقدت انها مهددة معتبراً التدخل الاثيوبي في الصومال بالحق المشروع".

نقلاً عن: التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006 - 2007، مصدر سابق، ص 226.

². See: ASSEMBLY/AU/DEC.142 (VII), Assembly of the African Union, Eighth Ordinary Session, op. cit., pp. 15 - 16.

³. See: PSC/PR/2(CV), Peace and Security Council, 105TH meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 18 January 2008, p. 10. www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2008_105_CE.pdf.

و. كرستين سودر، عمليات السلام المتعددة الاطراف في العام 2007، في: الكتاب السنوي 2008 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 235. و. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006 - 2007، مصدر سابق، ص ص 226 - 227.

بوروندي: أعلنت وزارة الدفاع البوروندية أنها ستُرسل قرابة (1700) جندياً للانتشار في الصومال، إلا إن تلك القوات بحاجة للمزيد من التجهيزات.

نيجيريا: أعلنت نيجيريا أنه يجري تدريب الكتيبة العسكرية النيجيرية والتي تضم (850) جندياً، وأنها في انتظار الإمداد والتموين لنقلها إلى الصومال.

مالاوي: صرحت مالاوي أنها تستعد لإرسال قرابة (1000) جندي للانتشار في الصومال.

غانا: تعهدت غانا أنها ستُرسل (350) جندياً.

إما كينيا والجزائر: فقد تعهدتا أنها ستعمل على توفير الدعم اللوجستي لقوات حفظ السلام الأفريقية (AMISOM).

وفي بداية آذار /مارس من عام 2007، وصلت إلى العاصمة الصومالية مقاديشو كتيبتين أوغنديتين، ورحب مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الثالث والسبعين والذي عقد في أديس أبابا في التاسع عشر من آذار /مارس لعام 2007، ببداية نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ووجود كتيبتين على الأرض. وأثنى المجلس على حكومة أوغندا لما بذلته من جهود، ولما أبدته من التزام بتشجيع السلام والمصالحة في الصومال. ووجه مجلس السلم والأمن، نداءً عاجلاً إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بالإيفاء بالتزاماتها، التي أعلنت عن اعتزامها للمساهمة بقوات، وذلك من أجل تسهيل استكمال نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وضمان بقائها. كما رحب مجلس السلم والأمن بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المرقم (1744) والصادر في العشرين من شباط /فبراير لعام 2007، الذي أجاز للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمدة ستة أشهر¹. كما شدد مجلس السلم والأمن في بيانه مجدداً، على أن هدف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يتمثل في دعم الحكومة الانتقالية والمؤسسات الاتحادية الانتقالية الأخرى، فضلاً عن المساهمة في توفير بيئة مناسبة لانطلاق عملية سياسية بوصفها الوسيلة الأنسب للتوصل إلى سلام ومصالحة دائمين في الصومال⁽²⁾.

¹ ينظر: الأمم المتحدة، القرار 1744 (2007) والذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 5633 المعقودة في 20 شباط /فبراير 2007 . S/RES/1744, 21 February 2007, pp. 1 - 5

² See: PSC/PR/PS (LXXIII), Press Statement on the Situation in Somalia, 73RD, Addis Ababa, Ethiopia, 19 March 2007, pp. 1 - 3.

www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2007_73_PS1E.pdf.

وفي العشرين من اب /اغسطس لعام 2007، تبنى مجلس الأمن بالإجماع القرار (1772)، والذي مدد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمدة ستة أشهر أخرى. ودعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى مواصلة التخطيط لنشر محتمل لعملية حفظ سلام ترعاها الأمم المتحدة وتحل محل (AMISOM)⁽¹⁾.

وقد مثلت الأزمة الصومالية وفقاً لرؤية الاتحاد الأفريقي، التي عبّر عنها مجلس السلم والأمن في اجتماعه الرابع بعد المئة، الذي عقد في أديس أبابا في العشرين من كانون الاول /ديسمبر لعام 2007، احد التحديات الأكثر خطورة على السلام والاستقرار التي تواجه القارة الأفريقية⁽²⁾. إذ اتسم الوضع السياسي والأمني في الصومال منذ العام 2007 بالتعقيد، وعجزت الحكومة الصومالية في فرض الأمن والاستقرار في أجزاء واسعة من البلاد، وتساعد عمليات المقاومة المسلحة لاسيما من جانب اتحاد المحاكم الإسلامية ضد القوات الحكومية الصومالية/الأنثيوبية وقوات حفظ السلام الأفريقية (AMISOM)، وتحول المواجهات إلى حرب عصابات، ورفض اتحاد المحاكم الإسلامية، لاسيما حركة الشباب بشدة، وجود قوات حفظ السلام الأفريقية في العاصمة مقاديشو، على الرغم من ان القوات ليست طرفاً في النزاع الصومالي، ولا يمكن بأية حال من الأحوال عدها قوات احتلال. إلا ان هذا العداء يمكن تفسيره في ضوء الخبرة السلبية لتجربة التدخل الدولي في الصومال خلال عامي (1992-1994) من جهة، وأن التفويض الممنوح لقوات حفظ السلام الأفريقية والمتمثل في الدفاع عن مقار السلطة الحكومية، حتى وان كان دفاعياً، وضعها في مواجهة مباشرة مع الفصائل الصومالية المسلحة المعارضة للحكومة الانتقالية، مما جعلها طرفاً مباشراً في النزاع الصومالي من جهة أخرى⁽³⁾.

وكان نتيجة ذلك أن الكثير من الدول الأفريقية عملت على سحب موافقتها على المشاركة في قوات حفظ السلام الأفريقية (AMISOM)، واقتصر عدد القوات التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قرابة (1600) جندياً أوغندياً، فضلاً عن وصول (192)

¹ ينظر: الأمم المتحدة، القرار 1772 (2007) والذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 5732 المعقودة في 20 آب 2007

S/RES/1772(2007), 20 August 2007, pp. 1 - 7.

² See: PSC/PR/BR (CIV)(2), Press Statement on the Situation in Somalia, 104TH, Addis Ababa, Ethiopia, 20 December 2007, pp. 1 - 2.

www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2007_104_PSI_E.pdf

³ ينظر: احمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية 2009-2010، مصدر سابق، ص ص269-270.

جندياً بوروندياً إلى العاصمة مقاديشو تم نشرهم يومي 23 و24 كانون الاول /ديسمبر من عام 2007، من بين العناصر الـ(8000) آلاف الذين يشكلون القوة التي رخص بها مجلس السلم والأمن في كانون الثاني /يناير من عام 2007. هذا من جهة⁽¹⁾. علاوة على أن غياب البيئة السياسية والأمنية المستقرة لعمل قوات حفظ السلام الأفريقية في الصومال، قد حال دون حصول الاتحاد الأفريقي على تمويل كاف من الأطراف الإقليمية والدولية لتغطية تكاليف عمل هذه القوات، لا سيما وأن مفوضية الاتحاد الأفريقي قد أعلنت مراراً وتكراراً أن تكاليف بعثة (AMISOM) تفوق القدرات المتاحة لديها من جهة ثانية⁽²⁾. فأثناء انعقاد الاجتماع الخامس بعد المئة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في الثامن عشر من كانون الثاني /يناير لعام 2008، أشار المجلس، إلى أنه لم يحدث أي تقدم فيما يتعلق بتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، نتيجة للقيود المالية واللوجيستية التي تواجه المفوضية. إذ بلغ إجمالي الميزانية الخاصة ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) لعام 2007 مثلاً قرابة (622) مليون دولار، في حين لم يتم الإسهام بأكثر من (32) مليون دولار⁽³⁾. من جهة أخرى، أدى تدهور الوضع الأمني في الصومال، إلى امتناع الأمم المتحدة وأغلبية الدول الأعضاء في مجلس الأمن، عن الموافقة على نشر قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال، لحين استقرار الوضع الأمني والسياسي في البلاد، ونجاح بعثة الاتحاد الأفريقي (AMISOM) في تحقيق المهام التي كلفت بها، وإن كان مجلس الأمن قد أبقى مسألة أسهام الأمم المتحدة في الصومال مفتوحة في كل مرة يتم فيها تهديد بقاء بعثة (AMISOM) في الصومال⁽⁴⁾. ففي مطلع عام 2008، طلبت الحكومة الصومالية من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نشر قوة دولية لحفظ السلام في الصومال تبلغ قوامها ما بين (27,000-28,500) ألف جندي. إلا أن العديد من القوى الكبرى رهنّت نشر القوات الدولية في الصومال بتحسّن الوضع الأمني

¹ op. cit., p.10 See: PSC/PR/2(CV), Peace and Security Council, 105TH meeting,

و. الصومال، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2008، حقوق الإنسان في جمهورية الصومال.

www.ammesty.org/ar/region/Somalia/report_2008.

و. أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الامة العربية 2007-2008، مصدر سابق، ص 221.

² المصدر نفسه، نفس الصفحة.

³ See: PSC/PR/2(CV), Peace and Security Council, 105TH meeting, op. cit., p. 10.

⁴ الصومال، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2008، مصدر سابق. و. أحمد إبراهيم محمود وآخرون، مصدر سابق، ص

والسياسي⁽¹⁾. فقد وصف "جون سويرز" سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة مثلاً الصومال بأنها "دولة فاشلة". وأشار: انه ينبغي تحقيق المزيد من التقدم على الصعيدين السياسي والأمني قبل أن يدرس مجلس الأمن نشر قوات للأمم المتحدة هناك. وأضاف قائلاً: إلى أن يتحقق مزيد من التقدم على الصعيدين السياسي والأمني فمن الصعب تصور وجود قوة حفظ سلام متكاملة⁽²⁾. في حين ذكر المندوب الفرنسي لدى الأمم المتحدة "جان مورييس ريبير" بقوله: أن مجلس الأمن يحتاج لان يتأكد من أن الصوماليين يريدون قوات حفظ سلام دولية. وأضاف قائلاً: في الوقت الحالي هناك جنود أفارقة، هذه بداية⁽³⁾.

وقد أكد القادة الأفارقة أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي العاشر في أديس أبابا للمدة ما بين (31 كانون الثاني/يناير-2 شباط/فبراير) من عام 2008، أن الوضع في الصومال أصبح يمثل واحداً من أخطر التحديات التي تواجه السلام والاستقرار ليس في الصومال فحسب وإنما في قارة أفريقيا ككل. وعليه، طالبت القمة، جميع الأطراف الصومالية بنبذ العنف وتشجيع الحكومة الصومالية على بسط الأمن، وأكدت حرص الإتحاد الأفريقي على مواجهة الهجمات المتزايدة للمسلحين ضد قوات حفظ السلام الأفريقية (AMISOM) والقوات الحكومية الصومالية/الأثيوبية. كما طالبت القمة الأفريقية، الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي بضرورة تزويد قوات حفظ السلام الأفريقية بمزيد من الوحدات، بهدف بلوغ العدد المطلوب والذي تم تحديده بـ(8) آلاف عنصراً، وفي حالة تردد الدول الأفريقية في الإسهام بقوات ضمن بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال، فقد يدفع الإتحاد الأفريقي إلى بحث نشر قوة لحفظ السلام في الصومال تابعة للأمم المتحدة تحل محل بعثة (AMISOM)⁽⁴⁾. وهو الاقتراح الذي لقي تأييد رئيس الوزراء

¹. ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، مصدر سابق، ص 185. و. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 33. ود. عبدالسلام إبراهيم بغدادى، الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الخارجية، مصدر سابق، ص 136.

². نقلاً عن: تقرير من شبكة النباء، ديمقراطية الصومال: امة يأكلها بنوها.. اسوء ازمة في تاريخ أفريقيا القانم. www.annabaa.org/nba_news/69/328.htm.

³. نقلاً عن: المصدر نفسه.

⁴. See: ASSEMBLY/AU/DECL.3(X), Assembly of the African Union, Tenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 31 January –2 February 2008, pp. 37 - 38. www.africa.union.org/root/au/Conference/2008/january/summit/dec/decisions/Assembly.Dec_171-192_x_Addis_February.pdf.

ومع تزايد ظاهرة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية منذ العام 2008، أدت المطالبات المتزايدة من جانب الدول الأفريقية المشاطئة للبحر الأحمر للاتحاد الأفريقي، بضرورة التحرك لوضع حد لمشكلة القرصنة، إلى عقد مؤتمر نيروبي في العاشر من كانون الأول /ديسمبر لعام 2008، الذي حضره قرابة (120) شخصاً مثلوا أربعون دولة أفريقية على مستوى الوزراء والخبراء لمناقشة سبل مكافحة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية. وقد أسفر المؤتمر، عن تأييد الاتحاد الأفريقي لكافة الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة القرصنة، بما في ذلك العملية العسكرية التي أطلقتها الدول الأوروبية لعملية (اتلانتا)، والسعي للوصول إلى اتفاق أوسع مع الدول الساحلية المحاذية للصومال لإيجاد إطار قانوني لتسهيل ملاحقة القراصنة، فضلاً عن دعوة مندوب الاتحاد الأفريقي للأمم المتحدة إرسال قوات دولية إلى الصومال لتحقيق الاستقرار بهدف منع عمليات القرصنة⁽²⁾.

كما دعت هيئة الحكماء التابعة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، إلى الإسراع بالموافقة على تأسيس قوة دولية تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار في الصومال، وتعزيز البعثة الأفريقية لحفظ السلام المنتشرة في الصومال، مما سيسهم في مواجهة ظاهرة القرصنة⁽³⁾.

وقد أدت الجهود المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية والدولية، إلى توقيع اتفاقية جيبوتي للسلام بين الحكومة الانتقالية الصومالية وتحالف إعادة تحرير الصومال-جناح جيبوتي، والذي أسفر عن انتخاب الشيخ شريف شيخ أحمد رئيساً للصومال في كانون الثاني/يناير من عام 2009⁽⁴⁾.

وقد رحب الاتحاد الأفريقي أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي الثاني عشر في أديس أبابا للمدة ما بين (1-3) شباط /فبراير من عام 2009، بالتقدم المحرز الذي حدث في الصومال، لاسيما بعد توقيع اتفاقية جيبوتي للسلام، وانتخاب الشيخ شريف رئيساً للبلاد.

¹. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007-2008، مصدر سابق، ص 40. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، مصدر سابق، ص 172.

². عادل علي أحمد و. رضا علي إبراهيم، مصدر سابق، ص 51 - 52.

³. المصدر نفسه، ص 52.

⁴. الدورة الخاصة حول بحث وتسوية النزاعات في أفريقيا، مصدر سابق، ص 5.

كما وأثنى مؤتمر القمة الأفريقي، على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والدول التي أسهمت بقوات فيها، وعلى وجه التحديد، أوغندا وبوروندي، لالتزامهما بعملية السلام والمصالحة في الصومال، فضلاً عن شركاء الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، لا سيما الجزائر، الذين قدموا دعماً مالياً و/أو لوجيستياً لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما دعم مؤتمر القمة الأفريقي، لمقرر الايغاد الذي صادق عليه مجلس السلم والأمن، بفرض العقوبات المستهدفة ضد جميع الذين يصرون على تقويض التسوية السلمية اللازمة للصومالية. ورحب مؤتمر القمة باعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار (1863) في 16 كانون الثاني/يناير من عام 2009، الذي أعرب فيه مجلس الأمن عن عزمه أنشاء قوة حفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال كمتابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفقاً لمقرر آخر سيصدر عن مجلس الأمن (وقتئذ) بحلول حزيران/يونيو من عام 2009، والتفويض بتوفير حزمة دعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال¹. كما وحث القادة الأفارقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الإسراع في اعتماد قرار يقوض نشر قوة حفظ السلام المتوخاة في الصومال⁽¹⁾.

كما أعرب مجلس السلم والأمن في اجتماعه التسعين بعد المئة، الذي عقد في أديس أبابا في الثاني والعشرين من ايار/مايو لعام 2009، باتخاذ تدابير فورية من اجل إقامة منطقة حظر للطيران وفرض حصار على الموانئ البحرية، من اجل منع دخول العناصر الأجنبية إلى الصومال، فضلاً عن الطائرات والسفن الحاملة للأسلحة والذخائر الموجهة إلى الجماعات المسلحة داخل الصومال، التي تنفذ الهجمات المسلحة ضد الحكومة الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما وطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بفرض الجزاءات على جميع العناصر الفاعلة الأجنبية، داخل المنطقة وخارجها على السواء، ولا سيما اريتريا، ممن يقدمون الدعم للجماعات المسلحة المناهضة للحكومة الانتقالية لزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد، فضلاً عن الجهات الصومالية من الأفراد والكيانات والتي تعمل على تقويض جهود السلام والمصالحة والاستقرار الإقليمي. كما ورحب مجلس السلم والأمن في اجتماعه، بنتائج مؤتمر بروكسل/بلجيكا والذي عقد للمدة ما بين (22-

¹ ينظر: الأمم المتحدة، القرار 1863 (2009) والذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6068 المعقودة في 16 كانون الثاني/يناير 2009، 16 January 2009, pp. 1 - 7. S/RES/1863(2009).

¹ See: ASSEMBLY/AU/DEC.222 (XII), Assembly of the African Union, Twelfth Ordinary Session, op. cit., pp. 25 - 26.

23 نيسان/ابريل من عام 2009 "وطالب من المشاركين في المؤتمر، بتسهيل تسديد التعهدات المعلنة، لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الأمنية في الصومال⁽¹⁾.

وفي الخامس والعشرين من تموز/يوليو لعام 2009، بذل الاتحاد الأفريقي وشركاؤه جهوداً لتعزيز قدرات الحكومة الاتحادية وبقية المؤسسات الصومالية، عبر الإطلاق الرسمي للجنة الأمن المشتركة في العاصمة مقاديشو، والتي تضم ممثلين من الحكومة الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة وشركاء دوليين آخرين، وذلك لتنسيق الجهود المبذولة بغية دعم مؤسسات قطاع الأمن الانتقالية الصومالية، وتسهيل تسديد التعهدات المعلنة في هذا الخصوص خلال مؤتمر بروكسل⁽²⁾.

وعلى الرغم من التقدم الذي شهدته العملية السياسية في الصومال، في ظل انتخاب الشيخ شريف رئيساً للبلاد في عام 2009، وانسحاب القوات الأثيوبية في كانون الثاني/يناير من عام 2009، إلا أن الأوضاع شهدت تدهوراً من الناحية الأمنية. إذ تزايدت عمليات المقاومة المسلحة، لا سيما من جانب حركة الشباب الصومالية، على المستويات التنظيمية والنوعية والكمية، عبر استهداف قوات حفظ السلام الأفريقية (AMISOM)، والتي وصل عددها إلى قرابة (5200) جندياً أوغندياً وبوروندياً لغاية كانون الاول/ديسمبر من عام 2009، في مناطق تركزها الواقعة على الطريق بين القصر الرئاسي ومطار مقاديشو⁽³⁾.

¹ " ففي يومي 22 و 23 نيسان/ابريل من عام 2009، عقدت الامم المتحدة وشركاؤه مؤتمراً دولياً في بروكسل، دعماً للمؤسسات الأمنية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد تعهد المانحون خلال المؤتمر، بتقديم مبلغ يتجاوز الـ(213) مليون دولار، اضافة الى التعهد بتقديم مساعدات عينية. ينظر: الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الامن. S/2009/373, 20 July 2009, p. 6.

ولغاية أيلول/سبتمبر من عام 2010، تم تحصيل قرابة (149.6) مليون دولار، أي ما يعادل (76%) من مجموع المساهمات المتعهد بها في مؤتمر بروكسل في نيسان/ابريل 2009. ينظر: الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الصومال، مجلس الامن. S/2010/447, 9 September 2010, p. 11.

² See: PSC/PR/COMM. (CXC), Peace and Security Council, 190th meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 22 May 2009, pp. 1- 4.

www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2009_190_CE.pdf.

³ ينظر: الاتحاد الأفريقي، تقرير رئيس المفوضية، تعزيز وتصميم وفعالية أفريقيا في إنهاء النزاعات وتحقيق السلام المستدام، مصدر سابق، ص 13 - 14.

⁴ منظمة العفو الدولية، تقرير عام 2010، مصدر سابق، ص 220. و. احمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية 2008-2009، مصدر سابق، ص 199.

ففي عام 2009، قتل أكثر من (90) جندياً من قوات حفظ السلام الأفريقية في الصومال. إذ أقدمت حركة الشباب مثلاً على الانتقام من قوات حفظ السلام الأفريقية في الصومال، بعد أيام من قتل الإدارة الأميركية القيادي في تنظيم القاعدة "صالح علي نبهان" في غارة جوية جنوب الصومال في الرابع عشر من ايلول /سبتمبر لعام 2009، عبر القيام بعملية انتحارية استهدفت قاعدة (AMISOM)، وقد أسفرت العملية عن مقتل (21) جندياً، من بينهم (17) من قوات حفظ السلام الأفريقية (خمسة أوغنديين و12 بورندياً)، ومن ضمنهم نائب قائد القوات الأفريقية في الصومال "جوفينال نيونقورا"، فضلاً عن جرح أكثر من (40) آخرين⁽¹⁾.

فضلاً عن عمليات عسكرية أخرى متفرقة، أقدمت حركة الشباب الصومالية على تنفيذ عملية مزدوجة استهدفت مقهى أثيوبياً يضم مشجعين لكرة القدم في العاصمة الأوغندية كمبالا في الحادي عشر من تموز /يوليو لعام 2010، وأسفرت العملية عن مقتل (76) شخصاً. وقام بتنفيذ العملية "لواء صالح نبهان". وعللت الحركة، أنها جاءت رداً على العمليات العسكرية التي قامت بها قوات حفظ السلام الأفريقية (AMISOM)، والمكونة من القوات الأوغندية والبوروندية، ضد المدنيين الصوماليين، في ظل تزايد القصف العشوائي التي تقوم به قوات (AMISOM) على الأحياء السكنية والأسواق في العاصمة مقاديشو، ومنها سوق بكارا، أثناء مهاجمتها لعناصر حركة الشباب والحزب الإسلامي المعارض للحكومة الصومالية، مما زاد من أعداد الضحايا من المدنيين⁽²⁾. وقد أعلن الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، على اثر تفجيرات كمبالا، استعداد بلاده لإرسال (10) آلاف جندي إضافي إلى الصومال، لرفع عدد قوات الإتحاد الأفريقي في الصومال إلى نحو (20) ألفاً، في حال توفر التمويل الكافي من قبل المانحين والشركاء الدوليين⁽³⁾.

¹ منظمة العفو الدولية، تقرير عام 2010، مصدر سابق، ص 220. و. احمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الامة العربية 2009-2010، مصدر سابق، ص 279. ود. سمير التنير، مصدر سابق، ص 46.

² التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 212-213. و. اميرة محمد عبدالحليم، حركة الشباب الصومالية والتحول نحو الجهاد العالمي، مصدر سابق، ص 139-140. و. عبد الوهاب الصاوي، مصدر سابق، ص 24.

ففي ايار/مايو من عام 2009، حذر تقرير سري اعده الإتحاد الأفريقي، من إن قوة حفظ السلام الأفريقية في الصومال ستفقد دعم السكان لها، اذا استمر قصف الأحياء المدنية، والتسبب في قتل المئات من الضحايا من المدنيين.

نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 210.

³ تصريح للرئيس الاوغندي يوري موسيفيني في: اخبار BBC العربية، الخميس 2010/7/15. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2010، مصدر سابق، ص 214.

وعلى اثر تدهور الأوضاع الأمنية في الصومال، وتزايد الهجمات المسلحة ضد قوات (AMISOM)، فضلا عن تزايد هجمات القرصنة قبالة السواحل الصومالية إلى مستويات غير مسبوقة، أدان الإتحاد الأفريقي أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي الخامس عشر في كمبالا للمدة ما بين (25-27) تموز/يوليو من عام 2010، بشدة الهجمات وأعمال العنف المرتكبة بواسطة تنظيم الشباب المسلح والمجموعات المسلحة الأخرى ضد الحكومة الصومالية وبعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال، فضلا عن إدانتها للهجمات التي أعلنت حركة الشباب مسؤولية ارتكابها في كمبالا في تموز/يوليو من عام 2010. وناشد مؤتمر القمة الأفريقي، الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بأكمله، عزل الأفراد والكيانات والدول المتورطة في الهجمات المسلحة التي من شأنها تقويض عملية السلام والمصالحة الوطنية في الصومال، واتخاذ كافة التدابير اللازمة ضدها. كما وطلب من رئيس المفوضية، تعيين شخصية رفيعة المستوى لتعبئة الدعم الدولي للصومال، وإشراك السكان الصوماليين في عمليات الحكم، بغية تعزيز شرعية الحكومة الصومالية. فضلا عن تكليف المفوضية بالبدء في التخطيط للمرحلة الجديدة لتمكين بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال من نشر العدد المطلوب بدعم من القوة الأفريقية الجاهزة فور تشغيلها.

فضلا عن ذلك، كرر مؤتمر القمة الأفريقي توجيه نداءه إلى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، للقيام بدوره، بما في ذلك تحويل بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال إلى بعثة سلام تابعة للأمم المتحدة¹، وتعبئة الموارد التي تتطابق مع ضخامة التحديات التي تواجه البلد والإقليم الشرقي بوجه عام⁽¹⁾.

¹ يذكر إن قوام بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال وصل إلى قرابة (6120) جندياً، بعد نشر اوغندا لكتيبة رابعة في منتصف آذار/مارس 2010، ونشر بوروندي لفريق دعم قوامه (40) فرداً، فضلا عن نشر (40) ضابط شرطة من بين إل(270) من ضباط الشرطة المدنيون المأذون بهم في بعثة الإتحاد الأفريقي. ينظر: الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الأمن.

S/2010/234, 11 May 2010, p. 14.

² إذ أكد الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" أثناء انعقاد القمة الأفريقية الرابعة عشر في كانون الثاني/يناير من عام 2010، بأن عودة السلام إلى الصومال هو الشرط الاساسي لارسال قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة إليه.

نقلا عن: د. ازهار محمد عيلان، قراءة في قمة أديس أبابا الأفريقية 2010، المرصد الدولي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 12، 2010، ص 57.

¹ See: ASSEMBLY/AU/DEC.294 (XV), Assembly of the African Union, Fifteenth Ordinary Session, Kampala, Uganda, 25 - 27 July 2010, pp. 14 - 15.

www.au.int/en/content/kampala-25-27-july-2010-assembly-african-union.pdf

وفيما يخص تزايد هجمات القرصنة قبالة السواحل الصومالية، أكد مؤتمر القمة الأفريقي الخامس عشر، قلقه البالغ إزاء استمرار وتوسع أعمال القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية، وأكد دعمه للجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي بغية تنفيذ نتائج ورشة العمل حول امن وسلامة الملاحة البحرية والتي عقدت يومي 6 و7 نيسان/ ابريل من عام 2010، بما في ذلك أعداد إستراتيجية قارية لإدارة الملاحة البحرية للقارة الأفريقية، ومشاركة القوة الأفريقية الجاهزة في الجهود الرامية إلى تعزيز امن وسلامة الملاحة البحرية. وقد أكد مؤتمر القمة في هذا السياق، توفير الحماية الكافية لمجال الملاحة البحرية الأفريقية والدول الجزرية ضد الجريمة المنظمة، وكذلك الصيد البحري غير القانوني، ودفن النفايات السامة. وكرر مؤتمر القمة، نداهه لعقد مؤتمر حول إعداد اتفاقية دولية بشأن القرصنة تحت رعاية الأمم المتحدة⁽¹⁾.

كما عقد مجلس السلم والأمن الاجتماع الـ(245) في أديس أبابا في الخامس عشر من كانون الاول /ديسمبر لعام 2010، لبحث تدهور الوضع الأمني في الصومال، وتزايد نشاط القراصنة قبالة السواحل الصومالية. وقد أعرب مجلس السلم والأمن، عن قلقه إزاء تدهور الوضع الأمني في الصومال، وتحديدًا في العاصمة مقديشو، وأدان بأقوى العبارات، أعمال العنف والتفجيرات الانتحارية التي حدثت ضد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الانتقالية الصومالية، فضلاً عن التفجيرات التي حدثت في كمبالا في تموز/ يوليو عام 2010. كما أكد مجلس السلم والأمن، دعمه الكامل للحكومة الصومالية، والتزام الاتحاد الأفريقي بالعمل من أجل تعزيز الأمن وخلق بيئة أكثر ملائمة لعمل المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وأيد بشدة زيادة قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بـ(4000) جندي، لتصل إلى (12000) عنصراً، وتعزيز حزمة الدعم المقدمة لبعثة ((AMISOM والممولة من قبل المساهمات المقدمة من قبل الأمم المتحدة، وفرض حصار بحري ومنطقة حظر طيران على الصومال بناء على طلب الاتحاد الأفريقي (يشمل ذلك الطائرات المروحية، وفرض عقوبات ضد العناصر والكيانات المعادية لتسوية الأزمة الصومالية). كما رحب مجلس السلم والأمن، بتعيين رئيس المفوضية الرئيس الغاني السابق (جيري جون رولنغس) ممثلاً سامياً للاتحاد الأفريقي في الصومال.

¹. Ibid, p. 21.

وفيما يخص القرصنة قبالة السواحل الصومالية، دعا مجلس السلم والأمن في اجتماعه إلى بذل الجهود للتصدي لمشكلة القرصنة والسطو المسلح وجميع الأنشطة غير الشرعية الجارية قبالة سواحل الصومال، بما في ذلك، العمليات غير الشرعية لصيد الأسماك والتخلص من النفايات السامة. كما وطلب من المفوضية، مواصلة تكثيف جهودها بغية تنفيذ قرارات الاتحاد الأفريقي، وإنشاء فريق عمل فني لتقديم التوصيات إلى الأمم المتحدة، بشأن محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلح، بهدف جعلها أكثر صرامة. كما وطلب مجلس السلم والأمن من رئيس المفوضية، أن يحيل هذا البيان إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للنظر فيه⁽¹⁾.

وفي الثاني والعشرين من كانون الأول/ديسمبر لعام 2010، قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أن يأذن للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، أن تواصل نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) حتى الثلاثين من أيلول/سبتمبر لعام 2011، وزيادة قوام قواتها المأذون بها ليصل إلى (12000) عنصراً، بما يعزز قدرتها على أداء مهامها الموكلة لها⁽²⁾.

وفي العشرين من كانون الثاني/يناير لعام 2011، قرر مجلس السلم والأمن في اجتماعه المرقم (258)، تجديد مهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) لمدة اثني عشر شهراً ابتداء من السابع عشر من كانون الثاني/يناير لعام 2011، استناداً لاجتماعه المرقم (245)، وقرار مجلس الأمن المرقم (1964) في كانون الأول/ديسمبر من عام 2010⁽³⁾.

¹ See: PSC/MIN/1(CCXXXV), Peace and Security Council, 245th meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 15 October 2010, pp. 1 - 7.

www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2010_245_CE.pdf.

² ينظر: الأمم المتحدة، القرار 1964 (2010) والذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6461 المعقودة في 22 كانون الأول/ديسمبر 2010. S/RES/1946(2010), 22 December 2010, pp. 1 - 7.

وفي الثلاثين من أيلول/سبتمبر لعام 2011، قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أن يأذن للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، أن تواصل نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لغاية الحادي والثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر لعام 2012.

ينظر: الأمم المتحدة، القرار 2010 (2011) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6626 المعقودة في 30 أيلول/سبتمبر 2011. S/RES/2010(2011), 30 September 2011, pp. 1 - 10.

³ See: PSC/PR/COMM.3(CCLVIII), Peace and Security Council, 258th meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 20 January 2011, pp. 1 - 2.

www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2011_258_CE.pdf.

وقد رحبت القمة الأفريقية السادسة عشر أثناء انعقادها في أديس أبابا للمدة ما بين (30- 31) كانون الثاني/يناير من عام 2011، بالجهود المبذولة لتنفيذ الأحكام ذات الصلة المعتمدة في قمة كمبالا التي عقدت في تموز/يوليو من عام 2010، والبيان الصادر عن الاجتماع الـ(245) لمجلس السلم والأمن في تشرين الاول /أكتوبر من العام نفسه.

وكرر المؤتمر، نداء الإتحاد الأفريقي الموجه إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتقديم المزيد من الدعم لبعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال، وتحمل مسؤولياته كاملة تجاه الشعب الصومالي، بما في ذلك توفير التمويل عبر المساهمات المقدرة للأمم المتحدة لدفع بدلات القوات، وسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، وفرض حصار بحري ومنطقة حظر طيران لمنع دخول المقاتلين الأجانب إلى الصومال وإيصال الذخائر والمعدات إلى العناصر المسلحة، ونشر قوات للأمم المتحدة تحل محل بعثة الإتحاد الأفريقي في البلاد، ودعم وتحقيق الاستقرار وإعادة الأعمار على المدى الطويل في الصومال⁽¹⁾.

وعلى اثر القرارات السابقة الداعية إلى زيادة بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال لتصل إلى (12000) عنصراً، أكدت أوغندا وبوروندي التزامهما نشر القوات الإضافية البالغة (4000) جندياً، ليصل العدد إلى (12000) ألف جندياً. وكخطوة أولى، نشرت بوروندي قوات إضافية قوامها (1000) جندياً في الأسبوع الأول من اذار /مارس لعام 2011، ليصل قوام البعثة إلى نحو (9000) عنصراً⁽²⁾.

وفي العشرين من كانون الاول /ديسمبر لعام 2011، وصل لأول مرة قوات من جيوتي إلى الصومال لدعم بعثة (AMISOM)، قدر عددهم بـ(100) جندياً كمرحلة أولى، ليصل قوام البعثة إلى (9800) عنصراً⁽³⁾.

وفي الخامس من كانون الثاني /يناير لعام 2012، أشار المتحدث الرسمي باسم الإتحاد الأفريقي، أنه تقرر تمديد تفويض بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) لمدة (12)

¹. See: ASSEMBLY/AU/DEC.338 (XVI), Assembly of the African Union, Sixteenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 30 - 31 January 2011, pp. 16 - 17.

www.au.int/en/content/addis-ababa-30-31-january-2011-assembly-african-union.pdf

². ينظر: الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام في الصومال، مجلس الأمن، S/2011/277، 28 أبريل 2011، p. 16.

³. على الرغم من كون جيوتي تعتبر من الدول المجاورة للصومال.

See: LES TROUPES DJIBOUTIENNES SE JOIGNENT A LAMISOM, Communiqué DE Presse, 20 December 2011. www.africa.union.org

شهرًا، وإن الاتحاد الأفريقي يعتزم زيادة عدد القوة لتصل إلى ما يقارب الـ (18) ألف عنصرًا. وحث مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على تبني توسيع بعثة (AMISOM)، للاستفادة من الفرص الناتجة عن العمليات التي يجري تنفيذها ضد تنظيم الشباب في أجزاء مختلفة من الصومال⁽¹⁾

وقد أعرب القادة الأفارقة إثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي الثامن عشر في أديس أبابا في المدة ما بين (29-30) كانون الثاني/يناير من عام 2012، بالخطوات الجارية التي تم اتخاذها من أجل تعزيز قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الصومالية، وحث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على التعجيل بإجازة المفهوم الاستراتيجي الجديد لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حسبما اعتمدته مجلس السلم والأمن في الخامس من كانون الثاني/يناير لعام 2012⁽²⁾.

وفي الثاني والعشرين من شباط/فبراير لعام 2012، قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الموافقة على زيادة قوام بعثة (AMISOM) من (12000) ألف عنصر إلى عدد أقصاه (17731) ألف عنصر⁽³⁾

وإثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي التاسع عشر في أديس أبابا في المدة ما بين (15-16) تموز/يوليو من عام 2012، أعرب القادة الأفارقة عن عزم الاتحاد الأفريقي على اتخاذ تدابير ضد من يعملون على تقويض عملية السلام والمصالحة، واثنوا على بعثة (AMISOM) لانجازاتها البارزة، وناشد القادة الأفارقة الدول الاعضاء في الاتحاد والشركاء الدوليين لتقديم الدعم اللازم لاعادة بناء وانتعاش المناطق المحررة من التنظيمات المسلحة⁽⁴⁾.

¹ نقلًا عن: أديس أبابا (رويترز)، الاتحاد الأفريقي يمدد تفويض قوة الصومال، اخبار الشرق الاوسط، 5 كانون الثاني/يناير 2012. www.ars.reuters.com/news/topNews.

² See: ASSEMBLY/AU/DEC.408(XVIII), Assembly of the Union, Eighteenth Ordinary Session, op. cit., pp. 28- 29.

³ ينظر: الأمم المتحدة، القرار 2036 (2012) والذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6718 المعقودة في 22 شباط/فبراير 2012. 1 - 9 (2012) S/RES/2036.

⁴ See: ASSEMBLY/AU/DEC.432(XIX), Assembly of the union, Nineteenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 15-16 July 2012, p. 30.

www.au.int/en/content/addis-ababa-15-july-16-july-2012-assembly-africa-union-Nineteenth-ordinary-session.pdf

واثناء نجاح الصوماليين في انتخاب البرلمان الاتحادي الصومالي وانتخاب (حسن شيخ محمود) رئيساً للبلاد في ايلول /سبتمبر من عام 2012، رحب مجلس السلم والامن في اجتماعه الـ(337) والذي عقد في الحادي عشر من تشرين الاول /اكتوبر من عام 2012، بالتقدم الكبير الذي احرزته الصومال، وهنا شعب الصومال واصحاب المصلحة على نجاح العملية الانتقالية التي كللت بانتخاب برلمان اتحادي جديد ورئيس جديد، كما واعرب المجلس عن ارتياحه لتعيين الرئيس لرئيس وزراء جديد، واثنى على الاجراءات المتخذة للاسراع في تشكيل حكومة شاملة لكل الصوماليين، كما جدد المجلس امتنانه العميق للبلدان المساهمة بقوات ووحدات الشرطة على التزامها بتحقيق السلم والامن في الصومال، واحاط المجلس علماً بارتياح باقتراب الـ(AMISOM) من بلوغ تعداد القوات الذي سمح به مجلس الامن التابع للامم المتحدة والمقدر بـ(17731) عنصراً¹.

ومع استكمال انتشار كتيبة جيوتي، بلغ تعداد العناصر النظامية لبعثة الاتحاد الافريقي في الصومال (17709) عنصراً².

وفي اذار /مارس من عام 2013، قرر مجلس الامن التابع للامم المتحدة ان يأذن للدول الاعضاء في الاتحاد الافريقي بمواصلة نشر بعثة الاتحاد الافريقي في الصومال حتى 28 شباط/فبراير من عام 2014³.

وعبر ما تقدم، يتبين أن الاتحاد الأفريقي قام بخطوات عدة، من اجل تسوية الأزمة الصومالية، وإعادة الأمن والاستقرار في الصومال، يمكن إيجازها بالاتي:

¹. See: PSC/PR/COMM(CCXXXVII), Peace and Security Council, 337th meeting , Addis Ababa, Ethiopia, 11 October 2012, pp. 1 - 3.

www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2012_337_CE.pdf

². يشمل ذلك (6223) جندي من اوغندا و(5432) جندي من بوروندي و(4652) من كينيا و(960) من جيوتي، وهناك (81) ضابطاً من بوروندي والكاميرون وجيوتي واثيوبيا وغامبيا وغانا وكينيا والنيجر ونيجيريا والسنگال وسيراليون واوغندا وزامبيا، وهناك ايضاً (81) ضابط شرطة من بوروندي وغامبيا وغانا وكينيا ونيجيريا وسيراليون واوغندا وزيمبابوي، وكذلك وحدتي شرطة مشكلتين من (140) شرطي وشرطية من نيجيريا واوغندا.

See: PSC/PR/2(CCCL), Peace and Security Council, 350th meeting , Addis Ababa, Ethiopia, 14 January 2013, p. 5.

www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2013_350_CE.pdf

³. ينظر: القرار 2093 (2013) والذي اتخذته مجلس الامن في جلسته المعقودة في 6 اذار/مارس 2013. S/RES/2093(2013), 6 March 2013, p. 4.

- الدعوة إلى عقد مؤتمرات لتسوية الأزمة الصومالية فيما بين الفصائل الصومالية المسلحة والحكومات الصومالية المتعاقبة، فضلا عن تقديم الدعم لجميع الجهود الدولية، والتي سعت إلى أنجاح عملية المصالحة الوطنية في البلاد، عبر إرسال بعثات مراقبة لدعم عملية السلام في الصومال.

- تقديم الدعم والإسناد للحكومات والمؤسسات الانتقالية الصومالية، سواء عبر حث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي لتقديم الدعم المالي واللوجستي، أو عبر إرسال بعثة لحفظ السلام في الصومال.

- دعوة المنظمات الإقليمية والدولية، ولا سيما الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، لإصدار القرارات وفرض العقوبات ضد جميع الذين يعملون على تقويض أو إفشال العملية السياسية في الصومال، سواء كانوا أفراداً أم منظمات ودول.

- تأييد ودعم الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

وعلى الرغم من النجاح الذي حققه الاتحاد الأفريقي في بعض الأحيان، من أجل تسوية الأزمة الصومالية. إلا أن الاتحاد الأفريقي، تعرض لإشكاليات عدة، أدت إلى فشل جهوده في إيجاد تسوية نهائية اللازمة الصومالية، أو الحد منها، من أبرزها:

- إن مسألة نشر قوات حفظ سلام تابعة للاتحاد الأفريقي، كانت تفتقر إلى القبول من جانب العديد من أبناء الشعب الصومالي، فضلا عن أن وقوف الاتحاد الأفريقي إلى جانب طرف معين ضد طرف آخر، أدى إلى خلق حالة من العداء فيما بين قوات (AMISOM) والعديد من فئات المجتمع الصومالي، وتعرضها لهجمات المسلحين.

- اقتصار عمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على حماية المؤسسات والمقار الحكومية وبعض المنشآت الحيوية المهمة في العاصمة مقاديشو، من دون العمل على البحث عن حلول جذرية وشاملة اللازمة الصومالية.

- تلكؤ الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في الاستجابة السريعة للتهديدات التي تواجهها الصومال على الصعيدين السياسي والأمني. فضلا عن عزوف العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في الإسهام بدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، سواء من ناحية أمداد البعثة بالقوات الأفريقية، أم بالدعم المالي واللوجستي، واقتصارها على عدد محدود من الدول

الأفريقية. كل هذه العوامل متفاعلة وغيرها، أدت إلى عدم قدرة الإتحاد الأفريقي على مواجهة التحديات التي واجهت ولا تزال تواجه الصومال، لاسيما على الصعيد الأمني.

- اقتصر اهتمام الإتحاد الأفريقي أثناء تسوية الأزمة الصومالية في الجانب السياسي والأمني في أغلب الأحيان، ومن دون الاهتمام بالجوانب الأخرى، لاسيما على الصعيدين الاقتصادي والإنساني.

- إن أسهام الأمم المتحدة والمنظمات والقوى الدولية في تمويل مجلس السلم والأمن أفقده استقلاليته، حتى وصل الأمر إلى تزايد الدعوات من قبل الحكومة الصومالية والإتحاد الأفريقي، لتدويل الأزمة الصومالية عبر الدعوة لنشر بعثة سلام في الصومال تابعة للأمم المتحدة.

المبحث الثاني: الإتحاد الأفريقي وإمكانية إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية: التحديات والفرص

أشارت العديد من الدراسات، إن دراسة واستشراف المستقبل، هي عملية بحث علمي في مجال ما تبدأ من الماضي وتدرس الحاضر بعناية لتحديد آفاق واتجاهات المستقبل. فالماضي يسهم في تشكيل الحاضر، والمستقبل ينبع من معطيات الحاضر في دورة متجددة زماناً. وأن أي باحث يسعى لدراسة المستقبل أن يعمل على استذكار الماضي، وإمعان الرؤية في الحاضر عبر دراسة مجموعة من المتغيرات، للتوصل إلى استشراف احتمال أو مجموعة احتمالات للمستقبل⁽¹⁾.

إلا إن دراسة مستقبل الإتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات، تواجه العديد من الصعوبات. فعلى الرغم من تطور تقنيات وأحداث التنبؤ إلى حد بعيد، إلا إن استشراف المستقبل يبقى دائماً غير مؤكد. ففن دراسة المستقبل يعتمد دائماً على افتراض بقاء بعض الظروف ثابتة، وهو أمر مستبعد في قارة أفريقيا التي تشهد تحولات وتبدلات سريعة⁽²⁾. من جهة أخرى، قد يكون من الصعب التكهّن في هذه المرحلة المبكرة التي تجاوز إل(10) سنوات من عمر الإتحاد الأفريقي، بمستقبل العمل الأفريقي المشترك في ظل الإتحاد الأفريقي⁽³⁾.

إلا إننا سنحاول استشراف مستقبل الإتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات، سواء كانت ذات الطابع الدولي أم الداخلي، عبر بيان أبرز التحديات والفرص، الكابحة أو المساعدة للإتحاد الأفريقي في تسويتها للمنازعات، وسعيها لتحقيق الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.

وقبل بيان التحديات والفرص، لابد من التذكير والإشارة، بأن هذه التحديات أو الفرص، قد لا تشكل بالضرورة عامل تحد أو مساعد للإتحاد الأفريقي في جميع الأوقات والأزمان. فقد تشكل الفرص في بعض الأحيان كوابح في حالة عدم الاستثمار الجيد لها.

¹. للمزيد من الدراسات حول استشراف المستقبل بنظر: ميتشيو كاكو، رؤى مستقبلية: كيف سيغير العالم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، ترجمة، د. سعد الدين فرحان، العدد 270 (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2001). ود. خير الدين حسيب وآخرون، مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

². سيفيرين روجومامو، مصدر سابق، ص 81.

³. د. عبد الله الاشعل، الإتحاد الأفريقي: دراسة في المنظمات الإقليمية الأفريقية، مصدر سابق، ص 163.

وينطبق الحال على التحديات أيضاً، فقد يتم في مدة لاحقة، العمل من أجل استثمار العمل الجماعي الأفريقي لتحويل التحديات إلى فرص. وعليه، سنتناول في هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول: التحديات

على الرغم من أن التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الإتحاد الأفريقي، تم في إطار رؤية طموحة للغاية لتحقيق الآمال الأفريقية في مختلف الجوانب، ومن أبرزها، الجوانب الأمنية والسياسية، وتثبيتها في العديد من الوثائق والمعاهدات والاتفاقيات الأمنية والسياسية، إلا إن هناك العديد من التحديات التي تواجه تحقيق هذه الآمال والطموحات الأفريقية (تحديات داخلية وخارجية)، ومن ثم تأثيرها السلبي على مستقبل الإتحاد الأفريقي في تسويته للمنازعات، والتي سنتناولها تباعاً:

أولاً: التحديات الداخلية:

من أبرز التحديات الداخلية التي ستؤثر في مستقبل الإتحاد الأفريقي على تحقيقه للسلم والأمن والاستقرار في القارة:

1) التحديات المرتبطة بالهيكل التنظيمي للإتحاد الأفريقي:

يواجه الإتحاد الأفريقي، العديد من التحديات المرتبطة بالهيكل التنظيمي، التي اتسمت بها الطبيعة البنيوية للإتحاد الأفريقي، من أبرزها:

أ. التحدي المرتبط ببعض المواد المتعلقة بحفظ السلم والأمن:

يُعد التدخل الجماعي من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي، من أكثر الفرص لإحلال السلام في القارة الأفريقية. ومع ذلك يظل مبدأ التدخل الجماعي محفوفاً ببعض المحاذير، من أهمها، غياب وفاق إقليمي حول بعض المفاهيم المرتبطة بعملية التدخل مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وهي مفاهيم ينبغي أن تحدد بدقة، حتى لا يؤدي

عدم تحديدها، إلى اتخاذ تفسيرات متضاربة ومتغايرة، ومن ثم سيكون ذلك سبباً في الخلاف بين الدول الأعضاء، ويؤدي إلى مزيد من النزاعات فيما بينها⁽¹⁾

ب. التحدي المرتبط ببعض أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بتسوية المنازعات:

لا تزال هناك الكثير من التحديات التي تواجه عمل بعض أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بتسوية المنازعات. إذ لم تستطع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي استكمال إقامة آلية الإنذار المبكر على الرغم من أن العناصر الرئيسية للنظام القاري للإنذار المبكر قائمة⁽²⁾.

كما أن عمل القوة الأفريقية الجاهزة تواجه العديد من التحديات. وقد أكد ذلك مفوض الاتحاد الأفريقي لمجلس السلم والأمن (سيد جنيت)، إذ أشار إلى أن هذه التحديات "تتعلق بعدم جاهزية مراكز التدريب، واختلاف نظم التدريب والمهارات واللغات والثقافة بين عناصر القوة، ونقص التسليح اللازم، وصعوبة نقل القوات في ظل الحالة المتردية لمعظم الطرق البرية وخطوط السكك الحديدية، ونقص القوات الجوية، مع عدم إمكانية مشاركة الكثير من دول القارة في هذه القوة، إما لصغر حجم جيوشها، أو بسبب ما تعانيه من مشكلات اقتصادية وأزمات سياسية"⁽³⁾.

وهكذا، فعلى الرغم من أن النظام القاري للإنذار المبكر والقوة الأفريقية الجاهزة تشكلان مع مجلس السلم والأمن منظومة متكاملة لمعالجة النزاعات والأزمات في قارة أفريقيا، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات عدة، مما سيؤثر مستقبلاً على عمل الاتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات.

كما أثبتت التجارب، أنه ليس في إمكان الاتحاد الأفريقي التدخل بمفرده في قوات حفظ السلام، بالسرعة والتجهيز اللازم في مناطق النزاعات. فعلى سبيل المثال، واجهت المهمة الأولى لقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في بوروندي (أميب) في عام 2003،

¹ د. محمود أبو العينين، الاتحاد الأفريقي وامكانيات احلال السلام والأمن في القارة الأفريقية، في: الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مصدر سابق، ص 226 - 227. ود. عادل عبدالرزاق، مصدر سابق، ص 157.

² مذكرة معلومات، الدورة الخاصة حول بحث وتسوية النزاعات، مصدر سابق، ص 4. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، مصدر سابق، ص 181-182.

³ نقلاً عن: المصدر نفسه، ص 185. وقارن مع: د. أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، مصدر سابق، ص 83-84. ود. إبراهيم أحمد نصرالدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مصدر سابق، ص 52.

مشكلة نزع أسلحة جيوش أطراف النزاع، وتسوية الأزمة في بوروندي، وذلك بسبب قلة عدد الدول المشاركة في قوات حفظ السلام، إذ اقتصر على ثلاث دول فقط، وهي كلاً من: جنوب أفريقيا، أثيوبيا، وموزمبيق. فضلاً عن قلة الدعم اللوجستي والمالي المقدم للبعثة⁽¹⁾.

إما في دارفور، فبعد أن فشلت بعثة الاتحاد الأفريقي في حفظ السلام في دارفور، لأسباب عدة، لعل من أبرزها، نقص التمويل، عمد الاتحاد الأفريقي إلى تدويل الأزمة، عبر الطلب إلى الأمم المتحدة، نشر قوات دولية في دارفور⁽²⁾، وأدى ذلك إلى صدور قرار مجلس الأمن (1769) في الحادي والثلاثين من تموز/يوليو لعام 2007، الذي تم بموجبه، استبدال قوات حفظ السلام الأفريقية بالقوات الهجينة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (UNAMID)⁽³⁾.

وهكذا، أثبتت الأحداث، إن ضعف الاتحاد الأفريقي لا تكمن فقط في عدم استكمالها للهيكل المؤسسية المعنية بتسوية المنازعات، وإنما تتركز أيضاً في افتقار تلك الهياكل للفاعلية اللازمة للنهوض بأعباء الاتحاد الأفريقي في حفظ السلم والأمن والاستقرار في القارة، فضلاً عن عدم القدرة على تحمل أعباء وكلف عمليات حفظ السلام، حتى وإن كانت دولة واحدة. فكيف سيكون الوضع في حال طلب من الاتحاد الأفريقي التدخل في عدة أزمات ونزاعات في آن واحد؟

¹. مروة علي عبدالعزيز، تسهيل السلام في أفريقيا: هل هو الرد الأوروبي على الازمات، قراءات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 9، 2006، ص 35. و. كينيث اوميجيه، مصدر سابق، ص 138-139.

². د. عبده مختار موسى، دارفور من ازمة دولة الى صراع القوى العظمى (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص 190 - 191.

³. إذ اذن مجلس الأمن بموجب القرار (1769)، إن تنشأ عملية مختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور) وذلك لاتخاذ الاجراءات اللازمة لدعم تنفيذ اتفاق السلام في دارفور، وتنفيذ المهام الموكلة لها في موعد لا يتجاوز 31 كانون الاول/ديسمبر 2007. وستتكون البعثة من: (19315) جندياً، (240) مراقباً عسكرياً، (6432) من افراد الشرطة، (1579) موظفاً مدنياً دولياً، (3455) مدنياً محلياً، و(548) من متطوعي الأمم المتحدة.

ينظر: الأمم المتحدة، القرار 1769 (2007) والذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5727 المعقودة في 31 تموز/يوليو 2007. S/RES/1769(2007), 3 July 2007, pp. 1 - 9.

و. الأمم المتحدة، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مذكرة إعلامية، 31 تشرين الاول/أكتوبر 2010.

www.un.org/arabic/depts/dpko/missions/UNAMID.

وبالنسبة للبرلمان الأفريقي (برلمان عموم أفريقيا)، فإنه لا يزال يواجه العديد من التحديات، التي تحول دون تحقيق مهام البرلمان، بوصفها خطوة على طريق تدعيم الاتحاد الأفريقي في تصديه للمنازعات الأفريقية، من أبرزها⁽¹⁾:

- إن سلطاته لا تزال استشارية.

- إن تقرير السياسات العامة للقارة الأفريقية، ظل بيد رؤساء الدول والحكومات الذين يشكلون الجهاز الأعلى للاتحاد الأفريقي، لا سيما وأن أغلب أعضاء البرلمان الأفريقي يمثلون حكومات الدول التي ينتمون إليها ويعبرون عن وجهات نظرهم، ولا يعبرون عن مواقف جميع الشعوب الأفريقية أو الأحزاب والاتجاهات السياسية المعارضة للحكومات الأفريقية. ومن ثم هل سيعمل البرلمان الأفريقي على دراسة ومناقشة الموضوعات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، لا سيما في ظل اختلاف رؤية الدول الأفريقية لمفهوم الديمقراطية؟ ومن ثم هل يمكن ضمان تمثيل الاتجاهات والقوى السياسية كافة في الدول الأعضاء في البرلمان الأفريقي كما أشار إلى ذلك بروتوكول برلمان عموم أفريقيا؟

أما بالنسبة لمحكمة العدل وحقوق الإنسان، والمختصة بالنظر في جميع المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، فلم تدخل لغاية الآن حيز التنفيذ، بسبب تصديق ثلاث دول فقط على البروتوكول. وهذا يدل على عدم جدية الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في الاحتكام لقرارات المحكمة، في حالة نشوب المنازعات، ولا تزال المصلحة الفردية للدول الأعضاء تعلو على مصلحة القارة.

ت. تنظيم العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والتنظيمات الإقليمية الأفريقية الأخرى فيما يخص تسوية المنازعات:

على الرغم من أن بروتوكول مجلس السلم والأمن حدد العلاقة بين عمل المجلس والتنظيمات الإقليمية الأفريقية كالاغاد والايكواس والساداك والكوميسيا، فيما يخص تسوية المنازعات، وأنه تم اتخاذ العديد من الخطوات منذ ذلك الوقت، مما يشير إلى ظهور

¹. التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، مصدر سابق، ص 182. ود. حمدي عبدالرحمن حسن، برلمان عموم أفريقيا والبعد الشعبي في حركة الوحدة الأفريقية، في: الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مصدر سابق، ص 86. و. احمد حجاج، الحكومات الأفريقية والبرلمان الأفريقي: هل ستجني التجربة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 156، 2004، ص 30 وما بعدها.

شكل جديد من أشكال الشراكة المتعددة المستويات فيما بين الاتحاد الأفريقي والتنظيمات الإقليمية الأفريقية، في السعي إلى إيجاد حل سلمي ودائم للمنازعات في أفريقيا⁽¹⁾. إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه تنظيم العلاقة فيما بينهما، مما سيؤثر على تعاونهما في المستقبل في حفظ السلم والأمن والاستقرار في القارة. فمن جهة، تحكم التنظيمات الإقليمية، اعتبارات قطرية وتاريخية قد تجعلها عقبة أمام التقسيم الإقليمي الذي اعتمدته الاتحاد الأفريقي في تقسيم القارة إلى خمسة أقاليم جغرافية⁽²⁾. ومن جهة ثانية، إن التباينات التي توجد بين الاتحاد الأفريقي والتنظيمات الإقليمية الفرعية، سواء في الأهداف أم المستويات ومراحل التطور، فضلاً عن أن تداخل العضوية التي تتبع من اشتراك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، في عضوية التنظيمات الإقليمية الأفريقية، قد يفرض على التنظيمات الإقليمية التزامات ربما تتعارض مع التزاماتها في إطار الاتحاد الأفريقي، ويؤدي إلى أضعاف التعاون الإقليمي في مجال تسوية المنازعات⁽³⁾. إذ أشار السفير أحمد حجاج (وذلك عندما كان أميناً عاماً مساعداً في منظمة الوحدة الأفريقية لمدة طويلة) بقوله: إنه من الصعب جداً جمع جميع التنظيمات الإقليمية الأفريقية للتنسيق فيما بينها، في ضوء وضع كل منها لسياسات معينة، دون أي اعتبار لما تضعه التجمعات الأخرى، بل كان من الصعوبة بمكان حتى عقد اجتماع على مستوى الأمناء العامين لهذه التجمعات على هامش القمة الأفريقية لكل سنة، التي كانت تعقد في نفس الوقت⁽⁴⁾. ومن جهة أخرى، فبينما تتسارع وتيرة التطورات على الصعيد الدولي، فإن تطور القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي والتنظيمات الإقليمية الأفريقية على مستوى التحديات الجديدة التي من الممكن أن تظهر في المستقبل، يظل بطيئاً ومحفوفاً بالتحديات. فكيف يمكن الإسراع بوتيرة تعزيز تلك القدرات، وكيف يمكن تحديد الميزات النسبية بين المنظمات الدولية والقارية والإقليمية وتعزيزها، لا سيما في ظل غياب الدعم والتمويل اللازم للقدرات

¹ جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 7.

² حلمي شعراوي، افارقة وعرب في مهب الريح (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2004)، ص 155. ود. إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مصدر سابق، ص 46-47.

³ انظر وقارن مع: التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007-2008، مصدر سابق، ص 20. والتقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، مصدر سابق، ص 183.

فمثلاً إن معظم أعضاء الإيغاد هم أعضاء أيضاً في الكوميسيا. كما إن أغلبية أعضاء الكوميسيا هم أعضاء في السادك. ينظر: سيفرين روجوماو، مصدر سابق، ص 105.

⁴ أحمد حجاج، العوطة والوحدة الأفريقية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 154، 2003، ص 47.

(2) التحديات الأمنية والسياسية:

يُعد انعدام الاستقرار الأمني والسياسي في العديد من الدول الأفريقية، من أهم التحديات التي تواجه عمل الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن، التي يخشى على تأثيراتها السلبية في صون السلم والأمن والاستقرار في القارة. إذ ظل العنف يجتاح العديد من الدول الأفريقية، ومكبداً مزيداً من المعاناة للشعوب الأفريقية، ومهدماً للبنية التحتية، لأسباب عديدة ومتداخلة². فطبقاً لترتيب مؤشر "صندوق الدول التي تفتقر للسلم" لعام 2007، نجد أن ثمان دول من بين الدول العشر الأولى الأكثر اضطراباً أمنياً وسياسياً في العالم في قارة أفريقيا⁽²⁾.

وفي مقدمة التحديات، تأتي المنازعات والحروب الداخلية، التي اندلعت في العديد من الدول الأفريقية، بشكل لم يسبق لها مثيل، سواء من حيث عدد المنازعات، أم عدد الأطراف المشاركة فيها، أم تشابك أبعادها، أم حجم الخسائر المادية والبشرية الناجمة عنها، وهو ما يزيد من صعوبة احتوائها ومن ثم تسويتها، لا سيما في ظل تنامي ظاهرة التدخل الإقليمي والدولي في المنازعات الأفريقية، كما هو الحال في الصومال والسودان وليبيا وغيرها⁽³⁾. وفي هذا الصدد، أشار رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، أثناء انعقاد الدورة الخاصة حول بحث وتسوية النزاعات في أفريقيا في طرابلس للمدة ما بين (30-31) اب/اغسطس من عام 2009، إلى أن من أكثر التحديات التي تواجه القارة الأفريقية، هو تحدي النزاعات المسلحة ذات الطابع الداخلي، فخلال العقدين الماضيين، شهدت القارة عدداً من الأزمات الطويلة الأمد والشديدة والمتراكبة جزئياً وعدداً من النزاعات العنيفة. فبينما شهدت

¹. جيلبرت خادياجالا، مصدر سابق، ص 8.

². سوف لن يتم التطرق إلى الأسباب التي أدت إلى تزايد ظاهرة العنف والنزاعات في القارة الأفريقية، لارتباطها بأسباب عديدة ومتشعبة كالنواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية والاثنية والاجتماعية والثقافية... الخ. إلا أننا سنحاول تناول أبرز التحديات الأمنية والسياسية.

³. وهي كلاً من: السودان (1)، الصومال (3)، زيمبابوي (4)، تشاد (5)، ساحل العاج (6)، الكونغو الديمقراطية (7)، غينيا (9)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (10).

ينظر: ديفيد ج. فرانسيس، مقدمة: تحديد سياق السلم والصراع في أفريقيا، في: أفريقيا السلم والنزاع، مصدر سابق، ص 15.

⁴. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004-2005، مصدر سابق، ص 73. ود. عادل عبدالرزاق، أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي: رؤية مستقبلية، مصدر سابق، ص 196. و. أيمن السيد شبانة، الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي: دراسة مقارنة، في: الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مصدر سابق، ص ص 141-142.

سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين حروباً بين الدول، تميزت منذ سنوات التسعينيات بأشكال من العنف داخل الدول. وأضاف، تبقى مهمة تسوية المنازعات ذات الطابع الداخلي، مع ما يترتب عليها من آثار إقليمية ودولية خطيرة، تحدياً خطيراً⁽¹⁾.

كما أكد القادة الأفارقة أثناء انعقاد قمة الاتحاد الأفريقي التاسع عشر في تموز/يوليو من عام 2012، عن قلقهم إزاء الاستخفاف باللجوء إلى التمرد المسلح لتحقيق المطالب السياسية، وشددوا على خطورة هذا المنحى على استدامة العمليات الديمقراطية في القارة وعلى السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، وطلب إلى المفوضية أن ترفع إليه توصيات محددة بشأن أفضل السبل والوسائل للتصدي لآفة اللجوء إلى التمرد المسلح وآفة المطالب الانفصالية⁽²⁾.

ويتمثل التحدي الآخر، في مهمة استبقاء مراحل الانتقال من الحرب إلى السلم. إذ أثبتت التجارب، على أنه في المرحلة المبكرة للانتقال من النزاع إلى السلم، تظل عمليات السلام هشة واحتمال العودة إلى العنف كبيراً. ويُعزى ذلك، إلى أن البلدان الخارجة من النزاعات تتميز بقدرات ضعيفة أو غير موجودة على المستويات كافة، بما فيها المؤسسات المنهارة وغياب ثقافة الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان⁽³⁾. وقد تم تأكيد ذلك في سياسة الإتحاد الأفريقي حول إعادة الأعمار والتنمية في ما بعد النزاع، وذلك أثناء انعقاد الدورة التاسعة للمجلس التنفيذي في غامبيا للمدة ما بين (25-29) حزيران/يونيو من عام 2006⁽⁴⁾.

فضلاً عن ذلك، فقد برزت تحديات، أضحت تهدد السلم والأمن الأفريقي منذ سنوات. إذ أفضت العديد من العمليات الانتخابية التي حصلت في العديد من الدول الأفريقية منذ العقد الأخير من القرن العشرين، إلى تقويض التلاحم العرقي والتماسك الإقليمي، ونجمت عن ذلك نزاعات وأعمال عنف هددت النظام الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، ولأسباب

¹. تقرير رئيس المفوضية، تعزيز تصميم وفعالية أفريقيا في إنهاء النزاعات وتحقيق السلام المستدام، مصدر سابق، ص 2.

². See: ASSEMBLY/AU/DEC.432(XIX), Assembly of the union, Nineteenth Ordinary Session, op. cit., p. 32.

³. تقرير رئيس المفوضية، المصدر السابق، ص 2.

وقد أشار كولير (Collier et al. 2005) إلى بيانات عملية تفيد بأن احتمالات عودة أي بلد إلى دوامة النزاع في غضون خمس سنوات من انتهاء النزاع فيها تبلغ أربعين بالمئة. ومن أسباب ذلك حسب قول كولير، إن العوامل ذاتها التي اججت النزاع في البداية تظل قائمة في العادة.

ينظر: طوني كاربو، بناء السلم في أفريقيا، في: أفريقيا السلم والنزاع، مصدر سابق، ص 200.

⁴. See: EX.CL/DEC.302(IX), Executive Council, Ninth Ordinary Session, Banjul, Gambia, 25-29 June 2006, pp. 36 - 37.

www.au.int/en/content/banjul-25-29-june-2006-executive-council-ninth-ordinary-session.pdf.

عديدة، مما هدد مستقبل السلم والأمن في القارة. وهذا لا ينطبق فقط على من هم في المعارضة ويريدون الوصول إلى السلطة، وإنما أيضا على من هم في السلطة ويريدون الاحتفاظ بها⁽¹⁾. وفي هذا السياق، أكد مؤتمر القمة الأفريقي خلال دورته العاشرة المنعقدة في أديس أبابا في عام 2008، على ضرورة البدء في التفكير الجماعي حول التحديات المتصلة بالنزاعات وحالات التوتر التي تتسم بها غالباً العمليات الانتخابية في أفريقيا⁽²⁾.

كما وأكد القادة الأفارقة أثناء انعقاد قمة الاتحاد الأفريقي الثالثة عشر في مدينة سرت الليبية للمدة ما بين (1-3) تموز/يوليو من عام 2009، على ضرورة تعزيز دور الاتحاد الأفريقي في منع وإدارة وتسوية النزاعات العنيفة المتصلة بالانتخابات في أفريقيا، بما في ذلك تعزيز القدرات الأفريقية على المستوى الوطني والإقليمي والقاري في مجال مراقبة ومتابعة الانتخابات⁽³⁾.

ويمثل التحدي الرئيس الآخر الذي يهدد السلم والأمن في القارة الأفريقية، في تجدد ظاهرة التغييرات غير الدستورية للحكومات، عبر تدخل المؤسسة العسكرية في الحكم، والذي شكل انتكاسة خطيرة لعملية إرساء النظام الديمقراطي في أفريقيا.

فقد شهدت المدة ما بين (اب/اغسطس 2008-آذار/مارس 2009) مثلاً تدخل المؤسسة العسكرية للسيطرة على الحكم في عدة دول أفريقية. إذ أطاح العسكريون في موريتانيا في آب من عام 2008، بأول رئيس موريتاني يصل إلى السلطة في انتخابات حرة وهو "سيدي ولد شيخ عبدالله". كما استولى ضباط من الجيش في غينيا على السلطة بعد وفاة الرئيس "لانسانا كونتي" في كانون الأول/ديسمبر من عام 2008. وقام عسكريون باغتيال رئيس غينيا بيساو "بيرناردو فييرا" ورئيس هيئة الأركان الجنرال "بانيستا تاغمي فارايي" في بداية آذار/مارس من عام 2009. وأجبرت المؤسسة العسكرية في مدغشقر الرئيس "مارك رافالو مانانا" على الاستقالة وتسليم السلطة إلى مجلس عسكري

¹ كينيث اوميجه، فهم فض النزاع في أفريقيا، في: أفريقيا السلم والنزاع، مصدر سابق، ص 124-129. و. اميرة محمد عبدالحليم، تعثر مسار التحول الديمقراطي في أفريقيا، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 180، 2009، ص 142.

² See: ASSEMBLY/AU/DEC.177(X), Assembly of the African Union, Tenth Ordinary Session, op. cit., pp. 14-15.

³ See: ASSEMBLY/AU/DEC.254 (XIII) REV.1, Assembly of the African Union, Thirteenth Ordinary Session, Sirte, Libya, 1-3 July 2009, p. 29.

www.africa.union.org/root/au/conference/sirte01-03-july-2009-assembly-african-union-thirteenth.pdf.

في اذار/مارس من العام نفسه⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن الإتحاد الأفريقي رفض نتائج الانتخابات العسكرية الأربعة، وقام بتعليق عضوية الدول التي وقعت فيها الانقلابات، والتلويح بفرض عقوبات، وإرسال وفود لإقناع العسكريين بإعادة الحكم المدني⁽²⁾. إلا أن الإتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن، أصبح يواجه صعوبة في ارضاخ المؤسسة العسكرية في العديد من الدول الأفريقية بانتهاج النهج الديمقراطي، وتسليم السلطة للحكم المدني.

وقد أعرب مؤتمر القمة الأفريقي الثاني عشر في أديس أبابا في شباط/فبراير من عام 2009، عن قلقه العميق إزاء تجدد ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا، التي شكلت انحداراً سياسياً، ونكسة كبيرة للعملية الديمقراطية، وتهديداً للسلم والأمن والاستقرار في القارة⁽³⁾.

فضلاً عن ذلك، يواجه الإتحاد الأفريقي، تحدي استمرار التوترات واندلاع المنازعات فيما بين الدول الأفريقية، لأسباب عديدة. من أبرزها، المنازعات على الحدود كالنزاع الصومالي مع دول الجوار، والنزاع الأثيوبي-الريتري. على الرغم من أن الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي، اتفقت في أديس أبابا في السابع من حزيران/يونيو لعام 2007، على أن يكون العام 2012، عاماً لتسوية المنازعات الحدودية بين الدول الأفريقية⁽⁴⁾.

وقد أعرب القادة الافارقة اثناء انعقاد قمتهم في تموز/يوليو من عام 2012، عن قلقهم إزاء المأزق المستمر لعملية السلام بين اريتريا واثيوبيا، وكرر دعوة الاتحاد الافريقي لتجديد الجهود الافريقية لمساعدة البلدين على التغلب على الصعوبات الراهنة، وتطبيع علاقاتهما وارساء اسس السلام والامن الدائمين في القرن الافريقي⁽⁵⁾.

¹ للمزيد حول الانقلابات الاربعة ينظر:

التقرير الاستراتيجي العربي 2008-2009، مصدر سابق، ص ص 85-90. و. اميرة محمد عبدالحليم، مصدر سابق، ص ص 141-142. وقارن مع: د. عبدالمك عوده، افريقيا تتحول.. كلام في السياسة، مصدر سابق، ص ص 9-10. و. حلمي شعراوي، افريقيا من قرن إلى قرن، مصدر سابق، ص ص 440-464.

² تقرير رئيس المفوضية، مصدر سابق، ص 8. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2008-2009، مصدر سابق، ص 91.

³ See: ASSEMBLY/DEC.220 (XII), Assembly of the African Union, Twelfth Ordinary Session, op. cit., p. 22.

⁴ See: African Union, Declaration of the African Union Border Programme as Adopted by the Conference of African Ministers in Charge of Border Issues Held in Addis Ababa, Ethiopia, on 7 June 2007, pp. 1- 14.

www.africa.union.org/root/AU/AUC/departments/PSC/ps/PSC%20publications/Border%20Issues_E.pdf.

⁵ See: ASSEMBLY/AU/DEC.432(XIX), Assembly of the union, Ordinary Session, op. cit., p. 31.

كما يواجه الإتحاد الأفريقي تحديات سياسية، وذلك لاختلاف توجهات النظم الحاكمة، أو لدعم بعض الدول لمعارضى النظام الحاكم في دولة أخرى، كما هو الحال بالنسبة للمنازعات بين دول القرن الأفريقي والبحيرات العظمى.

هذا فضلا عن أسباب عديدة أخرى، ترتبط بالتنافس بين الدول الأفريقية، سواء على المستوى الإقليمي أم القاري. وهو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى تأزم العلاقات بين الدول الأفريقية، بشكل يصعب الحديث عن إمكانية تحقيق التكامل السياسي بين دول القارة، أو بناء مواقف جماعية موحدة إزاء القضايا محل الاهتمام المشترك⁽¹⁾.

وقد كان للتحديات الأمنية والسياسية التي تواجه أغلب الدول الأفريقية، آثار سلبية على مستقبل القارة الأفريقية. إذ أصبحت القارة الأفريقية تضم أكبر عدد لضحايا النزوح القسري في العالم. إذ وصل عدد اللاجئين إلى قرابة (3) مليون لأجبيء خارج أوطانهم، من التقديرات العالمية التي وصلت إلى قرابة (10,5) مليون لأجبيء، وفقاً لتقديرات عام 2009⁽²⁾. فضلا عن ذلك، عدت القارة الأفريقية الأكثر تضرراً من النازحين داخلياً. إذ وصل عدد النازحين فيها قرابة (11,6) مليون نازح في (19) دولة أفريقية، من بين التقديرات العالمية التي وصلت إلى قرابة (26) مليون نازح داخلياً، وفقاً للعام نفسه⁽³⁾.

كما بدأت نتائج التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه أغلب الدول الأفريقية، تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ أشارت التقديرات، إلى أن الدول الأفريقية خسرت قرابة (300) مليار دولار منذ العام 1990، نتيجة للمنازعات الأفريقية، سواء كانت ذات الطابع الدولي أم الداخلي، بمعدل خسائر سنوية تصل إلى قرابة (18) مليار دولار⁽⁴⁾.

وهذه الآثار السلبية، ستسهم في تزايد حدة المنازعات في القارة الأفريقية، وسيشكل تحدياً للاتحاد الأفريقي إثناء تسوية المنازعات. وقد تم تأكيد ذلك في بروتوكول مجلس السلم والأمن، إذ أشار في ديباجته، إلى أنه لم يسهم أي عامل بمفرده في التدهور الاقتصادي

¹ إيمان السيد شبانة، مصدر سابق، ص 143. ود. عادل عبدالرزاق، مصدر سابق، ص 196.

² تقرير رئيس المفوضية، مصدر سابق، ص 3.

³ المصدر نفسه، نفس الصفحة.

⁴ المصدر نفسه، نفس الصفحة.

والاجتماعي للقارة، وفي معاناة السكان المدنيين، أكثر مما أسهم في ذلك آفة النزاعات داخل وبين دولنا⁽¹⁾.

3) الإتحاد الأفريقي والسيادة:

يتطلب تطوير العمل الجماعي الأفريقي، في الكثير من الحالات، قدراً من التنازل عن السيادة من جانب الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي لصالح المنظمة القارية، من أجل تنفيذ عمليات حفظ السلام. إلا إن هذه النوعية من التنازلات ما زالت غير مقبولة، من جانب العديد من الدول الأفريقية⁽²⁾. إذ يُعد تمسك الدول الأفريقية بسيادتها الوطنية، من ضمن التحديات التي تواجه عمل الإتحاد الأفريقي إثناء تسويتها للمنازعات الأفريقية، الأمر الذي يجعل الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي تفضل العمل الفردي على حساب العمل الجماعي الأفريقي، في محاولة لإيجاد الحلول⁽³⁾.

من جهة أخرى، إن حدود سلطات الإتحاد الأفريقي إثناء اندلاع المنازعات الأفريقية لا تتضح إلا بالنسبة لإمكانية تدخل الإتحاد في الدول الأعضاء في الحالات الثلاث المشار إليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والمتمثلة في حق الإتحاد في التدخل في أية دولة عضو طبقاً لمقرر المؤتمر في ظل الظروف الخطيرة المتمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. والمشكلة الأساسية، أنه لا يمكن الحديث عن تنظيم قاري فعال، ما لم يكن لهذا التنظيم "سلطات فوق قومية"، تتوافر على شخصية قانونية مستقلة سواء إزاء الدول الأعضاء في التنظيم، أم في مواجهة العالم الخارجي. ففي إطار الإتحاد الأوروبي على سبيل المثال، يكون للمفوضية دوراً مستقلاً عن الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد. إذ أنها تتحدث باسم الإتحاد الأوروبي أمام الأطراف الدولية الأخرى، وتتمتع بسلطة إصدار القرارات الملزمة للدول الأعضاء. في حين أن مفوضية الإتحاد الأفريقي لم تأخذ من نظيرتها الأوروبية سوى الاسم فقط، فهي لا تعدو أن تكون أداة لتنظيم سير العمل في الإتحاد الأفريقي من دون سلطات حقيقية إزاء الدول الأعضاء⁽⁴⁾.

¹. See: Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, op. cit., p. 3.

². د. احمد ابراهيم محمود، الإتحاد الأفريقي: حصاد السنوات الخمس الأولى، مصدر سابق، ص 142.

³. التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، مصدر سابق، ص 181. ود. بوكاري كندو، دور النزاعات والحروب في عاقبة التنمية في افريقيا، مصدر سابق، ص 16-17.

⁴. التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، مصدر سابق، ص 181.

ولذلك يمكن عد الاتحاد الأفريقي منظمة تتولى تنسيق العمل بين الدول الأعضاء، أكثر منها منظمة ذات سلطات تتجاوز السيادة الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

وعليه، لا يمكن الحديث عن مستقبل منظمة قارية قوية وناجحة تستطيع إدارة جميع أنواع المنازعات، ما لم تكن تتمتع بـ "سلطات فوق قومية"، وما لم تكن الدول الأعضاء مستعدة للتنازل عن جزء من سيادتها لصالح الاتحاد الأفريقي⁽¹⁾.

وقد جاء الطرح الليبي لمشروع الوحدة الأفريقية منذ مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي التاسعة في أكرا بغانا في تموز/يوليو من عام 2007 (بعد إن طرحت المشروع في قمة سرت الأولى في عام 1999)، والانقاسمات التي حدثت بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ما بين مؤيد للفكرة ورافض لها، ليؤكد تمسك العديد من الدول الأفريقية بسيادتها الوطنية على حساب الاتحاد الأفريقي، لأن معنى إقامة حكومة موحدة يعني التنازل عن قدر كبير من السيادة لصالح الحكومة القارية⁽²⁾.

والسؤال المطروح؟ هل هناك أرادة سياسية جماعية في أفريقيا مؤمنة بعملية تحول الاتحاد الأفريقي من مجرد تنظيم قاري، تحتفظ فيه الدول الأعضاء بسيادتها واستقلالها، إلى حكومة مركزية فيدرالية على مستوى القارة، سواء كانت حكومة لها سلطات عليا تقف بجانب حكومات الدول الأفريقية صاحبة السيادة، أم كانت حكومة فيدرالية قارية تحتكر السيادة وتلغي السيادة للدول الأعضاء؟

¹. أيمن السيد شبانة، الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي: دراسة مقارنة، مصدر سابق، ص 135.
². إذ طرح الرئيس الليبي السابق معمر القذافي خلال قمة أكرا لعام 2007، تصوراً لوحدة القارة الأفريقية، يقوم على عدة ركائز، من أهمها:

1. تشكيل لجنة من خمسة رؤساء دول للتفكير في المشروع ووضع خريطة طريق عمهد لتشكيل حكومة الوحدة الأفريقية.
2. تشكيل حكومة اتحادية من خمس وزارات (الخارجية - الدفاع - التعليم - الصناعة - والزراعة) كخطوة مبدئية.
3. يكون من اولى مسؤوليات الحكومة الأفريقية، انشاء جيش افريقي يتكون من مليوني جندي.
4. إلغاء الحدود السياسية بين الدول الاعضاء، وإصدار جوازات سفر موحدة، ويعلن على اثر ذلك قيام "الولايات المتحدة الأفريقية".

للمزيد من التفاصيل حول المشروع والآراء التي قيلت بصدده ينظر:

التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006-2007، مصدر سابق، ص ص 27-29. و. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007-2008، مصدر سابق، ص 32. و. سامي صبري عبدالقوي، الولايات المتحدة الأفريقية بين الطموح والمعوقات، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 154، 2007، ص ص 117-118. و. صلاح الدين عبدالسيد و. شرين فوزي، قمة الاتحاد الأفريقي الثانية عشر، مجلة افاق افريقية، العدد 29، مصدر سابق، ص ص 181-182.

وعبر ما تم طرحه، يتبين انه يصعب التصور في المستقبل المنظور، موافقة العديد من الدول الأفريقية على نموذج الدولة الفيدرالية المحتركة للسيادة "الولايات المتحدة الأفريقية". وربما يستحيل توافر إرادة سياسية أفريقية تدعم عملية التحول لمثل هذا النموذج، لأسباب عديدة، من أبرزها، صعوبة تنازل العديد من الدول والشعوب الأفريقية، التي حصلت على استقلالها منذ خمسة عقود تقريباً، عن سيادتها الوطنية على حساب حكومة أفريقية واحدة، لا سيما في ظل التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه العديد من الدول الأفريقية، والتباينات المتعددة داخل البيئة الأفريقية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. إذ يتكون الإتحاد الأفريقي من (54) دولة^{*}. وتضم أكثر من (5) آلاف جماعة إثنية مختلفة. وكل دولة أفريقية ذات تعددية داخلياً كأجناس أو ثقافات أو قبائل. كما أن اللغات في القارة الأفريقية تزيد على (800) لغة. وأدى ذلك كله إلى أن كل دولة أفريقية تواجه مشاكل داخلية حقيقية فيما يتعلق بتحقيق الاندماج أو التكامل. فضلاً عن الحساسية التي ستنتج عن مدى الإحساس بسيطرة بعض الدول الأفريقية الكبرى، كليبيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا ومصر والجزائر، على الشأن والقرارات الأفريقية بعد عملية التحول. وكذلك المشاحنات والتوترات التي ستولد من جراء التنافس حول العديد من الأمور السيادية، كالعاصمة الفيدرالية واللغة الرسمية، ومشاكل الحدود، والمصالح القطرية، ومصالح النخب السياسية في الدول الأفريقية. كلها ستقف عقبة في سبيل تحقيق الوحدة الأفريقية⁽¹⁾.

وهكذا، يُعد رفض تنازل الدول الأفريقية عن سيادتها لصالح الإتحاد الأفريقي، من ضمن التحديات التي ستواجه عمل الإتحاد في المستقبل، إثناء قيامها بتحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة، لا سيما إذا ما اصطدمت مصالح الدول الأفريقية مع الإتحاد الأفريقي.

* ففي السابع والعشرين من تموز/يوليو لعام 2011، أعلن الاتحاد الأفريقي وفقاً للمادة 29 (1) و (2) من القانون التأسيسي للاتحاد، ضم جمهورية جنوب السودان، لتصبح العضو الـ (54)، وذلك بعد أن تلقت المفوضية العدد المطلوب من الخطابات الكتابية (33 دولة)، والتي تدعم طلب قبول جنوب السودان للاتحاد الأفريقي. نقلاً عن: أديس أبابا / أثيوبيا، يونابتد برس أنترناشيونال، الخميس 2011/7/28.

www.arabic.upi.com/NEWS/07/28/upi.

¹. ينظر: التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006-2007، مصدر سابق، ص 40-42. و. تيم موريني، المقاربات المحلية والذاتية المنشأ لبناء السلم وإدارة النزاع، في: أفريقيا السلم والنزاع، مصدر سابق، ص 45. و. خالد حنفي علي، قمة اكرا وعوائق الوحدة الوطنية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 170، 2007، ص 164.

4) ضعف الموارد المالية للاتحاد الأفريقي:

تظل مشكلة تمويل الاتحاد الأفريقي سنوياً، من أكثر التحديات التي ستواجهه عمل الاتحاد الأفريقي إثناء تسويتها للمنازعات الأفريقية، لأسباب عدة، من أهمها، عدم قدرة العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الوفاء بالتزاماتها المالية⁽¹⁾.

فعلى الرغم من أن البعض من الدول الأفريقية، اكتفى بالقول إثناء انعقاد مؤتمرات تأسيس الاتحاد الأفريقي، إن ميزانية الاتحاد الأفريقي ستزيد بمقدار ثلاثة إلى أربعة أضعاف عن ميزانية منظمة الوحدة الأفريقية، والتي كانت تقدر سنوياً بقرابة (30) مليون دولار، إلا أنه لم يتم التطرق إلى سبل أحداث هذه الزيادة في الميزانية، والعقوبات التي سيتم فرضها في حال عدم تسديد الدول الأعضاء لمستحققاتها المالية، وهذا أدى إلى أن العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، لم يسدد حصصهم في ميزانية المنظمة، حتى بلغ عدد الدول المتأخرة عن سداد اشتراكاتها، قبل قمة أديس أبابا في عام 2008، (21) دولة عضو في الاتحاد الأفريقي⁽²⁾.

وفي هذا السياق، أكد مؤتمر القمة الأفريقي السابع عشرة أثناء انعقاده في غينيا الاستوائية للمدة ما بين (30 حزيران/يونيو-1 تموز/يوليو) من عام 2011، إلى الحاجة إلى تحديد مصادر إضافية لتمويل أنشطة الاتحاد الأفريقي، لا سيما في ظل الوضع المالي الحرج للاتحاد الأفريقي، نتيجة تأخر الدول الأعضاء في تسديد مساهماتها المقدرة، وتعقيدات الوصول إلى أموال الشركاء، فضلاً عن قلقه إزاء الاعتماد المتزايد على أموال الشركاء لتمويل التكامل القاري وأجندة التنمية⁽³⁾.

وإذا كانت مشكلة التمويل، تقف عقبة في عمل الاتحاد الأفريقي في المستقبل، فمن المؤكد أن هذه المشكلة ستواجه الأجهزة التابعة لها أثناء تأدية مهامها، لا سيما مجلس السلم والأمن، التي من مهامه، تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة.

¹ مروة علي عبدالعزيز، تسهيل السلام في أفريقيا: هل هو الرد الأوروبي على الازمات، مصدر سابق، ص 35.

² التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002-2003، مصدر سابق، ص 23-24. و. التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، مصدر سابق، ص 184.

³ See: ASSEMBLY/AU/DEC.364 (XVII), Assembly of the Union, Seventeenth Ordinary Session, Malabo, Equatorial Guinea, 30 June – 1 July 2011, p. 7.

www.au.int/en/content/malabo-30-june-1-july-2011-assembly-african-union-seventeenth-ordinary-session.pdf.

فعمليات حفظ السلام، أو رعاية المفاوضات، تحتاج إلى قدرات مالية كافية لتنفيذ مثل هذه الأنشطة⁽¹⁾. إذ قدرت بعض المصادر، إلى أن مجلس السلم والأمن يحتاج كحد أدنى إلى قرابة (200) مليون دولار سنوياً، مما يعني ضرورة توفير التمويل اللازم لهذه الآلية لتقوم بدورها المنوط بها في حفظ السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا. وهذا يستلزم بالضرورة، التزام الدول الأعضاء بدفع مساهماتهم بشكل منتظم، حتى لا تتوقف عملية بناء السلام في القارة⁽²⁾.

فمثلاً تتطلب الوساطة الناجحة في مفاوضات تسوية المنازعات أن يكون الوسيط قادراً على رعاية اتفاقيات التسوية التي تفرزها العملية التفاوضية، وتحمل التكاليف المترتبة على إنهاء النزاع، لا سيما ترتيبات حفظ السلام، وجهود إعادة بناء ما دمره النزاع⁽³⁾، مما سيمثل فشلها عائقاً بالغ الخطورة أمام تنفيذ الاتحاد الأفريقي لعمليات حفظ السلام الأفريقية، وستسبب في إفشال الدور الأفريقي في تسوية العديد من المنازعات الأفريقية، كما في الأزمة الصومالية وأزمة دارفور.

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بالميزانية المخصصة للاتحاد الأفريقي، وهي إن 65% من ميزانية الاتحاد، توفرها خمس دول فقط، وهي كلاً من: مصر، جنوب أفريقيا، ليبيا، نيجيريا، والجزائر، في مقابل مساهمة الـ(49) دولة عضو في الاتحاد الأفريقي بـ 35%، وهو أمر ينم عن تفاوت كبير في القدرات المالية لدول الاتحاد⁽⁴⁾، مما قد تكون له في المستقبل انعكاساته السلبية على عمل الاتحاد الأفريقي إثناء تسوية المنازعات.

ومما يزيد من مشكلة نقص الموارد المالية المخصصة لتسوية المنازعات، إن الموارد المالية المحدودة المتاحة كثيراً ما يساء استخدامها، أما بسبب شيوع الفساد، أو لتبني أولويات خاطئة وغير دقيقة من جانب القائمين على توظيف تلك الموارد. إذ أصبح الفساد ظاهرة شائعة في الاتحاد الأفريقي والتنظيمات الإقليمية الأفريقية الأخرى، ويتخذ اشكالاً متنوعة، ما بين النهب من الميزانية ومن المنح الأجنبية المقدمة لها، وسوء تخصيص الموارد

¹ د. احمد ابراهيم محمود، الأمن الاقليمي في افريقيا.. نظرة تقييمية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007، ص 72. و. سلمان قادم، الاتحاد الأفريقي: الفكرة..النشأة..التطور، مجلة دراسات الشرق الاوسط وافريقيا، الخرطوم، مركز دراسات افريقيا والشرق الاوسط، العدد 1، 2002، ص 156- 157.

² التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004- 2005، مصدر سابق، ص 73. ود. عادل عبدالرزاق، مصدر سابق، ص 317.

³ د. احمد ابراهيم محمود، الاتحاد الأفريقي: حصاد السنوات الخمس الاولى، مصدر سابق، ص 142- 143.

⁴ التقرير الاستراتيجي العربي 2007- 2008، مصدر سابق، 184.

للأنشطة المختلفة التي يقوم بها الإتحاد الأفريقي⁽¹⁾.

وهكذا، يُعد ضعف الموارد المالية للاتحاد الأفريقي، من أبرز التحديات التي ستؤثر على عمل الإتحاد ومجلس السلم والأمن في المستقبل.

ثانياً: التحديات الخارجية:

يواجه الإتحاد الأفريقي العديد من التحديات الخارجية، التي سيكون لها في المستقبل آثار سلبية على عمل الإتحاد الأفريقي أثناء تسوية المنازعات، من أبرزها:

1) العولمة والليبرالية الغربية:

تُعد ظاهرة العولمة والليبرالية الغربية، من أبرز التحديات الخارجية التي لها آثار سلبية على مستقبل الإتحاد الأفريقي في الحد من المنازعات الأفريقية.

إذ أفضى عصر العولمة، إلى متغيرات مهمة أثرت في نوعية المنازعات والحروب في القارة الأفريقية، سواء من حيث الأهداف، أم الأطراف المتنازعة، أم وسائل الحرب المستخدمة، أم التحالفات الإقليمية والدولية. وهذا أدى إلى زيادة التعقيد في نوعية المنازعات المسلحة، وصعوبة إيجاد تسوية لها.

فضلاً عن أسهم العولمة في إعادة نشر قيم الليبرالية التي تنادي بها الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وأدى ذلك إلى زيادة معدل التصدعات السياسية والاجتماعية فيما بين المجموعات السكانية التي تشترك في حدود سياسية واحدة، وزيادة

¹ د. احمد ابراهيم محمود، الأمن الاقليمي في افريقيا.. نظرة تقييمية، مصدر سابق، ص 72.
لم يتم التطرق إلى تنافس القوى الكبرى على القارة الأفريقية، وذلك لأن التنافس قد يكون في احيان في صالح الدول الأفريقية. وعلى هذا الأساس، لم يتم غده من ضمن التحديات التي تواجه مستقبل الإتحاد الأفريقي أثناء تسوية المنازعات.

حدة المنازعات⁽¹⁾. وهذا أدى إلى ظهور ما يسمى بـ "الحروب ما بعد الحرب الباردة" في أفريقيا نتيجة لفرض العوامة والليبرالية الغربية⁽²⁾.

إذ إن الديمقراطية التي ينادي بها الغرب، تستند إلى حكم الأغلبية، ولكن هذا يفرض سلفاً، انه يمكن للأقلية أن تصبح أكثرية لاحقاً. لكن عندما تكون الانقسامات تبعاً للقبلية والاثنية والعرقية والدينية، حينها لا تعود هذه المحاولة قابلة للتطبيق. فالمجموعة التي ستمنح وضعية دائمة كأقلية لن تعد التركيبة السكانية عادلة، ويتجلى ذلك عندما تحكم الأكثرية من قبل الأقلية، مما سيؤدي إلى تزايد الاضطرابات والتوترات فيما بين الشعوب الأفريقية، وقد تتطور إلى حد اندلاع المنازعات المسلحة. كما هو الحال في العديد من الدول الأفريقية، ومنها بوروندي مثلاً⁽³⁾.

كما وأضحت الافتراضات الغربية، بأن التعددية الديمقراطية، من شأنها أن ترضي الطموحات الاثنية، وتمنع انهيار الدول، خطأها. إذ تنامت المطالب المتعلقة بحق تقرير المصير⁽⁴⁾. فالصومال مثلاً التي كانت تعد من أكثر الدول الأفريقية التي تتوافر فيها مقومات الأمة المتجانسة، تفككت إلى قبائل وعشائر، كل واحدة منها تريد الاستحواذ على السلطة. كما غمت النزعة الانفصالية للكثير من الجماعات المناهضة للسلطة في قارة أفريقيا، كما يتبين في انفصال جنوب السودان وتشكيل دولة خاصة بها (دولة جنوب السودان) في التاسع من تموز/يوليو لعام 2011، وأصبحت الجغرافية السياسية للقارة الأفريقية قابلة للتغير.

وهكذا، فعلى الرغم من اتجاه الدول المتقدمة في عصر العوامة إلى الاندماج في كيانات أكبر، اتجهت العديد من الدول الأفريقية إلى حالة من تفكك الدولة الواحدة، نتيجة للمنازعات الداخلية، والتدخلات الإقليمية والدولية، التي قد تولد مستقبلاً تفككات أخرى على أسس إثنية أو قبلية أو دينية⁽⁵⁾.

¹ التقرير الاستراتيجي العربي 2000، مصدر سابق، ص 43. ود. إبراهيم أحمد نصرالدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مصدر سابق، ص 17، 49-50.

² ديفيد ج. فرانسيس، مصدر سابق، ص 16-17.

³ هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية ؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الإيوي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص 205.

⁴ د. إبراهيم أحمد نصر الدين، مصدر سابق، ص 30.

⁵ انظر وقارن مع: جوزيف رامز امين، التحديات الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد الأفريقي بين تقاوير التنمية البشرية ونتائج قمة الأرض، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 11، 2002، ص 55. و. محمد الغزالي التيجاني سراج، تحليل الصراعات في افريقيا من منظور القيم الغربية الوافدة، مجلة دراسات استراتيجية، الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 15، 1998، ص 103 - 104.

وعليه، فقد أسهمت العولمة والليبرالية الغربية في تزايد حالة الانقسامات فيما بين الشعوب والدول الأفريقية، واتجاه النزاعات المسلحة نحو التعقيد، نتيجة لتشابك آثارها وأبعادها، مما سينعكس بالسلب على الإتحاد الأفريقي أثناء تسوية المنازعات.

(2) أحداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 والإرهاب؛

يواجه الإتحاد الأفريقي أثناء تسوية المنازعات، تحدياً من نوع آخر أفرزته المتغيرات الدولية التي حدثت بعد إحدث 11 ايلول /سبتمبر من عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية. إذ أسهمت الأحداث، في إعادة صياغة الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها الخارجية في إطار إدراكها لخطر ما أسمته بـ"الأصولية الإسلامية" وإعلانها الحرب على الإرهاب. وفي هذا الصدد، بدأ التفكير الاستراتيجي الأمريكي يعطي لقارة أفريقيا أهمية كبرى على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. وبدأ هذا الاهتمام يتجه صوب العديد من الدول الأفريقية، وفي مقدمتها، منطقة القرن الأفريقي، التي من الممكن، حسب نظر الإدارة الأمريكية، أن تمثل ملاذاً آمناً للتنظيمات التي تصنفها الإدارة الأمريكية على قائمة الإرهاب، عبر تبني سياسة تدخلية أكثر فاعلية في القضايا الأفريقية، وزيادة تواجدها العسكري في المناطق المهمة لها.

إذ عدت الإدارة الأمريكية، أن قارة أفريقيا بكل ما تعانيه من عوامل عدم الاستقرار، وكثرة النزاعات المسلحة، يمكن أن تمثل ملاذاً آمناً للعناصر والتنظيمات المعادية للسياسة الأمريكية، كما حدث في الصومال.

وفي هذا السياق، حذرت "المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات" في أوائل عام 2005، من إن الولايات المتحدة ستعمل على زيادة "التشدد الإسلامي" في الدول الواقعة بمنطقة الصحراء الأفريقية بتنفيذها سياسة "القبضة المحكمة" في مكافحة الإرهاب¹.

¹. نقلاً عن: أميرة محمد عبدالحليم، الولايات المتحدة ومكافحة الإرهاب في شرق أفريقيا، ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 177، 2009، ص 102.

فضلا عن ذلك، فقد ازدادت فرص التدخل الدولي في العديد من الدول الأفريقية بعد إحداث 11 ايلول /سبتمبر 2001، تحت واجهة التدخل الإنساني الدولي، بحجة معالجة الأزمات والنزاعات التي تعاني منها العديد من الدول الأفريقية، مما سيؤدي إلى إضعاف السيادة الوطنية، وتقويض هيبته، وتعطيل قدراتها على تسوية أزماتها⁽¹⁾.

ولعل ذلك هو ما دفع رئيس الاتحاد الأفريقي آنذاك "جاكايا كيكوني" (أثناء رئاسة تنزانيا للاتحاد الأفريقي) في قمة أديس أبابا في كانون الثاني /يناير من عام 2008، إلى مطالبة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتحمل مسؤولية مستقبلها بنفسها في تسوية منازعاتها، وإلا تلجأ إلى الخارج بحثاً عن حل لتلك النزاعات، وحتى ولو كان الشركاء الخارجيون مستعدين للقيام بذلك⁽²⁾.

ولقد انعكست عمليات مكافحة الإرهاب، والتدخل الدولي في شؤون القارة الأفريقية، على أوضاع التنمية والاستقرار في القارة الأفريقية. إذ خصصت معظم الدول الأفريقية جزءاً كبيراً من ميزانيتها للجوانب الأمنية، بما في ذلك المساعدات التي تتلقاها من الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية، مما كان له الأثر السلبي على تحقيق التنمية، لا سيما وأن أغلب الدول الأفريقية تعاني من تدني مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية⁽³⁾.

وهكذا، أسهمت إحداث 11 ايلول /سبتمبر من عام 2001، في تدخل الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية في شؤون الدول الأفريقية، مما سيؤثر مستقبلاً على قدرة الإتحاد الأفريقي في حفظ السلم والأمن والاستقرار في القارة.

وعبر ما تقدم، يتبين إن الإتحاد الأفريقي يواجه العديد من التحديات، سواء كانت داخلية أم خارجية، مما سينعكس بالسلب مستقبلاً على قدرة الإتحاد الأفريقي في تحقيق هدفه في القضاء على المنازعات وتحقيق السلم والأمن والاستقرار في قارة أفريقيا.

¹ خالد حنفي علي، قمة اكر. وعوائق الوحدة الوطنية، مصدر سابق، ص 162.

² نقلاً عن: التقرير الاستراتيجي العربي 2007 - 2008، مصدر سابق، ص 184.

³ أميرة محمد عبدالحليم، مصدر سابق، ص 101 - 102.

على الرغم من أن الإتحاد الأفريقي سيواجه في المستقبل، العديد من التحديات، أثناء تسوية المنازعات الأفريقية (كما مر بنا)، إلا إن تحديد التحديات يعد في حد ذاته، الخطوة الأولى نحو الإصلاح والتطوير. فضلا عن أن هناك العديد من المؤشرات الايجابية التي يمكن أن تسهم في المستقبل في قيام الإتحاد الأفريقي بالحد من المنازعات الأفريقية، من أبرزها:

1- سعى الإتحاد الأفريقي عبر سنوات عمله، إلى امتلاك الإطار المؤسسي اللازم للتصدي للمنازعات، كما أبدى دينامية متجددة في التعامل مع قضايا السلم والأمن في القارة. إذ إن أهداف الإتحاد الأفريقي ومبادئه وبروتوكول مجلس السلم والأمن، قد جاءت شاملة لطموحات القارة الأفريقية كافة في تصديها للمنازعات وحفظ السلم والأمن. كما اعتمد الإتحاد الأفريقي العديد من المواثيق والبروتوكولات المتعلقة بالحكم الرشيد وسيادة القانون ومكافحة الإرهاب ومنع التغييرات غير الدستورية وحسن الجوار وغيرها من المواثيق والبروتوكولات، كاستجابة للتطورات الحديثة مثل سيادة مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومناهضة جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، التي أذا ما تم التقيد بها، إن تعمل على التقليل من النزاعات وتعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة.

ففي مجال مكافحة الإرهاب، عملت الدول الأفريقية على إصدار العديد من الاتفاقيات والصكوك المعتمدة في سبيل منع ومكافحة الإرهاب، بما فيها اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب التي تم إقرارها في القمة الأفريقية التي عقدت في الجزائر للمدة ما بين (12-14) تموز /يوليو من عام 1999، والبروتوكول الملحق بها، وكذلك خطة عمل الإتحاد الأفريقي حول منع ومكافحة الإرهاب في القارة والذي تم إقراره من قبل القمة الثالثة للإتحاد الأفريقي والتي عقدت في أديس أبابا في تموز /يوليو من عام 2004، والذي ركز بصورة أساسية على القضاء على تمويل الإرهاب. وهذا أدى إلى وجود بيئة قانونية ومؤسسية قوية للتعاون القاري في منع ومكافحة الإرهاب¹.

كما قرر الإتحاد الأفريقي أثناء القمة الثالثة عشر في مدينة سرت الليبية في تموز/يوليو من عام 2009، تعزيز قدرات الإتحاد الأفريقي على منع التغييرات غير الدستورية

¹ تقرير رئيس المفوضية، مصدر سابق، ص 10. ود. أحمد إبراهيم محمود، الأمن الاقليمي في أفريقيا.. نظرة تقييمية، مصدر سابق، ص 71.

والتي حدثت في العديد من الدول الأفريقية. وأكد القادة الأفارقة، تمسك الاتحاد الأفريقي الشديد بأحكام المادتين 4 (ع) و30 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وبروتوكول مجلس السلم والأمن، ومقرر الجزائر الصادر في تموز/يوليو 1999، وإعلان لومي الصادر في تموز/يوليو 2000، حول التغييرات غير الدستورية للحكومات. وحث الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك حتى الآن، على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتوقيع والتصديق على الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الصادر في القمة الثامنة للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في 30 كانون الثاني/يناير من عام 2007، من أجل تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي على مواجهة التغييرات غير الدستورية للحكومات⁽¹⁾. وقد أعلن المتحدث باسم الاتحاد الأفريقي، إن الميثاق الأفريقي حول الديمقراطية والانتخابات والحكم، سيدخل حيز التنفيذ في 15 شباط/فبراير من عام 2012، وذلك بعد ثلاثين يوماً من إيداع وثيقة التصديق الخامسة عشر في 16 كانون الثاني/يناير عام 2012، من قبل جمهورية الكاميرون، وفقاً للمادة (48) من الميثاق⁽²⁾.

فضلا عن ذلك، فقد شجع القادة الأفارقة أثناء انعقاد قمّتهم السادسة عشر في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير من عام 2011، مفوضية الاتحاد الأفريقي على ضمان تحقيق المزيد من التآزر بين مسائل السلم والأمن والحكم والديمقراطية، حتى تكون التنمية في إطار القيم المشتركة، في مكان الصدارة بالنسبة لمجلس السلم والأمن⁽³⁾.

2- كانت القمة الرابعة للاتحاد الأفريقي التي عقدت في ابوجا في كانون الثاني/يناير من عام 2005، هي التطبيق العملي لقرار الاتحاد الأفريقي بعقد مؤتمر القمة الأفريقي مرتين في السنة، وهذا سيؤدي إلى زيادة التعاون بين الدول الأفريقية، والتركيز على مناقشة العديد من القضايا الأمنية والسياسية التي تهم القارة الأفريقية، من أجل تحقيق مزيد من التقدم في مجال حفظ السلم والأمن والاستقرار في القارة.

إن عملية تفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، كما هو منصوص عليه في البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن يسير في الاتجاه الصحيح. كما يتبين ذلك من الأداء الفعال لمجلس السلم والأمن، وإطلاق هيئة الحكماء، وإنشاء العناصر الرئيسية للقوة الأفريقية الجاهزة والنظام القاري للإنذار المبكر. إذ اختتمت القوة الأفريقية الجاهزة

¹ See: ASSEMBLY/AU/DEC.253 (XIII), Assembly of the African Union, Thirteenth Ordinary Session, op. cit., p. 28.

² ينظر: الاتحاد الأفريقي، بيان صحفي رقم 003 / 2012. www.au.int/ar/node

³ See: ASSEMBLY/AU/DECL.1 (XVI), Assembly of the African Union, Sixteenth Ordinary Session, op. cit., p. 64.

(والتي تعد الآلية التي يعتمد عليها مجلس السلم والأمن في تحويل الأقوال إلى أفعال) تدريباتها التي أطلق عليها "أمني أفريقيا"، التي استمرت لمدة عامين، في أديس أبابا في 29 تشرين الأول/أكتوبر من عام 2010. وتأتي هذه الدورة التدريبية بهدف الإسهام في استعداد جاهزية القوة الأفريقية لأية مهمة لدعم السلام، وإدارة عمليات متعددة الأبعاد بمستوى عالٍ⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد، رحب مؤتمر القمة الأفريقي السادس عشرة الذي عقد في كانون الثاني/يناير لعام 2011، بنجاح إجراء تمرين "أمني أفريقيا"، الذي مكن من تقييم الإجراءات المتعلقة بنشر القوة الأفريقية الجاهزة، وقدرة المفوضية على إجراء عمليات متعددة الأبعاد لدعم السلام، وطلب من المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، التعجيل بالجهود المبذولة لتفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن بالكامل⁽²⁾.

3- عبر سنوات عمل الإتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن، تمت تغطية خطوات عديدة على طريق تسوية المنازعات في أفريقيا. ويتضح ذلك، من خلال الانجازات التي حققها الإتحاد الأفريقي أثناء تسوية المنازعات، سواء في جزر القمر وإفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا والسودان (جنوب السودان)، فضلا عن التقدم المحرز في مساعي الإتحاد الأفريقي في التصدي لظاهرة الانقلابات العسكرية، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً. فضلاً عن مساعيها الرامية إلى تحقيق السلام في عدد من الدول الأفريقية كالصومال.

وقد بعثت هذه التطورات الأمل، وعززت آفاق التنمية، الذي يتعين تعزيزها عبر مواصلة الجهود لبناء السلام وإعادة الأعمار في مدة ما بعد النزاعات⁽³⁾.

وفي هذا السياق، وافق المجلس التنفيذي أثناء انعقاد دورته التاسعة في بانجول/غامبيا للمدة ما بين (25-29) حزيران/يونيو من عام 2006، على سياسة إعادة الأعمار

¹ وتعني باللغة السواحيلية "السلام في أفريقيا".

² الإتحاد الأفريقي، كلمة رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي سعادة الدكتور جان بينغ في ختام تدريب "أمني أفريقيا"، أديس أبابا، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2010، ص 1-3. www.africa.union.org

³ See: ASSEMBLY/AU/DEC.338 (XVI), Assembly of the African Union, Sixteenth Ordinary Session, op. cit., pp. 14 - 15.

⁴ ينظر: اعلان طرابلس بشأن إنهاء النزاعات في أفريقيا وتعزيز السلام المستدام، (النص النهائي)، الدورة الخاصة حول بحث وحل النزاعات في أفريقيا، طرابلس / الجماهيرية العربية الليبية، 31 آب 2009، ص 1-2. الوثيقة: (SP/ASSEMBLY/PS/DECL.1).

والتنمية لما بعد النزاعات، التي بحثت من قبل اجتماع الخبراء الحكوميين المنعقد في أديس أبابا يومي 8 و9 من حزيران/يونيو من العام نفسه. وطلب من المفوضية، أن تقوم بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأفريقية، باتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل التنفيذ الفعال لسياسة إعادة الأعمار والتنمية لما بعد النزاعات، بما في ذلك وضع الخطوط الإرشادية والتشغيلية لتكييف أطار السياسة على المستويين الإقليمي والوطني، وتطوير قاعدة بيانات الخبراء الأفريقيين حول إعادة الأعمار والتنمية، لتوضع تحت تصرف الدول الخارجة من النزاعات، فضلاً عن تشكيل لجنة دائمة متعددة الأبعاد للاتحاد الأفريقي لتوفير الدعم السياسي وتعبئة كافة الموارد اللازمة والمتاحة لتنفيذ أطار سياسة إعادة الأعمار والتنمية لما بعد النزاعات. إذ أكدت المفوضية، إن الهدف من السياسة، هو لتنسيق الأنشطة في البلدان الخارجة من النزاعات، ووضع الأساس للعدالة الاجتماعية والسلام المستدام تماشياً مع رؤية أفريقيا للنهضة والنمو⁽¹⁾.

كما وأكد مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الـ(307) في أديس أبابا في التاسع من كانون الثاني/يناير لعام 2012، على العمل لتفعيل سياسته الخاصة بالتنمية وإعادة الأعمار لما بعد انتهاء المنازعات، بما في ذلك، أيفاد بعثات تقييم إلى البلدان الخارجة من النزاعات، ومشروع إطلاق مبادرة التضامن الأفريقية للحصول على دعم أكبر من داخل القارة يكمل الجهود الدولية⁽²⁾.

كما رحبت قمة الاتحاد الأفريقي التاسع عشر، بالخطوات التي تتخذها مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل إطلاق مبادرة التضامن الأفريقي لدعم الدول الاعضاء الخارجة من النزاعات والتي تم إطلاق المبادرة في 13 تموز/يوليو من عام 2012، الأمر الذي سيوفر فرصة لحشد الدعم للبلدان الأفريقية الخارجة من النزاعات من داخل القارة.

¹. See: EX.CL/DEC.302(IX), Executive Council, Ninth Ordinary Session, Banjul, Gambia, 25- 29 June 2006, pp. 36 - 37.

www.au.int/en/content/banjul-25-29-june-2006-executive-council-ninth-ordinary-session.pdf.

². See: PSC/PR/COMM. (CCCVI), Peace and Security Council, 307th meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 9 January 2012, p.4.

www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2012_307_CE.pdf.

وتوسيع نطاق التعاون داخل أفريقيا والمساعدة الذاتية المتبادلة، وذلك تمهيداً مع سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إعادة الإعمار والتنمية لما بعد النزاعات⁽¹⁾.

4- عمل الإتحاد الأفريقي في السنوات الأخيرة، على إعطاء الأولوية في مهامه، للسلام والأمن في القارة، عبر وضع عدة مقترحات إصلاحية لتعزيز السلام والأمن في القارة الأفريقية، من أبرزها:

وضع الخطط الإستراتيجية من قبل مفوضية الإتحاد الأفريقي بما تسمى بالخطّة الإستراتيجية الثانية (REV.2)، والتي استهدفت المدة ما بين (2009-2012). وقد احتل السلام والأمن الأولوية في عمل المفوضية عبر المدة المذكورة⁽²⁾. إذ عدت المفوضية إن أحد أكبر العوائق أمام التنمية في أفريقيا، يتمثل في كثرة اندلاع المنازعات المسلحة، لا سيما ذات الطابع الداخلي، وأصبح الإتحاد الأفريقي مطالب بمضاعفة جهوده فيما يتعلق بمبادرات السلام والأمن الرامية إلى القضاء على المنازعات المسلحة، ومنع تكرار نزاعات جديدة، وعودة الدول التي خرجت من النزاع إلى الأوضاع السابقة⁽²⁾.

وفي هذا الصدد، ستسعى المفوضية عبر المدة أعلاه إلى تعزيز السلام والأمن على المستوى القاري، متوخية تحقيق الأهداف الإستراتيجية، والنتائج المتوقعة، كما مبين في الجدول (10).

ويُعد نجاح تنفيذ الخطّة الإستراتيجية، مرهون إلى حد كبير بتوافر الموارد الملائمة. وسيطلب مختلف البرامج التي يتعين تنفيذها في إطار دعائم الخطّة، مبلغاً اجمالياً وقدره (784) مليون دولار، أو متوسط (196) مليون دولار سنوياً، من الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي والشركاء الإنمائيين.

¹ See: ASSEMBLY/AU/DEC.425(XIX), Assembly of the union, Ninetenth Ordinary Session, op. cit., p. 19.

² صاغت مفوضية الإتحاد الأفريقي أولى خططها الإستراتيجية (REV.1). وقد استهدفت المدة ما بين (2004-2007). وكانت بمثابة الأساس لوضع وتنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية. ينظر: مفوضية الإتحاد الأفريقي، الخطّة الإستراتيجية 2009-2010، 19 أيار/مايو 2009، ص 6. الوثيقة: EX.CL/501(XV)REV.2.

³ فضلاً عن: التنمية والتكامل والتعاون، القيم المشتركة، وبناء القدرات والمؤسسات.

ينظر: المصدر نفسه، ص 26.

⁴ المصدر نفسه، ص 27-28.

وفيما يخص تنفيذ الأهداف الإستراتيجية لبرامج السلم والأمن، فقد قدرت المفوضية نفقات تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الجدول (10) عبر الأربع سنوات بـ(144) مليون دولار⁽¹⁾.

وقد اعتمد الإتحاد الأفريقي أثناء انعقاد قمته الثالثة عشر في مدينة سرت الليبية في تموز/يوليو من عام 2009، الخطة الإستراتيجية لمفوضية الإتحاد الأفريقي (2009-2012)، وطلب من المفوضية والأجهزة الأخرى، التعاون مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك الشركاء وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع الدولي والقطاع الخاص، للعمل بتآزر من أجل تنفيذ الخطة الإستراتيجية، وطلب من المفوضية وضع هياكل الدعم وبرامج ومشاريع وميزانيات ملائمة لضمان التنفيذ الفعلي والفعال للخطة الإستراتيجية للأعوام 2009-2012⁽²⁾.

جدول (10) الاستراتيجيات المتبعة من قبل المفوضية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وأهم

النتائج المترتبة بحلول عام 2012

الأهداف الإستراتيجية	الاستراتيجيات المتبعة	النتائج المتوقعة/المرتتبة
1. الحد من النزاعات لتحقيق الأمن والاستقرار في القارة.	- تفعيل الكامل لهندسة السلم والأمن للاتحاد الأفريقي. - تسهيل وضع البرنامج الفرعي حول منع وإدارة المنازعات وتسوية المنازعات. - تعزيز السياسة الأفريقية المشتركة حول الدفاع والأمن. - تعزيز وتنسيق البرامج حول إعادة الأعمار والتنمية في مدة ما بعد النزاعات.	- تحقيق التشغيل الكامل لهندسة السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، - تطوير وتنفيذ البرامج حول منع وإدارة المنازعات وتسويتها. - تفعيل الحد من النزاعات بشكل ملحوظ. - تفعيل البرامج حول إعادة الأعمار والتنمية في مدة ما بعد النزاعات. - تسهيل الدول الأعضاء للسياسة

¹ في حين يتطلب تنفيذ برامج التنمية والتكامل والتعاون الإقليمي (430) مليون دولار، برامج القيم المشتركة (82) مليون دولار، وبرامج بناء القدرات والمؤسسات (128) مليون دولار.
ينظر: المصدر نفسه، ص 48 - 49.

² See: ASSEMBLY/AU/DEC.247 (XIII), Assembly of the African Union, Thirteenth Ordinary Session, op. cit., p. 14.

2. تحقيق الأمن والاستقرار اللازمين في القارة بوصفه شرطاً مسبقاً للتنمية والتكامل في أفريقيا.	- تعزيز عملية تطوير الأمن والاستقرار والنظم السياسية والاقتصادية. - تعزيز تطوير النظم القارية للإدارة الاجتماعية والبيئية. - تعزيز سياسة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.	الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن. - التوصل إلى تعزيز عملية تطوير والاستقرار والنظم الأمنية. - التوصل إلى تعزيز عملية تطوير النظم الاجتماعية ونظم إدارة البيئة. - التوصل إلى تعزيز وتطوير سياسة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.
---	---	---

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

مفوضية الاتحاد الأفريقي، الخطة الإستراتيجية 2009-2010، 19 أيار/مايو 2009، ص 28_29، 50_51.

اعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي عبر قمته الثالثة عشر في كانون الثاني/يناير من عام 2009، مقرر بشأن عقد دورة خاصة حول بحث وتسوية النزاعات في أفريقيا⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس، اجتمع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في مدينة طرابلس الليبية في اب/اغسطس من عام 2009، وقاموا باستعراض وضع السلم والأمن في القارة، والخطوات التي يجب اتخاذها للإسراع بتحقيق هدف الاتحاد الأفريقي في جعل قارة أفريقيا خالية من النزاعات.

وقد أكد القادة الأفارقة عبر إعلانهم (النص النهائي)، تصميمهم على معالجة النزاعات والأزمات في القارة بشكل نهائي، معترفين بأوجه قصورهم وأخطائهم، وملتزمين بتوظيف مواردهم وخبرة مجتمعاتهم من دون تضييع أية فرصة، للمضي قدماً في برامج منع النزاعات، وصنع السلام وحفظه وإعادة الأعمار لما بعد النزاعات.

وفي هذا الصدد، أكد القادة الأفارقة، التزامهم الكامل بتعجيل التفعيل الكامل للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن، بما في ذلك القيام بمزيد من تدقيق الأحكام الحالية حيث يلزم لتسهيل تنفيذها. كما واتفق القادة الأفارقة، على زيادة إسهاماتهم على الصعيد المالي والفني دعماً للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن⁽²⁾.

وطلب القادة الأفارقة من مفوضية الاتحاد الأفريقي، على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة التحويلات الثابتة من الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي إلى صندوق السلام

¹. See: ASSEMBLY/AU/DEC.266 (XIII), Assembly of the African Union, Thirteenth Ordinary Session, op. cit., p. 44.

². إعلان طرابلس بشأن إنهاء النزاعات في أفريقيا وتعزيز السلام المستدام، (النص النهائي)، مصدر سابق، ص 1 - 2.

التابع لمجلس السلم والأمن، من 6% إلى 12%، وتشجيع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تقديم التبرعات لصندوق السلام⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد، قرر القادة الأفارقة إنشاء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي الرابع عشرة في أديس أبابا في المدة ما بين (31 كانون الثاني/يناير-2 شباط/فبراير) من عام 2010، الطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي، تنفيذ القرار بزيادة إسهامات الدول الأعضاء في صندوق السلام من 6% إلى 12% على مدى ثلاث سنوات اعتباراً من عام 2011⁽²⁾.

5- سعى الاتحاد الأفريقي كذلك إلى تعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية والإقليمية لدعم عملية السلام في قارة أفريقيا.

إذ أقام الاتحاد الأفريقي علاقات تعاون مع الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها، في المجالات الأمنية والسياسية، من أجل الحد من ظاهرة تزايد اندلاع المنازعات المسلحة التي تواجه القارة الأفريقية. ففي مجال بناء القدرات، تعاونت المنظمات، عبر البرنامج العشري لبناء القدرات والذي تم توقيعه في عام 2006. ومنذ العام 2008، ركزت العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على طرق تمويل عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن في قارة أفريقيا، وذلك كمتابعة لما أنجزه فريق العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والذي انشيء بموجب قرار مجلس الأمن 1809 الصادر في 16 نيسان/أبريل من عام 2008⁽³⁾.

كما وتعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة معاً على مجموعة من المسائل المتعلقة بالسلم والأمن في أفريقيا.

وفيما يخص العلاقة بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، اعتمد مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن منذ العام 2007، مشاورات

¹. المصدر نفسه، ص 4.

². See: ASSEMBLY/AU/DEC.287 (XIV), Assembly of the African Union, Fourteenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 31 January-2 February 2010, p. 44. www.au.int/en/content/addis-ababa-31-jan-2-feb-2010.pdf.

³. الامم المتحدة، القرار 1809 (2008) والذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 5868 المعقودة في 16 نيسان/أبريل 2008. S/RES/1809(2008), 16 April 2008, pp. 1 - 5.

و. تقرير رئيس المفوضية، مصدر سابق، ص 11.

سنتوية بينهما تعقد بالتناوب في أديس أبابا ونيويورك⁽¹⁾. وقد صرح رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي السيد (جان بينغ) عبر الاجتماع الذي عقد بين مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن بمقر الإتحاد الأفريقي في أديس أبابا في 16 أيار/مايو من عام 2009 "إن السلم والأمن تمثل دعامة من دعائم الإتحاد الأفريقي والذي يعتبره من أولوياته. كما انه لا يتوان عن بذل الجهود من أجل إيجاد حلول ناجعة وذلك بالتعاون مع شركائه ومنهم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"⁽²⁾.

وفي هذا الصدد، أعرب مجلس السلم والأمن في اجتماعه الـ(307) والذي عقد في أديس أبابا في التاسع من كانون الثاني/يناير لعام 2012، عن امتنانه للتعاون الوثيق القائم بين مفوضية الإتحاد الأفريقي وأمانة الأمم المتحدة، بما في ذلك، المشاورات الرفيعة المستوى بين كبار المسؤولين، وإنشاء فريق عمل مشترك، وعقد اجتماعات منظمة بين المكتبين، والتنسيق الكبير في الميدان بين ممثلي الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والخطوات المتخذة لتنفيذ برنامج القدرات العشري للاتحاد الأفريقي، وتأسيس الاجتماعات التشاورية السنوية بينه (أي مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي) ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتعاون مع لجنة الأمم المتحدة لبناء السلم⁽³⁾.

كذلك أقام الإتحاد الأفريقي علاقات وطيدة مع الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة حول مسائل السلم والأمن، للإستراتيجية المشتركة بين الإتحاد الأفريقي والإتحاد الأوروبي وخطة عملها المعتمدتين في لشبونة/البرتغال في كانون الاول/ديسمبر من عام 2008. وفيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام التي يقودها الإتحاد الأفريقي، تم توقيع اتفاقية التمويل لمنتدى الشراكة الأفريقي في إطار الدورة العاشرة لصندوق التنمية الأوروبي والذي عقد في الثاني من شباط/فبراير لعام 2009. وقد غطى منتدى الشراكة الأفريقي المدة ما بين 2008-2010 بمبلغ (300) مليون يورو مع إمكانية تخصيص (300) مليون يورو أخرى. وقد عد منتدى الشراكة الأفريقي أداة أساسية لتحقيق الشراكة بين الإتحاد الأفريقي والإتحاد الأوروبي في مجال السلم والأمن⁽⁴⁾.

¹ المصدر نفسه، نفس الصفحة.

² الإتحاد الأفريقي، جون بينغ يرحب بالاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن إلى المسائل الأفريقية، بيان صحفي 2009/110، ص 1-2. www.Africa.union.org

³ See: PSC/PR/COMM. (CCCVII), Peace and Security Council, 307th meeting, op. cit., p. 3.

⁴ تقرير رئيس المفوضية، مصدر سابق، ص 12.

فضلا عن ذلك، فقد عمل الإتحاد الأفريقي على إقامة شراكة قوية مع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، عبر التعاون الوثيق معهما في مجال منع وإدارة وتسوية المنازعات فيما يتعلق بالأوضاع ذات الاهتمام المشترك.

وفيما يخص التعاون مع جامعة الدول العربية، قامت مفوضية الإتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمشاورات وتنسيق وثيقين حول المسائل المتعلقة بالأوضاع التي تخص الدول الأعضاء في كلتا المنظميتين. وتجري مبادرات لإقامة علاقات عمل مباشرة بين مجلسي السلم والأمن للمنظميتين⁽¹⁾.

وعبر ما تقدم، يتبين أن الإتحاد الأفريقي سعى منذ تأسيسه في عام 2002، إلى تحقيق المزيد من الانجازات في مجال تسوية المنازعات الأفريقية أو الحد منها، مما سينعكس بالإيجاب على مستقبل الإتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات.

وهكذا يتبين عبر الاطلاع على التحديات والفرص، الكابحة والمساعدة لمستقبل الإتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات الأفريقية، سواء كانت ذات الطابع الدولي أم الداخلي، إن الإتحاد الأفريقي سيعمل في المستقبل المنظور، على تحقيق المزيد من التقدم في مجال منع وإدارة المنازعات وتسويتها، من خلال محاولة استغلال الفرص الداعمة للاتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات.

إلا أنه مع ذلك، سيواجه العديد من التحديات والصعوبات، والتي ستقف عقبة في سبيل جعل أفريقيا قارة خالية من المنازعات، وذلك لكثرة التحديات التي ستواجه الإتحاد الأفريقي إثناء تسوية المنازعات، سواء كانت على الصعيد الداخلي أم الخارجي.

أي إن المشهد المتوقع لدور الإتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات الأفريقية في المستقبل المنظور، مشهد الاستمرارية، أي بقاء الوضع على ما هو عليه. أي إن تكون المنظمة فاعلة في أحيان، وستواصل القيام بانجازات عدة في مجال منع وإدارة وتسوية المنازعات. ومهمشة وضعيفة في أحيان أخرى، نتيجة عدم ترجمة جميع البروتوكولات والاتفاقيات إلى واقع ملموس.

¹ المصدر نفسه، نفس الصفحة.

الخاتمة

سعى الأفارقة، لا سيما الذين كانوا موجودين آنذاك خارج قارة أفريقيا، منذ نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، إلى التفكير في إيجاد تنظيم أفريقي يعمل على الدفاع عن كياناتهم كأمة، ونبذ التفرقة العنصرية التي كانت سائدة في الدول الغربية آنذاك تجاه الشعوب السوداء، عبر عقد العديد من المؤتمرات، والتي أسهمت في تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963.

وقد حاولت منظمة الوحدة الأفريقية عبر سنوات عملها الممتدة ما بين (1963_2001)، العمل من أجل تحقيق أهداف عدة، من أبرزها، العمل على وحدة شعوب ودول القارة الأفريقية، واستكمال تحرير باقي الدول الأفريقية التي كانت واقعة تحت الاستعمار الأوروبي آنذاك، فضلاً عن العمل على إيجاد آلية مناسبة لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأفريقية حديثة الاستقلال، ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في القارة.

وبالمقابل، فقد واجهت منظمة الوحدة الأفريقية عبر سنوات عملها الممتدة ما بين (1963- 1991)، صعوبات عدة، ولم تنجح في تحقيق العديد من الأهداف والمبادئ التي نادى بها. إذ أن منظمة الوحدة الأفريقية أخفقت في تسوية العديد من المنازعات المسلحة التي نشبت فيما بين الدول الأفريقية، والتي كانت في أغلبها ذات طابع دولي، مما أثر سلباً على الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، ووقف حائلاً دون تطور القارة الأفريقية ووحدتها.

وبانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وبروز أقطاب دولية على الساحة السياسية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، في بدايات العقد الأخير من القرن العشرين، وأيضاً بدء مرحلة جديدة من العلاقات الدولية فيما بين دول العالم،

وانتشار مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون، في العديد من دول العالم، ومن ضمنها دول القارة الأفريقية، تزايدت حدة المشكلات والأزمات التي تعاني منها العديد من الدول الأفريقية، والتي أدت إلى انتشار ظاهرة اندلاع المنازعات المسلحة ذات الطابع الداخلي، وأصبحت منظمة الوحدة الأفريقية عبر سنوات عملها الممتدة ما بين (1991_2001) غير قادرة على التصدي للمنازعات المسلحة، أو الحد من تأثيراتها السلبية، على الرغم من أنشاء آلية جديدة مسؤولة عن منع وإدارة وتسوية المنازعات في عام 1993.

وقد أسهمت المشكلات والأزمات التي واجهت العديد من الدول الأفريقية، فضلاً عن التغيرات التي حدثت على الساحة السياسية الدولية، في ظهور العديد من الأفكار والرؤى من قبل القادة الأفارقة، لإنشاء اتحاد فيما بينهم على غرار الاتحاد الأوروبي، ليكون بديلاً عن منظمة الوحدة الأفريقية، ليسهم في الحد من الأزمات والمشكلات التي أصبحت تعاني منها الدول الأفريقية، لا سيما في المجال السياسي والأمني، ويعتمد إلى السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في القارة ومن ثم تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي فيما بينهم. وعلى هذا الأساس، انبثق الاتحاد الأفريقي في بدايات القرن الحادي والعشرين.

وعبر تتبع فصول الدراسة، توصلت الدراسة إلى استنتاجات عدة، من أبرزها:

1. شهدت القارة الأفريقية، تزايد نسبة اندلاع المنازعات المسلحة في العديد من الدول الأفريقية، لا سيما ذات الطابع الداخلي، منذ العقد الأخير من القرن العشرين، مما اثر سلباً على الأمن والاستقرار في القارة، كما حدث في الصومال منذ سقوط النظام السياسي في عام 1991.
2. نجح القادة الأفارقة في أنشاء اتحاد أفريقي في بدايات القرن الحادي والعشرين، لمواكبة التطورات التي حدثت في العالم، ولتحقيق ما عجزت منظمة الوحدة الأفريقية عن تحقيقه عبر سنوات عملها الممتدة قرابة (39) عاماً، لا سيما في مجال تسوية المنازعات.

3. سعى القادة الأفارقة إثناء أقرار القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي إلى التركيز على الجانب السياسي والأمني، فضلاً عن الجوانب الأخرى، عبر:

أ. استحداث العديد من الأهداف والمبادئ الجديدة التي أصبحت تركز على تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية. وتنبع أهميتها (أي الأهداف والمبادئ)، من كونها أصبحت تعكس التغيرات التي حدثت على النظام السياسي الدولي، التي كان لها تأثير على الوضع الأمني والسياسي في

العديد من الدول الأفريقية، ومن أبرزها، تعزيز المواقف الإقليمية الموحدة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك والدفاع عنها، فضلاً عن حق الاتحاد الأفريقي في التدخل في أية دولة عضو في الاتحاد الأفريقي في ظل الظروف الخطيرة المتمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، مع حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة الأمن والاستقرار، بالإضافة إلى احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون.

ب. استحداث العديد من الأجهزة الرئيسة المعنية بتحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية. فبينما لم يكن لمنظمة الوحدة الأفريقية سوى ثلاثة أجهزة رئيسة معنية بتسوية المنازعات، فإن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، عمداً إلى زيادة عدد الأجهزة الرئيسة والمعنية بتسوية المنازعات في القارة الأفريقية لتصل إلى ستة أجهزة.

4. سعت الدول الأعضاء منذ اللحظات الأولى لعقد القمة الأولى للاتحاد الأفريقي في مدينة دوربان بجنوب أفريقيا في عام 2002، إلى أيلاء أهمية خاصة لتحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، عبر إقرار البروتوكول الخاص بتأسيس مجلس السلم والأمن، الذي مع دخوله حيز التنفيذ في عام 2003، أصبح يحل محل آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك. إذ عُِد مجلس السلم والأمن الآلية الرئيسة التي يناط بها تنفيذ الأهداف والمبادئ التي نص عليها كلاً من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبروتوكول مجلس السلم والأمن، في مجال منع وإدارة وتسوية المنازعات.

5. عُِد مجلس السلم والأمن من ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر، وأصبح يمارس مهامه في حفظ السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، عبر القوة الأفريقية وبمعمونة لجنة أركان الحرب، وهو بذلك مثل طفرة نوعية في عمل مجلس السلم والأمن، التي إذا ما تم تفعيلها بصورة كاملة، ستؤدي إلى الحد من اندلاع المنازعات في العديد من الدول الأفريقية.

6. نجح الاتحاد الأفريقي عبر سنوات عمله القصيرة الممتدة منذ العام 2002، إلى التدخل في العديد من المنازعات المسلحة التي نشبت في القارة الأفريقية، سواء كانت المنازعات ذات طابع دولي أم ذات طابع داخلي، ومن ضمنها الأزمة الصومالية. إذ قام الاتحاد الأفريقي بخطوات عدة، من أجل محاولة إعادة الأمن

والاستقرار في الصومال، عبر الدعوة لعقد مؤتمرات لتسوية الأزمة فيما بين الفصائل الصومالية المسلحة والحكومات الصومالية المتعاقبة، فضلاً عن تقديم الدعم والإسناد للمؤسسات الحكومية الصومالية، عبر إرسال بعثة لحفظ السلام في الصومال، وحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتقديم الدعم المالي واللوجستي للبعثة. فضلاً عن دعوة المنظمات الإقليمية والدولية لاستصدار القرارات وفرض العقوبات ضد جميع الذين يعملون على تقويض العملية السياسية في الصومال، أو يحاولوا ممارسة ظاهرة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية.

7. واجه الاتحاد الأفريقي العديد من الصعوبات، إثناء جهوده في تسوية المنازعات، ومن ضمنها الأزمة الصومالية، ومن أبرزها، أن مسألة نشر قوات حفظ السلام الأفريقية كانت تفتقر إلى القبول من جانب العديد من أبناء الشعب الصومالي والفصائل الصومالية المسلحة، واقتصار عمل بعثة الاتحاد الأفريقي على حماية بعض المنشآت والمقار الحكومية المهمة في العاصمة مقاديشو، وضعف الدعم المالي واللوجستي المقدم للبعثة من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد، واعتماد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في كثير من الأحيان على الدعم الدولي، مما أسهم في عدم نجاح الاتحاد في إيجاد حلول جذرية وشاملة للأزمة الصومالية.

8. لا زال الاتحاد الأفريقي، يواجه العديد من التحديات، إثناء منع وإدارة وتسوية المنازعات في العديد من الدول الأفريقية، مما قد ينعكس بالسلب في المستقبل على عمل مجلس السلم والأمن في تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، من أبرزها:

أ. التحديات على الصعيد الداخلي، والمتمثلة بالتحديات المرتبطة بالهيكل التنظيمي للاتحاد الأفريقي، كما في التحديات المرتبطة ببعض المواد المتعلقة بحفظ السلم والأمن، والتحديات المرتبطة ببعض أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بتسوية المنازعات. فضلاً عن ذلك، فقد عُد انعدام الاستقرار الأمني والسياسي في العديد من الدول الأفريقية، من ضمن التحديات التي ستواجه عمل الاتحاد الأفريقي في المستقبل، في ظل عدم قدرة مجلس السلم والأمن التصدي لجميع المنازعات الأفريقية في آن واحد. فضلاً عن التحدي المرتبط برفض العديد من الدول الأعضاء التنازل عن جزء من سيادتها لصالح الاتحاد الأفريقي، والتحدي المرتبط بقلّة الموارد المالية المخصصة للاتحاد

الأفريقي، لا سيما المخصصة للجانب الأمني والسياسي قياساً بحجم التحديات التي تواجه القارة الأفريقية. كل هذه التحديات الداخلية متفاعلة، من الممكن أن تسهم في عدم قدرة الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن في تحقيق الأهداف والمبادئ التي نادى بها، والمتمثلة أساساً بالعمل على صون السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.

ب. التحديات على الصعيد الخارجي، عُدت التحديات المتمثلة في بروز ظاهرة العوثة والليبرالية الغربية، وأحداث 11 ايلول/سبتمبر من عام 2001، من أبرز التحديات التي من الممكن أن تكون لها آثار سلبية على عمل الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن أثناء التصدي للمنازعات الأفريقية في المستقبل. إذ أسهمت العوثة والليبرالية الغربية في تزايد حدة الانقسامات فيما بين الشعوب الأفريقية، واتجاه المنازعات المسلحة نحو التعقيد، نتيجة لتشابه آثارها وأبعادها. فضلاً عن تدخل العديد من الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، في شؤون العديد من الدول الأفريقية، مما قد يؤدي إلى تعارض مصالح الدول الكبرى مع أهداف ومبادئ الاتحاد الأفريقي في صون السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، كما حدث في الأزمة الصومالية.

9. على الرغم من تعدد التحديات التي من الممكن أن تواجه عمل الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن أثناء إدارتها للمنازعات الأفريقية، إلا إن هناك العديد من المؤشرات الإيجابية التي من الممكن أن تسهم في قيام الاتحاد الأفريقي بتسوية العديد من المنازعات الأفريقية أو الحد من تفاقمها في المستقبل، عبر استغلال الاتحاد الأفريقي العديد من الفرص، ومن ضمنها، تفعيل العديد من المواثيق والبروتوكولات المتعلقة بالحكم الرشيد وسيادة القانون ومكافحة الإرهاب ومنع التغييرات غير الدستورية وحسن الجوار وغيرها من المواثيق والبروتوكولات، كاستجابة للتطورات الحديثة مثل سيادة مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومناهضة جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، والتي إذا ما تم التقيد بها إن تعمل على تعزيز وصون السلم والأمن والاستقرار في القارة، فضلاً عن تفعيل الكامل لبروتوكول مجلس السلم والأمن وإطلاق هيئة الحكماء، وإنشاء العناصر الرئيسة للقوة الأفريقية الجاهزة والنظام القاري للإنذار المبكر. بالإضافة إلى إقامة علاقة تعاون وشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية، من أجل

دعم عملية بناء السلام في القارة الأفريقية. كل هذه الفرص وغيرها من الانجازات، من الممكن أن تعمل، لو أحسن الاتحاد الأفريقي استغلالها، أن تسهم في تحقيق السلم والأمن والاستقرار في العديد من الدول الأفريقية، ومن ثم تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي فيما بينهما في المستقبل.

وعليه، فإن الاتحاد الأفريقي كان قد تأسس في بدايات القرن الحادي والعشرين، في الوقت الذي لا زالت فيه العديد من الدول الأفريقية تواجه تحدي استمرار وتجدد الدلاع المنازعات المسلحة، لا سيما على الصعيد الداخلي، مما سيجعل من مهمة الاتحاد الأفريقي في صون السلم والأمن والاستقرار في القارة صعبة. لذا لا بد من القادة الأفارقة التعامل بواقعية مع الأحداث والأزمات التي تمر بها القارة الأفريقية، والعمل قدر المستطاع على تجاوز معطيات المرحلة السابقة، وإيجاد الحلول المناسبة والممكنة، حتى وإن كانت الخطوات بسيطة وفي مراحلها الأولى، فإن كل حلم يبدأ بخطوة قد تقود إلى خطوات ومن ثم تفضي في النهاية إلى تحقيق حلم الوحدة الأفريقية.

القران الكريم

1) الوثائق الرسمية:

أ. الامم المتحدة:

1. الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الامن.
S/1999/882, 16 August 1999
2. الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الامن.
S/1995/231, 28 March 1995
3. الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الامن.
S/2009/373, 20 July 2009
4. الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الامن.
S/2010/447, 9 September 2010
5. الامم المتحدة، تقرير الامين العام عن الحالة في الصومال، مجلس الامن.
S/2011/277, 28 April 2011
6. الامم المتحدة، عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام، مذكرة اعلامية، 31 تشرين الاول 2010.
www.un.org/arabic/depts/dpko/missions/UNAMID
7. الامم المتحدة، مجلس الامن، قرارات ومقررات مجلس الامن 1992، نيويورك، 1993.
8. الامم المتحدة، مجلس الامن، قرارات ومقررات مجلس الامن 1993، نيويورك، 1994.
9. الامم المتحدة، مجلس الامن، قرارات ومقررات مجلس الامن 1994، نيويورك، 1996.
10. برنامج الامم المتحدة الانمائي / المكتب الاقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، لبنان، 2009.
11. برنامج الامم المتحدة الانمائي، فهرس حقوق الانسان في الدول العربية، الدول، الصومال.
www.arab human rights-org.contries/contry.aspx?cid=17#top
12. القرار 1425 (2002) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 4580 المعقودة في 22 تموز/يوليو 2002.
(S/RES/1425 (2002
13. القرار 1725 (2006) والذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 5579 المعقودة في 6 كانون الاول 2006.
(S/RES/1725(2006

14. القرار 1744 (2007) والذي اتخذته مجلس الامن في جلسته 5633 المعقودة في 20 شباط/ 2007.
(S/RES/1744(2007
15. القرار 1769 (2007) والذي اتخذته مجلس الامن في جلسته 5727 المعقودة في 31 تموز/ 2007.
(S/RES/1769(2007
16. القرار 1772 (2007) والذي اتخذته مجلس الامن في جلسته 5732 المعقودة في 20 آب 2007.
(S/RES/1772(2007
17. القرار 1809 (2008) والذي اتخذته مجلس الامن في جلسته 5868 المعقودة في 16 نيسان/ 2008.
(S/RES/1809(2008
18. القرار 1814 (2008) والذي اتخذته مجلس الامن في جلسته 5893 المعقودة في 15 ايار/ 2008.
(S/RES/1814 (2008
19. القرار 1816 (2008) والذي اتخذته مجلس الامن في جلسته 5893 المعقودة في 2 حزيران/ 2008. .
(S/RES/1816 (2008
20. القرار 1838 (2008) والذي اتخذته مجلس الامن في جلسته 5987 والمعقودة في 7 تشرين الاول/ 2008.
(S/RES/1838 (2008. 2008
21. القرار 1844 (2008) والذي اتخذته مجلس الامن في جلسته 6019 المعقودة في 20 تشرين الثاني/ 2008.
(S/RES/1844 (2008. 2008
22. القرار 1846 (2008) والذي اتخذته مجلس الامن في جلسته 6026 المعقودة في 2 كانون الاول/ 2008.
S/RES/1846 (2008).
23. القرار 1851 (2008) والذي اتخذته مجلس الامن في جلسته 6046 والمعقودة في 16 كانون الاول/ 2008.
S/RES/1851 (2008).
24. القرار 1863 (2009) والذي اتخذته مجلس الامن في جلسته 6068 المعقودة في 16 كانون الثاني/ 2009.
(S/RES/1863 (2009
25. القرار 1907 (2009) والذي اتخذته مجلس الامن في جلسته 6254 المعقودة في 23 كانون الاول/ من عام 2009.
(S/RES/1907(2009
26. القرار 1964 (2010) والذي اتخذته مجلس الامن في جلسته 6461 المعقودة في 22 كانون الاول/ 2010.
(S/RES/1964(2010
27. القرار 2010 (2011) والذي اتخذته مجلس الامن في جلسته 6626 المعقودة في 30 ايلول/ 2011.
(S/RES/2010(2011
28. القرار 2093 (2013) والذي اتخذته مجلس الامن في جلسته المعقودة في 6 اذار/مارس 2013.
S/RES/2093(2013), 6 March 2013
29. القرار 2111 (2013) والذي اتخذته مجلس الامن في جلسته المعقودة في 24 تموز/يوليه 2013.
S/RES/2111 (2013), 24 July 2013
30. القرار 2102 (2013) والذي اتخذته مجلس الامن في جلسته المعقودة في 2 ايار/مايو 2013.

.S/RES/2102 (2013), 2 May 2013

31. القرار 2036 (2012) والذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6718 المعقودة في 22 شباط/ 2012.

.S/RES/2036 (2012), 22 February 2012

32. مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال. S/2009/373, 20 July 2009.

33. مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الصومال. S/2011/277, 28 April 2011.

34. مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الصومال. S/2013/326, 31 May 2013.

35. مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 4 ايار/مايو / مايو 2006 موجهة الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة

مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 751 (1992) بشأن الصومال. S/2006/229

36. ميثاق الأمم المتحدة.

37. النص الكامل لوثيقة مجلس الأمن الصادرة في 1999/9/24 بعنوان: رسالة مؤرخة في 23/أيلول/1999

موجهة الى رئيس مجلس الأمن من رئيس جيبوتي والمتضمنة مرفقاً بخطاب الرئيس جيبوتي امام الجمعية

العامة للأمم المتحدة. S/1999/1007, 24 September 1999

38. وثيقة الأمم المتحدة. NO. 3690 ROV 8. United Nations, May 2011

www.un.org/depts/cartographic/map/profile/somalia.pdf

ب. الاتحاد الأفريقي:

1. الاتحاد الأفريقي، الدورة الخاصة حول بحث وتسوية النزاعات في افريقيا، (مذكرة معلومات)، طرابلس،

31 آب 2009.

2. الاتحاد الأفريقي، بيان صحفي، 2012/2/13، www.au.int/ar/dp/ps/sites/default/files.pdf.

3. الاتحاد الأفريقي، جون بينج يرحب بالاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن إلى المسائل الأفريقية، بيان

صحفي 2009/110. www.Africa.union.org.

4. الاتحاد الأفريقي، كلمة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي سعادة الدكتور جان بينغ في ختام تدريب "

اماني أفريقيا"، اديس ابابا، 29 تشرين الاول/ 2010. www.africa.union.org.

5. اعلان طرابلس بشأن إنهاء النزاعات في أفريقيا وتعزيز السلام المستدام، (النص النهائي)، الدورة الخاصة

حول بحث وحل النزاعات في أفريقيا، طرابلس / الجماهيرية العربية الليبية، 31 آب 2009، ص ص.

(الوثيقة: 1). (SP/ASSEMBLY/PS/DECL)

6. تقرير رئيس المفوضية، تعزيز تصميم وفعالية افريقيا في إنهاء النزاعات وتحقيق السلام المستدام،

الاتحاد الافريقي، طرابلس، 30-31 آب 2009.

7. القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي، لومي، توجو، 11 تموز/ 2000.

8. قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية 1963_1983(مصر:وزارة الخارجية، 1985).

9. مفوضية الاتحاد الأفريقي، الخطة الإستراتيجية 2009-2010، 19 ايار/ 2009.

الوثيقة: EX.CL/501(XV)REV.2

ت. جامعة الدول العربية:

1. اعلان الدوحة الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (24)، الدوحة، 26 مارس/اذار 2013. www.Lasportal.org.
2. جامعة الدول العربية، قضايا عربية، التضامن العربي، التضامن مع الصومال. www.arableagueonline.org/Las/Arabic/Categorylist.jsp?Level_id
3. الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية. www.arableagueonline.org/las/Arabic/details_ar.jsp?art_id
4. النظام الاساسي لمجلس السلم والامن العربي. www.Arableagueonline.org/las/picture-gallery/parliamentarygovernment.pdf

2) الكتب العربية والمترجمة:

1. ابراهيم احمد شلبي، التنظيم الدولي: دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984).
2. ابراهيم احمد نصرالدين، دراسات في العلاقات الدولية الافريقية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011).
3. ابراهيم احمد نصرالدين، دراسات في النظم السياسية الافريقية (مصر: دار اكتشاف، 2010).
4. ابراهيم عبدالله محمد، تحفة الاوفياء لمسيرة التحرير والتعريب في القرن الافريقي (بلا مكان: المركز الاقليمي للابحاث والدراسات الاستراتيجية في القرن الافريقي، 2001).
5. اجلال رافت، الازمة الصومالية، في: مصر وافريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الافريقية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996).
6. اجلال رافت، المشاكل الإقليمية وأثارها على الامن العربي: دراسة حالة القرن الافريقي، في: تحديثات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، ط 2 (بيروت: مركز الدراسات العربي-الاوربي، 1997).
7. احمد ابراهيم محمود، الحروب الاهلية في افريقيا (الاهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001).
8. احمد ابراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في آليات تسوية الصراعات في افريقيا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، 2005).
9. احمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الامة العربية 2006-2007: ازمات الداخل وتحديات الخارج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).
10. احمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الامة العربية 2007-2008: ثنائية التفتيت والاختراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
11. احمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الامة العربية 2008-2009: امة في خطر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

12. احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2009-2010: النهضة او السقوط (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).
13. احمد ابراهيم و. منار الشوريجي، أزمة الصومال بين الداخل والخارج (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الافريقية، 2007).
14. احمد حجاج، الاتحاد الافريقي ومنظمة الوحدة الافريقية: رؤية مقارنة، في: الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية، تحرير د.محمود ابو العينين (القاهرة: مركز البحوث الافريقية، 2001).
15. احمد نوري النعمي، العلاقات العربية - الافريقية: الواقع والمستقبل، دراسات استراتيجية، العدد 38 (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2002).
16. احمد يوسف القرعي، ابعاد المشاركة في الاتحاد الافريقي: في: الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية، تحرير د. محمود ابو العينين (القاهرة: مركز البحوث الافريقية، 2001).
17. ادوارد ميديرل واخرون، رواد الاستراتيجيات الحديثة، ترجمة وتقديم محمد عبدالفتاح، ط 2، (بغداد: منشورات وتوزيع المكتبة العالمية، 1985).
18. اليسون ج. ك. بايلز، المقدمة: اتجاهات وتحديات في الامن الدولي، في: الكتاب السنوي 2003 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).
19. انور عبدالغني العقاد، الوجيز في اقليمية القارة الافريقية (الرياض: دار المريخ للنشر، 1982).
20. اوضاع العالم على مشارف القرن الحادي والعشرين لعام 1998، عرض وتحليل مؤسسة "لاديكوفوت"، ترجمة وتعليق د. حسين شريف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000).
21. امين السيد شبانة، الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي: دراسة مقارنة، في: الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية، تحرير د. محمود ابو العينين (القاهرة: مركز البحوث الافريقية، 2001).
22. بطرس بطرس غالي، 5 سنوات في بيت من زجاج (القاهرة: مطابع الاهرام التجارية، 1999).
23. بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الافريقية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1964).
24. بنجامين بيت هلمحي، الاخطبوط الاسرائيلي، ترجمة محمود برهوم ويوسف ابو ليل (عمان: منشورات دار الكرمل للنشر، 1989).
25. بيتر روجرز، جدول اعمال للاعوام الثلاثين القادمة، في: المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات المستقبل، تحرير بيتر روجرز وبيتر ليدون، ترجمة شوقي جلال، دراسات مترجمة 4 (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997).
26. بيلاتشيو جريوولد، الديمقراطية والتحول الديمقراطي في افريقيا، في: افريقيا السلم والنزاع، اعداد: ديفيد ج. فرانسيس، ترجمة عبدالوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
27. تانديكا نكواني، حفظ السلام في افريقيا: آفاق المستقبل، ترجمة د. محمد عاشور مهدي، في: الدولة الديمقراطية والامن في افريقيا (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الافريقية، 2003).
28. تجمع الساحل والصحراء ودول الكوميسا (الامارات العربية المتحدة: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001).
29. توم بورتوس، بريطانيا في افريقيا، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

30. تيم موريشي، المقاربات المحلية والذاتية المنشأ لبناء السلم وإدارة النزاع، في: إفريقيا السلم والنزاع، اعداد: ديفيد ج. فرانسيس، ترجمة عبدالوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
31. جاك ووديس، جذور الثورة الافريقية، ترجمة احمد فؤاد، مراجعة د. عبدالمك عوده (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971).
32. جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية: دراسة في الجغرافية السياسية (القاهرة: عالم الكتب، 1973).
33. جمال حمود الضمور، مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي في ليبيا، السودان.. الصومال (عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2004).
34. جمال عبدالناصر مانع، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008).
35. جمال عبدالهادي ود. وفاء محمد رفعت، افريقيا يراد لها ان تموت جوعا (بلا مكان: الوفاء للطباعة والنشر، ب.ت).
36. جمعة بن علي، الامن العربي في عالم متغير (القاهرة: مكتبة مديولي للنشر، 2010).
37. جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الامريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية (عمان: دار مجدلوي للنشر والتوزيع، 2005).
38. جودة حسنين جودة، جغرافية افريقيا الاقليمية، ط 9 (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1996).
39. جون فاي نوت يوه، افريقيا والعالم في القرن القادم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998).
40. جيلبرت خادياجالا، شرق أفريقيا: الامن وارث الهشاشة، دراسات عالمية، العدد 86 (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).
41. جيم تيمان، افريقيا والعملة، في: افريقيا السلم والنزاع، اعداد: ديفيد ج. فرانسيس، ترجمة عبدالوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
42. جينمي اديسا، الاتحاد الأفريقي: الرؤية والبرامج والسياسات والتحديات، في: الكتاب السنوي 2003 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).
43. حسين حمودة مصطفى، اسرائيل في افريقيا، تقديم د. محمد سليم ود. احمد يوسف احمد (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011).
44. حسين شريف، ينابيع المعرفة في السياسة الدولية المعاصرة من العرب العالمية الثانية الى غزو العراق وخارطة الطريق 1945- 2003 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2004).
45. حلمي شعراوي، افارقة وعرب في مهب الريح (القاهرة: دار الامين للنشر والتوزيع، 2004).
46. حلمي شعراوي، أفريقيا: قضايا التحرر والتنمية (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1981).
47. حلمي شعراوي، أفريقيا من قرن الى قرن (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010).
48. حلمي شعراوي، العرب وافريقيا، في: حال الامة العربية: المؤتمر القومي العربي العاشر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
49. حلمي شعراوي، العرب وافريقيا، في: حال الامة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

50. حلمي شعراوي، العرب وأفريقيا، في: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الحادي عشر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
51. حمدي عبدالرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟ (القاهرة: مكتبة مدهولي، 2007).
52. حمدي عبدالرحمن حسن، العرب وأفريقيا في زمن متحول (القاهرة: دار مصر المحروسة، 2009).
53. حمدي عبدالرحمن حسن، برلمان عموم أفريقيا والبعد الشعبي في حركة الوحدة الأفريقية، في: الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، تحرير د. محمود أبو العينين (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، 2001).
54. خير الدين حسيب وآخرون، مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
55. محمود أبو العينين، (مقدمة)، في: الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، تحرير د. محمود أبو العينين (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، 2001).
56. دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة د. وليد عبدالحى (الكويت: شركة الكاظمة للنشر والتوزيع، 1985).
57. ديرييه ورسمه أبكر، تاريخ اللغة العربية في الصومال، في: اللغة العربية في الصومال (الرباط: منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، 1986).
58. ديزموند بول، البحث المضموم عن اسامة بن لادن: البعد الاستخباري للحرب ضد الإرهاب، في: عوام متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، تحرير كين بوث وتيم ديون، ترجمة صلاح عبدالحق (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005).
59. ديفيد ج. فرانيس، مقدمة: تحديد سياق السلم والصراع في أفريقيا، في: أفريقيا السلم والنزاع، إعداد: ديفيد ج. فرانيس، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
60. ديفيد هالبرشتام، حرب في زمن السلم، تعريب فاضل جتكر (المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، 2003).
61. روجيه غارودي، حفارو القبور: الحضارة التي تحفر للإنسانية قبرها، ترجمة عزت صبحي، ط 3 (القاهرة: دار الشروق، 2000).
62. رويكازا ماكاندالا، حالة الديمقراطية الأفريقية: الواقع والافاق والتحديات، ترجمة راوية توفيق، في: الدولة الديمقراطية والأمن في أفريقيا، مختارات المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، العدد 3 (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، 2003).
63. زيجنيو بريجنسكي، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك فاضل (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1998).
64. سارا لينديبرغ ونيل ملقين، الصراعات المسلحة الكبرى، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2007 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).
65. سامي ريمانا، العالم في مطالع القرن 21 (بيروت: دار العلم للملايين، 1998).
66. سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم بغدادي، الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي، دراسات استراتيجية، العدد 31 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999).

67. سمر إبراهيم محمد، السياسة الاسرائيلية تجاه افريقيا: حالة القرن الافريقي (مصر: الجزيرة للنشر والتوزيع، 2009).
68. سمير التنير، اوباما.. والسلام المستحيل: معركة الصبر (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011).
69. سولومون ديسو ويروك مسفين، الصراعات في اقاليم الصومال، دراسات عالمية، العدد 92 (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010).
70. سيد احمد خليفة، جيبوتي وما حولها (الكويت: منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ب.ت).
71. سيد عبدالمجيد بكر، الاقليات المسلمة في افريقيا، الجزء الثاني (مكة المكرمة: ادارة الصحافة برابطة العالم الاسلامي، 1405 هجرية).
72. سيفرين روجوماو، العولمة ومستقبل افريقيا: نحو تحقيق التنمية المستدامة، ترجمة نهاد جوهر (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الافريقية، 2002).
73. شارون ويهارتا، بناء السلام: التركيز الدولي الجديد على افريقيا، في: التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، في: الكتاب السنوي 2006 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
74. شارون ويهارتا وايمان انطوني، الصراعات المسلحة الكبرى، في: التسليح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2003 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).
75. شوقي الجمل و. عبدالله عبدالرازق، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 1998).
76. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية (بغداد: مطبعة الرشد، 1975).
77. صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1994).
78. صلاح الدين الشامي وزين الدين عبدالمقصود، جغرافية العالم الاسلامي (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1990).
79. صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 49 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982).
80. طلعت احمد مسلم، الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
81. طوني كاربو، بناء السلم في افريقيا، في: افريقيا السلم والنزاع، اعداد: ديفيد ج. فرانسيس، ترجمة عبدالوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
82. عادل عبدالرازق، افريقيا في اطار منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي " رؤية مستقبلية " (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007).
83. عايذة العزب موسى، محنة الصومال من التفجيت الى القرصنة (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2009).
84. عبدالرحمن اسماعيل الصالحي، الاتحاد الافريقي كمنظمة اقليمية: بين الامل والحذر، في: الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية، تحرير د. محمود ابو العينين (القاهرة: مركز البحوث الافريقية، 2001).
85. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، السياسة الامريكية المعاصرة تجاه افريقيا وانعكاساتها على الوطن العربي 1996-2001، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 28 (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2002).

- 86.عبدالسلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
- 87.عبدالعباس الغريبي وآخرون، جغرافية الوطن العربي: دراسة لمعوقات تكامله الاقليمي (عمان: دار الصفاء للنشر، 1999).
- 88.عبدالقادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الافريقية (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006).
- 89.عبدالله الانسعل، الاتحاد الافريقي: دراسة في المنظمات الاقليمية الافريقية (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، 2004).
- 90.عبدالله عبدالرازق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الاوربي لافريقيا، سلسلة عالم المعرفة، العدد 139 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989).
- 91.عبدالله عبدالرازق و. شوقي الجمل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997).
- 92.عبدالله عبدالمحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي- الإسرائيلي: التنافس بين إستراتيجيتين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984).
- 93.عبدالله عبدالمحسن السلطان، البحر الاحمر والصراع العربي الاسرائيلي، في: ندوة البحر الاحمر (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، 1986).
- 94.عبدالمالك عودة، افريقيا تتحول: كلام في الديمقراطية (القاهرة: مركز الاهرام للنشر والتوزيع، 2010).
- 95.عبدالمالك عودة، فكرة الوحدة الافريقية (القاهرة: دار النهضة العربية، ب.ت).
- 96.عبد الوهاب عبدالستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والاقليمية، مراجعة د. علي المياح (بغداد: بيت الحكمة، 2000).
- 97.عبد مختار موسى، دارفور من أزمة دولة الى صراع القوي العظمى (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).
- 98.علي العمودي، يوميات من القرن الافريقي (مصر: دار صفصافة للنشر والتوزيع، 2010).
- 99.علي صبح، النزاعات الاقليمية في نصف قرن 1945- 1995، ط 2 (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2006).
- 100.فاطمة الزهراء علي الشيخ احمد، السياسات الامريكية تجاه الصومال (1960-1991): دراسة تحليلية نقدية (القاهرة: دار الفكر العربي، 2008).
- 101.فردريك معتوق، جذور الحرب الاهلية: لبنان- قبرص - الصومال - البوسنة (بيروت: دار الطليعة، 1994).
- 102.فيجاي ماهاجان، نهوض افريقيا، ترجمة مركز ابن العماد للترجمة والتعريب (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).
- 103.كرستين سودر، عمليات السلام المتعددة الاطراف في العام 2007، في: الكتاب السنوي 2008 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).

104. كريس لاندزيرج، الأفرو عربية الجديدة: اجندات جنوب افريقيا الافريقية والعربية والشرق اوسطية، سلسلة محاضرات الامارات 121 (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).
105. كريمة عبدالرحيم حسن، منظمة الوحدة الافريقية: دراسة في المرحلة التأسيسية والشخصية القانونية (بغداد: معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، 1978).
106. كيتيث اوميجه، فهم فض النزاع في افريقيا، في: افريقيا السلم والنزاع، اعداد: ديفيد ج. فرانسيس، ترجمة عبدالوهاب علوب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
107. الكيف، كروتسيخ. سفيتلوف، الروح العسكرية الامريكية، ترجمة محمود شفيق (دمشق: مطبعة الشام، 1988).
108. اللجنة الدولية للصليب الاحمر، توافر الاسلحة ووضع المدنيين اثناء المنازعات المسلحة، جنيف، 1999.
109. لوتا هاربرم وبيتر والنستين، اغماط الصراعات المسلحة الكبرى 1998 - 2007، في: الكتاب السنوي 2008 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
110. مارجريت سي. هارل، افريقيا، في: التقييم الاستراتيجي، تحرير زلمي خليل زاد (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997).
111. مايكل بوغ، حفظ السلام والتدخل الإنساني، في: قضايا في السياسة العالمية، تحرير: برايان وايت واخرون (ابو ظبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث، 2004).
112. مايكل روس، لعنة الموارد الطبيعية، في: الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة: خيارات وتحركات، تحرير ايان بانون وبول كولير، ترجمة فؤاد سروجي (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 2005).
113. مجدي كامل، قرصنة الصومال: اسرائيل...امريكا...ومسماز جحا؟ (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2009).
114. محبات امام الشراي، الوجود الاسرائيلي والعربي في افريقيا: دراسة اقتصادية سياسية (القاهرة: دار المعارف للنشر، 1982).
115. محسن عوض، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، في: حال الامة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
116. محمد ابراهيم عبيد، مشكلة الصومال الغربي واثرها على العلاقات العربية الافريقية (1960-1988)، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2010).
117. محمد العلي، رحلة الى صومال المحاكم (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).
118. محمد سلمان، تأثير المتغيرات الدولية الاستراتيجية على طبيعة التفاعلات المائية في حوض النيل، في: الامن المائي في حوض النيل: أشكاليات التنمية والاستقرار، تحرير د. أيمن السيد عبدالوهاب (القاهرة: مطابع الاهرام التجارية، 2011).
119. محمد سلمان طابع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، تقديم د. عبدالمنعم المشاط (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007).
120. محمد عاشور مهدي، العلاقات الخليجية - الافريقية: الواقع وافاق المستقبل (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010).

121. محمد عاشور مهدي، دليل الدول الأفريقية، مراجعة د. إبراهيم نصرالدين (القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي، 2007).
122. محمد عبدالمعزم يونس، الصومال وطننا وشعبنا، تقديم د. عبدالعزيز كامل (القاهرة: دار النهضة، 1962).
123. محمد فريد السيد حجاج، صفحات من تاريخ الصومال (القاهرة: دار المعارف للنشر، 1983).
124. محمد متولي ود. محمود أبو العلا، الجغرافية السياسية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1983).
125. محمد يعقوب عبدالرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004).
126. محمد يوسف الجعيلي، دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
127. محمود أبو العينين، أفريقيا والتحولت الراهنة في النظام الدولي، في: مصر وأفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996).
128. محمود أبو العينين، الاتحاد الأفريقي وإمكانات إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية، في: الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، تحرير د. محمود أبو العينين (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، 2001).
129. محمود حسن أحمد، البحر الأحمر ونزاعات القرن الأفريقي (في التاريخ المعاصر)، في: ندوة البحر الأحمر (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، 1986).
130. محمود غزالي، النزيف: بحث في حروب الغذاء والمياه والنفط في العالم العربي (بيروت: دار الفكر اللبناني، 1999).
131. مصطفى عثمان إسماعيل، قضايا أفريقية معاصرة (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008).
132. معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2011).
133. مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي (عمان: دار أسامة للنشر، 2010).
134. مهند النداوي، إسرائيل في حوض النيل: دراسة في الاستراتيجية الإسرائيلية (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013).
135. ميتشيو كاكو، رؤى مستقبلية: كيف سيغير العالم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، ترجمة، د. سعد الدين فرحان، العدد 270 (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2001).
136. نادر السيوفي، حروب الموارد في أفريقيا (الفرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2008).
137. نادية سعد الدين، التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي، في: العرب والدائرة الأفريقية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
138. نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة: أساءة استعمال القوة والتصدي على الديمقراطية، ترجمة سالي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007).
139. نعوم تشومسكي، الدول المارقة: حكم القوة في الشؤون الدولية، ترجمة محمود علي (دمشق: دار الكتاب العربي، 2003).
140. نعيم الظاهر، الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد (عمان: دار اليازوردي للنشر والتوزيع، 2007).

141. ن ب د ب د ل، المنظمات الدولية والهيئات بين الحكومية، في: الكتاب السنوي 2008 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
142. هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الايوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002).
143. هيثم الكيلاني، الامن القومي العربي، في: حال الامة العربية: المؤتمر القومي العربي الحادي عشر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
144. وائل ابراهيم الدسوقي، الصومال: قضية التحرر من الاستعمار والحرب على الارهاب (القاهرة: الهيئة المصرية العامة، 2008).
145. يوسف علي عيتني، الصومال: الجذور والازمة الراهنة (القاهرة: دار الفكر العربي، 2009).

3) البحوث والدراسات:

1. ابراهيم احمد عرفات، مصالح القوى الاقليمية في القرن الافريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 177، 2009.
2. ابراهيم احمد نصر الدين، اختطاف السفن قبالة سواحل الصومال...من المستفيد؟، السياسة الدولية، العدد 176، 2009.
3. ابراهيم احمد نصر الدين، الصومال وإمكانات تحدي النظام العالمي، مجلة قضايا دولية، اسلام آباد، العدد 205، 1993.
4. اجلال رافت، السياسة الفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 145، 2001.
5. اجلال رافت، العوامل الداخلية وازمة الدولة في القرن الافريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 177، 2009.
6. احمد إبراهيم محمود، ابعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 147، 2007.
7. احمد إبراهيم محمود، الأبعاد الإقليمية لحرب الصومال، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 168، 2007.
8. احمد إبراهيم محمود، الاتحاد الافريقي: حصاد السنوات الخمس الاولى، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 28، 2008.
9. احمد إبراهيم محمود، الامن الاقليمي في افريقيا.. نظرة تقييمية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007.
10. احمد إبراهيم محمود، الحروب الالهية ومشكلة اللاجئين في افريقيا، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 143، 2001.

11. أحمد إبراهيم محمود، المسألة الصومالية: تحولات الصراع وانعكاساته الاقليمية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 127، 2006.
12. أحمد إبراهيم محمود، المصالحة الوطنية المرتبكة في الصومال، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 153، 2007.
13. أحمد إبراهيم محمود، حرب الصومال: التداعيات الاقليمية والدولية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129، 2007.
14. أحمد حجاج، الحكومات الافريقية والبرلمان الافريقي: هل ستنبج التجربة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 156، 2004.
15. أحمد حجاج، العولمة والوحدة الافريقية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 154، 2003.
16. أحمد عبدالكريم سيف و. خالد الرماح، مهددات الامن في البحر الاحمر والقرن الافريقي، اوراق الشرق الاوسط، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، العدد 50، 2010.
17. ادريس عبدالله، النظام السياسي العربي في القرن الافريقي، في: القرن الافريقي وشرق افريقيا: الواقع والمستقبل، شهرة الشرق الاوسط، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد 10، 2010.
18. الازمة الاثيوبية - الارتيرية، مجلة كلية القيادة والاركان، اليمن، كلية القيادة والاركان، العدد 14، 2000.
19. اسامة عكنان، الشعب الصومالي بين مطرقة الحروب الاهلية وسندان الاوبئة والمجاعات، مجلة الجذور، قبرص، العدد 18، 1992.
20. اسماعيل قاسم الدعيس، المشكلة الصومالية بين القبيلة والدولة والتوقعات المستقبلية، مجلة كلية القيادة والاركان، اليمن، العدد 13، 1999.
21. اشرف راضي، القرن الافريقي: من النزاع الاقليمي الى المنازعات الاهلية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 105، 1991.
22. اشرف سليمان غبريال، القرصنة في المحيط الهندي: المخاطر وآليات المواجهة، السياسة الدولية، العدد 177، 2009.
23. اميرة عبدالحليم، الصومال.. دوران في حلقة مفرغة، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 26، 2007.
24. اميرة محمد عبدالحليم، الولايات المتحدة ومكافحة الارهاب في شرق افريقيا، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 177، 2009.
25. اميرة محمد عبدالحليم، تعثر مسار التحول الديمقراطي في افريقيا، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 180، 2009.
26. اميرة محمد عبدالحليم، حركة الشباب الصومالية والتحول نحو الجهاد العالمي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 183، 2011.
27. انس مصطفى كامل، نحو بناء نظام جديد للتعاون الاقليمي في حوض النيل، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 105، 1991.

28. انور طاهر، القرصنة البحرية على سواحل الصومال، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 177، 2009.
29. ايف الكسندر شولا، الاتحاد الافريقي وادارة النزاعات، عرض محمد قنديل، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 12، شتاء 2002-2003.
30. ايمان عمر الفاروق (تقرير)، الصومال محطة الانطلاق الى افريقيا، مجلة الاهرام العربي، العدد 490، القاهرة، 2006.
31. ايمان مرعي، قرصنة الصومال بين عجز الداخل ومواجهة الخارج، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 166، 2008.
32. اهن شبانة، فاعل اقليمي جديد: دوافع وأبعاد التدخل الكيني في الصومال، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 187، 2012.
33. بابر علي خليفة، دور الايغاد في حل مشكلة جنوب السودان، مجلة الملف، الخرطوم، مركز دراسات الشرق الاوسط وافريقيا، الدوري 13، 2002.
34. بدر حسن شافعي، الابعاد الاقليمية للامنة الصومالية، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 144، 2006.
35. بدر حسن شافعي، الصومال: احتمالات عودة التدخل الدولي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 150، 2002.
36. بدر حسن شافعي، الموقف الاقليمي من الازمة الصومالية، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 25، 2007.
37. بطرس بطرس غالي، الامن وحفظ السلام في افريقيا، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 79، 1985.
38. بطرس بطرس غالي وآخرون، الخلاف الصومالي الاثيوبي - الكيني، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 19، 1970.
39. بيتر انيانج، جذور الصراع في القرن الافريقي، مجلة المنار، مصر، مطابع الاهرام التجارية، العدد 65، 1990.
40. جلال الدين صالح، المحاكم الاسلامية في الصومال ومستقبل القرن الافريقي، التقرير الارتياضي (الاستراتيجي)، الرياض، مجلة البيان، الاصدار الرابع، 2007.
41. جميل مصعب محمود، الامم المتحدة والصومال في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مجلة ام المعارك، بغداد، مركز ابحاث ام المعارك، العدد 13/12، 1998.
42. جوزيف رامز امين، التحديات الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد الافريقي بين تقارير التنمية البشرية ونتائج قمة الارض، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 11، 2002.
43. حمدي عبدالرحمن حسن، ادارة بوش وعسكرة السياسة الامريكية تجاه افريقيا، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 173، 2008.

44. حمدي عبدالرحمن حسن، التنافس الدولي في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 177، 2009.
45. حمدي عبدالرحمن حسن، التوازن الاقليمي في البحيرات العظمى والامن المائي العربي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 135، 1999.
46. حمدي عبدالرحمن حسن، السياسة الامريكية تجاه افريقيا من العزلة الى الشراكة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 144، 2001.
47. حمدي عبدالرحمن حسن، الصراع في القرن الأفريقي وانعكاساته على الامن القومي العربي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 157، 1992.
48. حمدي عبدالرحمن حسن، تطورات القضية الصومالية وازمة النظام العربي، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 26، 2007.
49. حمدي عبدالرحمن حسن، رهانات الحرب والسلام في الصومال، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 171، 2009.
50. خالد احمد عبدالحميد، المعهد النفطي في السياسة الامريكية تجاه القارة الافريقية، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 26، 2007.
51. خالد حنفي علي، جرائم الحرب في افريقيا، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 146، 2001.
52. خالد حنفي علي، قمة اكرا وعوانق الوحدة الوطنية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 170، 2007.
53. خالد حنفي علي، موقع افريقيا في استراتيجية امريكا الجديدة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 154، 2003.
54. خالد محمد فرح، العلاقات الفرنسية الافريقية في ظل السياسة الفرنسية الجديدة، مجلة دراسات استراتيجية، الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، العددان 19 - 20، 2000.
55. خديجة احمد الهيصمي، انعكاس الصراعات في القرن الأفريقي على الامن القومي اليمني والعربي، مجلة كلية القيادة والأركان، اليمن، كلية القيادة والأركان، العدد 13، 1999.
56. خلود محمد خميس، (تعقيب)، في: القرصنة في السواحل الصومالية وخليج عدن، الملف السياسي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 53، 2009.
57. خلود محمد خميس، الخلفيات التاريخية للدور الاثيوبي في الصومال، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 168، 2007.
58. خلود محمد خميس، السياسة الامريكية باتجاه القرن الأفريقي: الصومال أمودجا، مجلة دراسات دولية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 22، 2004.
59. خلود محمد خميس، المنظمات الاقليمية ودورها في حل الازمة الصومالية، في: الاتحاد الأفريقي والمنظمات الوظيفية - الاقليمية في افريقيا، دراسات استراتيجية، العدد 92 (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2007).

60. خلود محمد خميس، الموقف الاثيوبي من الصومال في ضوء تصاعد دور المحاكم الاسلامية الصومالية، المرصد الدولي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 3، 2007.
61. خيرى عبدالرزاق جاسم، الاتحاد الافريقي (النشأة-الهيكليّة-التحديات)، في: الاتحاد الافريقي والمنظمات الوظيفية _ الاقليمية في افريقيا، دراسات استراتيجية، العدد 92 (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2007).
62. رانية حسين خفاجة، الاتحاد الافريقي: خطوة جديدة في مسيرة الاتحاد، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 150، 2002.
63. سالي هاني، موقف الاتحاد الاوربي من الوضع في الصومال، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 25، 2007.
64. سامح راشد، الصومال بين صعود المحاكم الاسلامية وحسابات واشنطن، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 167، 2007.
65. سامي السيد، موقف المنظمات الاقليمية من الصراع في الصومال، مجلة افاق افريقية، العدد 25، 2007.
66. سامي صبري عبدالقوي، الولايات المتحدة الافريقية بين الطموح والمعوقات، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 154، 2007.
67. سلمان قادم، الاتحاد الافريقي: الفكرة..النشأة..التطور، مجلة دراسات الشرق الاوسط وافريقيا، الخرطوم، مركز دراسات افريقيا والشرق الاوسط، العدد 1، 2002.
68. السيد عليوه، البحر الاحمر في الاستراتيجية الاسرائيلية، مجلة قضايا عربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد 4، 1980.
69. السيد عوض عثمان، بناء الدولة: ازمة المصالحة الصومالية، كراسات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 147، 2005.
70. شريف شعبان مبروك، تأثير عمليات القرصنة البحرية الصومالية وانعكاساتها على امن البحر الاحمر والامن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 138، 2009.
71. صلاح الدين عبدالسيد و. شرين فوزي، قمة الاتحاد الافريقي الثانية عشر، مجلة افاق افريقية، العدد 29، 2009.
72. صلاح رحيمة، النزاع الاربيري - الاثيوبي (رؤية تحليلية)، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 136، 1999.
73. طارق حسني ابو سنة، التطورات الاخيرة في القرن الافريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 100، 1990.
74. طارق عادل الشيخ، التجمعات الافريقية: مقومات النجاح ومعوقات التكامل، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007.
75. عادل علي احمد، الاتحاد الافريقي وتسوية الازمات السياسية الافريقية: ازمة الصومال نموذجاً، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 28، 2008.

76. عادل علي احمد ورضا علي ابراهيم، القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 29، 2009.
77. عادل مساوي، السياسة الافريقية الفرنسية بين توجهات الانكفاء وخيارات العودة لتثبيت النفوذ، مجلة افاق افريقية، العدد 26، 2007.
78. عبد الباقي عبد الكبير الافغاني، الاستراتيجية الاسرائيلية في البحر الاحمر، دراسات استراتيجية، الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، العددان 19-20، 2000.
79. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، الصومال: المستقبل السياسي في ضوء انسحاب القوات الدولية الغازية، في: القضايا الافريقية في الوضع الدولي الراهن، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 11، كانون الثاني/يناير 1994.
80. عبدالسلام ابراهيم بغدادي، مشكلة الاقليات في القرن الافريقي، مجلة شؤون اجتماعية، الشارقة، صادرة عن جمعية الاجتماعيين، العدد 59، 1998.
81. عبدالسلام بغدادي، التحديات والاشكالات الامنية والسياسية والاقتصادية التي تواجه القرن الافريقي وشرق افريقيا، في: القرن الافريقي وشرق افريقيا: الواقع والمستقبل، شهرية الشرق الاوسط، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد 10، 2010.
82. عبدالسلام بغدادي، السياسة الامريكية تجاه افريقيا، مجلة دراسات دولية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 20، 2003.
83. عبدالسلام بغدادي، الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الخارجية، مجلة دراسات شرق اوسطية، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد 50، شتاء 2009 / 2010.
84. عبدالعزيز رفح، الصراع الدولي في القرن الافريقي واستراتيجية البحر الاحمر، مجلة قضايا عربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد 4، 1980.
85. عبدالله آدم، في: ندوة المستقبل العربي، التطورات الراهنة في القرن الافريقي وانعكاساتها على الامن القومي العربي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 157، 1992.
86. عبد المنعم طلعت، القيادة الامريكية في افريقيا: الابعاد والتداعيات، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 179، 2010.
87. عبدالواحد عبدالله شافعي، الصومال من الكفاح الوطني الى ثورة الاسلاميين، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 167، 2007.
88. عبدالوهاب الصاوي، أزمة الصومال تتمدد إقليمياً، مجلة افاق المستقبل، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 7، 2010.
89. عبده يوسف فارح، الصومال بعد مؤتمر اديس ابابا، مجلة قضايا دولية، اسلام آباد، العدد 368، 1997.
90. عبيدي يوسف فارح، المحاكم الاسلامية: اسباب الصعود والهبوط، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 25، 2007.
91. عزمي محمود عاشور، الصومال: إعادة بناء الدولة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 142، 2000.

92. عزيزه محمد علي، استنزاف الانسان في افريقيا: الفقر والمرض والنزوح، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007.
93. عصام محمد محمد، القنابل الموقوتة في الصومال، مجلة قضايا دولية، اسلام اباد، العدد 229، 1994.
94. عطية عيسوي، الصومال: ارض العجائب والمطامع والصراعات، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 366، 2009.
95. علاء سالم، الوجود الاسرائيلي في الصومال وارتيريا والقرن الافريقي، نشرة دراسات، مصر، الدار العربية للدراسات والنشر، العدد 66، 1993.
96. قاسم الدويكات، العلاقة بين الجغرافية والاستراتيجية العسكرية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 19، 1999.
97. مأمون كيوان، ظاهرة القرصنة البحرية: النشأة والمسار والاعطال، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 138، 2009.
98. مجموعة باحثين، التحولات السياسية المعاصرة في المشهد الصومالي، الملف السياسي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 65، 2010.
99. محمد ابراهيم عبيد، الحكومة الصومالية الانتقالية: عوامل القوة ونقاط الضعف، مجلة افاق افريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 25، 2007.
100. محمد احمد شيخ علي، صراع القوى القبلية والدينية في الصومال، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 27، 2007.
101. محمد رضا فودة، ابعاد الصراع الارتري / الاثيوبي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 136، 1999.
102. محمد رضا فودة، المصالح الامريكية في القرن الافريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 85، 1986.
103. محمد يسري قنديل، التواجد البحري الاسرائيلي في البحر الاحمر، مصر، الدار العربية للنشر والترجمة، العدد 53، 1992.
104. محمود خليل، الازمة الصومالية وتأثيرها على الامن القومي العربي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 111، 1993.
105. مختار شعيب، الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه البحر الاحمر في اطار نظرية الامن الاسرائيلية، مختارات اسرائيلية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 74، 2001.
106. مراد بطل الشيشاني، القاعدة تسعى إلى إقامة فيدرالية من " الملاذات الآمنة "، مجلة افاق المستقبل، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 2، 2009.
107. مراد بطل شيشاني، القاعدة وقوس الازمات من الصومال الى باكستان، السياسة الدولية، العدد 177، 2009.
108. مروة علي عبدالعزيز، تسهيل السلام في افريقيا: هل هو الرد الاوروبي على الازمات، قراءات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 9، 2006.

109. مصطفى بخوش، القرصنة البحرية في خليج عدن: الخلفيات والرهانات، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 369، 2009.
110. منى حسين عبيد، موقف منظمة الإيغاد من الأزمة في الصومال، المرصد الدولي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 3، 2007.
111. نجوى امين الفوال، الصومال ما بعد التدخل الدولي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 121، 1995.
112. نجوى امين الفوال، انهيار الدولة في الصومال، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 112، 1993.
113. نجوى امين الفوال، دولة الصومال: ولادة جديدة، ندوة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 262، 2000.
114. ندوة المستقبل العربي، القرن الافريقي: اهم القضايا المطاوعة، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 268، 1997.
115. ليفين القباچ، تطورات الوضع في القرن الافريقي، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 108، 1992.
116. هويدا عبدالعظيم عبدالهادي، كيف تستفيد افريقيا من المعونات الدولية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007.
117. هيفاء احمد محمد، المصالحة الصومالية، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 316، 2005.
118. ياسر خطاب، ارتيريا والامن القومي العربي، تقديرات استراتيجية، مصر، الدار العربية للدراسات والنشر، العدد 33، 1996.
119. يعقوب غانم، الاتحاد الافريقي.. حصاد خمسة اعوام، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، 2007.

(4) التقارير:

1. التقرير الارتياضي (الاستراتيجي)، الرياض، مجلة البيان، الاصدار السابع، 2010.
2. التقرير الارتياضي الاستراتيجي، الرياض، مجلة البيان، العدد الاول، 2003.
3. تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009، حالة حقوق الانسان في العالم، 2009.
4. تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010، حالة حقوق الانسان في العالم، 2010.
5. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، اقل البلدان نموا: تقرير عام 2000، منشورات الامم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2000.
6. مركز البحوث الافريقية، التقرير الاستراتيجي الافريقي 2001-2002 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2002).

7. مركز البحوث الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002_2003 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2004).
8. مركز البحوث الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004-2005 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2006).
9. مركز البحوث الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006_2007 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2007).
10. مركز البحوث الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007-2008 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2008).
11. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، القاهرة، 2008.
12. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2000، القاهرة، 2001.
13. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2002_2003، القاهرة، 2003.
14. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007، القاهرة، 2007.
15. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2008-2009، القاهرة، 2010.
16. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2010، القاهرة، 2011.
17. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، القاهرة، 2004.
18. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 1990، القاهرة، 1991.
19. المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني 2006، صنعاء، 2006.
20. المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني 2009، صنعاء، 2009.
21. المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني 2008، صنعاء، 2008.
22. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، حالة اللاجئين في العالم، مصر، مطابع الاهرام التجارية، 1997.

5) الموسوعات والاطالس والقواميس:

1. اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، معجم مصطلحات حقوق الانسان (مصر: مايو 2006).
2. بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، دراسات مترجمة 38 (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).
3. بيار جورج، معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة د. حمد الطفيلي، ط 2 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002).
4. ش. بدران، اطلس العالم الكبير (بيروت، مكتبة الصغار، 1999).
5. شوقي ابو خليل، اطلس دول العالم الاسلامي، ط 2 (دمشق: دار الفكر، 2003).
6. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثالث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ب.ت).

7. غراهام ايفانز و. وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (دي: ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث، 2004).
8. فراس غزوان الخوري، موسوعة المعارف للدول العربية (سورية: دار الرضوان، 2009).
9. ماجد حمود وكمال حمود، موسوعة الاطلس الجغرافي للعالم الاسلامي (سورية: دار الرضوان، ب.ت).
10. مجموعة اساتذة، اطلس العالم الصحيح 1998_1999 (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ب.ت).
11. موسى مغول، موسوعة الحروب والازمات الاقليمية في القرن العشرين: أفريقيا (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 2007).

(6) الرسائل الجامعية:

1. احمد عبادة اوشي، منظمة الوحدة الافريقية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998.
2. خميس دهام حميد، الصومال: دراسة في مشكلات توحيد الصومال الكبير والوحدة الوطنية والتدخل الدولي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996.
3. عباس كاظم آل لفته، العلاقة بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1997.
4. عبدالعظيم اسماعيل عبدالعال، السياسة الامريكية المعاصرة تجاه السودان 1989-1999، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، 2001.

(7) الصحف والمجلات:

1. عاطف الحملي، من يحكم الصومال بعد رحيل القوات الاثيوبية، مجلة الوطن العربي، باريس، العدد 1659، 2008/12/17.
2. مجلة الاهرام العربي، القاهرة، العدد 490، 12 آب 2006.
3. مجلة الوسط، لبنان، العدد 479، 2001\4\2.
4. ناصر بن سليمان العمر، رؤية اصلاحية للمشكلة الصومالية، مجلة البيان، السعودية، العدد 260، نيسان/ابريل 2009.

(8) الانصات:

1. الجزيرة مباشر، السبت 2011/1/1.
2. اخبار BBC العربية، الخميس 2010/7/15.
3. اخبار الجزيرة، الخميس 23 / 6 / 2011.

1. احمد الرشيد وآخرون، قضية عربية: القرن الافريقي حروب تستقبل القرن الجديد: استراتيجية مواجهة الحروب الاهلية في افريقيا، (استطلاع)، مجلة البيان، 12 يوليو 1999. www.albayan.ae/one-world/1999-07-12-1_1077633
2. أدیس أبابا / أثيوبيا، يونايتد برس أنترناشيونال، الخميس 2011/7/28. www.arabic.upi.com/NEWS/07/28/upi
3. أدیس أبابا (رويترز)، الاتحاد الافريقي يمدد تفويض قوة الصومال، اخبار الشرق الاوسط، 5 كانون الثاني/يناير 2012. www.abc.reuters.com/news/topNews
4. تقرير من شبكة النبا، ديمقراطية الصومال: امة يأكلها بنوها.. اسوء ازمة في تاريخ افريقيا القاتم. . www.annabaa.org/nba_news/69/328.htm
5. روب برينس وانتي وور، ويكيليكس تفضح التورط الامريكي في الغزو الاثيوبي للصومال، ترجمة شيماء نعمان، مفكرة الاسلام، تقارير مترجمة، 2010/12/24. www.islammemo.CC/Tharer-motargam/2010/12/24/11387/.html
6. الصومال، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2008، حقوق الانسان في جمهورية الصومال www.amnesty.org/ar/region/Somalia/report_2008
7. عبدالرحمن سهل، هل استعادت كيسمايو هويتها الضائعة. www.somaliatoday.net
8. عبدالله الحاج، صمت عربي تجاه تقرير خطير لمكتب المقاطعة: حراس اسرائيل على باب المندب، (تحقيق). www.abdlhaj.htm
9. عبدالله الفاتح، المصالحة الصومالية...الى اين؟، رابطة الصحفيين الصوماليين، 4 حزيران/يونيو 2007. www.Saylaci.Maktooblog.Com
10. المؤرخ الصومالي: عبدالعزيز عرتن، الصومال في سطور. www.somalia today net-com/news/index.php?
11. مقديشو رؤية من الداخل، الصومال اليوم، سبتمبر 2013. www.somaliatoday.net
12. واشنطن: منظمة صومالية وراء هجوم كينيا، 2002/11/30. www.middle-east-online.com

1) The Documents:

A. United Nations:

1. Convention on the High Seas, Geneva, 29 April 1958.
2. IRIN, The UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs May 2008.
3. www.irinnews.org/pdf/map/Somalia.pdf.
4. UNDP, Human Development Report 2009 , 2009.
5. United Nations Convention on the Law of the Sea, United Nations, 10 December 1982.

B. African Union:

1. AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2009, printing by Denmark, 2009.
www.africa.union.org.
2. AFDB and AUC and UNECA, African Statistical Yearbook 2010, printing by Denmark, 2010.
www.africa.union.org.
3. African Charter on Human and Peoples' Rights, Nairobi, Kenya, June 1981.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/BanjulCharter.pdf
4. African Charter on the Rights and Welfare of the Child, Addis Ababa ,Ethiopia. July 1990.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/A.%20on%20the%20right%20and%20welfare%20of%20child.pdf
5. African Union Non - Aggression and Common Defence Pact, Adopted by the Fourth Ordinary Session of the Assembly, Held in Abuja, Nigeria, 31 January 2003.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/NonAggressionCommonDefencePact.pdf.
6. African Union, Conceptualising African Peacekeeping (A Comprehensive Guide to the Development of the ASF.
www.africa.union.org/root/AU/AUC/ASF%20framework_E.pdf
7. African Union, Declaration of the African Union Border Programme as Adopted by the Conference of African Ministers in Charge of Border Issues Held in Addis Ababa, Ethiopia, on 7 June 2007.
www.africa.union.org/root/AU/AUC/departments/PSC/ps/PSC%20publications/Border%20Issues_E.pdf.
8. African Union, Framework for the Operationalization of the Continental Early Warning System as Adopted by Governmental Experts meeting on Early Warning and Conflict Prevention Held in Kempton Park

(South Africa, from 17-19 December 2006.

www.africa.union.org/root/au/AUC/departments/PSC/ps/PSC%20publications/CAWS_E.pdf.

9. African Union, Memorandum of Understanding on Cooperation in the Area of Peace and Security between the African Union, the Regional Economic Communities and the Coordinating Mechanisms of the Regional Standby Brigades of Eastern Africa and Northern Africa, Addis Ababa, 2008.

www.africa.union.org/root/au/AUC/departments/psc/ps/psc%20publications/MOU-AU-RECs-E.pdf.

10. Assembly of Heads of States and Government, Thirty-Sixth Ordinary Session/ Fourth Ordinary Session of the African Economic, Lome, Togo, 10-12 July 2000.

www.africa.union.org/root/au/documents/decisions/hog/10hogAssembly2000.pdf.

11. Assembly of Heads of State and Government, Twenty-Ninth Ordinary Session, Cairo, 28-30 June 1993.

www.africa.union.org/root/au/documents/decisions/hog/3HOG Assembly 1993.pdf.

12. Assembly of Heads of States and Government, Thirty-Faith of OAU/ Third Ordinary Session of AEC, Algiers, Algeria, 12-14 July 1999.

www.africa.union.org/root/au/documents/dicision/hog/9HOGAssembly1999.pdf

13. Assembly of Heads of States and Government, Thirty-Seventh Ordinary Session/ Fifth Ordinary Session of the AEC, Lusaka, Zambia, 9-11 July 2001.

www.africa.union.org/root/au/duments/decisions/hog/11hogAssembly2001.pdf.

14. Assembly of the African Union, Eighth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 29-30 January 2007.

www.au.int/en/content/addis-ababa-29-30-january-2007-assembly-african-union-eighth-ordinary-session.pdf.

15. Assembly of the Union, Eighteenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 29-30 January 2012, pp. 28- 29,

www.au.int/en/content/addis-ababa-29-30-january-2012-assembly-african-union.pdf

16. Assembly of the African Union, Eleventh Ordinary Session, Sharm El- Sheikh, Egypt, 30June_1July 2008.

www.africa.union.org/root/au/Conference/2008/june/summit/dec/assembly%20decisions%20193-202.pdf.

17. Assembly of the African Union, Fifteenth Ordinary Session, Kampala, Uganda, 25- 27 July 2010.

www.au.int/en/content/kampala-25-27-july-2010-assembly-african-union.pdf

18. Assembly of the African Union, First Ordinary Session: Decisions and Declaration, Durban, South Africa, 9-10 July 2002.

www.au2002.gov.za/docs/summit_Council/audecis.htm

19. Assembly of the African Union, Fourteenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 31January-2February 2010.

www.au.int/en/content/addis-ababa-31-january-93-2-february-2010.pdf

20. Assembly of the African Union, Fourth Ordinary Session, Abuja, Nigeria, 30-31 January 2005.

www.africaunion.org/root/au/Documents/Decisions/hog/Decisions_Abuja_jan_2005.pdf.

21. Assembly of the African Union, Sixteenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 30 – 31 January 2011.
www.au.int/en/content/addis-ababa-30-31-january-2011-assembly-african-union.pdf.
22. Assembly of the African Union, Tenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 31 January – 2 February 2008.
www.africa.union.org/root/au/Conference/2008/january/summit/dec/decisions/Assembly.Dec_171-192_x_Addis_February.pdf
23. Assembly of the African Union, Third Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 6-8 July 2004.
www.africa.union.org/root/au/AU summit 2004/assm/assembly decision-final.pdf
24. Assembly of the African Union, Thirteenth Ordinary Session, Sirte, Libya, 1- 3 July 2009.
www.africa.union.org/root/au/conference/sirte01-03-july-2009-assembly-african-union-thirteenth.pdf.
25. Assembly of the African Union, Twelfth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 1-3 February 2009.
www.africa.union.org/root/au/conference/2009/jan/summit_jan_2009/doc/conference/assembly%20Au%20dec%202008_240%20.pdf.
26. Assembly of the Union 2nd Extraordinary Session, Sirte, Libya, 27-28 February 2004.
www.au.int/en/content/sirte-27-28-february-2004-assembly-african-union-second-extraordinary-session.pdf.
27. Assembly of the Union, Seventeenth Ordinary Session, Malabo, Equatorial Guinea, 30 June – 1 July 2011.
www.au.int/en/content/malabo-30-june-1-july-2011-assembly-african-union-seventeenth-ordinary-session.pdf.
28. Assembly of the Union, Eighteenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 29-30 January 2012.
www.au.int/en/content/addis-ababa-29-jan-30-jan-2012-assembly-africa-union- eighteenth-ordinary-session.pdf
29. Assembly of the union, Nineteenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 15-16 July 2012.
www.au.int/en/content/addis-ababa-15-july-16-july-2012-assembly-africa-union- Nineteenth-ordinary-session.pdf
30. Assembly of the Union, Twentieth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 27-28 January 2013.
www.au.int/en/content/addis-ababa-27-jan-28-jan-2013-assembly-africa-union- Twentieth-ordinary-session.pdf
31. Conference DE L'union Africaine, Septieme Session Ordinaire, Banjul, Gambie, 1 – 2 Juillet 2006.
www.africa.union.org/official_documents/Assemblee.fr/Asso60.pdf.
32. Council of Ministers, Fifth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 25 June – 3 July 2004.
www.africa.union.org/root/au/AU summit 2004/excl/decisions Rev.pdf.
33. Decisions Adopted by the Fifth Extraordinary Session of the Assembly of Heads of States and Government of the OAU/AEC, Sirte, 1-2 March 2001.
www.au2002.gov.za/docs/key_OAU/sirtetep.htm

34. Executive Council, Eight Ordinary Session, Khartoum, Sudan, 16 – 21 January 2006.
www.africa-union.org/root/au/documents/dicisions/com/Au6th_ord_Council_decisions_Jan2006_Khartoum.pdf,
35. Executive Council, Ninth Ordinary Session, Banjul, Gambia, 25- 29 June 2006.
www.au.int/en/content/banjul-25-29-june-2006-executive-council-ninth-ordinary-session.pdf.
36. Executive Council, Tenth Ordinary Session, Addis Ababa, Ethiopia, 25-26 January 2007.
www.au.int/en/content/addis-ababa-25-26-january-2007-executive-council-tenth-ordinary-session.pdf
37. Fourth Extraordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government, Sirte, Libya, 8-9 September 1999.
www.africa-union.org/docs_au_government/decision/sirte_declaration_1999.pdf
38. List of Countries which have Signed, Ratified /Acceded to the African Union Non - Aggression and Common Defence Pact, 18/09/2009.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/NonAggressionPact.rtf.
39. List of Countries which have Signed, Ratified/ Acceded to the Protocol to the Treaty Establishing the African Economic Community relating to the Pan African Parliament, 22/6/2009.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/list/protocol%20on%20the%20pan%20africa%20parliament.pdf
40. List of Countries which have Signed, Ratified/ Acceded to the Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, 30/09/2009.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/list/peace%20and%20security%20protocol.pdf
41. List of Countries which have Signed, Ratified/Acceded to the Protocol of the Court of Justice of the African Union, 10/07.2009.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/list/protocol%20the%20african%20Court%20of%20justic%20maputo.pdf.
42. List of Countries which have Signed, Ratified/Acceded to the Protocol on the Statute of the African Court of Justice and Human Rights, 07/02/2012.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/list/protocol%20on%20statute%20of%20the%20african%20court%20of%20justic.pdf
43. List of Countries which have Signed, Ratified/ Acceded to the Constitutive Act of the African Union, 28/01/2002.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/list/constitutive%20act%20of%20the%20african%20union.pdf.
44. LES TROUPES DJIBOUTIENNES SE JOIGNENT A LAMISOM, Communiqué DE Presse, 20 December 2011.
www.africa.union.org.
45. OAU CHARTER , Addis Ababa, 25 May 1963.
www.africaunion.org/root/au/documents/treaties/text/OAU_charter_1963.pdf

46. Peace and Security Council, 105TH meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 18 January 2008.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2008_105_CE.pdf.
47. Peace and Security Council, 18TH meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 25 October 2004.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2004_18_C1E.pdf.
48. Peace and Security Council, 190TH meeting , Addis Ababa, Ethiopia, 22 May 2009.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2009_190_CE.pdf.
49. Peace and Security Council, 245TH meeting , Addis Ababa, Ethiopia, 15 October 2010.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2010_245_CE.pdf.
50. Peace and Security Council, 258TH meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 20 January 2011.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2011_258_CE.pdf.
51. Peace and Security Council, 29TH meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 12 May 2005.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2005_29_C1E.pdf.
52. Peace and Security Council, 307TH meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 9 January 2012.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2012_307_CE.pdf.
53. Peace and Security Council, 62ND meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 13 September 2006.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2006_62_C1E.pdf.
54. Peace and Security Council, 69TH meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 19 January 2007.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2007_69_C1E.pdf.
55. Peace and Security Council, Twenty Second meeting, Addis Ababa, Ethiopia, 5 January 2005.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2005_22_C2E.pdf.pdf.
56. Peace and Security Council, 337TH meeting , Addis Ababa, Ethiopia, 11 October 2012.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2012_337_C2E.pdf.pdf
57. Peace and Security Council, 350TH meeting , Addis Ababa, Ethiopia, 14 January 2013.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2013_350_C2E.pdf.pdf
58. Press Statement on the Situation in Somalia, 104TH, Addis Ababa, Ethiopia, 20 December 2007.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2007_104_PS1E.pdf.
59. Press Statement on the Situation in Somalia, 73RD, Addis Ababa, Ethiopia, 19 March 2007.
www.africa.union.org/root/Au/Aus/departments/2007_73_PS1E.pdf.
60. Protocol of the Court of Justice of the African Union, Maputo, Mozambique, 11 July 2003.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol%20the%20african%20Court%20of%20justic%20maputo.pdf.
61. Protocol on the African Investment Bank, Adopted by the Twelfth Ordinary Session of the Assembly, held in Addis Ababa, Ethiopia, 4 th February 2009.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol%20on%20african%20investment%20bank.pdf

62. Protocol on the Statute of the African Court of Justice and Human Rights, Adopted by the Eleventh Ordinary Session of the Assembly, Sharm El-Sheikh, Egypt, 1 July 2008.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol%20on%20the%20merged%20Court.pdf.
63. Protocol to the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Establishment of an African Court on Human and Peoples' Rights, Ouagadougou, Burkina Faso, 10 June 1998.
www.africa-union.org/root/au/documents/treaties/text/african_Court_human_rights.pdf.
64. Protocol to the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Rights of Women in Africa, Maputo, Mozambique, 11 July 2003.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol%20on%20the%20rights%20of%20women.pdf.
65. Protocol to the Treaty Establishing the African Economic Community relating to the Pan African Parliament, Sirte, Libya, 2 March 2001.
www.africa-union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol_pan_african_parliament.pdf
66. Regional Economic Communities
www.africa-union.org/root/au/RECs.htm
67. Roadmap for the Operationalization of the African Standby Force, Experts' meeting on the Relationship between the AU and the Regional Mechanisms for Conflict Prevention, Management and Resolution, Addis Ababa, 22-23 March 2005.
www.africa.union.org/root/au/AUC/departments/PSC/ps/PSC%20publications/ASE%20roadmap.E.pdf.
68. Rules of Procedure of the Assembly of the Union, Assembly of the African Union, First Ordinary Session, Durban, South Africa, 9-10 July 2002.
www.au2002.gov.za/docs/summit_Council/assemrop.pdf.
69. Rules of Procedure of the Executive Council, Assembly of the African Union, First Ordinary Session, Durban, South Africa, 9-10 July 2002. www.au2002.gov.za/docs/summit-Council/repexec.pdf
70. Rules of Procedure of the Permanent Representatives Committee, Assembly of the African Union, First Ordinary Session, Durban, South Africa, 9-10 July 2002.
www.au2002.gov.za/docs/summit_Council/rep
71. Statutes of the Commission of the African Union, Assembly of the African Union, First Ordinary Session, Durban, South Africa, 9-10 July 2002.
www.au2002.gov.za/docs/summit_Council/statutes.pdf.
72. Statutes of the Economic, Social and Cultural Council of the African Union
73. Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, Durban, South Africa, 10 July 2002.
www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/protocol_peace%and%security.pdf
74. The New Partnership of Africa's Development (NEPAD).
WWW.NEPAD.ORG/HOME/LONG.COM
75. The Pan Africa Parliament.

www.africa-union.org/root/au/organs/pan_african_parliament_en.htm.

76. Treaty Establishing the African Economic Community, Abuja, Nigeria, 3 June 1991.

www.africa.union.org/root/au/documents/treaties/text/AEC_treaty.1991.pdf.

C. Somalia Government:

1. AXDIGA KU MEELGAARKA AH JAMHUURIYADDA FEDERAALKA SOOMAALIYA.

www.tfgsomalia.net/English%20Language/pdf/AXDIGA_CHARTER_IN_Somali.pdf

2. Dasturka Dalka Jamhuuriyadda Soomaliya, 1960.

www.tfgsomalia.net/English%20Language/pdf/1960-charter-in-Somalia.doc.

3. The Official Website of the Somalia Government, 23 October 2010.

www.tfg Somalia.net/English%20language/president.

2) The Books:

1. Benjamin Powell and Ryan Ford and Alex Nowrasteh, *Somalia After State collapse: Chaos or Improvement* (Oakland/California, November 2006).
2. Bowyer Bell, *The Horn of Africa*, National Strategy Information Center, New York.
3. Dr. J. Peter Pham, *America in Africa: Securing U.S. Interests and Promoting a Continents Development* (U.S.A: the Nelson Institute for International and Public Affairs, 2007).
4. Fraser Cameron, *US Foreign Policy after the Cold War*, second edition, New York: Tolyor and Francia Group, 2005).
5. Kseniya Oksamytna, *The European Union Training Mission in Somalia*:
6. *Lessons Learnt for EU Security Sector Reform* (Roma: Istituto Affari Internazionali, June 2011).
7. Sam G. Amoo, *The Challenge of Ethnicity and Conflicts in Africa: The Need for a New Paradigm* (New York: United Nations Development Programme, January 1997).

3) The Internet:

1. David Bamford, *OAU Considers Morocco readmission*, BBC News, 8 July 2001.
www.news.bbc.co.uk/2/hi/africa/1428796.htm.
2. Ahmed Osman Mohamed, *What is Internal Displacement*, Khartoum/Sudan, 2006.
www.crisfd.com/articles/nzo7.pdf.
3. CIA, *the World Factbook, Somalia*, 19 AUGUST 2010.
www.Cia.gov/library/publications/the-world-factbook/maps/maptemplate-So.htm
4. *World Gazetteer, Somalia*.

- www.world_gazetteer.com/wg.php?.
5. Jonathan Clayton, Somalia's Secret Dumps of Toxic Waste Washed Ashore by Tsunami, The Sunday Times, London, 4 March 2005.
www.thesundaytimes.co.uk.
 6. Ander Le Sage, Militias and Insurgency in Somalia, The Washington Institute for Near East Policy, 26 October 2009.
www.washingtoninstitute.org/templateco5.php?CID=3131.
 7. Vallerie J. Lofand, Somalia: U.S. Intervention and Operation Restore Hope.
www.au.af.mil/au/awc/awcgate/navy/pmi/somalia.pdf
 8. Combined Joint Task Force, Horn of Africa.
www.hoa.af.mil/About_CJTF_HOA.asp.
 9. U.S. Africa Command.
www.af.mil/Images/Africom/Crest_Hires.png.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	5
الفصل الأول: الاتحاد الأفريقي وتسوية المنازعات	7
المبحث الأول: تأسيس الاتحاد الأفريقي	9
المطلب الأول: مؤتمرات تأسيس الاتحاد الأفريقي	14
المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الاتحاد الأفريقي	21
المطلب الثالث: أجهزة الاتحاد الأفريقي	25
المبحث الثاني: آلية الاتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات	44
المطلب الأول: الإطار المؤسسي للاتحاد الأفريقي في مجال تسوية المنازعات	44
المطلب الثاني: العلاقة بين آلية منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي في مجال تسوية المنازعات	62
الفصل الثاني: مضامين الأزمة الصومالية	63
المبحث الأول: الجغرافية السياسية للصومال	65
المطلب الأول: الموقع الجغرافي	66
المطلب الثاني: التكوين القبلي/الإثني	69
المطلب الثالث: البيئة الديموغرافية/الاجتماعية	73
المطلب الرابع: البيئة الاقتصادية	77
المبحث الثاني: تطور الأزمة الصومالية	83
المطلب الأول: الأزمة الصومالية منذ استقلال الصومال حتى عام 1969	83
المطلب الثاني: الأزمة الصومالية منذ الانقلاب العسكري عام 1969 وحتى عام 1991	87
المطلب الثالث: الأزمة الصومالية منذ سقوط نظام الرئيس سياد بري وحتى عام 2000	92
المطلب الرابع: الأزمة الصومالية منذ تشكيل أول حكومة انتقالية وحتى عام 2006	98
المطلب الخامس: الأزمة الصومالية منذ بروز المحاكم الإسلامية وحتى عام 2007	103

109	المطلب السادس: الأزمة الصومالية منذ عام 2007
119	الفصل الثالث: القوى الإقليمية والدولية والأزمة الصومالية
121	المبحث الأول: القوى الإقليمية والأزمة الصومالية
121	المطلب الأول: على صعيد المنظمات
135	المطلب الثاني: على صعيد الدول
155	المبحث الثاني: القوى الدولية والأزمة الصومالية
155	المطلب الأول: على صعيد المنظمات
164	المطلب الثاني: على صعيد الدول
185	الفصل الرابع: إدارة الإتحاد الأفريقي للأزمة الصومالية
189	المبحث الأول: الإتحاد الأفريقي والأزمة الصومالية
189	المطلب الأول: إدارة الإتحاد الأفريقي للمنازعات
195	المطلب الثاني: سياسة الإتحاد الأفريقي حيال الأزمة الصومالية
219	المبحث الثاني: الإتحاد الأفريقي وإمكانية إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية: التحديات والفرص
220	المطلب الأول: التحديات
239	المطلب الثاني: الفرص
249	الخاتمة:
255	المصادر باللغة العربية
277	المصادر باللغة الأجنبية



نصوير
أحمد ياسين
نويثر

@Ahmedyassin90



سعت الدول الأعضاء منذ اللحظات الأولى لعقد القمة الأولى للاتحاد الأفريقي في مدينة دوربان بجنوب أفريقيا في عام 2002، إلى إيلاء أهمية خاصة لتحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، عبر إقرار البروتوكول الخاص بتأسيس مجلس السلم والأمن، الذي مع دخوله حيز التنفيذ في عام 2003، أصبح يحل محل آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك. وعُد مجلس السلم والأمن من ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر، وأصبح يمارس مهامه في حفظ السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، عبر القوة الأفريقية ومعمونة لجنة أركان الحرب، وهو بذلك مثل طفرة نوعية في عمل مجلس السلم والأمن، التي إذا ما تم تفعيلها بصورة كاملة، ستؤدي إلى الحد من اندلاع المنازعات في العديد من الدول الأفريقية.

وقد نجح الاتحاد الأفريقي عبر سنوات عمله القصيرة الممتدة منذ العام 2002، إلى التدخل في العديد من المنازعات المسلحة التي نشبت في القارة الأفريقية، سواء كانت المنازعات ذات طابع دولي أم ذات طابع داخلي، ومن ضمنها الأزمة الصومالية. إذ قام الاتحاد الأفريقي بخطوات عدة، من أجل محاولة إعادة الأمن والاستقرار في الصومال، عبر الدعوة لعقد مؤتمرات لتسوية الأزمة فيما بين الفصائل الصومالية المسلحة والحكومات الصومالية المتعاقبة.

رغم ذلك، فقد واجه الاتحاد الأفريقي العديد من الصعوبات، إثناء جهوده في تسوية المنازعات، ومن ضمنها الأزمة الصومالية، ومن أبرزها، أن مسألة نشر قوات حفظ السلام الأفريقية، واقتصار عمل بعثة الاتحاد الأفريقي على حماية بعض المنشآت والمقار الحكومية المهمة في العاصمة مقاديشو، وضعف الدعم المالي واللوجستي المتقدم للبعثة من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد، مما أسهم في عدم نجاح الاتحاد في إيجاد حلول جذرية وشاملة للأزمة الصومالية. وهكذا يتبين، إن الاتحاد الأفريقي لا زال يواجه العديد من التحديات، إثناء منع وإدارة وتسوية المنازعات في العديد من الدول الأفريقية، مما قد ينعكس بالسلب في المستقبل على عمل مجلس السلم والأمن في تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.

وعلى الرغم من تعدد التحديات التي تواجه عمل الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن أثناء إدارتها للمنازعات الأفريقية، إلا إن هناك العديد من المؤشرات الإيجابية التي من الممكن أن تسهم في قيام الاتحاد الأفريقي بتسوية العديد من المنازعات الأفريقية أو الحد من تفاقمها في المستقبل، عبر استغلال الاتحاد الأفريقي العديد من الفرص، التي من الممكن أن تعمل، لو أحسن الاتحاد الأفريقي استغلالها، أن تسهم في تحقيق السلم والأمن والاستقرار في العديد من الدول الأفريقية، ومن ثم تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي فيما بينهما في المستقبل.

